FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

WANA INSTITUTE

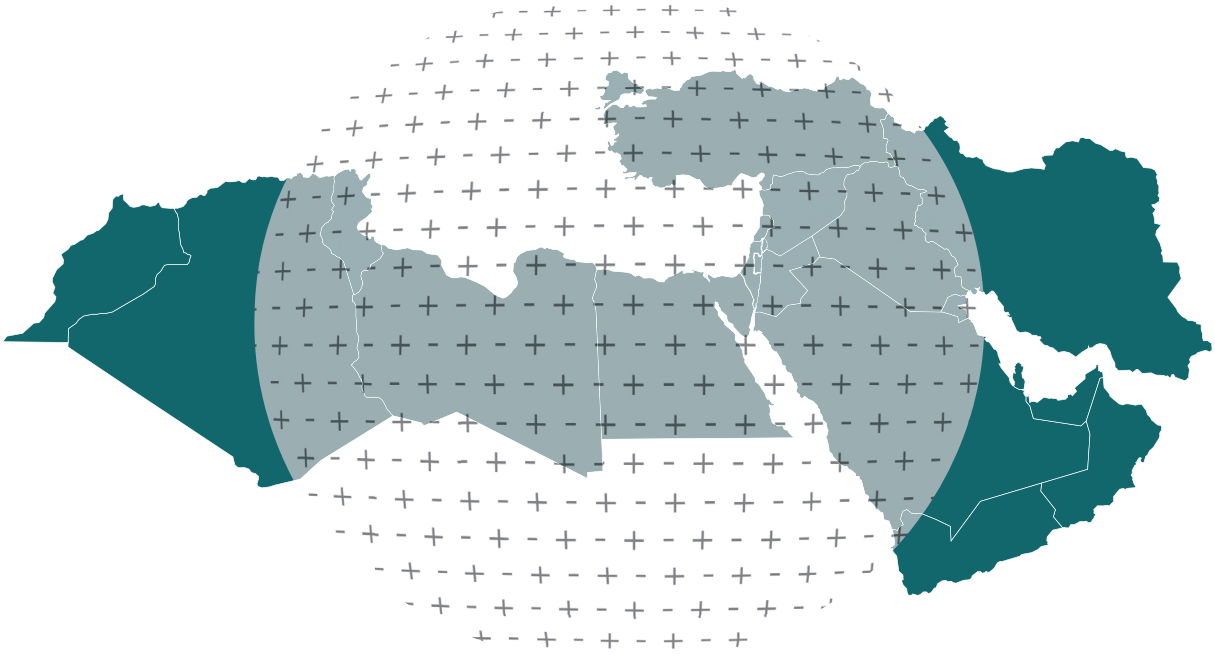

منطقة في حالة حراك

تأملات

من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(1410/3/2018)

320.956

منطقة في حالة حراك.. تأملات من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا/ صاحب السمو الملكي ؛]وآخرون[الأمير الحسن بن طلال المعظم...

ترجمة عمر صوفان – عمان: شركة غرب آسيا وشمال أفريقيا للتنمية والتدريب، 2018

( ) ص.

ر. إ: 1410/3/2018.

الواصفات: /الأحوال السياسية//البلدان العربية// العالم/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى تصنيفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

نُشر في عام 2018 من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا و مؤسسة فريدريتش إيبرت في الأردن والعراق

معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا
الجمعية العلمية الملكية
70شارع أحمد الطراونة
عمان، الأردن.
البريد الإلكتروني: info@wanainstitute.org
الموقع على الإنترنت: www.wanainstitute.org

مؤسسة فريدريتش إيبرت في الأردن والعراق
ص. ب 941876
11194عمان
عمان، الأردن
البريد الإلكتروني: fes@fes-jordan.org
الموقع على الإنترنت: www.fes-jordan.org

©معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، ومؤسسة فريدريتش إيبرت في الأردن والعراق.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل أو وسيلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشرين. إن الآراء والآراء الواردة في هذا المنشور هي فقط آراء المؤلفين الأصليين. لا تمثل بالضرورة تلك الخاصة بمعهد معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، ومؤسسة فريدريتش إيبرت أو المحررين.

ترجمة: حسن براري
تحرير: عمر صوفان
التصميم الجرافيكي: يارا هنداوي
الطباعة: المطبعة الاقتصادية
شكر خاص إلى جميع موظفي معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا الذين ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا المنشور، وهم: ريم الحدادين وشادن الحاج أحمد وإسراء الشياب و د.نيفين بندقجي وجولييت درايدن و د.إيريكا هاربر وكمال قاقيش ودورسي لوكهارت وبارق محادين ومحمود النابلسي ولارا نصار وألاثية أوزبورن ويوسف قهوجي ونادين صايغ.

ISBN: 978-9957-8870-3-3

منطقة في حالة حراك.. تأملات من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا

قائمة المحتويات

قائمة الاختصارات 5

توطئة: سمو الأمير الحسن بن طلال 10

المقدمة: د. اريكا هاربر 12

رسم خارطة رحلة المقاتلين الأردنيين الأجانب: د. نيفين بندقجي و د. إريكا هاربر 20

نحو نهج متكامل للأمن الإنساني ومنع ومكافحة التطرف العنيف في الأردن.. التحديات والتغيرات: د. نيفين بندقجي ونادين صايغ. 39

"جنسنة" التطرف.. المساواة بين الجنسين والتطرف في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا: آلاثية أوزبورن. 60

الأداء الاقتصادي للأردن مؤخرا: الآثار المترتبة على النمو المستقبلي والاستثمار وسياسات اللجوء واللاجئين: شادن الحاج أحمد ودورسي لوكهارت 72

السياسة الأردنية لدمج اللاجئين السوريين في سوق العمل.. مراجعة لعام واحد: شادن الحاج أحمد ودورسي لوكهارت 90

فرص التعليم العالي المتوفرة للاجئين السوريين: جوليت درايدن د. إريكا هاربر 99

القيمة المضافة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن: إسراء الشياب و د. اريكا هاربر ومحمود نابلسي 114

تكيف المجتمعات الأردنية مع التغير المناخي.. القيود والفرص والتحفيز: لارا نصار 129

إعادة إحياء الحِمى.. فهم الروابط بين حوكمة الأرض وضمان حيازتها: كمال قاقيش. 145

فصل احتياجات المياه عن الإمدادات الوطنية.. رؤى وإمكانات للبلدان في حوض نهر الأردن: مايكل غيلمونت و د. اريكا هاربر ولارا نصار والبرفسور ستيف رينر ود. حلمي سالم، ود. مايك سيمبسون وناداف تال 160

أهداف التنمية المستدامة.. الأردن وما بعدها: ريم الحدادين ولارا نصار *188*

الخاتمة: د. إريكا هاربر *222*

الفهرس *228*

نبذة عن المؤلفين *261*

الاختصارات

CBO	community-based organisations (المنظمات المجتمعية)
CM	cubic metres (الأمتار المكعبة)
CRiSTAL	Community-based Risk Screening Tool–Adaptation and Livelihoods (أداة تحديد المخاطر والتكيف وسبل العيش المرتكزة على المشاركة المجتمعية)
DoS	Department of Statistics (دائرة الاحصاءات العامة)
EUR	euro (اليورو)
FAO	Food and Agriculture Organization (منظمة الأغذية والزراعة)
GHG	greenhouse gas emissions (انبعاث الغازات الدفيئة)
GWh	gigawatt hours (غيغا وات لكل ساعة)
ICT	information and communications technology (تكنولوجيا المعلومات و الاتصال)
IFC	International Finance Corporation (مؤسسة التمويل الدولي)
ILO	International Labour Organization (منظمة العمل الدولية)
ILS	Israeli new shekel (الشيكل الإسرائيلي)
(I)NGO	(international) non-governmental organisation (المنظمات غير الحكومية الدولية)
IPCC	Intergovernmental Panel on Climate Change (اللجنة الدولية للتغيرات المناخية)
IUCN	International Union for Conservation of Nature (الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة)
IWRM	integrated water resource management (الإدارة المتكاملة للموارد المائية)

JOD	Jordanian dinar (دينار أردني)
JREEEF	Jordan Renewable Energy and Energy Efficiency Fund (صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة)
LGBT	Lesbian, gay, bisexual, and transgender (مثلية الجنس، مثلي الجنس، مزدوج التوجه الجنسي ومتحول جنسي)
MCM	million cubic metres (مليون متر مكعب)
MDGs	Millennium Development Goals (أهداف الإنمائية للألفية)
MEMR	Ministry of Energy and Mineral Resources (وزارة الطاقة والمصادر المعدنية)
MENA	Middle East and North Africa (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)
MOA	Ministry of Agriculture (وزارة الزراعة)
MOEnv	Ministry of Environment (وزارة البيئة)
MoPIC	Ministry of Planning and International Cooperation (وزارة التخطيط والتعاون الدولي)
MWI	Ministry of Water and Irrigation (وزارة المياه والري)
NCARE	National Centre for Agricultural Research and Extension (المعهد الوطني للبحث والإرشاد الزراعي)
NDCs	Nationally Determined Contributions (المساهمات المحددة وطنيا)
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)
P/CVE	Preventing/Countering Violent Extremism (منع ومكافحة التطرف العنيف)
PRA	Participatory Rural Appraisal (التقييم الريفي التشاركي)
RoO	Rules of Origin (قواعد المنشأ)

SDGs	Sustainable Development Goals (أهداف التنمية المستدامة)
SPNL	Society for the Protection of Nature in Lebanon (جمعية الحفاظ على الطبيعة في لبنان)
ToC	Theory of Change (نظرية التغيير)
UNDP	United Nations Development Programme (برنامج الأمم المتحدة للتنمية)
UNEP	United Nations Environment Programme (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي)
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees ("UN Refugee Agency") (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)
UNIDO	United Nations Industrial Development Organisation (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)
USD	US dollar (الدولار الأمريكي)
VNR	Voluntary National Review (المراجعة الوطنية التطوعية)
WAJ	Water Authority of Jordan (سلطة المياه الأردنية)
WANA	West Asia-North Africa (غرب آسيا وشمال أفريقيا)
WASH	water, sanitation, hygiene (الماء، الصرف الصحي، النظافة)
ZRB	Zarqa river basin (حوض نهر الزرقاء)

توطئة

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم الكتاب الثاني الصادر عن معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا والذي يسلط الضوء على أفضل أبحاث المعهد لعام ٢٠١٧، والذي موّل بسخاء من مؤسسة فريدريتش إيبرت.

عندما تخيلت للمرة الأولى في عام 2008 فكرة مبادرة إقليمية أملت أن أجمع أصحاب المصلحة من الإقليم ومن خلفيات مختلفة؛ كي يعملوا معا – ضمن وبتداخل الحقول المعرفية المختلفة– لمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تواجه سكان هذا الإقليم. وحينها قمت بتأييد تعريف لمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وهو تعريف متجذر بشكل أقل في الجغرافيا السياسية ومستند أكثر إلى فهم للجغرافيا الانسانية مع ما يرافقها من تدفقات متغيرة للبشر والمصادر والأفكار. وحتى يتحقق ذلك بات جلياً بأننا بحاجة إلى بناء قاعدة معرفة إقليمية.

وحالاً ما تطورت هذا الفكرة الأولية إلى منتدى سنوي لغرب آسيا وشمال أفريقيا يُمكن من خلاله لأصوات أصيلة من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا تعزيز الأفكار الخلاقة والسياسات للتعامل سوياً مع مخاوفنا المشتركة. تتكون هذه الاستراتيجية من شقين: يتعلق الأول بتيسير تبادل الأفكار والخبرات والتجارب بين الجماعات التي تشترك بذات المصلحة من أفراد المجتمع المدني والقطاع الخاص والعام والمؤسسات، وثانيا لتشبيك وربط الشراكات والمبادرات الدولية الموجودة. وكان في ذلك محاولة لتطوير ضمير اقتصادي واجتماعي للحكم الرشيد في المنطقة.

وبالفعل، انطلق المنتدى الأول لغرب آسيا وشمال أفريقيا على مدار يومين في عمان في شهر نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٩. إذ استضاف المنتدى أكثر من سبعين شخصية على مستوى عال من المنطقة وخارجها، وقدم الفرصة للفاعلين على مستوى الدول وقطاعات المجتمع المدني ليقدموا مقاربة جديدة للإقليم. وخلال السنوات الخمس للمبادرة الناجحة جدا (2008-2013) ظهر وبشكل جلي بأنه ثمة حاجة ملحة لمورد إقليمي دائم أكثر يمكن له أن يبحث بشكل أعمق في الحاجات الملحة التي تؤثر على الإقليم.

بعد مرور عشر سنوات، أصبح معهد غرب آسيا وشمال افريقيا معترفا به بشكل كامل كأبرز المراكز الفكرية (Think Tanks) المستقلة وغير الربحية في المنطقة. فالمعهد الموجود في الجمعية العلمية الملكية يشجع الانتقال إلى سياسات تستند إلى الإدارة والبرامج لمكافحة تحديات التنمية في الإقليم، كما يقوم بتوفير منبر بناء للحوار والتحليل ومشاركة الأفكار بين الأكاديميين وأصحاب المصلحة في التنمية والسياسة. وانسجاما مع أهداف المعهد الأصلية فإن شعار المعهد هو «المعرفة من المنطقة لصالح المنطقة». فبعد أكثر من ثمانين مشروع بحثي في مجالات الأمن الإنساني

والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، ومع وجود كادر دائم من 22 أكاديمي مخضرم وباحثين شباب ومختصين في التنمية، فإن معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا حصل على سمعة متزايدة كجهة مستقلة لمن يريد التدريب، ويرغب في أبحاث إقليمية تستند إلى الدليل. علاوة عن تحوله إلى منبر للنقاش والحوار.

يضم الكتاب السنوي الثاني لمعهد غرب آسيا وشمال افريقيا مجلداً محرراً لمخرجات أفضل أبحاث المعهد لعام 2017، والتي اختيرت بعناية لعرض أعمال متنوعة للمعهد على مدار العام. ويحتوي الكتاب على فصول عن النقاش حول التطرف العنيف ودراسة عن أحدث أداء للاقتصاد الأردني، ومراجعة لسياسات دمج اللاجئين السوريين في سوق العمل في الأردن، وفرص التعليم العالي للاجئين السوريين وتوازن القوى ما بين المجتمع المدني والمانحين والحكومة. هناك أيضا عدد من الفصول حول التحديات التي تواجه الإقليم المتعلقة بالتكيف مع التحدي المناخي والاحتياجات المائية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الإقليم. ويضم الكتاب أيضا بحثاً رائعاً يشجع على إحياء الحمى، وهو نظام تقليدي لإدارة المراعي يعتمد على نماذج الاستعمال المستدام للأرض لمكافحة الموارد النادرة وبخاصة الماء.

طبعا هناك العديد من النقاط المضيئة على جدول أعمال معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا لم يتناولها الكتاب المحرر. فالمعهد أنتج ما لا يقل عن 21 بحثا منشورا في عام ٢٠١٧ لوحدها، واستضاف 72 فعالية من ورش العمل والمؤتمرات ونقاشات الطاولة المستديرة والنقاشات الجماعية ضمت مشاركين من كافة أنحاء الإقليم. و هناك نقاط مضيئة بشكل أخص حول الطاولة المستديرة للأكاديميين من أجل اللاجئين والتي عقدت من قبل وكالة اللاجئين في شهر نيسان/ أبريل عام 2017، وحوارات الشباب التي عقدت في ويلتون بارك في تشرين أول/ أكتوبر 2017 وظهرت نتائج المعهد 75 مرة في الإعلام المطبوع والرقمي ومحطات التلفزة والإذاعة؛ ما يعكس التقدير العالي الذي تكنه العديد من المنابر الإعلامية لآراء المعهد. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الباحثون في مؤتمرات عقدت في فرنسا وألمانيا ولبنان ومالطا وهولندا وتايلند وتونس وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ ما مكنهم من نشر ومشاركة أعمال وأخلاقيات المعهد للحوار والتعاون الإقليمي.

أدعو الجميع لقراءة ومناقشة ونشر مخرجات الأبحاث المشمولة في هذا الكتاب المحرر، والاستمرار في منح الدعم الكامل لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا في عام 2018 وفي المستقبل، فهو أداة إقليمية هامة تقدم الرؤى والسياسات المستندة إلى أدلة في إقليم متزايد الاضطراب.

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم

رئيس ومؤسس معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا

المقدمة

د. إريكا هاربر

من النادر أن يخلو إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا من المعاناة، إذ يقع الإقليم على تقاطع طرق بالغ التعقيد تلتقي فيه آثار الصراع المزمن والشرذمة الثقافية والمصالح الجيوسياسية الراسخة بطريقة تشكل تهديدا على استقراره وقدرته على الاستدامة. وبالفعل ليس من الصعب أن تنظر إلى مستقبل الإقليم بشيء من التشاؤم، فاللجوء الإنساني الممتد والصراعات العنيدة والتطرف العنيف وارتفاع عدد الشباب هي ظواهر مصاحبة لهذا الإقليم. شهد عام 2017 تطور العديد من هذه الاتجاهات وتجليها بطرق مقلقة. وهناك اتجاهات أخرى تظهر وما علينا أن ننتظر لنرى إن كانت هذه الاتجاهات ستدفع بالإقليم نحو الفوضى.

يعتمد هذا البحث على المجلد المحرر المعنون بـ «من السياسة إلى السياسات: تعزيز الصمود الإقليمي لضمان الأمن الإنساني في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا» وهو الكتاب الذي فكك مفهوم الهشاشة وبخاصة في سياق الجدل المحتدم حول الصمود. وإذ يتحدى الكتاب السردية المهيمنة التي تتمحور حول الإنذار المبكر والتخطيط للطوارئ، فهو يبين لنا كيف يمكن النظر للصراع والكارثة والأخطار بشكل متساوٍ كتحديات وكفرص.

يقدم الكتاب الصمود كفكرة معنية بشكل أقل بتجنب الشيء غير المتوقع، إذ تدور الفكرة حول التعلم والقوة التي ترافق عملية التعافي. ويقدم لنا التاريخ الكثير من الأمثلة: فهزة أرضية تسهل عملية إعادة بناء البنية التحتية، وانهيار الحكومة يخلق فرصا لمشاركة للتقدميين أصحاب العقول المدنية، وانتشار وباء ما يشجع على إجراء أبحاث حول العلاج الوقائي.

بطبيعة الحال يجب دوما اتخاذ الخطوات الحكيمة للتصدي للأخطار المعروفة، والحق أن عدم القيام بذلك يعكس إهمالا وفي بعض الحالات يكون محظورا. وينبغي أن لا يُفهم بإن هناك حاجة للحد من تأثير كل نتيجة سلبية، لأن من شأن الحساسية المفرطة لتجنب الأخطار أن يفضي إلى سوء تخصيص الموارد ويضيع فرص للتعلم التجريبي. باختصار، ما يجعلنا صامدين ليس حماية أنفسنا من الغموض وعدم التيقن، بل من خلال تجربة المعاناة والتقدم الذي يتبعها.

ولأن الحكومات ووكالات التنمية والمانحين الممولين هم بطبيعتهم يتجنبون المخاطر، فإن الموارد والتفكير والأعمال التي تدور حول هذه الاتجاهات هي بالعموم تتمحور حول ما يمكن أن تشكله من مخاطر وأفضل طريقة للتعمل معها، وهذا أمر مفهوم. ويعرف أهل الإقليم أكثر من غيرهم العواقب التي تنتج عن عدم الاستقرار والحروب

واللجوء. وعلى نفس المنوال أيضا يفهم المجتمع الدولي كيف تنتشر هذه الظواهر والتي من ضمنها أشكال من الهجرات غير المنتظمة والتطرف. لكن وبالنتيجة قلما تم تفحص الاتجاهات الجديدة من منظور الفرص لتعزيز المصداقية الجيوسياسية أو لاطلاق عصر جديد من النمو والاستقرار. ويهدف النقاش التالي إلى تحفيز الحوار حول هذا الموضوع، وبشكل أخص حول كيف يمكن لأصحاب المصالح والمجتمع المدني والمانحين والفاعلين في التنمية أن يلعبوا دورا للانتقال من ردات الفعل إلى انتهاز الفرص.

التقدم التكنولوجي

يكمن الاتجاه الأول في الطرق المختلفة التي من خلالها يغير التقدم التكنولوجي الطريقة التي نعمل بها ونعيش ونرتبط ببعضنا البعض. التقط كتاب كلاوس شواب (Klaus Schwab) عن "الثورة الصناعية الرابعة" مدى هذا التطور، إذ يجادل شواب بأن البشر يجلسون على حافة تكنولوجية لا يمكن تخيل عواقبها الآن. بطبيعة الحال شهدنا في السابق تغيرات كبيرة بفعل التكنولوجيا. صاغ كينز (John Maynard Keynes) في الثلاثينيات من القرن الماضي تعبير "البطالة التكنولوجية" محذرا من أن معدلات البطالة ستفوق معدلات خلق فرص العمل ما يفضي إلى نتائج اجتماعية سلبية وواسعة.[1] لكن مثل هذه المخاوف لم تتحقق، ففي كل واحدة من الثورات الصناعية تتكيف أسواق العمل وتتطور الاقتصاديات بشكل نسبي وانسيابي من دون ثورات اجتماعية هامة.[2] لكن الأمر اليوم يبدو مختلفا بسبب السرعة التي تحول الابتكارات حياتنا: "على العكس من الثورات الصناعية السابقة، تتطور هذه الثورة بتسارع متزايد وليس بشكل تدرجي."[3]

ربما المكسب الأكبر بالنسبة لأهل منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا يعتمد على المستهلك بعينه. فلم يحدث من قبل أن شهدنا تنوعا في الخدمات والسلع المتوفرة بسعر أقل كما نشهد الآن، ولا يوجد مثال أفضل من تكنولوجيا الحواسيب، فسعة تخزين غيغابايت واحد تكلف حاليا ما يقارب من 0.03 دولار أمريكي في السنة الواحدة الأمر الذي كان يكلف عشرة آلاف دولار قبل عشرين عاما.[4] وهناك فرصة أخرى تتمثل بتقليل حواجز الدخول إلى أسواق جديدة ذات نمو كبير، واليوم شركات الابتكار المزعزع (disruptor) – مثل أوبر وفيسبوك وأير بي أن بي – جاءت بواسطة تزاوج الفكرة مع الاتصال وليس رأس المال. وهذا يعني تسوية الأرضية ما يعني فتح فرص غير محدودة للشباب في المنطقة طالما توفرت الظروف المُمكنة.

[1] K. Schwab, The Fourth Industrial Revolution (Geneva: World Economic Forum, 2016), 35.
[2] نفس المصدر.
[3] نفس المصدر.
[4] نفس المصدر.

تكمن المشكلة في غياب هذه المتطلبات السابقة. فالاتصال غير المتقطع ما زال إشكاليا وبخاصة في دول الاقليم متدنية أو متوسطة الدخل، ولعل غياب الإطار التنظيمي الذي يحتضن الابتكار والريادة هو مصدر القلق الأكبر. ويوضح مؤشر سهولة القيام بالأعمال التابع للبنك الدولي هذه المشكلة بإيجاز ، فجانب القدرة على الحصول على التسهيلات الائتمانية فإن الفساد واليبروقراطية الحكومية يشكلان أكبر العوائق. ولكون سكان الإقليم غير قادرين على استغلال الفرص المتاحة لأن مواردهم قليلة لا تسمح بمعالجة الكلف التي سيأتي بها عصر الابتكار وعلى رأسها البطالة. وتبين الدراسات أن 45 في المئة من الوظائف الحالية في دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين ومصر والكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية سيتم أتمتتها.[5] أما القوة العاملة المتجهة نحو قطاع الخدمات والزراعة كما هو الحال في الأردن ولبنان فإنها ستتأثر بشكل كبير. ومن بين أكثر عشرة مهن أقرب للأتمتة هي عمل المزارع وقطاع الفندقة والمطاعم وأعمال السكرتاريا والإدارة.[6]

النتيجة الطبيعية للبطالة في قطاع معين هي معاناة سوق العمل من الاستقطاب وبالتالي تتعمق حالة اللامساواة. والآن يسيطر 1 في المئة من سكان الكرة الأرضية على نصف الموارد في العالم.[7] وإقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا هو الأول في العالم من حيث معدل عدم المساواة في الدخل إذ بلغت 38.2 في المئة.[8] ولا تحتاج المخاطر المترتبة على عدم المساواة -وهي موثقة- إلى دليل، فالمجتمعات التي تسود فيها حالة من اللامساواة هي أميل للعنف، فمواطنو هذه المجتمعات على الأرجح يعانون من الأمراض العقلية أو من البدانة، وهم لا يحققون تجانسا اجتماعيا جيدا إذ تنخفض فيها مستويات الثقة وترتفع فيها معدلات العنف.[9] ولأن شعوب هذا الإقليم خاب أملهم بسبب حكوماتهم الضعيفة والصراع المزمن وبحكوماتهم الضعيفة والركود الاقتصادي فإن الأثر المجتمع لفرصة ضائعة أخرى وبطالة وعدم مساواة سيكون على الأرجح أمرا لا يمكن احتواؤه.[10]

[5] Sarah Townsend, "World Government Summit: Almost Half of Middle East Jobs Could Be Automated Says Survey," The National, 11 February 2018.

[6] C. B. Frey and M. Osbourne, "The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation?" Working paper for Oxford Martin Programme on Technology and Employment, 17 September 2013.

[7] Schwab, Fourth Industrial Revolution, 92.

[8] M. Ncube, J. Anyanwu, and K. Hausken, Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa, Working Paper 195 (Tunis Belvédère, Tunisia: African Development Bank Group, 2013), 8.

[9] R. Wilkinson and K. Pickett, The Spirit Level: Why Greater Equality Makes Societies Stronger, quoted in Schwab, Fourth Industrial Revolution, 93.

[10] Schwab, Fourth Industrial Revolution, 12–13.

التغير المناخي

يتعلق الاتجاه الثاني بالأثر الذي سيترتب على التغير المناخي بخصوص الأمن الغذائي واقتصاديات دول غرب آسيا وشمال أفريقيا. وكما تفيد لارا نصار في الفصل الخاص بها "تكيف التغير المناخي لدى المجتمعات الأردنية" فإن العلم يخبرنا بأنه بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة والجفاف المتكرر، فإن أحداث الطقس القاسية ستكون أكثر شيوعا. وحتما سيؤثر ذلك على إنتاج الغذاء والأمن وتوفر المياه للاستهلاك البشري وللأغراض الصناعية واستدامة النظم البيئية. ويشرح الدكتور مايكل غيلمونت في فصله عن فصل المياه (Water Decoupling) كيف أن الحلول المطلوبة لا تستند بالضرورة إلى التقدم العلمي. وقد كشف عمله مع المزارعين في غور الأردن عن معرفتهم لكيفية الحفاظ على الماء والفلاحة بشكل فعّال. ومع ذلك تنقصهم بيئة السياسات التي تمكنهم للقيام بذلك. وعلى سبيل المثال عادة ما يتم استعمال الري بالغمر بدلا عن الري بالتنقيط، لأن المزارعين لا يمكن لهم الاعتماد على استمرارية توفير المياه أو حتى بيانات دقيقة عن أحوال الطقس في الوقت المناسب. ونفس الشيء فيما يتعلق بالمحاصيل، فبينما يمكن رفع المحصول باستعمال آلات خاصة فلا يمكن للمزارعين الحصول على تسهيل ائتماني معقول، كما أن التأمين غير متوفر والإطار التنظيمي الموجود لا يشجع على تشكيل التعاونيات.

وبالتالي فإن السؤال هو فيما إذا سيقوم صنّاع القرار بوضع الإطار المطلوب، وعلى أية حال فإن وضع الطريق الصحيح ليس دائما سهلا.قد يتفق كلا من الجهات المانحة والحلفاء السياسيين، أنه ولضمان اضطلاع الحكومات بالمهمة الشاقة المتمثلة في إصلاح الأسعار ووضع الكفاءة حيز التنفيذ، فإنه من الصعب جدا أن يتحمل السكان تبعات ذلك، ولا سيما في مواجهة التحديات الأخرى التي يجابهونها. . وبالمثل، فإن الاستثمار في بنى تحتية زراعية حديثة وفي جمع البيانات والأبحاث – مقابل المستلزمات الأخرى وشيوع جو من عدم اليقين – قد لا يكون أمرا ذي جدوى.

الهجرة

الاتجاه الثالث هو الهجرة. شهدت السنوات الخمس الماضية واحدة من أكبر أزمات النزوح القسري. فما يقارب من 10.3 مليون سوري نزحوا، ومن بين السوريين الذين سجلوا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كلاجئين هناك 2.9 مليون لاجىء في تركيا ومليون في لبنان و660 ألف في الأردن[11] كما أن هناك 241 ألف لاجئ في إقليم كردستان العراق و122 ألف لاجئ في مصر.[12] ومع أن هذه ليست الأزمة الأولى التي عصفت بالإقليم فإن الرد عليها مختلف. حاول الاقتراح أن

[11] UN, "Refugees," n. d., www.un.org/en/sections/issues-depth/refugees/index.html.
[12] UNHCR, 3RP Regional Refugee & Resilience Plan 2015–2019: In Response to the Syria Crisis. Regional Strategic Overview (Geneva: UNHCR, 2017).

يدمج اللاجئين في الاقتصاديات المحلية ما يوفر عمالة رخيصة ومفيدة لتوسيع القطاع الخاص، ويخرج الدول المستضيفة من حالة الركود الاقتصادي. لذلك رمت المنظمات الدولية والمانحون وبسرعة بثقلهم لدعم هذه المبادرة. ومن منظور إنساني، فإن توفير سبل اكتساب العيش للاجئين هو أفضل بكثير من الدعم الانساني طويل الأمد غير الفعّال والمهين. وربما اعتقدت المنظمات الدولية والمانحين بأن التمويل ستيراجع، وأن تزويد اللاجئين بسبل كسب العيش سيوفر لهم الحماية.

ومع ذلك فقد أصاب الإحباط أصحاب المصلحة الرئيسيين عندما لم تأتي النتائج بالسرعة المتوقعة. إذ يقوم المانحون بايقاف التمويل حتى يتم التأكد من تحقيق التقدم -ما يتطلب تمويلا– وتستمر لعبة القط والفأر بين الجانبين. والحق أن اتفاقية الميثاق (Compact agreement) كانت متفائلة بشكل كبير لأنها استندت إلى أدلة شابتها العيوب. واستنتج بحثنا المعروض بالفصل الخاص للباحثتين شادن الحاج أحمد ودورسي لوكهارت –والذي يراجع سياسة الاردن لدمج اللاجئين في العمل– بأن إضفاء الطابع القانوني وتقليل تكاليف الفيزا لم تكن كافية لتعويض الفوائد النقدية وغير النقدية للتوظيف غير الرسمي. وعلاوة على ذلك، لم ترغب الشركات الصناعية في توظيف العمال الذين كانت تراهم بأنهم مؤقتون، إذ أن التدريب الذي يتلقونه في المصانع والشركات هو مثقل ومكلف. وأخيرا، ربما وضعت الحكومة لنفسها هدفا عاليا جدا. استنادا إلى البيانات التي جمعت من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا في عام 2017 فإن مشاركة اللاجئين السوريين ذكورا وإناثا في سوق العمل هي حوالي 163 ألف، وهذا يعني بأنه حتى لو تمكن كل الذكور وكل الاناث –الذين لديهم القدرة والرغبة في المشاركة في سوق العمل– من ايجاد عمل حينها فإنه سيكون بمقدورالأردن الوصول فقط إلى 80 في المئة من هدفها في منح 200 ألف تصريح عمل.

وعلينا أن نعترف بأن اتفاقية الميثاق كان يمكن أن تبنى بطريقة أفضل، لكن تتعلق القضية هنا بالتسرع وتجنب المخاطر وعدم الرغبة في تعديل الحزمة المتفق عليها وهو ما منع تبلور نتيجة أكثر نجاحا. أصبح الوضع الآن وكأنه حلقة مستديرة، صحيح أن هناك ارتفاع في معدل التوظيف إلا أن اللاجئين ما زالون يعيشون في فقر. لذلك يشعر المانحون بالتعب من هذا الجهد، وهذا يعني أن تخفيف المساعدات الذي أصبح يلوح في الأفق يمكن أن يدفع الدول المستضيفة لاستعراض عضلاتها من خلال التهديد بالحد والتقليل من استقبال الاجئين. ويخشى الأردن بشكل خاص من خذلان المجتمع الدولي، فبعد أن استقبل لاجئين واتخذ قرار سياسيا غير شعبي بشكل كبير لفتح أسواق العمل أمام اللاجئين وسط مناخ من النمو البطيء والبطالة المرتفعة، فهناك إمكانية بأن يفقد المانحون الاهتمام في دعم أسواق جديدة والتي تنتج إمكانات توظيف وفرص نمو. ما سيحدث بعد ذلك هو أمر من الصعب تحديده الآن. غير أنه من المرجح على أية حال أن تكون دول المنطقة وغيرها من الدول أكثر حذرا في المستقبل في منح اللاجئين حق اكتساب العيش في أوضاع مشابهة وممتدة. وهكذا تضيع الفرصة على كل أصحاب الشأن.

علاقات القوة غير المتكافئة

التطور الرابع هنا هو تأثير حملة التواصل الاجتماعي #metoo (أنا أيضا) على العلاقات الجندرية على مستوى العالم والأثر الممكن لها على منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. ويقينا مع تواجد فجوة جندرية هي الأعلى على مستوى العالم (بلغت 40 في المئة في عام 2017) فإن تمكين المرأة أصبح متطلبا سابقا لتحقيق النمو الاقتصادي والحكم الرشيد وبناء السلام. وهناك روابط محددة تتطلب انتباها خاصا. فعلى الرغم من المكتسبات الكبيرة في تعليم المرأة (بلغ معدل التسجيل في المدارس الابتدائية بين الذكور والإناث في المنطقة 96 في المئة في عام 2013 مقابل 98.3 في المئة على مستوى العالم) فما زالت المرأة متخلفة عن الرجل في المشاركة في المجال العام وفي أسواق العمل. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الإقليم ما يقارب من 21 في المئة لعام 2017 وهو من أدنى المعدلات على مستوى العالم.[13]

يقترح بحثنا بأن إقصاء المرأة من القطاعين العام والخاص ومن الحياة المدنية هو مستمد من مجموعة من القيود المتداخلة والتي تعزز بعضها البعض. ولعل أهم هذه القيود هو غياب اطار قانوني يحمي المرأة بشكل كاف من التمييز والتحرش والعنف. فعلى سبيل المثال، تشير بياناتنا الأولية بتجنب الكثير من النساء الدخول إلى سوق العمل بسبب الخوف من التحرش الجنسي كما تؤخر بعض النساء الزواج خوفا من العنف.

ولتصحيح هذا الوضع ينبغي أن نفهم الربط بين اللامساواة الجندرية في المنطقة والظاهرة الأوسع والمتمثلة بتعزيز السلطة واستعمالها غير المقيد. فالخلل في علاقات القوة والسلطة موجود ليس فقط بين الرجال والنساء لكن أيضا بين القبائل والطبقات الاقتصادية والناس من الأديان المختلفة وكذلك الشباب الصغار والراشدين. وفي كثير من الأحيان فإن التعسف في استخدام القوة في المستويات الأخيرة هو أقل تقييدا وعليه يكون من الصعب معالجته. وبهذا الصدد تسلط إسراء الشياب ومحمود النابلسي وكذلك الفصل الذي كتبته حول تمكين المجتمع المدني الضوء على أن الاختلالات في علاقات السلطة والقوة يعرقل بشكل كبير عمل الفاعلين الشعبيين. وفقط عندما يتوفر قانون قوي (والذي يتجاوز قواعد الشراكة) وقنوات لإرسال التقارير يمكن لمثل هذه الاختلالات أن تصحح ويمكن للمجتمع المدني أن يصبح لاعبا مؤثرا في التنمية.

[13] ILO, “Labor Force Participation Rate, Female (% of Female Population Ages 15+) (Modeled ILO Estimate),” ILOSTAT Database, World Bank, March 2017, https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?locations=ZQ.

التطرف العنيف

لا يمكن مناقشة الاتجاهات سالفة الذكر من دون المرور على تأثير التطرف العنيف. صحيح أن عام 2017 شهد قصة إلحاق هزيمة عسكرية بتنظيم داعش، إلا أنه من السذاجة مجرد التفكير بأن الهزيمة العسكرية تعني نهاية التنظيم. وكما عبر الباحث بارق محادين في مقال رأي[14] نشر في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر عام 2017، فطالما بقيت أيدولوجيا داعش من دون معالجة فإن العالم سيشهد هجمات متقطعة. وهذا الكلام ذو صلة نظرا لكون المقاربة المستخدمة لغاية اليوم تميل إلى منع واحتواء الخطر (معالجة أمنية) بدلا من مكافحة الأيدولوجيا التي تقف خلف الهجمات. والحق أن نماذج الاستجابة الكونية تمثل ما أسماه آل غور "مزاحمة الخوف للعقل والمنطق." ففي دول غرب آسيا وشمال أفريقيا التقطت الحكومات تهديد داعش لإحكام قبضتها على السلطة وفرض مزيد من القيود على مجال العمل للمجتمع المدني والتضييق على الحريات المدنية مثل حرية الإعلام. وبشكل مشابه زخفت في الغرب تشريعات مسهبة على الحقوق وهذا يشمل المراجعة القضائية والحماية ضد إلقاء القبض التعسفي وكذلك على حقوق أساسية تشمل الخصوصية والجنسية. قمنا بإجراء بحث بالتشارك مع تيري دي هومس (Terre des Hommes) عن فعالية وكفاية مثل هذا التدابير. وتوصل البحث إلى نتيجة تفيد بأنه عندما يصبح الفرد تحت رحمة السيطرة والتحريات فإن إحساسة بالتهميش يتأكد ما يقوده عملية التطرف العنيف.

المقاربة الأعمق استراتيجيا تتطلب صياغة أجوبة نابعة عن فهم متوازن مدعوما بأدلة. فبينما يتمحور النقاش حول محركات التطرف مثل البطالة والفقر والتلقين الأيدولوجي الديني، فإن بحثنا يقترح بأن أولئك الذين ينضون تحت لواء الجماعات المتطرفة قلما يعانون من عدم التمكين وغالبا ما يقومون باتخاذ قرارات عقلانية (كما تم توضيحه في الفصل الأول الذي قمت بتأليفه بالتشارك مع الدكتورة نيفين بندقجي). وإحدى السمات المشتركة هو أن المتطرفين غالبا ما يقومون بردة فعل أو يبحثون عن رفع الظلم سواء أكان هذا الظلم هو انكماش الفضاء السياسي لطائفة السنة، أو الظلم الناتج عن تهميش الدولة أو أعمال العنف المرتكبة ضد السوريين. لذلك يمكن للاقتصاد والدين والعامل السيكولوجي أن تلعب دورا، لكن قلما يكون هذا الدور حاسما. وينبغي أن لا يكون مفاجئا حينها محدودية فاعلية التدخلات الي تمحورت حول التفسيرات الدينية البديلة وإيجاد فرص عمل وسبل اكتساب العيش. علينا أن نفكر بشكل خلاّق، وكما تم افتراضه في الفصل المتعلق بالدكتورة نيفين بندقجي ونادين صايغ فإن الحلول الأفضل تكمن في سياق الأمن الانساني على مستوى المجتمع. ويمكن أن تكون المنظمات المجتمعية ومراكزها الشبابية مصدرا أساسيا للصمود، لذلك ينبغي تقويتها بدلا من إخضاعها لإشراف أمني ومراقبة. وبالمثل، من شأن توفير المساحة للعمل المدني والمعارضة السلمية أن تقوم بدور المحفز للذين دفعتهم إحباطاتهم ليكونوا لقمة سائغة للتجنيد من قبل المتطرفين.

[14] Barik Mhadeen, "In the Wake of Its Military Defeat, Prepare for Daesh 2.0," The Daily Star (Lebanon), 7 November 2017.

صعود سياسة اليمين المتطرف

يتعلق الاتجاه الأخير بتصاعد موجة اليمين المتطرف التي تجتاح المعمورة منذ أن قررت بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، إلى انتخاب دونالد ترامب فبروز قائد اليمين المتطرف الجديد في النمسا. فشهدنا بالإضافة إلى التفكير الشوفيني وانتشار المشاعر المعادية للمهاجرين تحولا كبيرا في طريقة الاستخدام والتلاعب وحجب المعلومات والحقائق. فالأخبار الكاذبة و"الحقائق البديلة" سمحت للقادة وصنّاع القرار والأفراد بالكذب ونشر الكراهية واحتضان التمييز دون أن يكون لذلك عواقب.

ربما يمكن اعتبار شعوب إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا من أكثر الشعوب تعرضا لهذا الوضع الجديد. فقد تمثلت المشاعر المعادية للعرب والمسلمين في التمييز والعنف، فقرار حظر السفر ذائع الصيت لإدارة ترامب عطل حياة الناس وأشعل توترا سياسيا. كما أن تخفيض ميزانية الأمم المتحدة وبخاصة وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، والخطوة الأمريكية لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس قد تشعل شرارة جديدة تعصف بالاستقرار في إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا. يضاف إلى ذلك الانطباعات بالتهميش الجيوسياسي، إذ لا توجد محكمة يمكن للناس أن يلجأوا إليها.

ما نغض الطرف عنه هو ربما السمات المشتركة بين مؤيدي الرئيس ترامب والذين تم اقصائهم في إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا. فالذين أدلوا بأصواتهم لصالح ترامب شعروا بأنهم مهمشون ومستغلون من قبل النخب السياسية ونخب الأعمال. وكانوا غاضبين على حكومة أخفقت في توفير سبل العيش المحترمة وفرصة الانتقال اجتماعيا للأعلى. وهذه هي قصة العرب اليوم وبخاصة الشباب منهم. فالعرب لهم شكاوى مشروعة إذ أنهم يشعرون بكونهم غير محميين وأن صوتهم غير مسموع. والمفارقة أن هذه الجماعة في الولايات المتحدة عبرت عن نفسها بانتخاب الرئيس ترامب، وهذا بدوره يطرح سؤالا حول ما في وسع الناس في هذا الإقليم أن يقوموا به.

تعرض الفصول التالية عددا من الابحاث المنتقاة للعمل الذي قام به معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا خلال العام 2017. وتقدم الفصول فهماً للعمل الابتكاري الذي قاده طاقمنا بغية تشجيع صوغ سياسة أكثر فاعلية تستند إلى الدليل. وتعالج هذه الفصول الاتجاهات التي ذكرت أعلاه مضيفة إلى ذلك السياقات والتحليل والتوصيات. وفي خاتمة الكتاب قمت بمراجعة هذه الاتجاهات وحاولت أن أقدم مساهمة بناءة لإمكانية التحول. وكما تمت ملاحظته واعتمادا على كيف سيتم التعامل مع المخرجات يمكن أن تفضي هذه المخرجات إلى انقسامات وهشاشة، أو إلى برنامج لسياسة تقدمية وحكم رشيد. ومن خلال هذه الملاحظات فإن هدفي هو استكشاف هذه الفرص ومخاطرها والقيود بالاضافة إلى الأفعال التي يمكن أن نقوم بها للتأكد من أنها تسير وتتقدم.

1: المقاتلون الأردنيون في الخارج: رسم خارطة الرحلة

د. نيفين بندقجي و د. إريكا هاربر

على الرغم من التركيز المتزايد على التطرف، فإن مجمل البحوث والدراسات السابقة تقتصر تقريبا على دراسة المحركات (عوامل «الدفع» و«الجذب») وأنماط التوظيف والتباين بين الجنسين، واللافت أن المعلومات عن ديناميات الجماعات المتشددة العنيفة واستراتيجية ساحة المعركة أو كيفية محافظة أصحاب السلطة على نفوذهم في مسرح تتزايد فيه دينامية الفوضى، تتوفر بشكل أقل.

فهنالك نقص حاد في المعرفة التي تتناول العلاقة الانتقالية من الراديكالية إلى التطرف العنيف. وبشكل أكثر تحديدا، هناك نقص معرفي في فهم السيرورات والمحركات والظروف التمكينية التي تلعب دورا عندما يقرر شخص ذو أفكار راديكالية الانضمام إلى جماعة متطرفة مسلحة أو ارتكاب عمل متطرف عنيف.

وينبغي أن تُفهم مسألة التطرف كسيرورة يتم استثارتها استجابة للمظالم السياقية والتي تتسم بأزمة شخصية للفرد تتعلق بالبحث عن دور ومعنى ما يفضي في نهاية المطاف إلى قيام الفرد بدعم استعمال العنف ضد الجهات الحكومية والمدنيين بغية تحقيق تغيير اجتماعي وسياسي محدد أيدولوجيا.

وفي هذا السياق ينبغي التمييز بين الفكر الراديكالي من ناحية، والسلوك العنيف من ناحية أخرى، فالفرد المتطرف قد لا يشترك بالعنف بشكل مباشر، مع أنه يمكن له دعم استخدام العنف. غير أن من يرتكب عملا متطرفا وعنيفا يمكن أن ينظر إليه بوصفة متطرفا أيدولوجيا.[1]

تؤثر الظروف السياقية وعوامل الدفع والجذب على الأفراد وتدفعهم إلى تبني الأيدولوجيا المتطرفة، وفي بعض الأحيان تدفعهم للانضمام للجماعات المتطرفة، بيد أن الظروف والمحركات والمؤثرات التي تُسهل عملية الانتقال من حالة اللاعنف إلى العنف هي غير مفهومة بشكل كبير، وطبعا هناك أسباب وجيهة لذلك. فأعداد العائدين وأماكن تواجدهم ومعالجتهم مسألة حساسة للغاية ترتبط ارتباطا وثيقا بمتطلبات ومستلزمات أمن الدولة. ويشكل الأفراد المحتجزون أو المسجونون بغرض إعادة التأهيل أو الذين يعاد دمجهم في مجتمعاتهم مصدرا حيويا لأهداف استخبارية، غير أنهم في الوقت ذاته يشكلون خطرا على سلامة وأمن المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن

[1] للاطلاع على مراجعة للتعاريف أنظر
Neven Bondokji, Kim Wilkinson, and Leen Aghabi, Understanding Radicalisation: A Literature Review of Models and Drivers (Amman: WANA Institute, 2016), 4–6.

مصداقية شهادة العائدين مشكوك في صحتها، فهناك ظاهرة «الانشقاق المنظم» وهي استراتجية معروفة في داعش بحيث يمكن أن يكون العائدون يعملون وفقا لأجندات غير حميدة معدة سلفا.[2] فهذه العوامل تحد من الفضاء الذي من خلاله يمكن لصنّاع القرار أن يتعلموا من هؤلاء الأفراد.

وعلى الرغم من المخاطر المتعلقة بالاشتباك مع المقاتلين العائدين والمنشقين، فإن فهم النقطة النهائية على الخط البياني للتطرف والتطرف العنيف بشكل أفضل بات أمرا ضروريا. وتوفر التفاصيل حول كيفية دخول المقاتلين لسوريا والظروف والأحداث التي يتعرضون لها، والأشكال المتاحة للعودة الأساس الذي يمكن أن تُبنى عليه استراتيجيات أكثر فعالية وأكثر مرونة في بلدان الأصل، وهذا أيضا ينطبع على إعداد برامج التأهيل المستدام وإعادة الدمج. ومع ذلك فهناك سؤال دائم ومقلق: لماذا لا تتصرف غالبية الأفراد أصحاب الأفكار المتطرفة وفقا لهذا المنطق عندما تكون المحركات الرئيسية (البطالة ونقص الفرص والحكم الضعيف) متفشية؟ ما من شك أن فهم الخصائص ونقاط التحول للذين يتصرفون بشكل عنيف يفضي إلى تقديم إجابات لهذه الاسئلة الصعبة. وأخيرا ومن منظور سيكولوجي بحت فأنه إن لم يتم فهم الصدمات المرتبطة بساحات المعركة والتلقين الأيدولوجي واستراتيجيات التكيف التي يتبناها المقاتلون، فأنه من الصعوبة بمكان تقييم المخاطر التي يشكلها العائدون.

يسلط هذا الفصل الضوء على بعض من هذه الأسئلة وذلك من خلال رسم خريطة رحلة الأفراد الأردنيين الذين التحقوا بالجماعة المتطرفة العنيفة في سوريا، وتبدأ الخريطة من مرحلة التطرف، إلى التجنيد والذهاب إلى سوريا وصولا إلى عودتهم للأردن وتبنيهم الأيدولوجيا الحالية. ويقدم الفصل الخلاصة التي يمكن أن ترشد صنّاع القرار لتصميم وتنفيذ إجراءات منع ومكافحة التطرف العنيف وإعادة دمج العائدين.

استمدت البيانات التي تم جمعها من مقابلات أجريت مع خمسة مقاتلين غادروا الأردن للانضمام إلى جبهة فتح الشام (المعروفة سابقا باسم جبهة النصرة) في سوريا. عاد ثلاثة من هؤلاء المقاتلين إلى الأردن فيما قُتل أحدهم، ولا يزال الآخر في مسرح العمليات. وتم إجراء المقابلات باللغة العربية في معان والزرقاء في شهر أيار/ مايو 2017 مع العائدين الثلاث ومع والدي وإخوان وأقارب وأصدقاء وجيران ومدرسي المقاتلين الخمسة.

وتعد منهجية رسم خريطة الرحلة ممارسة شائعة تستعمل في أبحاث السوق للتعرف على القيم والسلوكيات التي تؤثر على قرارات الزبائن في الشراء. ويجدر الانتباه إلى أن هذا هو أول تطبيق لهذه المنهجية على أبحاث التطرف. والواقع أن تقسيم رؤى ووجهات نظر مختلفة تتعلق بمواضيع البحث كشفت عن رؤى هامة، بما في ذلك

[2] Wolfgang Mühlberger and Olli Ruohomäki, “Middle Eastern Terror in Flux: Mosul after Daesh, Daesh after Raqqa,” Finnish Institute of International Affairs (FIIA), 24 January 2017; Brian Michael Jenkins, When Jihadis Come

الاختلافات المتعلقة في كيفية تقييم أولئك المرتبطين بالمقاتلين عن التطرف والدوافع المحيطة بعودتهم، والمخاطر الحالية وهشاشة العائدين. .

وتجدرالإشارة إلى أن هناك قيودا على عدد المقاتلين الذين تمت دراستهم وتنوعهم الجغرافي بسبب القيود الأمنية المفروضة على مقابلة العائدين وعائلاتهم في الأردن، وهي قيود فرضت بعد هجمات الكرك في شهر كانون أول/ ديسمبر من العام 2016.[3] وعلى أية حال فقد تم اختيار الأفراد للمقابلة من قبل فريق البحث وليس من قبل السلطات.

ولتلخيص النتائج الرئيسية للبحث، فإن طرق رحلة المقاتلين تسلط الضوء على هشاشة نوعين من الشباب: فهناك فئة ميّالة بشكل أيدولوجي نحو سلوك التطرف العنيف وهناك فئة أخرى ممن يتعاطفون مع الضحايا من الأطفال والنساء في الصراع في سوريا. وعلى الرغم من اختلاف مظاهر وسرعة الوصول إلى حالة التطرف لدى المقاتلين فهناك بعض السمات المشتركة التي تجمعهم. فقد تأثروا جميعا بتغطية الإعلام المثيرة، وتم تجنيدهم بشكل مباشر للذهاب إلى سوريا حيث غادروا برفقة أصدقاء لهم. وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية البائسة فإن المقاتلين دفعوا مبالغ كبيرة للمهربين لتأمين وصولهم إلى سوريا. وأعرب كل العائدين عن أسفهم لقرارهم بالانضمام إلى الجماعة المتطرفة فور وصولهم إلى سوريا بسبب القمع الذي لاحظوه، وبسبب طبيعة الصراع الذي يتقاتل فيه المسلم مع المسلم، فقد أدركوا بأنه تم تضليلهم والتغرير بهم ليشاركوا في الصراع. وقد شجع ذويهم على عودتهم، وبالفعل تأثر العائدون بأمهاتهم. واليوم فإن العائدين كلهم مسلمون يمارسون الشعائر بعضهم بطريقة أكثر التزاما من الآخر. واللافت حقا بأنهم ينشطون في ثني الآخرين عن الانضمام إلى الصراع في سوريا وفي دحض روايات المُجنِدين. وأدى ضعف تدابير إعادة الإدماج والتأهيل إلى عزلتهم في المجتمع المحلي وساهمت في تهميشهم الاقتصادي ما يثير الشكوك حول استدامة موقفهم الأيدولوجي الحالي.

استيعاب الرحلة

على الرغم من الفوارق والاختلافات في الملفات الشخصية للمقاتلين وفي قراراتهم فإن رحلاتهم تظهر عددا من القواسم المشتركة الرئيسية. فجميعهم ذهب إلى سوريا عندما كانوا في العشرينيات من أعمارهم، وهم مهمشون اقتصاديا على الرغم من أنهم كانوا عاملين إذ كانت طبيعة أعمالهم متواضعة وموسمية أو أن مرتباتهم قليلة إذ أن الحد الأعلى كان 200 دينار (282 دولار امريكي) في الشهر، وكانت غالبيتهم

[3] Marching Home: The Terrorist Threat Posed by Westerners Returning from Syria and Iraq (California: RAND Corporation, 2014). The findings, however, are consistent with and help to explain observations gathered through previous WANA Institute research. See, e.g., Neven Bondokji, Kim Wilkinson, and Leen Aghabi, Trapped between Destructive Choices: Radicalisation

معيلة لعائلاتهم. ومع أن هناك تبايناً في خلفياتهم التعليمية – بعضهم متعلم في حين أن هناك من لم يكمل الثانوية العامة – فإن غالبيتهم لم تكن لديهم درجة جامعية متقدمة.

كان هناك تباين كبير في الاتجاهات الأيدولوجية للمقاتلين قبل الوصول إلى مرحلة التطرف. فيوجد على أقصى نقطة من الخط ذلك المقاتل المحافظ بشكل خاص الذي يتم تشجيعه من قبل معلم لكي يبدأ بالقاء المحاضرات بزملائه الطلاب والوعظ عن الإسلام والأخلاق الحميدة. وعلى الطرف النقيض يجلس مقاتل آخر لم يكن متديناً ولم يكن مُصلياً في يوم من الأيام كما يزعم، وعمل في القطاع العام نهارا وكان يرقص ويغني في فرقة دبكة ليلا. أما بقية المقاتلين فلم يكونوا متدينين بشكل كامل كما أنهم لم يكونوا أيضا غير متدينين.

محركات التطرف

يبدو أن هناك خمسة عوامل أثرت في تطرف المقاتلين. أولا، تأثر كل متطرف بالتغطية الإعلامية التي تعتمد على الإثارة والتي بدورها أثارت عاملا آخر وهو التعاطف والحمية أو لنقل الفزعة – وهي معايير وقيم لحماية الضعيف ومحاربة الظلم. وهذه القيم البدوية متجذرة بقوة في نسيج الثقافة العربية. وكما أسهب أحد المقاتلين:

> أثارني مشاهدة القنوات الإخبارية، وكان أهمها بالنسبة لي هو قناة الأورينت لأنها كانت تركز على جرائم الجيش السوري وبخاصة على اختطاف النساء والإغارة على المنازل. لا أستطيع حتى اليوم أن أنسى التغطية لكيفية مهاجمة الجيش السوري لامرأة وقتلها..[4]

وكان هذا المقاتل يعرف بأنه على الأرجح سيلاقي حتفه، وأنه إذا ما قتل سيكون شهيداً في هذه الحالة. لكنه يرى بنفسه وبشكل أساسي "ممثلا" للعدالة وأن قراره هو نتيجة لواجبه في حماية الضعيف.[5] طبعا، هناك حاجة لإجراء أبحاث إضافية للتوصل إلى شرح أفضل لنفسية المقاتلين الذكور الذين حركتهم هذه القيم عوضا عن الأيدولوجيا الدينية.

العامل الثالث هو تأثير الرفقاء، فأحد المقاتلين غادر مدينة معان برفقة خمسة أصدقاء. وقبلهم غادر عشرة أصدقاء متجهين إلى سوريا.[6] كما غادر أحدهم برفقة صديقين آخرين لكنه عاد في حين قتل صديق له والآخر بقي في سوريا.[7]

[4] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار 2017.
[5] مقابلة مع مقاتل، معان 22 أيار، ومع والده، معان 29 أيار 2017.
[6] مقابلة مع مقاتل، معان 28 ايار 2017- ومع والده، معان 29 أيار 2017.
[7] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.

والعامل الرابع كان التلقين الأيدولوجي، فأحد المسعفين الذي تحول إلى مقاتل كان يحتار بسؤال حول واجبه الديني كمسلم تجاه المدنيين في سوريا، وقد أخبره المُجندون بأنه لا يوجد هناك مستشفيات ولا عيادات للمقاتلين، وبالتالي ذهب إلى سوريا معتقدا بأنه يمارس الجهاد من خلال تقديم الخدمات الطبية.[8] وهناك مقاتل آخر كان قد تبنى المعتقدات الدينية المحافظة منذ أيام الطفولة، وكان يوصف من قبل جيرانه بأنه "سلفي".[9] ويذكر هو وعائلته مسألة هوسه وهو في سن مبكرة بأفكار الجهاد والشهادة.[10] ووفقا لوالديه، فقد تم "غسل دماغه" لاحقا من قبل الشيوخ والمُجنِدين.

والعامل الأخير كان عامل اليأس، فالمقاتلون وأقربائهم وأصدقائهم لفتوا جميعا الانتباه إلى أوضاعهم المعيشية الصعبة والمشاكل المالية وانسداد الآفاق لمستقبل أفضل أو لتحسين الحالة الاجتماعية في الأردن. وأشاروا بشكل محدد إلى البطالة وتدني الأجور والتوظيف المتقطع كعوامل ساهمت في فقدان الأمل. وبسبب هذه التحديات فقد بدت سوريا كبديل جذاب.

هذه العوامل سواء منفردة أو مجتمعة تفوقت على مسؤوليات المقاتلين والروابط العاطفية لمجتمعاتهم وعائلاتهم. فأحدهم ترك زوجته وابنته كما ترك آخر عروسه الجديدة. أما البقية من غير المتزوجين فقد تركوا عائلاتهم دون توفير دعم مالي بديل. وقد وصفت أحد النساء قرار زوجها بالأنانية: "كل ما كان يهتم به هو تحقيق أهدافه وفقا لمعتقداته حتى لو كانت خاطئة".[11] كما قام أحد المقاتلين بالتقدم للحصول على إجازة غير مدفوعة من وظيفته بالقطاع العام. ولم يكن واضحا فيما إذا كان ذلك حتى لا يكشف أمره أم هو للابقاء على خياراته مفتوحة أو حتى للقيام بواجبه في الحمية ثم العودة.

علامات التطرف

تراوحت فترة تطرف المقاتلين من شهر إلى ستة أشهر، ويبدو أن طول الفترة الزمنية مرتبط بتوجهات المقاتلين؛ فكلما كان الفرد أكثر التزاما احتاجت عملية اتخاذ القرار لديه وقتا أطول. ويتسق ذلك مع نتائج أبحاث التطرف الأخرى التي توضح أن من شأن الجهل بالقيم والمبادئ الاسلامية أن يسهل من عملية التطرف.[12] ويبدو أنه أسهل القيام باقناع شخص جاهل بالقواعد والمبادئ الدينية، فالذين يعرفون أكثر يستغرقهم وقت أطول لتبني الأفكار الراديكالية لأن عليهم أولا أن يسقطوا تعليمهم العقائدي. والواقع أن المقاتل

[8] مقابلة مع مقاتل، الزرقاء، 27 ايار، 2017.
[9] ليس واضحا كيف للناس أن يفرقوا بين السلفي والسلفي الجهادي، فالتعبير كان يستخدم للازدراء للاشارة الى الآخر. مقابلة مع احد جيران المقاتل، معان، 30 ايار، 2017.
[10] مقابلة مع مقاتل، معان 28 ايار 2017- ومع والده، معان 29 أيار 2017.
[11] مقابلة مع احدى زوجات المقاتلين، معان، 7 حزيران، 2017.
[12] مثلا
Ruth Manning and Courtney La Bau, In and Out of Extremism: How Quilliam Helped 10 Former Far-Right and Islamists Change (London: Quilliam Foundation, August 2015).

الـذي اسـتغرقت فتـرة تطرفـه شـهرا واحـدا كان ينقصـه الخلفيـة الدينيـة، "فهـو لا يعلـم شـيئا عـن الديـن أو الجهـاد قبـل أن يغـادر" كمـا أوضـح أحـد الجيـران.[13]

وفـي وقـت تكـون فيـه علامـات التطـرف عمومـا محـددة وفقـا لحالـة كل فـرد، فأنـه بالإمـكان تحديـد بعـض الاتجاهـات العامـة فـي هـذا المجـال. فقـد أبـدى كل المقاتليـن اهتمامـا بالصـلاة بشـكل عـادي وفـي قـراءة بعـض النصـوص الدينيـة التـي يزودهـا المجنـدون. وكمـا يشـرح أحدهـم "لقـد بـدأت بالصـلاة بانتظـام لأننـي كنـت ذاهبـا للجهـاد ويمكـن أن أمـوت هنـاك".[14]

وعلـى أيـة حـال، أظهـر الملتزمـون دينيـا علامـات مختلفـة عـن أولئـك مـن غيـر المتدينيـن. فالملتزمـون أصبحـوا عصبييـن وجامديـن فـي أفكارهـم وغيـر منفتحيـن علـى الحـوار ومعزوليـن.[15] "لـم أحـب التحـدث إلـى أي شـخص مـا عـدا اصدقائـي الذيـن كنـت ذاهبـا معهـم".[16] وبعضهـم تبنـوا سـلوكا عدائيـا وقامـوا بتغييـر مظاهرهـم مـن خـلال إطـلاق اللحـى ولبـس ثيـاب طويلـة وفضفاضـة.[17] غيـر أن غيـر المتدينيـن لـم يظهـروا أي علامـة مـن التصلـب والانعـزال الذاتـي، وعلـى العكـس، اسـتقبلت التغيـرات التـي طـرأت علـى حياتهـم ولاحظتهـا عائلاتهـم بشـكل إيجابـي كعلامـات نضـج: وشـملت هـذه التغيـرات الإقبـال علـى الصـلاة والإقـلاع عـن التدخيـن وتجنـب التسـكع مـع الأصدقـاء والعـودة إلـى بيوتهـم بشـكل مبكـر.[18]

هنـاك ملاحظـة حاسـمة أخـرى وهـي أن الآبـاء إمـا كانـوا غافليـن عـن تطـرف أبنائهـم أو افتقـروا إلـى الأدوات اللازمـة لمنعهـم مـن المغـادرة. ويدعـي المقربـون مـن المقاتليـن فـي بعـض الحـالات أنهـم لـم يلاحظـوا أي علامـات للتطـرف. وفـي حـالات أخـرى فشـل الآبـاء أو الأشـقاء أو الأصدقـاء فـي ربـط التغيـرات السـلوكية مـع العواقـب المحتملـة. وشـرحت إحـدى الأمهـات:

> كانـت قناعاتـه حـول الجهـاد تتزايـد يوميـا قبـل الذهـاب إلـى سـوريا لمـدة شـهرين تقريبـا. تـم غسـل دماغـه حـول الجهـاد والدفـاع عـن الأخـوات السـوريات والآخـرة والجنـة والعـذارى!... اعتقـدت أنهـا مجـرد أفـكار يتحـدث عنهـا لكننـي لـم أفكـر أبـدا أنـه سيذهـب إلـى سوريـا.[19]

تصـرف أخـرون بطـرق غيـر بنـاءة، فقـد قـرر والـدي أحـد المقاتليـن أن يزوجـوه مـن فتـاة حتـى يشـتتوا انتبـاه عـن الالتحـاق بالقتـال فـي سـوريا.[20] ولـم يكـن هنـاك نقـاش عائلـي

[13] مقابلة مع احد جيران مقاتل، معان، 25 أيار، 2017.
[14] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.
[15] مقابلة مع أحد جيران مقاتل، معان، 25 أيار، 2017، ومع أخت مقاتل، معان، 25 أيار، 2017، ومع صديق مقاتل، معان، 30 أيار، 2017.
[16] مقابلة مع مقاتل، معان، 28 أيار، 2017.
[17] مقابلة مع أخت مقاتل، معان، 29 أيار، 2017.
[18] مقابلة مع أم مقاتل، معان، 23 أيار، 2017. مقابلة مع جار مقاتل، معان، 25 أيار، 2017.
[19] مقابلة مع أم مقاتل، معان، 28 ايار، 2017.
[20] مقابلة مع أخت مقاتل، معان، 25 أيار، 2017.

لمسألة التطرف في أفكاره ولم يسعوا للحصول على مساعدة خارجية. وبعد شهرين غادر إلى سوريا. وقد أفاد والدي مجموعتين أخريين بأنهم لاحظوا تطرف أبناءهم لكنهم لم يفعلوا ما يكفي لمنعهم.[21]

لم يكن هناك وضوح في عامي 2011 و 2012 حول القنوات الآمنة لإبلاغ السلطات عن هذه الخطط. أما اليوم، وفي حين أن الآباء وغيرهم قد لا يزالون يفتقرون إلى الثقة فيما يتعلق بالطرق الرسمية للمساعدة، فإن مستوى الوعي بات أعلى لدى عامة الناس وهناك المزيد من المساعدة المتاحة في السياق المحلي بما في ذلك المساعدة من قبل أفراد المجتمع وكبار العشائر.[22]

التجنيد

اللافت أن بعض الذين تمت مقابلاتهم اعتبروا المقاتلين ضحايا للمُجنِّدين[23] في حين قيّمهم البعض على اعتبار أنهم العنصر الفاعل في عملية تطرفهم.[24] فالمجنّدون في معان كانوا معروفين جدا في مجتمعاتهم بحيث أن بعضا من الذين تمت مقابلتهم أشار إلى "أسماء كبيرة ومعروفة" وكانوا من قادة التجنيد.[25] وقد لاحظ بعض الأباء والأصدقاء بأن المقاتلين يمضون وقتا مع المُجندين أو يقلهم المجندون بسياراتهم إلى البيت بشكل منتظم.[26] السياق المحلي تغير منذ ذلك الوقت، لكن حينها لم يكن بوسع السلطات إيقاف الرموز المعروفة من تهريب المقاتلين إلى سوريا:

> "كان هناك تقصير كبير لدى الحكومة في مراقبة الحدود الأردنية السورية، وكان هناك أطفال بعمر الستة عشر عاما تمكنوا من اجتياز الحدود".[27]

وعلى نحو لافت، أنفق المقاتلون مبالغ كبيرة لتهريبهم إلى سوريا، وقد دفع أحدهم مبلغ 400 دينار أردني (564 دولار أمريكي) وآخر دفع 300 دينار أردني (423 دولار أمريكي) لقاء تهريبهم إلى سوريا. وهذا الواقع يتحدى الرواية المقبولة والشائعة بأن الجماعات المتطرفة هي من سهلت المهمة. والحق وبما أن الافراد موضع الدراسة كانوا قد واجهوا مصاعب مالية جمة، فإن الطبيعة التعاقدية لتجنيدهم تتضمن قدرا هاما من المسؤولية والأهلية والاستقلالية من جانبهم، كما يوحي هذا إلى أنه ولولا صعوبة الحصول على موارد مالية كبيرة لسافرت أعداد أكبر إلى سوريا للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

[21] مقابلة مع أخ مقاتل، معان، 23 أيار، 2017، ومقابلة مع جار مقاتل، معان، 25 أيار، 2017.
[22] كما تمت ملاحظة في 18 مناقشة جماعية لدراسة غير منشورة لصالح معهد WANA ، تشرين أول 2016 إلى شباط 2017.
[23] مقابلة مع صديق مقاتل، معان، 31 أيار، 2017، ومقابلة مع أم مقاتل، معان، 23 أيار، 2017، ومقابلة مع ام مقاتل، معان، 28، أيار، 2017.
[24] مقابلة مع أمرة مقاتل، معان، 29 أيار، 2017، مقابلة مع امرأة مقاتل، معان، 7 حزيران، 2017، مقابلة مع جار مقاتل، معان، 30 أيار، 2017، مقابلة مع أخت مقاتل، معان، 29 أيار، 2017، مقابلة مع أخ مقاتل، معان، 23 أيار، 2017.
[25] مقابلة مع أستاذ مقاتل، معان، 31 ايار، 2017.
[26] مقابلة مع أخت مقاتل، معان، 29 أيار، 2017.
[27] مقابلة مع مقاتل، معان، 28 أيار، 2017.

وأفاد الذين تمت مقابلتهم بأن هناك بعدا ربحيا خلف التجنيد، وبالنسبة لأحد المقاتلين فإن من يتم تجنيده عليه أن يدفع مبلغا ماليا لقاء تهريبه إلى سوريا. وبشكل منفصل دفعت الجماعات المتطرفة أموالا من 500 (706 دولار) إلى 1000 دينار (1412 دولار) للمجندين مقابل كل مقاتل.[28]

> "لم نذهب بمساعدة المشايخ بل عن طريق المهربين الذين التقيت بهم من خلال أصدقائي. كان المهرب الذي أخذنا إلى الحدود جديدا بالنسبة لنا. وكان هناك عدد كبير جدا من المهربين الذين قاموا بذلك.. حيث تم التنسيق من قبل رجل كبير. كانت العملية تجارة، فهم يأخذون المال من كل من يذهب وينضم إلى القتال".[29]

أما حجم التعويض المالي الذي كان يمنح لعائلات المقاتلين فكان أمرا متنازعا عليه، فأحد المقاتلين أفاد بأن الحوافز المالية دفعت فقط لعائلات أول ثلاثة مقاتلين غادروا معان باتجاه سوريا. وكانت هذه المبالغ تدفع من قبل السلفيين[30] الذين كانوا يجمعون مبلغ عشرة دنانير (14 دولار) من كل عضو. واستلمت هذه العائلات تعويضا ماليا شهريا فقط لمدة قصيرة.[31] وعلى العكس من ذلك فأنه وفي أغلب الحالات كانت العائلات ترسل نقودا لأبنائهم في سوريا.[32]

الوصول إلى سوريا

مكث المقاتلون في سوريا من ثلاثة إلى سبعة أشهر، وتحدث كل واحد منهم عن الصدمة التي شعروا بها حال وصولهم بسبب الأوضاع وأعربوا عن أسفهم. وهذا الأسف هو ما كررته عائلات المقاتلين وآخرون كانوا في اتصال مباشر مع المقاتلين خلال وجودهم في سوريا. وكان أكثر العوامل الصادمة للمقاتلين هو الطابع الإسلامي - الإسلامي، والسني - السني للصراع. وأفاد أحدهم:

> لقد قتلنا أناس نطقوا بالشهادة قبل أن يقتلوا... شعرت أن هذا لا يمكن أن يكون صحيحا... وبعض المقاتلين الزملاء هاجموا آخرين وقتلوهم بشكل غير عادل ولأسباب سخيفة. شعرت بأننا لم نذهب لسوريا للدفاع عن السوريين بل لاضطهادهم.[33]

[28] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.
[29] مقابلة مع مقاتل، معان، 28 ايار، 2017.
[30] مجددا، هنالك خلط بين السلفيين والسلفيين الجهادين، الذين كانوا –وما زالوا- يدعون للقتال في سوريا.
[31] مقابلة مع مقاتل، معان، 28 أيار، 2017.
[32] وفقا للبيانات التي جمعها معهد غرب اسيا وشمال افريقيا لدراسة غير منشورة في معان والزرقاء عام 2016.
[33] مقابلة مع مقاتل، معان، 28 أيار، 2017.

وفي سياق متصل، ربط المسعف – الذي تم اقناعه من قبل المجندين بأنه لم يكن هناك خدمات طبية في سوريا – ندمه باستنتاجه بأنه تم جلبه إلى سوريا بادعاءات زائفة. فقد لاحظ مباشرة وجود عدد من العيادات الطبية ومستشفى والعديد من المهنيين الطبيين. "لقد أدركت في تلك اللحظة أنهم قاموا بخداعي وبدأت أفكر فورا في كيفية عودتي إلى الأردن »[34].

شعر مقاتل آخر بخيبة أمل عندما لاحظ التصرفات غير الدينية والمعايير المزدوجة لقادة الجماعة. وقد بين بأن الأمير كان قاسيا فيما يتعلق بمسائل دينية ثانوية مثل كيف تقف خلال الصلاة لكنه يستعمل ألفاظا سوقية ضد قادة آخرين وكان يختلس المال.[35]

وكان يتم فصل المقاتلين عن أقرانهم حال وصولهم إلى سوريا، ومن بعدها يتم إرسالهم إلى فصائل وكتائب وجماعات. «كان من الصعوبة بمكان أن تثق بأي شخص هناك لأنك تقابل شخصا جديدا كل يوم.»[36] وبينما يبدو أن هذا التكتيك كان مقصودا لعزل المقاتلين من التأثير السلبي للأقران، فإنه في واقع الحال أدى إلى ازدياد شعورهم بالاغتراب والصدمة وتمثل ذلك في الندم.»[37]

مقاتلان آخران «ارتكبا خطأ»[38] إخبار جماعاتهم برغبتهم في العودة إلى الأردن. وعليه مارست إحدى الجماعات الضغط المكثف على المقاتل ورافق ذلك تقديم مكافأة كإغراء. «وشمل ذلك تقديم نقود وبيت جديد وسلطة وامرأة، كل ذلك مرة واحدة.»[39] ومارست جماعة أخرى نفس الضغط وقامت في الوقت ذاته بارسال المقاتل إلى الغوطة بعيدا عن الحدود الأردنية.[40]

العودة إلى الأردن

استفاد المقاتلون العائدين من سوريا من استراتيجيات مختلفة. المسعف بلوّر علاقات مع رجل سوري كان قد أنقذه وهرب به إلى منزل شقيقه في منطقة أخرى في سوريا، وظل مختبئا هناك لمدة أسبوعين. اتصل المسعف خلال هذا الوقت مع عائلته في الأردن والذين بدورهم رتبوا مع دائرة المخابرات العامة مسألة عودته. وقام بدفع الأموال للمهربين حتى يأخذوه إلى الحدود الأردنية.[41]

[34] مقابلة مع مقاتل، الزرقاء، 27 أيار، 2017.
[35] نفس المصدر. ومقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.
[36] مقابلة مع مقاتل، معان، 22، 2017.
[37] مقابلة مع مقاتل، الزرقاء، 27 ايار، 2017.
[38] نفس المصدر، مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.
[39] مقابلة مع مقاتل، معان، 22، 2017.
[40] نفس المصدر.
[41] مقابلة مع مقاتل، الزرقاء، 27 أيار، 2017.

المقاتل الثاني كان قد أقام علاقات مع رجل سوري سبق أن استضاف مقاتلين جدد لدى وصولهم إلى سوريا نيابة عن الجماعة المتطرفة. سأله الرجل عندما وصل سوريا عن سبب انضمامه للقتال وأجاب المقاتل بأنه جاء تحقيقا لواجبه الديني في الكفاح من أجل العدالة ولحماية المرأة السورية ويأسه من الحياة في الأردن. فنصحه هذا الرجل بالعودة إلى الأردن، إذ أخبره أن الصراع في سوريا لا علاقة له بهذه الأسباب. وبعد مشاركته في ساحة المعركة وقراره بأنه يريد العودة قام بالهرب عائدا إلى هذا الرجل الذي بدوره أعاده إلى الأردن من خلال مساعدة المهربين.[42]

كُلف المقاتل الثالث بقيادة بعض المصابين إلى الهلال الأحمر. وعند وصوله اعتبر أن لديه خيارين: تسليم نفسه للسلطات الأردنية أو للجيش السوري واختار الخيار الأول مشيرا إلى أن السلطات الأردنية عاملته بشكل جيد وقدمت له الطعام.[43] ليس واضحا فيما إذا كانت عودته فرصة وصدفة انتهزها أو أنه دبر لذلك.

من الجدير بالذكر أن جميع المقاتلين كانوا على اتصال منتظم مع أسرهم خلال فترة تواجدهم في سوريا. وكان لهذا التواصل دور أساسي في قرار العودة. وعلق جميع المقاتلين على ارتباطهم القوي بأمهاتهم قبل مغادرتهم وبعد عودتهم إلى أوطانهم.

«بصراحة فإن أهم سبب وراء عودتي هو أمي».[44]

وأوضحت الأمهات أنه في كل مرة اتصل فيها المقاتلون فإن الأمهات ضغطن عليهم للعودة وأخبرنهم بأن أفعالهم ليست جهادا. ويتسق التأثير القوي للأمهات على عودة أبنائهن مع نتائج البحوث الأخرى التي تسلط الضوء على الدور المحتمل للأمهات في إزالة التطرف.[45] كما أنه يؤكد على القيمة الكبيرة التي يوليها الإسلام على موافقة أولياء الأمور ورضاهم عن سلوك الأبناء والبنات.

وأكد الآباء أنهم مارسوا الضغط على المقاتلين، ولكن عادة عن طريق التعبير عن الغضب على خيارات أبنائهم. وشكلت الزوجات والأشقاء أشكالا إضافية من الضغط العاطفي. ففي احدى المرات قامت زوجة بحث زوجها على العودة، وأخبرته كذبا أنها حامل بطفل ذكر.[46] وكان هناك شقيق اشار بشكل متكرر إلى تدهور صحة والده،[47] وألقت الأم باللوم على ابنها لارتفاع ضغط الدم لدى والده ومرض السكري الذي أصابه – كما أفادت والدته –

[42] مقابلة مع مقاتل، معان، 28 أيار، 2017.
[43] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.
[44] نفس المصدر. وأفاد عائد اخر نفس المقولة. مقابلة مع مقاتل، معان، 28 ايار، 2017.
[45] على سبيل المثال،
Edit Schlaffer and Ulrich Kropiunigg, "A New Security Architecture: Mothers Included!" in A Man's World? Exploring the Roles of Women in Countering Terrorism and Violent Extremism, ed. Naureen Chowdhury Fink, Sara Zeiger, and Rafia Bhulai (Abu Dhabi, UAE: Hedayah and The Global Center on Cooperative Security, 2016), 54-75.
[46] مقابلة مع زوجة مقاتل، معان، 7 حزيران، 2017.
[47] مقابلة مع شقيق مقاتل، معان، 23 ايار، 2017.

بعد أن غادر ابنها إلى سوريا.[48]

حال رجوعهم إلى الأردن تم استجواب جميع المقاتلين لمدة تتراوح بين أسبوع وثلاثة أشهر. وفي حين لم يتم سجن الأشخاص الذين عادوا عام 2012 إلا أن الذين عادوا خلال أو بعد عام 2014 تم حجزهم لمدة تتروح من ثلاثة إلى خمسة أشهر وفقا لشرط عدم مشاركتهم في النشاطات العسكرية في سوريا. فقط واحد من الذين تمت مقابلتهم كان قد شارك في برنامج اعادة التأهيل الذي تديره وحدة الأمن الوقائي، ولم يتم تقاسم أي تفاصيل بشأن المناهج الدراسية وعدد المشاركين أو التقنيات المطبقة.

إعادة التأهيل والاندماج

يشعر العائدون اليوم بأنهم منبوذون إلى حد كبير داخل مجتمعاتهم المحلية. فمشاركتهم الاجتماعية تقتصر على العلاقات الأسرية إذ أن الأصدقاء والجيران يريدون تجنب "المتاعب" الأمنية. فالبعض -ومنهم أصدقاء سابقون- يعتبرهم مشبوهين بشكل كبير. ويقع على عاتق العائد الاثبات للحكومة والمجتمع بأنه بالفعل قد تغير حتى يتسنى له أن يعيش حياة طبيعية الآن."[49] وأضاف معلم أحد العائدين بأن "الحكومة لا تثق بالعائدين وتعتبرهم عبئا على المجتمع."[50]

وتعتبر العائلات والأصدقاء العائدين اليوم بأنهم محافظون وملتزمين دينيا لكنهم لا يعدونهم متطرفين بعد العودة. والواقع أن أولئك الذين كانوا يعتبرون أنفسهم من قبل بأنهم ملتزمون دينيا يعتبرون أنفسهم الآن سلفيين تقليديين وليسوا سلفيين جهاديين، كما يختلفون بقوة مع سرديات التجنيد وصدقيتها.[51] وكما يُقيّم أحد الذين تمت المقابلة معهم بأن المبادئ الأيدولوجية الحالية لصديقه العائد:

> "لا أعتقد أن صديقي (سلفي) جهادي، لأن السلفيين الجهاديين يعتقدون أن الدولة وأي شخص يعمل في جهاز أمني هو كافر وينبغي قتله. عملت في هذا المجال ولم أشعر بأي شيء سوى الرعاية والحب منه... أنا اشعر بالأمان في صداقتنا".[52]

فيما أصبح العائد الذي كان في الأصل غير متدين اليوم مسلما ممارسا للطقوس الدينية. ويرفض العودة الى رقص الدبكة (التي عادة ما يرافقها الشرب والسهر لفترة متأخرة

[48] مقابلة مع مقاتل، معان، 28 أيار، 2017.
[49] مقابلة مع صديق مقاتل، معان، 30 أيار، 2017.
[50] مقابلة مع معلم مقاتل، معان، 31 أيار، 2017.
[51] بشكل أكثر تحديدا، من بين مدارس السلفية الست، يتم فهم السلفيين التقليديين على أنهم الأشخاص الذين يضعون الأولوية للنص الديني على العقل، والذين هم 53 صارمون في نهجهم تجاه الطقوس الدينية. وتشمل السلفية ست مدارس، واحدة منها السلفية الجهادية التي منحت الجماعات المتطرفة المسلحة مثل القاعدة وجبهة النصرة وداعش فكرها. لمزيد من التفاصيل، انظر محمد أبو رمان، أنا سلفي: بحث في الهوية الواقعية والمتخيلة لدى السلفيين (عمان: مؤسسة فريدريتش ايبرت 2014)، ص ص: 50-33.
[52] مقابلة مع صديق مقاتل، معان، 31 أيار، 2017.

ليلا والتدخين) لأنه يعتقد بأن ذلك مناقض للإسلام.[53] وزوجته تلعب دورا داعما في ذلك، وشرحت بأن أصدقائه في فرقة الدبكة غير متدينين وأنها لم يرق لها تأثيرهم عليه.[54]

وتعتقد زوجات وأمهات العائدين الثلاث بأن أهتمامهم الرئيسي الآن ينصب على العائلة ومصلحتها، وعلقت إحدى الزوجات على زوجها بالقول "هو زوج متفهم جدا، أنا أعمل وهو يشجعني على حضور الدورات التدريبية... وقبل أيام طلبت ابنتي منه أن يحضر لها مكياج وقد صدمت عندما فعل."[55] وقال جميع من أجريت معهم المقابلات إنهم لا يعتقدون أن العائدين سيرجعون مرة أخرى إلى سوريا. إلا أن أحدهم لا يزال على اتصال مع الشيوخ الذين أثروا على قراره في الذهاب إلى سوريا وتخشى زوجته بأنهم قد يؤثروا على زوجها مرة أخرى.[56]

يردع العائدون الآخرين وبنشاط من التخطيط للذهاب إلى سوريا، فهم ينخرطون في نقاش مع مثل هؤلاء الأفراد أو مع أي شخص يعبر عن دعمه للجماعات المسلحة المقاتلة في سوريا.[57] وقد نجح أحدهم في وقف صديقين من معان من المغادرة للانضمام إلى جماعة متطرفة عنيفة بينما كان هو لا يزال في مسرح العمليات. كما حاول أيضا إقناع مقاتل آخر من معان كان قد التقاه على الحدود أثناء تهريبه للعودة إلى الأردن بالرجوع معه غير أن المقاتل أصر على الاستمرار نحو سوريا، غير أنهم بقيوا على اتصال، وبعد ذلك قام المقاتل بالتواصل ليعبرعن ندمه حيث عاد إلى الأردن بعد ذلك بأشهر قليلة.[58]

حدّت القيود الأمنية المفروضة على العائدين من إعادة اندماجهم وأثرت بالتالي على حالتهم المالية، فهم عرضة لتقيم أمني مُركز وإجراءات مشددة عند الحواجز عندما يسافرون داخل الأردن ما يردع أصدقائهم من السفر معهم أو دعوتهم للانضمام لهم في رحلاتهم.[59] وأفادت زوجة إحدى المقاتلين: "كل مرة نذهب بها إلى العقبة لشراء ملابس لبناتنا يتم استجوابه لفترة طويلة، وفي إحدى المرات استغرق ذلك ساعتين... بدأت أكره الذهاب معه بسبب هذه الاجراءات."[60]

وفي سياق متصل أعرب أحد العائدين الذي يحتاج إلى الذهاب بشكل منتظم إلى العقبة للحصول على البضاعة لمتجر العطور والاكسسوارات حيث يعمل عن أسفه للأثر المدمر للاستجواب الأمني على حياته.[61] وقد لاحظت أحدى زوجات العائدين بأن مثل هذه القيود قد ارتفع منسوبها في أعقاب هجمات الكرك في شهر كانون أول من العام

[53] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.
[54] مقابلة مع زوجة مقاتل، معان، 29 أيار، 2017.
[55] نفس المصدر.
[56] مقابلة مع زوجة مقاتل، معان، 7 حزيران، 2017.
[57] مقابلة مع مقاتل، الزرقاء، 27 أيار، 2017.
[58] مقابلة مع والد مقاتل، معان، 28 أيار، 2017.
[59] مقابلة مع مقاتل، الزرقاء، 27 أيار، 2017.
[60] مقابلة مع زوجة مقاتل، معان، 29 أيار، 2017.
[61] مقابلة مع مقاتل، معان، 28 ايار، 2017.

2016.[62] وعلاوة على ذلك، تم حرمان أحد العائدين من الاستفادة من عدد من فرص العمل (في البحرين والإمارات) بسبب القيود المفورضة على سفره.[63] وتشمل هذه القيود على السفر من أجل أغراض الترفيه أو العبادة مثل الحج.[64] وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القيود الأمنية المفروضة على العائدين تحرمهم من التوظيف في القطاع العام[65] لأنه ليس بوسعهم الحصول على شهادة حسن السلوك المطلوبة لأغلب الوظائف في الأردن.[66] وعليه يترك للعائدين خيارات قليلة إلا في سوق العمل غير الرسمي، ويحد ذلك من اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي ويساهم في إحباطهم.

يتفق جميع العائدين على أنهم أخطأوا بالانضمام إلى جماعة مسلحة راديكالية في سوريا، لكنهم يختلفون حول طريقة نظرهم لحياتهم وآفاقهم الحالية. وقال أحدهم: "ندمت لعودتي للأردن لأنني أشعر أن كرامتي تم أهانتها في بلدي وذلك بسبب القيود الأمنية."[67] ويشعر الآخرون بنفس القدر من الإحباط ولكنهم يبدون أكثر قبولا لمصيرهم.

أنواع المقاتلين

ينقسم المقاتلون إلى فئتين:

- المقاتلون المحفزون أيدولوجيا: وهم الذين يتأثرون بالواجب الديني لرفع الظلم عن السوريين وذلك من خلال المشاركة في الجهاد سواء بالوسائل العسكرية أو غير العسكرية. وتأثرت هذه الأيدولوجيا بتطور الاحداث في سوريا في عامي 2011 و 2012. غير أن الأسئلة حول الواجب الديني كانت قد أثرت على حياتهم قبل الأزمة إذ أظهروا علامات التطرف وتحدثوا بصراحة عن الجهاد والوضع في سوريا.

- المقاتلون المدفوعون بالحمية: إذ سعوا إلى الدفاع عن النساء والأطفال السوريين الذين يعانون من هجمات نظام الأسد. واستندت أعمالهم إلى المعايير والقيم العربية. وكانت قرارتهم مفاجئة ولم يظهروا أي علامات مسبقة للتطرف.

هناك قيمتان أثرتا على قرارات المقاتلين هما:

- الرغبة في تحقيق العدالة، امتدادا لدافع الحمية أو دافع الجهاد.

- اليأس الناجم عن ضعف آفاق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

[62] مقابلة مع زوجة مقاتل، معان، 29 أيار، 2017.
[63] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.
[64] مقابلة مع مقاتل، معان، 28 أيار، 2017. مقابلة مع زوجة مقاتل، معان، 29 أيار 2017.
[65] مقابلة مع والد مقاتل، معان، 29 أيار، 2017.
[66] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.
[67] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.

أثرت مجموعتان من الجهات الفاعلة على مراحل مختلفة من الرحلة

- في مرحلة التطـرف، أثر أقرانهم (وفي بعض الحالات الشيوخ) في المجتمعات المحلية على قرار المقاتليـن. فالمقاتلـون غـادروا في مجموعات إما مع أقرانهم أو مع المقاتلين الآخرين الذين جُمعوا من قبل المُجندين الشيوخ. كان للأقـران تأثيـر كبيـر، لكن بالنسبة للمدفوعيـن أيدولوجيا كان دور الشيوخ الذين وافقوا على خياراتهم وأقروها حاسما.

- تأثر قرار العودة إلى الأردن بالأقارب الإناث (الأمهات والزوجات) وبدرجة أقل بالآباء. واستخدم الأقارب الضغط العاطفي والقيم الدينية التي تعطي الأولوية لرعاية الآباء على الجهاد. غير أن هـذه الأساليب كانت ناجحة على الأرجح فقط لأن المقاتلين ندمـوا على قراراهم بالذهـاب إلـى سـوريا.

يعرب جميع العائدين عن أسفهم لقرار الذهاب إلى سوريا، ولكن العزلة والوصم في المجتمعات المحلية وكذلك وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والقيود الأمنية أدت إلى نوعين من العائدين:

- ذوي المنحى السلفي: وهـو العائد الذي تقبـل الوضـع الراهـن مـن دون عنـاء والقيـود التي شكلها وإحباطاته، كونــه اعتبرها جميعا إرادة الله.

- أولئك الذين يؤسفون لعودتهم بسبب القيود التي يواجهونها. وهذه المجموعة، وإن لم تكن متطـرفة أيدولوجيا فإنها قد تميل إلى الانخراط في سلوك مناهض للمجتمع والحكومـة.

الدروس المستفادة

لا نمط "لتحول راديكالي إلى متطرف"

ليس هنـاك مجموعـة مـن التصنيفـات: فالحوافـز والمبـادئ المختلفـة تتبايـن وهـذا بـدوره إشـكالي مـن منظـور أمنـي وبرامجـي. والحـق أن شـيوع انعـدام الفرصـة وهويـة المجتمـع المتشـرذمة وتعرض الغالبية العظمى من الشباب في المنطقة للظلـم الاجتماعـي يجعـل مـن غالبيـة الشـباب فـي المنطقـة عرضـة للتطـرف.

وتكمـن وراء صنع متطـرف ترتيبـات معقدة مـن عوامل الدفع داخل سياقات ثقافية وسياسية محددة علـى أن يرافـق ذلـك شخص هـش يتأثـر بالأفـكار والدعـم الاجتماعـي مـن قبـل مجموعة متطـرفة. ويبدو أن المزيج الأكثر قـوة هـو مستوى من الإنجـاز والتوقعات الناجمة عن ذلك والإصابة بالإحباط بعدها، ما يحول دون تحقيق طموحات أعلى في الحياة. مثـال على ذلك الفرد الذي يتمتع بالتعليم الجيد والطموح الصحيح، ولكنه لا يجد فرص العمل بسبب المحسوبية وضعف الحوكمة أو الاقتصاد البطيء. وهـذا يتماشـى مـع الدراسـات الأكاديميـة

التي تربط بين التطرف و"الحرمان النسبي."[68] ويعرف الحرمان النسبي بالتناقض بين ما يشعر الفرد بأنه يستحقه وبين ما يمكن له أن يكتسبه ويحافظ عليه.[69]

وهناك بعض العوامل المزمنة مثل عدم توفر الفرص والتشاؤم من المستقبل والانطباع بالخذلان بسبب الحكومة. ولا يرى الشباب من المناطق القروية وشبه الحضرية فائدة في التعليم العالي، ولا إمكانية لتحسن المسار المهني ما يعني ضعف إمكانية الزواج.[70] ولا ينبغي التقليل من شأن الإذلال المتمثل في تجاهل المراهقين واعتبارهم عبئا اقتصاديا على أسرهم. العديد من الشباب يعتبرون الاستشهاد -والبطولة المتضمنة في روايات داعش- أفضل من الخزي لعدم قدرتهم على الوفاء بمسؤولياتهم الأساسية كرجل عربي.[71]

وهذا الرابط من المحركات ينبغي أن يكون في محور صنع السياسات وإعداد البرامج الاستباقية، فعلى السلطات أن تساهم في ايجاد وسائل بديلة للوفاء بأهداف الحياة مثل الزواج والاستقلال المالي والبدء بتكوين عائلة.

مسؤولية المقاتلين

هناك مآلات لفكرة أن المقاتلين هم مسؤولون نشطون عن عملية تطرفهم. أولا، الجماعات المتطرفة لا تستوعب جميع المتطرفين، فهذه الجماعات تقدم بضاعة رائجة من خلال الاستعانة بالمجندين والمهربين الذين بدورهم يوظفون أساليب تسويقية معقدة لإتمام الصفقات في هذه الصناعة الواعدة التي تضمن ربحا يصل إلى 1000 دينار (1400 دولار أمريكي) عن كل مقاتل.[72]

ثانيا، ليس من الضروري أن يتم غسل دماغ المقاتلين فهناك من بينهم من هو فاعل وطني. فالمقاتلون في هذه الدراسة قاموا بدفع رسوماً للمهربين ووازنوا بين المعايير الدينية والعربية (الجهاد والحمية أو الفزعة) ومسؤولياتهم تجاه عائلاتهم قبل أن يقرروا الانضمام إلى الجماعات المتطرفة. ويبدو أنه معلوما على نطاق واسع بأنه لم يتم دفع مرتبات لأسر وعائلات المقاتلين عندما كانوا في مسرح العمليات في سوريا.

---

[68] مثال على ذلك انظر
Ömer Taspinar, "Fighting Radicalism, Not 'Terrorism': Root Causes of an International Actor Redefined," SAIS Review of International Affairs 29, no. 2 (Summer–Fall 2009): 77–79; Diego Gambetta and Steffen Hertog, "Why Are There So Many Engineers among Islamic Radicals?" European Journal of Sociology 50, no. 2 (August 2009): 201–30.

[69] أنظر
Ted Robert Gurr, Why Men Rebel (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970), 23

[70] أنظر
Bondokji, Wilkinson, and Aghabi, Trapped between Destructive Choices, 9–17.

[71] نفس المصدر،
Guilain Denoeux with Lynn Carter, "Guide to the Drivers of Violent Extremism," USAID, February 2009, 8–26.

[72] مقابلة مع مقاتل، معان، 22 أيار، 2017.

ثالثـا، إن التضحيـات التـي يطلـب مـن المقاتليـن القيـام بهـا للخـروج إلـى سـوريا تعنـي ضمنـا أن هنـاك عـددا أكبـر مـن الأفـراد الذيـن يميلـون إلـى الذهـاب إلـى سـوريا ولكنهـم لا يسـتطيعون حشـد المـال أو أن التزاماتهـم العائليـة كبيـرة جـدا. ويبـدو حاليـا أن مـا هـو معـروض مـن مقاتليـن يفـوق الطلـب، لكـن إذا تغيـر ذلـك فـإن الجماعـات المتطرفـة يمكـن أن تقـوم بتقليـل أو لنقـل إلغـاء الأعبـاء الحاليـة أو يمكـن أن تمنـح حوافـز مثـل دفـع الأمـوال للعائـلات. وكإجـراء بديـل مـن الممكـن أن تقـوم هـذه الجماعـات باسـتخدام الأفـراد الميالين أيدولوجيـا والمرشـحين لأن يكونـوا مقاتليـن فـي بلادهم.يسـتند الأشـخاص الذيـن يذهبـون إلـى سـوريا إلـى تقييـم عقلانـي حـول المخاطـر والعائـد (وليـس التلقيـن الأيدولوجـي)، وعليـه فإنـه ينبغـي أن يقـدم لهـم بدائـل غيـر عنيفـة وغيـر راديكاليـة لمعالجـة احتياجاتهـم، وكمدخـل لتغييـر اتجـاه الأفـراد المندفعيـن نحـو التطـرف. وهـذا أيضـا يمكـن أن يحيـد أعـدادا كبيـرة مـن المقاتليـن المحتمليـن، والذيـن لا يسـتطيعون توفيـر المبالـغ المطلوبـة أو التخلـي عـن التزماتهـم العائليـة لقـاء الذهـاب إلـى سـوريا.

تاثير الأقران و«التفكير الجماعي»

يؤكد هذا البحث على النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى حول التأثير الهائل لديناميات الأقران على قرار الالتحـاق بالجماعـة المتطرفـة العنيفـة.[73] إذ تم تجنيد كل مقاتل وجها لوجه في مجموعات، وغادر إلى سوريا في مثل هذه الجماعات.

وعليـه لفرضيـة «التفكير الجماعي» أن تقدم تفسيرا لذلـك، فهذا المفهـوم الموثـق فـي علم النفس العسكري هـو شـكل مـن أشـكال صنع القرار المختل الذي يتخذ فيه أعضاء المجموعة قرارات بناء على احتياجاتهم الانتمائية بدلا من تحليل الوضع بشكل منطقي. وعندما تعمل المجموعة بطريقة التفكير الجماعي فإن القرار الذي تتخذه ليس ذات القرار الذي كان سيتخذه غالبية الأفراد لـو سمح لهم التمعـن في القضايا لوحدهـم دون تأثير مـن الأقـران.[74] والنتيجـة المنطقيـة هـي عمليـة صنـع قـرار تعتمـد علـى المجموعـة التـي يحركهـا القائـد فـي قضايـا متعلقـة بالعـدل أو الحيـاة مـع التقليـل مـن أهميـة الاعتبـارات الأخـرى.

وتعـزز عمليـة التهميـش الهيكلـي (الذين يملكـون مقابـل المحرومون والغرب مقابل الاسـلام) والالتزامـات المسـتندة إلـى الواجبـات الثقافيـة اسـتجابات التفكيـر الجماعـي بيـن الشـباب فـي المنطقـة . ولهـذا السـبب فـإن قـرارات المقاتليـن لا تعتمـد فقـط علـى هـذه الحقيقـة بـل علـى المشـاعر والعواطـف المشـتركة مثـل الرغبـة فـي الانتقـام والخـوف والهيمنـة. وهنـاك مزيـج مـن احترام الشباب للإسلام إلى جانب ضعف مهارات التفكير النقدي ومحدودية خيارات

[73] Scott Atran and Richard Davis, “Executive Summary,” in Theoretical Frames on Pathways to Violent Radicalization, (Washington, DC: ARTIS, 2009), 5–12; “Expert: Friends Recruit Most Islamic State Fighters,” Associated Press, 25 November 2015.

[74] انظر
Charles V. Ford, Lies! Lies! Lies! The Psychology of Deceit (Arlington, VA: American Psychiatric Press Inc., 1996), 258–60

توثيق الرسائل هو ما يوفر أساسا للتفكير الجماعي؛ ما يترك الأعضاء عرضة للمجنِدين الكارزماتيين، الذين يمتلكون المعرفة الدينية والسلطة المفترضة.

وعليه، فمن الضروري اعتراض المُجندين المحترفين والذين يوظفون وبشكل استراتيجي تأثير التفكير الجماعي. وكما يوضح هذا البحث، فإن التجنيد يجري سراً أو من خلال شبكات في غاية التكتكم، ما يصعب جدا رصده أو منعه. وبدلا من ذلك يجب أن يدرس الشباب مهارات عملية لمقاومة هذه التأثيرات، بما في ذلك التفكير النقدي والنقاش البناء والتحليل، جنبا إلى جنب مع قيم مثل التسامح وحل النزاعات بالوسائل السلمية. والأهم من ذلك يجب أن تتضمن هذه الإصلاحات المناهج الدراسية لتشمل التقنيات التربوية. فالسلطوية في الفصول الدراسية وفي المنازل، والتي تميل إلى غرس الطاعة والتفكير التكراري، يجب أن تستبدل ببيئات تشجع النقاش الإبداعي وتجربة الأفكار الآمنة والحوار المتبادل الاحترام.

الوعي الأبوي

هناك اتجاه مقلق يتمثل في وجود أقرباء من الدرجة الأولى يلاحظون علامات التطرف ويفسرونها بشكل صحيح، لكنهم يتخذون عملا غير بناء أو لم يتخذوا أي عمل بداعي الخوف والعجز. ويحتاج الوالدين والأشقاء والأزواج والأطفال وأئمة المساجد والجيران إلى وعي أفضل بعلامات التطرف والتخطيط الذي يسبق المغادرة، ويحتاج البعض من أصحاب المصلحة إلى حوافز للبحث عن المساعدة، فمثلا يكون الوالدين ميالين بشكل طبيعي إلى حماية أطفالهم. لذلك ينبغي أن يكون الهدف صنع بيئة تتوفر فيها أشكال متنوعة من المساعدة، من تدخل الدولة إلى خطوط مساعدة هاتفية أو رسائل نصية قصيرة سرية، وشبكات للتدخل المبكر تتألف من علماء النفس والأئمة والأخصائيين الاجتماعيين وخبراء التطرف.

قنوات الاتصال داخل مسرح العمليات

كان المقاتلون جميعا على اتصال منتظم مع عائلاتهم وأصدقائهم عندما كانوا في سوريا، فقنوات الاتصال متوفرة وهي تسهل من عودة المقاتلين من خلال الضغط العائلي أو التوصل إلى اتفاقية مع السلطات الأردنية. وهي قنوات من شأنها أن تساعد في تحسين المعرفة عن مسرح العمليات مثل استراتيجيات الجماعات المتطرفة العنيفة ونطاق نفوذها وخططها لتوسيع الصراع عبر الحدود. وهناك استخدام آخر لهذه القنوات تتمثل في تطوير سردية مضادة وبخاصة وأن كل مقاتل شعر بالندم. حيث أعرب كل مقاتل عن أسفه لقراره المغادرة إلى سوريا، معللا ذلك بالنفاق حول طبيعة الصراع والخداع الذي مورس من قبل المُجندين. فروايات العائدين هي وسائل وأدوات قوية للنقاش ويبدو أنهم متحمسون للقيام بهذا الدور.

وعلى السلطات أن تبني علاقات مع الذين يستقبلون هذه المعلومات من خلال توفير قنوات آمنة وطرق لتوفيق المصالح الأمنية للبلد مع مصالح العائلات التي تريد إعادة أبنائها من مسرح القتال.

دور الأمهات في منع ومكافحة التطرف العنيف

يجب الاعتراف بالفصل بين مصالح الأمهات -والآباء والأزواج- وبين مصالح السلطات. والواقع أنه سيكون من الصعب جذب الكثير من الاهتمام بالسياسات العامة أو الموارد لتعزيز هدف الآباء من إعادة المقاتلين إلى وطنهم. على أية حال، على الأقرباء والحكومة الاعتراف بدور الأمهات في مرحلة ما قبل التطرف ومرحلة بناء القدرة على الصمود في وجه الأفكار المتطرفة، وهذا الأثر ينبغي أن يتم تسخيره بشكل فعال. وينبغي تمكين المهات وتزويدهم بالمعرفة والأدوات المناسبة من ضمنها النصوص الدينية. ويمكن أيضا زيادة تأثير القيمة التي وضعها الإسلام على موافقة الوالدين بشكل استراتيجي، فمثلا، من خلال التحذير من غضب الله والذي يأتي من غضب الوالدين الذي يمكن أن يقرر مصير أحدهم في الحياة الآخرة.

المخاطر التي يمثلها العائدون

تحتاج البلد الأصل للمقاتلين أن تستعد لتصاعد أعداد العائدين من الأفراد المدربين على استخدام السلاح، فأغلب الدول ليس عندها الإمكانية أو الآليات القانونية المطلوبة للتعامل معهم، لكن وحتى مع مثل هذه الإمكانيات لا يوجد هناك خيارات تخلو من المخاطر. ومن المحتمل أن يعود مع المقاتلين أيدولوجيات تؤيد العنف التي يصعب تحييدها.[75] ويبقى احتمال غرس بذرة التطرف عند الأفراد الذين تمت أدلجتهم مرتفع وكذلك مخاطر إطلاق العائدين الذين لم تنجح عملية إعادة تأهيلهم. وعليه فإن بلادهم الأصلية بحاجة إلى تطوير آليات لمعالجة القلق من الانشقاق المنظم.

لم تتغير العوامل التي دفعت المقاتلين نحو التطرف، والقيود الأمنية المفروضة حاليا العائدين وضعف الاندماج يعني بأنهم سيبقون مهمشين اقتصاديا ومعزولين اجتماعيا. لم يكشف هذا البحث عن أي دليل على أن العائدين ما زالوا متطرفين أو يشكلون خطرا من حيث إعادة الإندماج الجماعي أو العودة إلى سوريا. ولكن حقيقة أنهم لا يزالون عرضة للضعف والتهميش والإحباط، وفي ذات الوقت تعرضوا لسلوكيات خطيرة ومتهورة هو أمر يدعو للقلق، والبعض عبر علانية عن هذا الإحباط.[76]

ينبغي السماح بمساحة للنقاش البناء والعمل غير عنيف حول القضايا التي تدفع

[75] كما هو واضح في حالة المجاهدين العرب في أفغانستان الذين عادوا إلى بلادهم مع أيدولوجيات عنيفة ثم انتقلوا لاحقا إلى سوريا والعراق للانضمام إلى الجماعات المسلحة المتطرفة هناك.
[76] مقابلة مع مقاتل، معان، 22، 2017.

المقاتلين الالتحاق بالجماعة المتطرفة ويتضمن ذلك الظلم الاجتماعي وقمع المسلمين. وهذه المساحة ينبغي أن تكون مرنة بشكل كاف لتضم الملتزمين دينيا ومن ضمنهم السلفيين غير العنيفين، وهناك حاجة لتجنب خلق انطباعات عند الناس حول الطريقة المفضلة للتعامل مع العائدين، وعوضا عن ذلك يجب ضمهم في القتال ضد التطرف. كما ينبغي على صنّاع القرار وعلى منظمات المجتمع المدني أن تحدد الآليات للأفراد حتى يتسنى لهم مكافحة الظلم المتخيل بطرق بناءة وملموسة وتزودهم بغرض ونقاط جامعة وعامة.

الصحة العقلية

عاني أحد المقاتلين من كوابيس ونوبات من الصراخ لأشهر بعد أن عاد[77] – وهي أعراض تنسجم مع اضطرابات ما بعد الصدمة (Disorder Stress Traumatic-Post)، وهي حالة يمكن أن تكون متفشية عند العائدين. وعليه فإن الذين توفرت لهم الفرصة والمساحة لسرد قصصهم والذين شعروا بأنهم مرحب بهم كان أدائهم أفضل من الذين لم تتوفر لهم ذات التجربة.[78]

ومع هذا فهنالك حاجة إلى المزيد من البحوث لفهم تأثير اضطرابات ما بعد الصدمة وغيرها من اضطرابات الصحة العقلية على إعادة تشكيل المجموعات وأنواع أخرى من السلوك المعادي للمجتمع، فضلا عن أنواع آليات التكيف وتقنيات إعادة التأهيل النفسي الأكثر قابلية للتطبيق في السياق الأردني تحديدا.

إعادة التأهيل والصمود

والنقطة الأخيرة هي أن هناك حاجة لمعرفة أكثر لأي نوع من إعادة التأهيل يمكن لها أن تستبق وتمنع إعادة تشكيل الجماعات، وعلى الحكومة أن تعمل مع علماء النفس والاجتماع وضباط الأمن لتطوير استراتيجية ناجحة لإعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أن مؤسسات المجتمع المدني والسلطات المحلية تتمتع بمنسوب ثقة أعلى من الحكومة المركزية، ولذلك يتعين أن تصبح لاعبا أساسيا في هذا الجهد.

وهناك ضرورة لفهم أفضل لما يمكن أن يحمي بعض الناس من التطرف، ولما يمكن أن يمنع الغالبية الساحقة من المتطرفين من القيام بأعمال عنيفة. على أية حال وفي حال تصاعد عدد المتطرفين على الحكومة أن تضع على أعلى سلم أولوياتها مسألة تعزيز صمود الأفراد الأكثر هشاشة أمام التطرف.

[77] مقابلة مع أم مقاتل، معان، 23 أيار، 2017.

[78] Bart Schuurman and Liesbeth van der Heide, Foreign Fighter Returnees and the Reintegration Challenge, RAN Issue Paper, Radicalisation Awareness Network Centre of Excellence, November 2016.

2: نحو منهج موحد للأمن الإنساني ومنع ومكافحة التطرف العنيف في الأردن: التحديات والتغيرات

د. نيفين بندقجي ونادين صايغ

على الرغم من دراسة المقاربة التي تربط بين الأمن الإنساني وأمن الدولة في سياقات مختلفة ومتعددة، إلا أن العلاقة بين برامج الأمن الإنساني ودوافع التطرف – وهي ربما التحدي المركزي لقطاع الأمن– لم تحظى بذات القدر من النقاش. والواقع أن مقاربة الأمن الإنساني في السياق العالمي لم تحرز تقدما كبيرا نظرا لتصاعد التطرف العنيف. فالعديد من الدول ارتدت إلى مقاربات الأمن الذي يركز على الدولة[1] ما يعني في نهاية المطاف تضييق المساحة التي تسمح بطرح برامج الأمن الانساني.[2] وعلى نحو لافت، يمكن ملاحظة هذه الاتجاهات في الشرق الأوسط وفي الديمقراطيات الراسخة أيضا.[3]

تم اعتماد مقاربة صارمة في الأردن لمواجهة التهديدات الناجمة عن التطرف،[4] ففي عام 2006 صدر قانون مكافحة الارهاب في أعقاب تفجيرات الفنادق الثلاث في عمان عام 2005.[5] وتم التوسع بالقانون في عام 2014 ليشمل «عقوبات على الأعمال الإرهابية تمتد من عشر سنوات سجن إلى عقوبة الإعدام.»[6] ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد إذ تم توسيع تعريف الإرهاب ليشمل أي عمل بقصد خلق الفتنة وإلحاق الضرر بالممتلكات، أو أي عمل يعرض العلاقات الخارجية للخطر، أو أي عمل يستعمل منصات الإنترنت والإعلام لترويج الفكر الإرهابي. ولم يسلم هذا القانون بطبيعة الحال من النقد الواسع من قبل جماعات حقوق الإنسان والمجتمع؛ غالبا بسبب

[1] انظر على سبيل المثال
UK: Emergency Surveillance Law a Blow to Privacy", Human Rights Watch, 14 July 2014;"
"France: Prolonged Emergency State Threatens Rights", Human Rights Watch, 22 July 2016

[2] Mohammed Nuruzzaman, "Human Security and the Arab Spring," Strategic Analysis 37, no. 1 (2013): 52–64 (55).

[3] تقدم الولايات المتحدة المثال الأبرز لانتهاكات حقوق المواطن لتعزيز المصالح الأمنية،
Ken Klukowski, "Court Criticizes Obama Admin for Illegal Spying on U. S. Citizens—Breitbart," Breitbart, 29 May 2017; "The Civil Liberties Implications of Counterterrorism Policies: Full Chapter," Freedom House, 2017. On the UK and France, see "UK: Emergency Surveillance Law a Blow to Privacy," Human Rights Watch; and "France: Prolonged Emergency State."

[4] Dr Heballah Taha, Research Associate, IISS Middle East, Expert Meeting for the Research on Challenges to an Integrated CVE and Human Security Approach in Jordan, organised by the WANA Institute, 30 July 2017, Amman.

[5] انظر،
Hassan Fattah and Michael Slackman, "3 Hotels Bombed in Jordan; At Least 57 Die," The New York Times, 10 November 2005. See also Nuruzzaman, "Human Security and the Arab Spring," 55.

[6] Areej Abuqudairi, "Jordan Anti-Terrorism Law Sparks Concern," Al Jazeera, 25 April 2014.

القلق من أن هذا القانون سيقلص من أهمية الحقوق المدنية.[7]

ونظرا لطغيان المقاربة الأمنية التي تركز على الدولة لأكثر من عقد من الزمان فإن أي مناقشة لكيفية تأثر مساحة الأمن الإنساني من قبل تهديدات التطرف العنيف ستتقلص باستثناء المناقشات حول القيود المتزايدة للتحويلات المالية التي فرضت للحماية ضد التمويل الموجه للجماعات المتطرفة العنيفة.[8] ومع ذلك أفاد معظم المشاركين في هذا البحث بأن سياسات أمن الدولة لم تؤثرعلى عملهم الجاري، إذ أشاروا إلى أهمية السياسات الموجهة نحو مكافحة التطرف العنيف.[9] وكما قال أحدهم، يجب النظر إلى السياسات الأمنية على أنها سيف ذو حدين، فهناك حاجة إلى مواجهة التهديدات المشروعة، ولكن هذه السياسات الأمنية قد تحاصر وتقلل من سبل أخرى هامة لتحقيق الأمن. وأوضه المشاركون الذين أجريت معهم مقابلات كيف يمكن للسياسات الأمنية التي لا تراعي السياق العام أن تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية، ومثال ذلك عندما تنتشر الأيدولوجيات العنيفة ويتطرف الأفراد داخل السجون.[10] ويمكن أخذ أبو مصعب الزرقاوي كمثال هنا، إذ كان سجينا بسبب السرقة عندما جذبه أبو محمد المقدسي إلى التطرف العنيف وأقنعه بأفكاره. وفي وقت لاحق أنشأ الزرقاوي القاعدة في العراق، وهي المجموعة التي تحولت في النهاية إلى تنظيم داعش.[11]

وبينما لا توجد صلة مباشرة بين برامج الأمن الإنساني ودوافع التطرف، يُعتقد وعلى نطاق واسع أن الافتقار إلى توفير الأمن الإنساني و/ أو الحد من حقوق الإنسان (بشكل مقصود أو غير مقصود) قد يؤججان التطرف. ويتسق هذا الرأي مع أبحاث معهد غرب أسيا وشمال أفريقيا السابقة،[12] فضلا عن تحقيقات أخرى في عوامل «الدفع» و«الجذب» التي تقود بعض الأفراد التي يسهل التأثير عليهم للانضمام للجماعات

[7] "Jordan: Terrorism Amendments Threaten Rights," Human Rights Watch, 17 May 2014
اعتقلت الحكومة بحجة الأمن الوطني عددا من المدنيين والصحفيين منذ أن بدأ التوسع في قانون مكافحة الارهاب. أنظر على سبيل المثال،
"Jordan Anti-Terrorism Law Translates into Prosecution of Journalists," The Arab Weekly, 15 July 2015
وانظر أيضا
Abuqudairi, "Jordan Anti-Terrorism Law Sparks Concern."

[8] تم تنفيذ سياسات أمنية تتمحور حول الدولة في الأردن على مدار أكثر من عقد من الزمان بسبب التهديدات الإرهابية المتزايدة. ولهذا فإن غالبية المشاركين في البحث لم يشهدوا تحولا في السياسات ولا يستطيعون قياس التغيير. غير أن المجيبين أشاروا إلى أن الحكومة لم تتدخل بصورة سلبية. وهذا يمكن أن يشير مرة أخرى إلى الخوف من أجهزة الأمن والدولة

[9] مقابلة مع عائشة خليفة مديرة مدرسة خولة بنت الأزور، 19 نيسان 2017، ومع الدكتور عامر بني عامر المدير العالم لمركز الحياة، عمان ، 4 جزيران، 20017.

[10] مقابلة مع حسام الطروانة مدير نادي الكرك للأبداع، عمان، 5 حزيران، 2017.

[11] انظر،
Ḥasan Abū Hanīya and Muḥammad Abū-Rummān, The "Islamic State" Organization (Amman: Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq, 2015), 30–34
وانظر أيضا
See also Joby Warrick, Black Flags (New York: Doubleday, 2015), 58–97.

[12] Neven Bondokji, Kim Wilkinson, and Leen Aghabi, Understanding Radicalisation: A Literature Review Of Models And Drivers (Amman: WANA Institute, 2016).

المتطرفة.[13] وهكذا وبقدر ما تستهدف برامج الأمن الإنساني البطالة وتعزيز الحقوق المدنية والوصول إلى الموارد الأساسية والحماية من العنف، فإنها قد تساهم بفعالية في الحد من التطرف، في حين أن غياب هذه البرامج أو العمل عليها بتصورات ومفاهيم ضيقة وضعيفة قد يفضي إلى تفاقم مسببات التطرف. ويمكن الاستدلال أيضا على أنه بقدر ما تعجز سياسة أمن الدولة في توفير الأمن الإنساني، تزداد نسبة التطرف. فعلى سبيل المثال، أدت حالة الطوارئ التي استمرت لمدة سنة في جميع أنحاء محافظة معان –والتي وضعت من اجل اعتقال شخص واحد– الى تحقيقات واعتقالات متعددة، بينما اعتبره الكثيرون من سكان المحافظة غير مبرر مما فاقم من الوضع الاقتصادي الصعب في المحافظة.[14]

وفي ضوء هذه الاتجاهات، يسعى هذا البحث إلى فهم كيفية تأثير العوائق التي تحد من برامج الأمن الإنساني وإخفاق هذه البرامج على دوافع التطرف في الأردن. ويتفحص البحث على وجه الخصوص المدى الذي يمكن لبرامج الأمن الإنساني وجهود منع ومكافحة التطرف العنيف أن تعزز بعضها بعضا، كما يدرس تأثير هذه العلاقة في الحد من سهولة تأثر السكان المعرضين للمخاطر الأمنية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالتطرف العنيف. يستند البحث إلى 15 مقابلة مع ممثلين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وحلقة نقاش مع 10 ممثلين من منظمات مجتمعية. وتم جمع البيانات باللغتين العربية والانجليزية في الفترة ما بين نيسان وحزيران 2017. كما استندت التوصيات المقدمة هنا إلى مساهمات الخبراء الاقليميمن والدوليين الذين اجتمعوا لمناقشة النسخة الأولية من هذا الفصل في حزيران 2017.

وتم تصنيف المشاركين في هذا البحث وفقا لأركان الأمن الإنساني ذات الصلة، وهي: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن الشخصي والأمن المجتمعي. أما ركائز الأمن الإنساني التي لم يتناولها هذا البحث -وهي البيئة والغذاء والأمن الصحي- فينبغي أن تكون موضوعا لدراسة مستقبلية.

هناك بطبيعة الحال قيود ومحددات لإجراء هذا البحث، وهي: حجم العينة القليل والنطاق الجغرافي الضيق لممثلي الجمعيات والهيئات، فضلا عن تردد المشاركين في التحدث بحرية بسبب حساسية الموضوع. فقد لوحظ أن عددا كبيرا من الفاعلين اضطروا لتبني السرديات الرسمية لمؤسساتهم ومنظماتهم سواء عاد ذلك لشروط مؤسساتهم أو ربما لتفادي أية تضيقيات حكومية لاحقا.

[13] نفس المصدر
[14] مقابلة مع لانا كريشان، مديرة جمعية الأنوار الخيرية في معان، عمان، 12 نيسان، 2017.

المواضيع التي تشكل تحديا وتأثيرا على برامج الأمن الإنساني في الأردن

تتعلق التحديات المعروضة أدناه بشكل أساسي بقضايا التجانس الاجتماعي والمرأة والشباب. وتكتسب هذه التحديات أهمية قصوى نظرا لأنه تمت الإشارة اليها من قبل العديد من المستجيبين من تخصصات متنوعة.

اللاجئون والمجتمعات المستضيفة

أثار المشاركون في البحث عددا من المخاوف بشأن العلاقة بين سكان المناطق المستضيفة واللاجئين، الأمر الذي يؤثر بشكل خاص على المجتمعات المستضيفة التي تتحمل العبء الأكبر من سوء إدارة أزمة اللاجئين. وقد تساهم المفاهيم النظرية مثل الحرمان النسبي في فهم الوضع القائم وفي تفهم هذه المخاوف. يتعلق الحرمان النسبي أساسا بالفجوة القائمة بين الظروف المعيشية التي يشعر المرء أنه يستحقها وبين حالته الراهنة التي لا تستوفي هذه الحقوق. أما الإطار الاجتماعي التحليلي لهذا الحرمان فقد ينطوي في بعض الحالات أيضا على جانب انتقامي، إذ ينخرط الفرد في سلوك عدواني أو منحرف في محاولة منه للحصول على الحقوق المحروم منها.[15]

أصبح الحرمان النسبي في الأردن أمراً ملحوظا بشكل متزايد،[16] وأصبح مصدراً للقلق بشكل خاص النسبة للسكان الذين يشعرون بالتهميش عندما يقارنون أنفسهم باللاجئين في مجتمعاتهم. وعلى الرغم من أن البرامج انتقلت لمعالجة احتياجات اللاجئين والمستضيفين في السنتين الأخيرتين[17] إلا أن التفاوت في المساعدات أدت إلى توتر في العلاقة بين اللاجئين والسكان المستضيفين الذين بدورهم يواجهون مصاعب وإحساسا بغياب الأمن الاقتصادي والغذائي[18] والمائي.[19]

يشعر الأردنيون ذوي الدخل المنخفض بأنهم محرومون، ويأنهم يتعرضون للتمييز ضدهم. وعلاوة على ذلك، عندما يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني المحلية باعتبارها مُنفذاً لسياسات المانحين، فإن العلاقة الاستراتيجية بين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل مكافحة ومنع التطرف العنيف تتآكل، لأن السكان المحليين يعتبرون هذه المؤسسات مشاركة في تهميشهم. وحتى خارج المجتمعات المستضيفة للاجئين، فإن هناك تصورا بأن اللاجئين قد سببوا الاكتظاظ والتضخم في

[15] Iain Walker and Thomas F. Pettigrew, “Relative Deprivation Theory: An Overview and Conceptual Critique,” British Journal of Social Psychology 23, no. 4 (1984): 301–10.
[16] Bondokji, Wilkinson, and Aghabi, Understanding Radicalisation, 17.
[17] مقابلة مع الدكتور عامر بني عامر المدير العالم لمركز الحياة، عمان ، 4 جزيران، 2017.
[18] “World Food Programme: Jordan”, WFP, 2017, www1.wfp.org/countries/jordan.
[19] مقابلة مع الدكتور عامر بني عامر المدير العالم لمركز الحياة، عمان ، 4 جزيران، 2017.

الأردن وأوجدوا منافسة على فرص العمل.[20] [21] وفي واقع الحال، هناك أدلة قوية بأن السوريين مستعدون للعمل لساعات أطول ومقابل أجور أقل مقارنة بالأردنيين الأمر الذي خلق انطباعا بأن هذا هو سبب الانخفاض في الأجور بشكل عام.[22] وعلى الرغم من أن احتمالية أن ينافس اللاجئون العمالة الوافدة في سوق العمل أكبر من مزاحمتهم للأردنيين، إلا أن هذا التصور لا يزال ضارا. ويرى السكان المحليون أن أزمة اللاجئين تشكل ازعاجا شديدا لهم، وهذا الشعور مرده إلى الطريقة التي قُدمت فيها المعلومات للجمهور مضافا الى ذلك فهمهم السطحي لآثار الأزمة والحقائق على أرض الواقع.

اختلفت رؤية المنظمات المجتمعية لهذه المشكلة مقارنة بالمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة بشكل ملحوظ. ويرجع ذلك على الأرجح إلى العلاقة المباشرة التي تجمع المنظمات المجتمعية مع كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. إذ أفاد منسق مشروع من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية -استناداً إلى خبرته في العمل في إربد والمفرق– بوجود مستوى من الانسجام بين المجموعتين[23] مشيرا على وجه الخصوص إلى صلات الدم وعلاقات القرابة التي تمتد عبر الحدود الأردنية السورية. ووافق أحد المشاركين في المجلس النرويجي للاجئين على أنه لم يلاحظ أي منافسة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.[24] وعلى النقيض من ذلك، أشارت مديرة منظمة مجتمعية من الزرقاء إلى أن المستفيدين الأردنيين يعزون الكثير من الصعوبات الحالية إلى اللاجئين، بما في ذلك البطالة والتضخم وزيادة أجور السكن. وأوضحت أنه يمكن رؤية نظرة عدم الثقة والازدراء عند الأطفال في سن مبكرة، وأن أطفال المدارس المحلية كثيرا ما يصطدمون مع نظرائهم السوريين.[25] وتشاطر إحدى السيدات اللاتي أجريت معهم مقابلات وجهة نظر مماثلة، مشيرة إلى أن المانحين حولوا أموالهم نحو اللاجئين إلى حد كبير وعلى حساب البرامج الموجهة نحو تعزيز سبل العيش المحلية وتمكين المرأة.[26]

أما بالنسبة للتطرف، فإن الأخطار في هذا المجال ذات شقين. أولا، لا يفهم المعنيون ظاهرة التطرف كمسألة اقتصادية بل كمسألة سياسية ويتناولونها من منطلق أمني.[27] وتدعم هبة الله طه الرأي القائل بأن الفقر في هذا السياق لا يمكن فصله عن أبعاده السياسية وما يرتبط به من تأجيج لمشاعر الإحباط والتهميش،[28] وتتناول الأدبيات هذه

[20] Abdullah Obeidat, "Why Inequality Hampers Economic Growth," Jordan Times, 8 November 2015.

[21] مقابلة مع عائشة خليفة مديرة مدرسة خولة بنت الأزور، 19 نيسان 2017.ومقابلة مع صفية عبد الرحيم محمد، مديرة المشروع في جمعية الأسر التنموية، 15 حزيران 2017. ومقابلة مع خالد قباجة، منسق المشروع الوطني في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 6 حزيران، 2017.

[22] مقابلة مع عائشة خليفة مديرة مدرسة خولة بنت الأزور، 19 نيسان 2017. و عدة مشاركون في حلقة نقاش جماعية، عمان، 24 أيار، 2017.

[23] مقابلة مع خالد قباجة، منسق المشروع الوطني في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 6 حزيران، 2017.

[24] بول فين، مدير مشروع الشباب في المجلس النرويجي للاجئين، عمان، 27 نيسان، 2017.

[25] مقابلة مع عائشة خلفة مديرة خولة بنت الأزور، 19 نيسان، 2017.

[26] مقابلة مع لانا كريشان، مديرة جمعية الأنوار الخيرية في معان، 12 أبريل، 2017.

[27] هبة الله طه، باحثة مشاركة، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، خلال اجتماع الخبراء الذي عقد لمناقشة مسودة هذا الفصل في 30 تموز، 2017 بتنظيم معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

[28] نفس المصدر.

الديناميات بشكل جيد،[29] بما في ذلك كيفية استغلال هذه المشاعر في عملية التجنيد لصالح الجماعات المتطرفة العنيفة.[30] أما المسألة الثانية فهي أن الأردنيين لا يصارعون من أجل المياه أو السكن أو العمل مع مواطنيهم، بل ضد «الآخرين». وكما أفاد أحد المشاركين، فإن المجموعات المختلفة في المملكة (على سبيل المثال الأردنيين والسوريين والأردنيين من أصل فلسطيني) يخوضون نفس المعركة بشكل منفصل مع أمل ضئيل في الوحدة وخوضها معا.[31] يعد هذا التصور عن «الآخر» - لا سيما عندما يقترن هذا بالتهميش- أحد محركات ودوافع التطرف.[32]

مشاركة الشباب

يُنظر إلى الشباب في الأردن عادة على أنهم فئة ديموغرافية بدل النظر إليهم كقطاع بحد ذاته، و على أنهم «قنبلة موقوتة» أكثر من كونهم الطريق إلى التغيير الايجابي.[33] وتُفضي هذه النظرة إلى تصادم وجهات النظر حول كيفية تصنيف الشباب وتعريفهم.[34] وفيما يخص التطرف، فهناك إجراءات وبرامج مطلوبة طوال دورة حياة الشباب.[35] ولكن شرائح الشباب المختلفة لها احتياجات مختلفة، لذا يجب أن يكون الدعم متوازناً. وعلى الرغم من هذه الحاجة، هناك بعض التردد من جانب الجهات العاملة لدمج الجهود المبذولة في إطار منع ومكافحة التطرف العنيف في المشاريع التي تستهدف الشباب. وذلك بسبب خطر تصوير الشباب وكأنهم مجموعة معادية وتشكل خطرا على المجتمعات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك تشير البحوث إلى فجوة في البرامج لفئة الشباب من سن 10إلى 15 عاما.[36] وهو أمر يثير إشكالية خاصة لأن هذه الفئة العمرية يسهل التأثير عليها، وفي هذا العمر تحديدا يمكن أن يقودهم وقت الفراغ إلى الاتجاه إلى وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التسلية، والتي تعد مصدر تجنيد رئيسي تستخدمه الجماعات المتطرفة العنيفة.[37]

وأوضحت المقابلات مدى هذه الفراغات والاحتياجات. وأشارت إحدى المشاركات التي تعمل في مجال تشجيع عمالة الشباب في المناطق الفقيرة في شرق عمان إلى أن غالبية المستفيدين حضروا جلسات التدريب تحت تأثير مواد مخدرة أو مسكرة،

29 د. بندقجي، ويلكنسون وأغابي "عالقون بين خيارات هدامة " 13-11.
30 نفس المصدر.
31 نفس المصدر.
32 أنظر، د. بندقجي، ويلكنسون و أغابي ،"عالقون بين خيارات هدامة" 13-11.
33 مقابلة مع باول فين، مدير مشروع الشباب في المجلس النرويجي للاجئين، 27 نيسان، 2017.
34 نفس المصدر، ومقابلة مع مراد القاضي، مستشار في منظمة غير حكومية دولية، 31 أيار، 2017.
35 الدكتورة فالنتينا ميجيا، المديرة الاقتصادية الأولى في الإسكوا، خلال اجتماع الخبراء الذي عقد لمناقشة مسودة هذا الفصل في 30 تموز، 2017 بتنظيم معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.
36 حلقة نقاش جماعية، عمان، 24 أيار، 2017.
37 نفس المصدر.

ولـم يظهـروا إلا مـن أجـل حصـول علـى أجـور مواصـلات والتـي تبلـغ 5 دنانيـر (7 دولارات). إذ يعمـل معظـم هـؤلاء فـي وظائـف مرتبطـة بأعمـال يدويـة تسـتمر لمـدة 12 سـاعة فـي اليـوم لقـاء الحصـول علـى راتـب 250 دينـار (353 دولار أمريكـي) فـي الشـهر قبـل الاقتطاعـات.[38] ويشـعر العاطلـون عـن العمـل والشـباب المتعلمـون والجامعيـون علـى حـد سـواء بالإحبـاط واللامبـالاة لاعتقادهـم بـأن النتيجـة النهائيـة هـي اسـتمرار البطالـة فـي جميـع الأحـوال.[39]

يتزايـد ارتبـاط الشـباب بالمخـدرات كأشـكال بديلـة للترفيـه. ورغـم أن وزارة الشـباب فتحـت 180 مركـزا للشـباب فـي جميـع أنحـاء المملكـة، إلا أنـه لا يوجـد سـوى 12 مركـزا نشـطا وهـي عمومـا غيـر مشـجعة.[40] وأشـار أحـد المشـاركين إلـى أن المراكـز تنقصهـا المعـدات، وبعضهـا يعمـل بموظـف واحـد فقـط.[41] فيمـا أشـار العديـد مـن المشـاركين إلـى الزيـادة فـي تعاطـي المخـدرات (الحشـيش بشـكل أساسـي ومشـتقاته الصناعيـة المعروفـة باسـم «الجوكـر».[42] وأوضحـت إحـدى ناشـطات المجتمـع المدنـي مـن الزرقـاء أنـه علـى الرغـم مـن أن الحكومـة قـد تنكـر حجـم الأزمـة، إلا أنهـا وصلـت إلـى نسـب عاليـة حيـث يشـارك الأطفـال الصغـار فـي بيـع المخـدرات.[43] وتعتقـد منظمـات المجتمـع المدنـي الأخـرى أن المخـدرات تبـاع فـي المـدارس بمـا فـي ذلـك مـدارس الإنـاث.[44] وفـي محاضـرة توعويـة قدمـت إلـى طالبـات فـي الزرقـاء ،صححـت إحـدى الطالبـات المحاضـر بشـأن أسـماء المخـدرات المتاحـة، واعترفـت بأريحيـة بأنهـا وبعـض أفـراد أسـرتها يتعاطـون المخـدرات. وأشـارت إلـى أن 18 طالبـة مـن صفهـا يتعاطـون المخـدرات فـي صـف يحـوي طالبـات بعمـر الحاديـة عشـرة.[45]

ويجـادل البعـض بـأن الوقايـة مـن المخـدرات ينبغـي أن تُمنـح أولويـة علـى برامـج منـع ومكافحـة التطـرف العنيـف فـي بعـض المناطـق.[46] ولكـن يجـب إبـراز الصـلات بيـن المخـدرات وسـلوكيات التطـرف إذ يشـجع اسـتخدام المخـدرات السـلوك المنحـرف، ويخفض عتبـة الإحجـام عـن الانخـراط فـي النشـاط الاجرامـي، ويجعـل المسـتخدمين أكثـر عرضـة للتلاعـب مـن قبـل المجنديـن، وعليـه فـإن الاسـتمرار فـي برامـج مكافحـة انتشـار المخـدرات

38 مقابلة مع صفية عبد الرحيم محمد، مديرة المشروع في جمعية الأسر التنموية، 15 حزيران، 2017.
39 نفس المصدر.
40 مقابلة مع مراد القاضي، استشاري برنامج تمكين الشباب والمشاركة المدنية في منظمة أنونيموس غير الحكومية الدولية ، 31 أيار، 2017.
41 مقابلة مع حسام الطراونة، مدير نادي الكرك للإبداع، 5 حزيران، 2017.
42 مقابلة مع صفية عبد الرحيم محمد، مديرة مشروع في جمعية الأسر التنموية، 15 حزيران، 2017.
43 مقابلة مع عائشة خليفة مديرة مدرسة خولة بنت الأزور، 19 نيسان، 2017.
44 نفس المصدر، مدعوما بآراء طرحت في حلقات نقاش جماعية في عمان، 24 أيار، 2017.
45 مشاركون في حلقة نقاش جماعية، 24 ايار، 2017.
46 نفس المصدر وانظر أيضا،
See Suzanna Goussous, “Drug Abuse Among University Students ‘on the Rise’,” Jordan Times, 11 February 2016; “‘3,126 Suspects in Drug Cases Arrested this Year’,” Jordan Times, 8 November 2016.

في الأردن قد يخدم بشكل غير مباشر جهود منع ومكافحة التطرف العنيف.[47] وينبغي أن تُصمم هذه التدخلات من منطلق أن المنظمات المجتمعية غالبا ما تفهم الاحتياجات المحلية على وجه أفضل من الجهات الدولية.[48] أما في الوقت الراهن فتعتبر برامج مكافحة المخدرات ضمن مجال عمل مديرية الأمن العام، ما يحد من اتباع نهج «أكثر ليونة» وأكثر تكاملا وقد يكون له أثر أكبر في المجتمعات المحلية.

وقد ساهمت البطالة والتعطل وتعاطي المخدرات في الثقافة العامة الفردية والعدوانية. وأبرز مؤسس مبادرة التعليم «أنا أتعلم» أن الشباب يساهمون بشكل متناقص في تحسين مجتمعاتهم، وخاصة في المناطق الفقيرة.[49] وقد يكون هذا أيضا دليلا على شعور الشباب بالتهميش والإقصاء من مجتمعهم وخذلانهم من قبل الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى. ويعتقد الكثيرون من الذين يرغبون في المشاركة الاجتماعية والسياسية أن هذا غير قابل للتحقيق أو أن المشاركة سطحية وغير فعالة.[50] ولاحظ المشاركون بالفعل في مقابلات من المعهد الديمقراطي الوطني عدم ثقة المواطنين في هيئات الدولة لاسيما الشباب الذين غالبا ما تتعرض جهودهم في إطلاق منظمات غير حكومية تعني بالانشطة السياسية للإجهاض.[51] ولخص المشاركون في مؤتمر نظمته مؤسسة آكشن أيد عقد في عمان ذلك بوضوح:

> ظل الشباب مستبعدين من العملية السياسية في الأردن بسبب القيود التشريعية والنظام الانتخابي غير العادل والبطالة والفقر والثقافة السائدة والممارسات غير الديمقراطية بين قسم من المواطنين والأحزاب السياسية، مما يثير الخوف لدى الشباب والمواطنين على حد سواء، ويبعدهم عن السياسة.[52]

---

47 انظر،
Anne Barker, “Captagon: The Arab Amphetamine fuelling Islamic State,” ABC News, 25 November 2015; “Orly Airport Attack: Drugs and Alcohol Found in Gunman’s Blood,” The Guardian, 20 March 2017; “Changes in Modus Operandi of Islamic State Terrorist Attacks,” Europol Public Information, 18 January 2016, 6.

48 انظر،
Patrick Stahl and Julia Wilton, “The Future of Countering Violent Extremism: An Analysis of Current Programming in Jordan,” MSc, New York University, 2017, 20–21.

49 مقابلة مع صدام سيالة، زميل في مؤسسة الشباب الدولية ومؤسس جمعية أنا أتعلم، عمان، 23 نيسان، 2017.

50 نفس المصدر، ومقابلة مع مراد القاضي، استشاري برنامج تمكين الشباب والمشاركة المدنية في منظمة أنونيموس غير الحكومية الدولية ، عمان، 31 أيار، 2017.

51 مقابلة مع ناصر ماريني مسؤول البرامج، وأحمد عبيد كبير مسؤولي البرامج في المعهد الديمقراطي الوطني، عمان، 27 نيسان، 2017.

52 انظر،
Janet Asiimwe, “Actionaid ARI Seeks Jordan Guarantee on Youth Participation in Political Development,” Action Aid, 2015.

مـرة أخـرى، فـإن الصلـة مـع التطـرف[53] هـي أمـر ملمـوس كمـا أوضحـت الأدبيـات[54] وكذلـك فـي آراء المشـاركين المحليين.[55] وباختصـار، يبحـث الشـباب عـن بدائـل فـي ظـل غيـاب حلـول مقنعـة وناجعـة للقضايـا الهيكليـة مثـل البطالـة. وبالتالـي يصبـح هـؤلاء الذيـن يشـعرون بالتهميـش أكثر عرضـة للتطـرف.

النوع الاجتماعي (الجندر)

ناقشـت الأدبيـات بشـكل جيـد المسـائل المتعلقـة بإقصـاء النسـاء مـن المشـاركة السياسـية، ومحدوديـة القـوة الاقتصاديـة للنسـاء وتعرضهـم للعنـف بمـا فـي ذلـك العنـف المنزلـي والجنسـي وجرائـم الشـرف،[56] وهنـاك حـالات مسـجلة مـن التعـرض المشـين للنسـاء والاغتصـاب والعنـف الجسـدي[57] والتحـرش بالأطفـال[58] وغيـر ذلـك.[59]

فـي بعـض المجتمعـات المحليـة تتقبـل بعـض النسـاء التمييـز ضـد المـرأة، إذ أشـارت إحـدى المشـاركات مـن مدينـة معـان إلـى أنـه مـن الشـائع بيـن النسـاء الموافقـة علـى أن للـزوج الحـق فـي ضـرب زوجتـه إذا مـا عارضتـه،[60] وأوضحـت مشـاركة أخـرى مـن نفـس المدينـة إلـى أن معظـم النسـاء يعارضـن المشـاركة الاقتصاديـة للمـرأة حتـى لـو كانـت البرامـج متاحـة لهـن، وأنـه لـم تحـدث سـوى نجاحـات قليلـة. وعـزت ذلـك إلـى الأعـراف الثقافيـة التـي تقضـي بـأن مشـاركة المـرأة ينبغـي أن تقتصـر علـى المجـال الخـاص.[61]

ورأى مشـاركون آخـرون أن النسـاء متحمسـات للمشـاركة مـن خـلال القنـوات المتاحـة لهـن، بمـا فـي ذلـك برامـج الأمـن الإنسـاني وبشـكل خـاص برامـج التمكيـن الاقتصـادي

[53] يرجى ملاحظة أنه يقصد "بالراديكالي" هنا "اعتناق وجهات نظر وآراء راديكالية"، أي ضد الحكومة وهيكل العائلة، إلخ. وهذا لا يعني بالضرورة الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، رغم أن ذلك هو أحد نتائج التفكير الراديكالي.

[54] انظر
Bondokji, Wilkinson, and Aghabi, Trapped between Destructive Choices, 11–17; "From Jordan to Jihad: The Lure of Syria's Violent Extremist Groups," Mercy Corps; USAID, Factors Impacting Propensity.

[55] نفس المصدر

[56] انظر،
Diab M. Al-Badayneh, "Violence Against Women In Jordan", Journal Of Family Violence 27, no. 5 (2012): 369–79; Gender Equality and Women's Empowerment in Public Administration: Jordan Case Study (New York: UNDP, 2012); "Gender Equality And Female Empowerment: Jordan," USAID, 2017, www.usaid.gov/jordan/gender-equality-womens-empowerment; interview with Safiyyeh Abdurahim Mohammed, Project Manager, Family Development Association, Sayegh, 15 June 2017.

[57] مقابلة مع صفية عبد الرحيم محمد، مديرة مشروع في جمعية الأسر التنموية، 15 حزيران، 2017. أنظر،
Nadine Sayegh, Challenges to an Integrated CVE and Human Security Approach in Jordan (Amman: WANA Institute, 2017), 14–15.

[58] للتفاصيل عن الجرائم بحق الأطفال، انظر بيانات مؤسسة نهر الأردن على الرابط:
http://jordanriver.jo/?q=content/jrcsp/overview.

[59] لمزيد من التفاصيل عن دينامية الذكر والانثى والعنف الأسري، أنظر،
Al-Badayneh, "Violence Against Women In Jordan;" Rana Husseini, "Only 3% Of Gender-Based Violence Victims Would Seek Police Help—Study," Jordan Times, 28 February 2016.

[60] مقابلة مع صفية عبد الرحيم محمد، مديرة المشروع في جمعية الأسر التنموية، 15 حزيران، 2017.

[61] مقابلة مع لانا كريشان، مديرة جمعية الأنوار الخيرية، 12 أبريل، 2017.

التـي تشـجع علـى الاسـتقلال المسـتدام مـن خـلال تنميـة المشـاريع الصغيـرة.[62] وأشـار أحـد منسـقي المشـاريع إلـى أن نحـو 60 فـي المئـة مـن حوالـى 500 مـزارع شـاركوا فـي برنامـج لبنـاء القـدرات عبـر هيئـة (UNIDO) فـي مجـال بنـاء المشـاريع والمهـارات الحياتيـة والمهـارات التقنيـة كانـوا مـن النسـاء.[63] وعلـى النقيـض مـن ذلـك، أشـارت مديـرة جمعيـة مجتمعيـة فـي الزرقـاء إلـى دورة تجميـل النسـاء والتـي تبعهـا تقديـم تمويـل ضئيـل وصـل إلـى 700 دينـار (987 دولار أمريكـي) لـم يكـن ناجحـا. وأنفقـت الأمـوال خـارج نطـاق الاسـتخدام المقصـود لهـا. غيـر أنهـا شـددت علـى أن هـذه النتيجـة جـاءت بسـبب الفتـرة القصيـرة للتدريـب، مـا يعنـي أن الفشـل كان فـي تصميـم المشـروع وليـس فـي إمكانـات المشـاركات.[64]

ونسـتنتج مـن ذلـك أنـه فـي حيـن أن البرامـج التـي تدعـم تمكيـن المـرأة اقتصاديـا واجتماعيـا قـد أُعطيـت الأولويـة فـي الأردن لعـدة عقـود، فـإن الأدوار الجندريـة والتمييـز ضـد المـرأة مـن الداخـل مـا زال يؤثرعلـى مـدى انتشـار وكفـاءة هـذه البرامـج.[65] ولا شـك أن التبعـات السـلبية لهـذه العوامـل تؤثـر أيضـا علـى برامـج منـع ومكافحـة التطـرف العنيـف، فمـن المتعـارف عليـه علـى نطـاق واسـع الآن أن للمـرأة دورا حاسـما فـي تشـجيع التطـرف وأيضـا فـي جهـود منعـه.[66] وأكـد علـى ذلـك المشـاركون فـي الحلقـة النقاشـية[67]، كمـا أشـارت مشـاركة مـن هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة وأخـرى مـن منظمـة Kvinna-till-Kvinna إلـى أن للمـرأة القـدرة علـى الكشـف عـن علامـات الإنـذار المبكـر والمشـاركة بفاعليـة فـي منـع التطـرف.[68] كمـا سـلطت الأبحـاث التـي أجراهـا معهـد غـرب آسـيا وشـمال أفريقيـا الضـوء علـى دور المـرأة فـي ثنـي الشـباب عـن السـفر إلـى سـوريا أو العـراق،[69] فضـلا عـن دور الواعظـات، اللاتـي غالبـا مـا يكـون لديهـن فهمـا أكثـر عمقـا لعمليـة التطـرف مقارنـة بنظرائهـن مـن الرجـال نظـرا لعلمهـن بتفاصيـل أسـرية مـن خـلال تواصلهـن مـع الأمهـات والزوجـات.

[62] مقابلة مع خالد قباجة، منسق المشروع الوطني في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 6 حزيران، 2017. مقابلة مع فرح مسمار مسؤولة حشد التأييد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة، عمان، 8 حزيران، 2017، ومقابلة مع يلفيا روجفينك أخصائية أمن وسلامة المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 27عمان، نيسان، 2017.

[63] نفس المصدر.

[64] مقابلة مع عائشة خليفة مديرة مدرسة خولة بنت الأزور، 19 نيسان، 2017.

[65] مقابلة مع فرح مسمار مسؤولة حشد التأييد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة، عمان، 8 حزيران، 2017.

[66] مقابلة مع سليفيا روجفينك أخصائية أمن وسلامة المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 17 نيسان، 2017. ومشاركون في حلقة نقاش جماعية، 24 أيار، 2017. كما وجدت التحقيقات المتعمقة التي نشرتها مؤسسة هداية والمركز العالمي للأمن التعاوني أن هذا صحيح في أفغانستان ونيجريا والمملكة المتحدة.

Naureen Fink, Sara Zeiger, and Rafia Bhulai, A Man's World? Exploring the Roles of Women in Countering Terrorism and Violent Extremism (Washington, DC, New York, and London: Global Center on Cooperative Security, 2016).

Interview with Sylvia Rognvik, Women, Peace and Security Specialist, UNWomen, 27 April 2017); focus group participant, Amman, 24 May 2017. See also in-depth investigations published by Hedayah and The Global Center on Cooperative Security that have found this to be true in Afghanistan, Nigeria, and the UK; Naureen Fink, Sara Zeiger, and Rafia Bhulai, A Man's World? Exploring the Roles of Women in Countering Terrorism and Violent Extremism (Washington, DC, New York, and London: Global Center on Cooperative Security, 2016).

[67] حلقة نقاش جماعية، عمان، 24 أيار 2017.

[68] مقابلة مع فرح مسمار، مسؤولة حشد التأييد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة، عمان، 8 حزيران، 2017. ومقابلة مع سليفيا روجفينك أخصائية أمن وسلامة المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 17 نيسان، 2017.

[69] Neven Bondokji, A Journey Mapping of Jordanian Fighters (Amman: WANA Institute, 2017).

وبهذه الحالة يمكن أن يكون أحد الحلول في تطوير برامج منع ومكافحة التطرف العنيف ذات بعد جندري لبناء قدرة النساء على اكتشاف إشارات التطرف ومجابهته داخل أسرهن. غير أن النهج الأكثر استدامة يقضي بإدراج محتوى برامج منع ومكافحة التطرف العنيف ضمن مشاريع الأمن الإنساني، وهذا بدوره سيوفر فرصة لتمكين المرأة في فضاءات اجتماعية مختلفة ولن تكون هذه الجهود في نهاية الأمر مقتصرة على منع ومكافحة التطرف العنيف. وحتى هذا اليوم حالت المحظورات الاجتماعية والسياسية دون اختبار هذه البرامج بشكل كاف.[70]

تحديات الأمن الإنساني المتعلقة بالجهات الفاعلة في الأردن

يسعى هذا القسم إلى عزل العوامل التي تؤثر على تطوير الفاعلين المختلفين ومن ضمنهم أصحاب السلطة مثل الحكومة والجهات المانحة، وكذلك الجهات المتلقية والشركاء التنفيذيين من المجتمع المدني. وهذه المتغيرات لها علاقات واضحة مع بعضها البعض ما يعني مرة أخرى بأن هناك ضرورة لجهود متماسكة ومتكاملة بحيث تشمل كل الأطراف.

عزلة المستفيدين

يشير العاملون في هذا المجال إلى أن المستفيدين من المشاريع يبدون اهتماما بالحضور والمشاركة – بما في ذلك مشاريع منع ومكافحة التطرف العنيف– فقط عندما يكون هناك بدلات الغذاء والمواصلات.[71] ورغم أن تعويض المستفيدين عن وقتهم ليس مفهوما غريبا في المنطقة، إلا أن المستفيدين أصبحوا «أكثر تطلبا» خاصة إذا كان المشروع ممولا من قبل بعض المانحين الكبار.[72] وفي حين أن الفاعلين يأخذون بعين الاعتبار الحاجة لدفع هذا البدلات، إلى أن هذا النهج أصبح مثيرا للضغط والقلق خاصة بالنسبة للجمعيات المحلية التي لا تحظى بتمويل كبير أو مستدام.

وعلاوة على ذلك، فإن وجود بعد سياسي لأي مشروع كفيل بأن يقلل من نسب المشاركة وترتفع فيه الحوافز المطلوبة.[73] كما أن ضعف ثقافة التطوع والمشاركة المجتمعية التي يلحظها الفاعلون من الممكن أن تعود إلى ضعف اهتمام المستفيدين

[70] كشفت الدراسات السابقة التي أجراها معهد غرب أسيا وشمال افريقيا تباينا جندريا في دوافع التطرف من ضمنها الواجب الديني والخيار بين بدائل الجهاد والتدمير الذاتي والانتقام وهو ما ينطبق على النساء السوريات اللواتي فقدن مقربا لهم في الحرب. Bondokji, Wilkinson, and Aghabi, Trapped between Destructive Choices, 9.

[71] مشارك في حلقة نقاشية، عمان، 24 أيار، 2017. مقابلة مع صفية عبدالرحيم محمد، مديرة المشروع في جمعية الأسر التنموية، مقابلة مع صدام سيالة، زميل في مؤسسة الشباب الدولية ومؤسس جمعية أنا أتعلم، 23 نيسان، 2017.

[72] مشاركون عدة في حلقة نقاشية في عمان، 24 أيار، 2017.

[73] نفس المصدر.

من هذه المشاريع بتحقيق أثراجتماعي في محيطهم.[74] ويمكن أن تكون هذه اللامبالاة أيضا مدفوعة بالفشل البرامجي. وقدم مدير مشروع في منظمة ميرسي كور (Mercy Corps) مثالا على سوء إدارة بعض المشاريع من قبل مؤسسة أخرى في إربد، ما أدى إلى تشكك ولامبالاة المستفيدين لاحقا عندما حاولت ميرسي كور الانخراط في مشروع مماثل.[75]

تصميم البرامج التي لا تراعي السياق المحلي

تم وضع العديد من المشاريع «من الأعلى إلى الأسفل» بحيث تم تصميمها مسبقا،[76] أحيانا من قبل أفراد خارج الأردن.[77] فالانفصال عن احتياجات وسياق مجتمع ما[78] لا يقلل من كفاءة مبادرات الأمن الإنساني فحسب،[79] بل ويعزز أيضا من سرديات التدخل الخارجي. فالبعض يرى أن قطاع العمل الإنساني يعاني من شيوع بعض العبارات الطنانة والشعارات ما يعني أن المانحين يوجهون أموالهم إليها،[80] ولذلك فإن أجندات الأمن الانساني الخارجية تتلقى الدعم، مما يؤدي إلى تآكل أسباب وكفاءة وجودها المحلي إذ تهتم البرامج بالأولويات بحسب وجهة نظر المانحين وليس بحسب الأولويات المحلية.[81] ولا شك في أن ممارسة القوة الناعمة هذه لها آثار سلبية على مستويات متعددة، بما في ذلك التسبب في انقسامات في المجتمع قد لا تكون موجودة من قبل. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الاتجاهات في تمويل المانحين تجاه اللاجئين وتأثيرها على التماسك الاجتماعي وخلق تصورا عن «الآخر» السوري.[82]

[74] مقابلة مع صدام سيالة، زميل في مؤسسة الشباب الدولية ومؤسس جمعية أنا أتعلم، ، 23 نيسان، 2017. مقابلة مع محمد نور خريس، مسؤول مكافحة التطرف العنيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 23 نيسان، 2017. حلقات نقاشية، عمان، 2 أيار، 2017.

[75] مقابلة مع زيد هتاكوي، مدير مشروع القيادة والتنمية المجتمعية في مرسي كوربس، عمان، 30 ايار، 2017.

[76] مقابلة مع فرح مسمار، مسمار مسؤولة حشد التأييد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة، عمان، 8 حزيران، 2017. مقابلة مع مراد القاضي، استشاري برنامج تمكين الشباب والمشاركة المدنية في منظمة أنونيموس غير الحكومية الدولية، 31 ايار، 2017. مقابلة مع صفية عبدالرحيم محمد، مديرة المشروع في جمعية الأسر التنموية، 15 حزيران، 2017، مشارك في حلقة نقاش جماعية، عمان، 24 أيار، 2017.

[77] مقابلة مع خالد قباجة، منسق المشروع الوطني في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 6 حزيران، 2017.

[78] مقابلة مع فرح مسمار، مسمار مسؤولة حشد التأييد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة، عمان، 8 حزيران، 2017.

[79] مقابلة مع صدام سيالة، زميل في مؤسسة الشباب الدولية ومؤسس جمعية أنا أتعلم، ، 23 نيسان، 2017. في حالة المنظمات الكبيرة، يتألف معظم الموظفين من الأجانب وخاصة الغربيين. ,في حين أن هذا قد يكون عمليا وله وجهات نظر خارجية حول المسائل المحلية، فإنه يمكن أن يكون عائقا أمام العمل بسبب سوء فهم الفروقات الثقافية الدقيقة، أو حتى أمور بسيطة كالحواجز اللغوية. كما يحرم السكان المحليين من فرص العمل، وفي مناخ اقتصادي قاتم قد يسبب الاستياء.للمزيد أنظر

Ann Simmons, “Jordanians Seize ‘Shark Tank’-Like Opportunity amid Competition from Syrian Refugees for Work,” LA Times, 29 September 2017; “Kingdom Incurs More Than $12B as Indirect Cost of Refugee Crisis—Study,” Jordan Times, 8 September 2016.

[80] مقابلة مع مراد القاضي، استشاري برنامج تمكين الشباب والمشاركة المدنية في منظمة أنونيموس غير الحكومية الدولية ، عمان، 31 أيار، 2017.

[81] مقابلة مع عامر بني عامر، مدير مركز الحياة ومركز راصد، 4 حزيران، 2017. وحلقة نقاش جماعية، عمان، 24 أيار، 2017.

[82] مشاركون في حلقات نقاشية، عمان ، 24 أيار، 2017. وتطرق لهذه الفكرة أيضا كل من: خالد قباجة، منسق المشروع الوطني في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 6 حزيران، 2017. مقابلة مع صدام سيالة، زميل في مؤسسة الشباب الدولية ومؤسس جمعية أنا أتعلم، 23 نيسان، 2017. أحمد صيام مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأماني الديري مساعد تنفيذي في الجمعية، 12 نيسان، 2017. لانا كريشان، مديرة جمعية الأنوار الخيرية، عمان، 12 نيسان 2017. عائشة خلفة مديرة مركز خولة بنت الأزور، الزرقاء، 12 نيسان، 2017. مراد القاضي، استشاري برنامج تمكين الشباب والمشاركة المدنية في منظمة أنونيموس غير الحكومية الدولية ، عمان، 31 أيار، 2017.

وثمة عامل آخر يدعو إلى القلق وهو المشاريع قصيرة الأجل. فمثلا كان هناك مشروع دعم غذائي في معان يوفر بعض السلع الأساسية مثل الرز والسكر، لكن عندما انتهت مدة المشروع تُرك الناس المعتمدين عليه اعتمادا كليا في أسوأ الأوضاع مما جعلهم يشعرون بالخذلان، وبالتالي احتجوا على اللامبالاة في طريقة اتخاذ القرار بوقف المشروع.[83] ومثال آخر على ذلك، هو بدء مشاريع إدارة النفايات كجزء من الاستجابة لاحتياجات أزمةاللاجئين، بينما طالب سكان ممحافظات الشمال طويلا قبل الأزمة بحل مشكلة النفايات، وهو ما ولّد قلق حقيقي بأن البدء بإدارة النفايات كان جزءا من إدارة أزمة اللاجئين وعليه فإنه إجراء مؤقت ينتهي بانتهاء أزمة اللجوء السوري، ما يترك السكان مع مشكلة متفاقمة من دون حل ملموس عندما يغادر اللاجئين.[84]

ضعف المجتمع المدني

بينما تسلط أدبيات منع ومكافحة التطرف العنيف الضوء على الدور الهام لمنظمات المجتمع المدني في صياغة التدخلات التي تراعي الاحتياجات المحلية، وكيف يمكن لهذه المنظمات أن تؤثر على المجموعات التي يصعب الوصول إليها عادة من قبل الفاعلين الآخرين سواء الحكومة أو المنظمات الدولية غير الحكومية، إلا أن قطاع المجتمع المدني في الأردن يصنف عموما بأنه ضعيف.[85] ومع ذلك، تفسر منظمات المجتمع المدني العوامل الكامنة وراء هذا الضعف بشكل مختلف تماما عما تفسره به الهيئات الدولية.

وأعربت منظمات المجتمع المحلي عن أسفها للانعدام المزمن للتمويل،[86] وخفض مشاركة المانحين في المبادرات التي تستهدف المجتمعات المحلية عام 2014، فضلا عن ارتفاع الإيجارات وزيادة الكلف التشغيلية.[87] وتحد هذه القيود من قدرة منظمات المجتمع المدني على الاستجابة بشكل حاسم وابتكاري للتحديات المجتمعية. ومما يبعث على الإحباط أيضا أن بعض المشاريع تستهدف أمورا ليست ذات أولوية ولا سيما فيما يتعلق بالمانحين في القطاع الخاص بما في ذلك بناء القاعات العشائرية والمساجد.[88] وذهب آخرون إلى أن منظمات المجتمع المحلي لا تملك القدرة على فهم أو الالتزام باللوائح المرتبطة بآليات تمويل المانحين، ما يترك حيز الاستفادة من

[83] مقابلة مع لانا كريشان، مديرة جمعية الأنوار الخيرية، عمان، 12 نيسان 2017.
[84] مقابلة مع محمد نور خريس مسؤول مكافحة التطرف العنيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 23 نيسان 2017.
[85] انظر،
Stahl and Wilton, “The Future of Countering Violent Extremism.” For more, see “Snapshot of Civil Society in Jordan,” Civicus, June 2015
[86] مقابلة مع لانا كريشان، مديرة جمعية الأنوار الخيرية، 12 أبريل، 2017. عائشة خلفة مديرة مركز خولة بنت الأزور، الزرقاء، 12 نيسان، 2017. أماني الديري مساعد تنفيذي في الجمعية وأحمد صيام مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، 5 حزيران، 2017. صدام سيالة، زميل في مؤسسة الشباب الدولية ومؤسس جمعية أنا أتعلم، 23 نيسان، 2017. صفية عبدالرحيم محمد، مديرة المشروع في جمعية الأسر التنموية، 15 حزيران، 2017، وكذلك تم الاشارة إلى هذه النقطة في مناقشات الحلقات النقاشية، عمان، 24 أيار، 2017. حسام الطراونة، مدير نادي الكرك للإبداع، 5 حزيران، 2017.
[87] عائشة خلفة مديرة مركز خولة بنت الأزور، الزرقاء، 12 نيسان، 2017.
[88] نفس المصدر.

التمويل المتاح للمنظمات غير الحكومية الدولية فقط.[89] وتشمل هذه المتطلبات تقديم مقترحات مشاريع تقنية، وكتابة التقارير الدورية المرهقة وإجراءات مالية وحسابية معروفة فقط للمنظمات الدولية. ورأت منظمات المجتمع المحلي أن عدم قدرتها على تلبية هذه المعايير غالبا ما يساء تفسيره على أنه مؤشرا على الفساد.

بينما تنظر الوكالات الدولية لهذه الصعوبات في ضوء مختلف. أفاد مسؤول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بعض المنظمات المجتمعية تعتبر الأزمة السورية فرصة مالية، وأشار إلى أن العديد من المنظمات المحلية تفتقر إلى المهارات والقوة للعمل مع وكالات كبيرة أو مع جهات حكومية.[90] وتمت الإشارة إلى الفساد كعامل آخر يعيق البرامج المحلية للأمن الإنساني.[91] ويجب على منظمات المجتمع المدني أن تزيد من معايير عملها وأن تعزز الشفافية والمساءلة، ولكنها تحتاج إلى بناء قدراتها لتحقيق ذلك.[92]

العوائق الحكومية

للحكومة دور أساسي في حجم ونوعية برامج الأمن الإنساني المقدمة في الأردن، فهي توفر الموافقات والرقابة وتمارس التأثير على تدفقات التمويل.[93] ويرى البعض أن البيروقراطية بما في ذلك طول الوقت اللازم للحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج تعرقل البرامج الفعالة.[94] واستشهدت إحدى الناشطات بمبادرة لتعزيز مشاركة الإناث في انتخابات المحافظات التي جرت في آب/ أغسطس 2017، فعلى الرغم من بدء الاجراءات المتعلقة بالموافقات في أوائل العام، إلا أنهم حصلوا على الموافقات المطلوبة في أواخر أيار/ مايو. وبسبب هذا التأخير لم يجر سوى عدد محدود من الأنشطة قبل الانتخابات مما قوض الأثر العام للمبادرة.[95] واحتج آخرون على نظام التمويل الذي يتم توجيهه من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي ما

[89] مقابلة مع صفية عبدالرحيم محمد، مديرة المشروع في جمعية الأسر التنموية، 15 حزيران، 2017. ومقابلة مع حسام الطراونة، مدير نادي الكرك للإبداع، 5 حزيران، 2017.

[90] مقابلة مع محمد نور خريس مسؤول مكافحة التطرف العنيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 23 نيسان 2017. ومقابلة مخالد قباجة، منسق المشروع الوطني في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 6 حزيران، 2017.

[91] مقابلة مع حسام الطراونة، مدير نادي الكرك للإبداع، 5 حزيران، 2017. محمد نور خريس مسؤول مكافحة التطرف العنيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 23 نيسان 2017. عامر بني عامر، مدير مركز الحياة ومركز راصد، 4 حزيران، 2017. حلقات نقاشية، عمان، 24 أيار، 2017.

[92] مقابلة مع عامر بني عامر، مدير مركز الحياة ومركز راصد، 4 حزيران، 2017.

[93] وأشارت عينة من الذين أجريت معهم المقابلات إلى أن وزارات التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية هي السبب في تأخير المشروع. ولكن هذا يمتد للوصول إلى وزارات العمل ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الشباب تأخر زمن الاستجابة.

[94] مقابلة مع محمد نور خريس مسؤول مكافحة التطرف العنيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 23 نيسان 2017. ومقابلة مع سليفيا روجفينك أخصائية أمن وسلامة المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 17 نيسان، 2017. ومقابلة مع بول فين، مدير مشروع الشباب في المجلس النرويجي للاجئين، 27 نيسان، 2017. ومقابلة مع زيد هتاكوي، مدير قيادة وتنمية المجتمع، ميرسي كور، 30 أيار، 2017.

[95] مقابلة مع فرح مسمار، مسمار مسؤولة حشد التأييد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة، عمان، 8 حزيران.

يسبب تأخيرات أخرى.[96]

وعلى العكس من ذلك، رأت الوكالات الدولية أن قنوات الاتصال مع الحكومة آخذة في التحسن، وأن التبسيط أسهم في التحسينات.[97] وقد يكون ذلك مؤشرا على التفاوت في آراء أصحاب المصلحة العاملين في مجال برامج الأمن الإنساني في الأردن، حيث تتمتع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بنفوذ قوي بالمقارنة مع المنظمات المجتمعية المحلية. كما يتضح تأثير أجهزة الأمن في برامج الأمن الإنساني. وفي الواقع، يرفض المانحون من القطاع الخاص تمويل أي من جهود منع ومكافحة التطرف العنيف أو برامج التدخل ضد التطرف لأنهم يخشون زيادرة المراقبة «الأمنية».[98] ويمكن أن يكون هذا مؤشر على التفاوت بين أصحاب المصلحة الذين يعملون على برامج الأمن الإنساني في الأردن والمنظمات الدولية ومنظمات غير الحكومية الدولية التي تتمتع بتأثيرعال قياسا بالمنظمات المحلية.

تطوير نظرية للتغيير

تقدم أي نظرية تغييرعامة إطارا عمليا لتحديد الأنشطة والعمليات اللازمة لتوليد أثر إيجابي دائم، من خلال رسم العلاقات السببية وتسليط الضوء على الحواجز الواجب التغلب عليها. وتعمل نظريات التغيير على إرشاد الممارسين وصانعي السياسات حول كيفية دمج مشاريع منع ومكافحة التطرف العنيف في برامج الأمن الإنساني في الأردن. ومن النتائج الرئيسية التي توصل إليها هذا البحث أن جهود منع ومكافحة التطرف العنيف يجب أن تُقدم وتُمول كأهداف تنموية طويلة الأجل وكأهداف للأمن الإنساني. لذا يجب إعادة صياغة تصورات الجهات المانحة والحكومية لبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف ووضعها ضمن نموذج الأمن الإنساني بدلا من أن تكون موجودة بشكل موازٍ ومنعزل عنها.

ويوضح الشكل رقم 2.1 العلاقة المعاد تصورها بين المجالات المواضيعية الثلاثة ذات الأولوية (اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والشباب، والنوع الاجتماعي أو الجندر). في المستوى الأول تم تحديد التحديات الرئيسية لكل مجال من هذه المجالات، ثم شرحت التغييرات الضرورية في تصميم هذه البرامج وتنفيذها بحيث تنتج هذه التغيرات من التعاون الضروري بين الفاعلين الرئيسيين في هذه المجال. وستفضي هذه التغيرات على المدى المتوسط إلى تعزيز قدرة الشباب والنساء والمجتمعات المضيفة بشكل

[96] مقابلة مع عامر بني عامر، مدير مركز الحياة ومركز راصد، 4 حزيران، 2017. ومقابلة مع أماني الديري وأحمد صيام مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، 5 حزيران، 2017.
[97] مقابلة مع محمد نور خريس مسؤول مكافحة التطرف العنيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 23 نيسان 2017. ومقابلة مع سليفيا روجفينك أخصائية أمن وسلامة المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 17 نيسان، 2017. ومقابلة مع بول فين، مدير مشروع الشباب في المجلس النرويجي للاجئين، 27 نيسان، 2017. ومقابلة مع زيد هتاكوي، مدير قيادة وتنمية المجتمع، ميرسي كور، 30 أيار، 2017.
[98] رئيس منظمة مجتمعية في السلط أثناء جلسة نقاش جماعية أجراها المعهد في المدينة، السلط، 5 كانون ثاني 2017.

إيجابي على المساهمة في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف والانخراط بها، وفي الوقت نفسه تعزيز أمنهم الإنساني الفردي والجماعي. وعلى المدى الطويل، ستُسهم التغييرات في إيجاد نهج أكثر تكاملا بين منع ومكافحة التطرف العنيف والأمن الإنساني.

وتمثل العلاقة بين التحديات والتغيرات والنتائج المتوسطة الأجل شبكة من التأثيرات. ولا تقتصر هذه العلاقات على العمليات السببية والخطية، بل إن شبكة العلاقات والآثار والمساهمات عبر المجالات المواضيعية الثلاثة قابلة للتغيير مع التأثيرات المتقاطعة. فالتغييرات البرامجية في قطاع الشباب على سبيل المثال لا يمكن تنفيذها بمعزل عن التغييرات الضرورية الأخرى على مستوى المجتمع المحلي أو في مجال تمكين المرأة. وينطبق نفس الشيء أيضا على التغييرات اللازمة لتحقيق الأهداف طويلة الأجل.

وسيؤدي إنشاء شبكات دعم محلية للنساء في مجال العنف القائم على الجندر، على سبيل المثال، إلى تعزيز دور المرأة تدريجيا بوصفها فاعلة ونشطة في برامج منع ومكافحة التطرف العنيف. ومن المهم ملاحظة أن معظم هذه التحديات تؤثر على الجهات الفاعلة الثلاثة جميعها ولكن بدرجات متفاوتة. فتبسيط عملية الموافقة على المشاريع على سبيل المثال هو من مسؤولية الحكومة، ولكنه يؤثر في نهاية المطاف على جميع الجهات الفاعلة. وبالمثل فإن لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية مخاوف وعواقب من تصميم مشاريع طويلة الأمد، إلا أن لهذا التحفظ آثارا ضارة على منظمات المجتمع المحلي. هذه العلاقات المعقدة تم تصويرها في نظرية التغيير الموضحة في الشكل رقم 2.1، وتعكس توصيات السياسات العامة المقدمة في الفصل التالي نظرية التغيير هذه أيضا وإن بطريقة مختلفة.

الشكل رقم (2.1) حول نظرية التغيير لمقاربة منع ومكافحة التطرف العنيف والأمن الإنساني

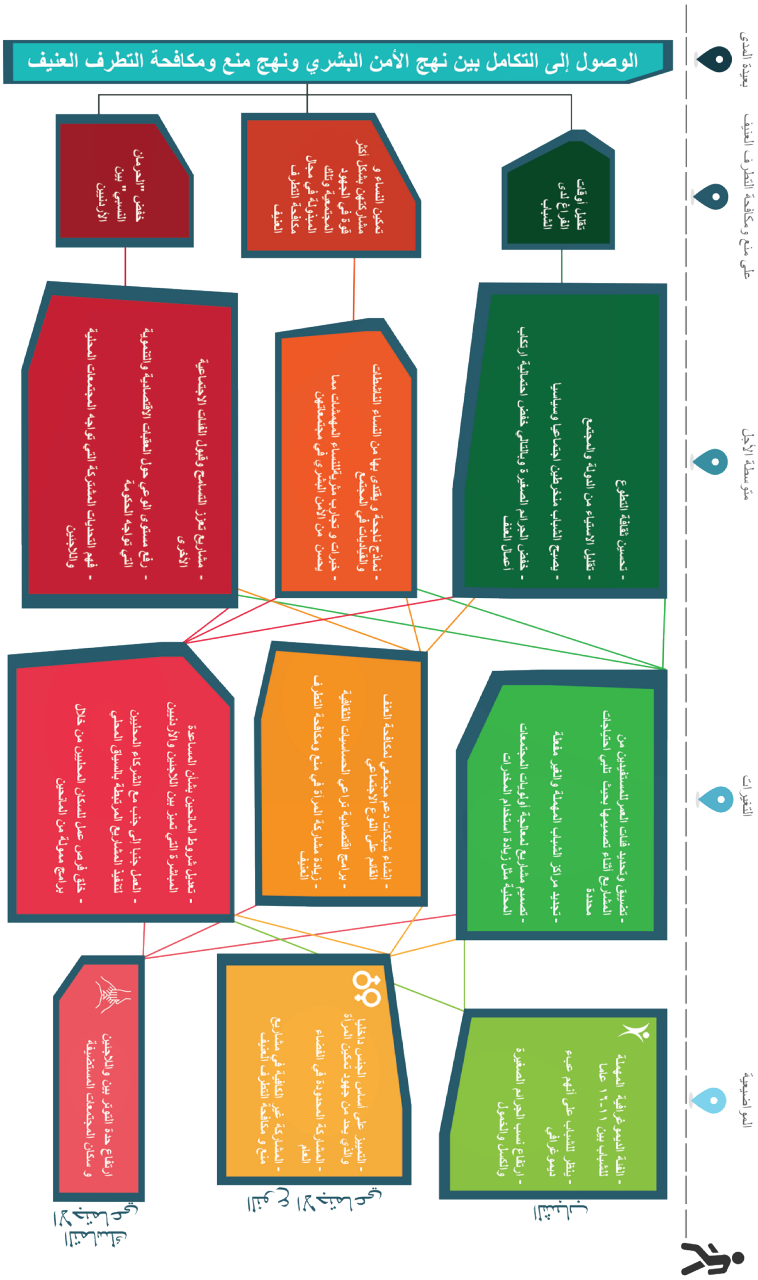

طرق لدمج سياسات منع ومكافحة التطرف العنيف مع برامج الأمن الإنساني

تُرفع التوصيات التالية لأصحاب الشأن العاملين في مجالات الأمن الإنساني، وهي توصيات مرتبة وفقا للموضوعات ووفقا لأصحاب الشأن ذوي العلاقة.

اللاجئون والمجتمعات المضيفة

- إشراك السكان المحليين في تنفيذ المشاريع من أجل خلق فرص عمل لهم وضمان أن تلبي هذه المشاريع الجديدة الأولويات المحلية.
- السعي بنشاط إلى بذل جهود لتعزيز ثقافة الخدمة المجتمعية من خلال العمل التطوعي والعمل الإيجابي.
- إعطاء أولوية تمويل المشاريع للمحافظات المهمشة والأكثر اكتظاظا بالسكان وذات نسب البطالة المرتفعة.

مشاركة الشباب

- تصميم برامج الأمن الإنساني الموجهة لفئة الشباب والأطفال لتلبية حاجات جميع الفئات العمرية، مع تركيز خاص على الفئة العمرية 10- 15 سنة.
- تحويل مراكز الشباب غير المستخدمة إلى فضاءات يمكن للشباب أن يملؤوا فيها أوقات فراغهم من خلال أنشطة شبابية، وتنظيم أنشطة خدمة مجتمع يقوم بتنفيذها الشباب.
- تعزيز مشاركة الشباب الأكبر سنا بشكل متزايد في العملية السياسية، بما في ذلك من خلال الأحزاب السياسية ومشاريع اللامركزية

النوع الاجتماعي (الجندر)

- التركيز على الدور المركزي للمرأة في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف، بحيث يتم تطوير مشاريع تقوم ببناء قدرات النساء وتساهم في إرشادهن وتمكينهن.
- توفير معلومات مفصلة حسب النوع الاجتماعي للاستدلال بها عند تصميم المشاريع، وخاصة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف.

- توفير شبكات دعم نسائية (سواء في مجال الأمن الإنساني أو في منع ومكافحة التطرف العنيف) لتقدم دعم محلي ومستدام للنساء.

- الاعتراف بالتقدم البطيء الذي يجري إحرازه في مجال تمكين المرأة، ووضع استراتيجيات أكثر تأثيرا تستوعب على نحو أفضل الحساسيات والقيود الثقافية المحلية.

المستفيدون

- تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية والعمل المدني بين الشباب، إلى جانب المشاريع الداعية إلى التسامح والتعاطف والكرامة الإنسانية، مما يمكن أن يوازن الأثر السلبي الناجم عن تحفيز مشاركة المستفيدين في أنشطة مشاريع الأمن الإنساني من خلال تقديم مبالغ مالية.

المانحون

- يجب على الجهات المانحة أن تقود الطريق نحو تعزيز جهود منع ومكافحة التطرف العنيف باعتبارها مكوّنا لا يتجزأ من برامج الأمن الإنساني، ويشمل ذلك فتح مجمعات التمويل وتخصيص البرامج لهذا الغرض.

- يحتاج المانحون إلى التنسيق بشكل أفضل مع منظمات المجتمع المحلي في تصميم المشروعات لمعالجة التحديات المحلية، مثل تعاطي المخدرات وخلق فرص مهنية وخلق مساحات للمجتمعات المضيفة واللاجئة لإيجاد أرضية للتعاون والتفاهم المشترك.

- يجب أن يحظى السياق المحلي بأهمية خاصة عند تصميم المشاريع، وخاصة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف. إذ يجب استشارة أصحاب الشأن والمصلحة المحليين في مرحلة تصميم المشاريع كونهم الأقدر على إسداء المشورة بشأن الأولويات المحلية والتحديات الواجب التنبه لها في هذا المجال.

المجتمع المدني

- تمكين مؤسسات المجتمع المدني في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف.

- تحتاج الجهات المانحة والمنظمات المجتمعية إلى إقامة علاقات عمل أكثر فاعلية. وتحتاج الجهات المانحة إلى تحسين تصميم المشاريع حسب السياق المحلي وإعطاء الأولوية للمشاركة المستدامة، في حين تحتاج المنظمات المحلية إلى تنظيم إجراءات عملها والقيام بها بشكل أكثر حرفية، إضافة إلى القضاء على الفساد.

الحكومة

- إذا أردنا أن نفهم وننفذ جهود منع ومكافحة التطرف العنيف ضمن برامج الأمن الإنساني، يجب إنشاء آليات لتسهيل التخطيط والتنفيذ المتكاملين.[99] ويتمثل أحد الخيارات في أن تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإنشاء لجنة عمل مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة بحيث تقوم هذه اللجنة بوضع رؤية متكاملة لجهود الأمن الإنساني، فضلا عن التنسيق بين الجهات الفاعلة وعمل تقييم دوري لهذه الجهود.

- على الحكومة أن توضح إجراءات العمل وإعلانها بشكل واضح وبشفافية عالية، خاصة في مجال تمويل المشاريع والموافقة عليها ومراقبتها.

- تنفيذ تدابير مكافحة الفساد داخليا، وينبغي أن يتم إعداد جهاز رقابة خارجي غير حكومي لضمان المساءلة.

إعادة التفكير في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف

ناقش هذا البحث طبيعة برامج الأمن الانساني في الأردن لفهم كيف ساهمت نقاط القوة والضعف في تأجيج أو تقليل دوافع التطرف، ومن هنا تم تطوير نظرية التغيير لمقاربة متكاملة تدمج برامج الأمن الإنساني وسياسات منع ومكافحة التطرف العنيف في الأردن. وتطلبت التغيرات شبكة من التفاعلات التي تضم الفاعلين الثلاثة الرئيسيين وهم الحكومة والمانحون والمنظمات المحلية، وثلاث من المجالات المواضيعية (اللاجئون والمجتمعات المضيفة، والشباب، والجندر). ويقدم هذا الفصل طرحا قويا حول أهمية تشكيل هيئة مكونة من أصحاب الشأن والمصلحة المتعددين، برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي على سبيل المثال، تقوم بتأطير ودمج جهود منع ومكافحة التطرف العنيف ضمن برامج الأمن الإنساني.

تشير النتائج إلى أن المشاريع قصيرة الأمد والتي لم تُعنى بالسياق المحلي قد ساهمت في استقطاب الأفراد نحو التطرف. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن شعور الشباب في الأردن بالضغط يتزايد باضطراد، بحيث أشار المشاركون في البحث إلى زيادة في معدل الجرائم الصغيرة وتعاطي المخدرات، مع وجود فجوة واضحة في الأنشطة والدعم للمراهقين والأطفال ما قبل سن المراهقة. ويمكن رؤية مسألة عدم تمكين المرأة بكونها فرصة ضائعة أكثر من كونها تهديدا. إذ يؤدي إقصاء النساء من الحياة العامة وتهميش قدرتهن الاقتصادية إلى الحد من استغلال إمكانتهن كعامل تغيير في منع ومكافحة التطرف العنيف.

[99] تمت الاشارة الى هذا السؤال من قبل الدكتورة هبة الله طه، باحثة مشاركة، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، خلال اجتماع الخبراء الذي عقد لمناقشة مسودة هذا الفصل في 30 تموز، 2017 بتنظيم معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

ناقشت هذه الورقة أيضا دورالجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع التنمية. وتحتاج الجهات المانحة إلى النظر بشكل أفضل إلى السياق المحلي في جميع مراحل المشروع. وللقيام بذلك، يجب معالجة الفجوة بين المانحين ومنظمات المجتمع المدني وينبغي بناء قدرات هذه المنظمات بحيث تتمكن من تلبية متطلبات الحصول على تمويل. وأيضا يتوجب على الحكومة إجراء إصلاحات لوضع إطار إجرائي متماسك، ويشمل ذلك إجراءات الموافقة الموحدة وإتاحة بيانات أفضل لإرشاد تصميم المشاريع.

وكما هو منصوص عليه في نظرية التغيير، يجب تخصيص مساحة أوسع لتحديد الأولويات وتنفيذ سياسات منع ومكافحة التطرف العنيف، بحيث تعالج الأولويات المحلية وتأخذ الحاجات العمرية بعين الاعتبار، وتقدمها بشكل يناسب الثقافة السائدة. وعليه، فإنه من المُلح إعادة فهم منع ومكافحة التطرف العنيف وإعادة تموضعه داخل نموذج و نهج الأمن الإنساني. ومن الضروري إجراء مناقشة أكثر تفصيلا مستندة على أدلة بحثية لاستنباط مثل هذا التصور. وتسلط هذه الورقة الضوء على إمكانيات مثل هذا النهج، وسبل المضي قدما ونقاط البدء به مما قد يرشد صانعي السياسات والشركاء المنفذين والمانحين على حد سواء.

3: «جنسنة» التطرف.. المساواة بين الجنسين والتطرف في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا

آلاثية أوزبورن

يُعتقد أن ثلاثة آلاف مقاتل من أصل نحو عشرين ألف مقاتل أجنبي التحقوا بتنظيم داعش هم من النساء. وبينما انصب التركيز بشكل أساسي على أولئك الذين جاءوا من الغرب، غير أن النساء من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا تم استقطابهم للقضية أيضا.[1] وتجدر الاشارة إلى أن مناقشة العلاقة بين النوع الاجتماعي (الجندر) والتطرف العنيف هي أمر حتمي، ليس فقط لأن النساء يتأثرن بالمنظمات المتطرفة العنيفة بطرق متعددة، بل لأنهن يلعبن دوراً حيوياً في العنف ضد المرأة. وفي هذا السياق، تستكشف هذه الورقة هذه الروابط من خلال النظر على الأثر المستمر لعدم المساواة بين الجنسين في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا – وتحديدا في الأردن – ولا يدرس الأثر على النساء فقط بل على المجتمع ككل، كما ويدرس كيفية ارتباط العلاقة بمنع ومكافحة التطرف العنيف.[2]

اللافت أن الفجوات الجندرية تتقلص على مدى العقود، غير أن الرجل ما زال مستمرا في تفوقه على المستوى العالمي في عدد من مؤشرات التنمية امتدادا من التسجيل والإنجاز في التعليم إلى المشاركة في القوة العاملة والوصول إلى السلطة وحتى معدل الوفيات عند الاطفال.[3] وتسجل منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا إنجازات ضعيفة في الكثير من هذه التصنيفات. ومع أن مبدأ المساواة الجندرية تجذر في قوانين حقوق الإنسان الدولية، وفي خطط العمل الوطنية وأهداف التنمية العالمية والممارسات الإنسانية المثلى ، إلا أنه ما زال هناك مقاومة للتغيير لدى القوى التقليدية الحائزة للسلطة. لقد «تجنسنت» كل البنى الاجتماعية وممارساتها ورموزها، لذلك فإن الانتباه إلى الجندر هي مسألة هامة لبرامج منع ومكافحة الإرهاب.[4]

ومن أجل توضيح العوائق المتأصلة التي تجلبها اللامساواة الجندرية للتنمية، ولتوضيح التأثير السلبي لذلك على مسألة السلوك العنيف والتجانس الاجتماعي سيناقش هذا الفصل أولا مسألة ماذا نعني بالمساواة الجندرية نظريا وعمليا، وثانيا سيتناول الفصل

[1] أنظر
Laura Sjoberg, “People Not Pawns: Women’s Participation in Violent Extremism across MENA,” USAID Research Brief, September 2015

[2] نفس المصدر

[3] Esther Duflo, “Women Empowerment and Economic Development,” Journal of Economic Literature 50, no. 4 (2012): 1051–79.

[4] Susan Mackay, “Women, Human Security, and Peace-Building: A Feminist Analysis,” in Conflict and Human Security: A Search for New Approaches of Peace-Building, IPSHU English Research Report Series no. 19, ed. Hideaki Shinoda and Ho-Won Jeong (Hiroshima: Institute for Peace Science, Hiroshima University, 2004), 152–75.

كيف تجذب الجماعات المتطرفة العنيفة المرأة وما هو دورها في هذه الجماعات. يرفض العديد من الناس -بعضهم مسؤولون أردنيون- الاعتراف بأن المرأة يمكن أن يطالها التطرف وأن تنخرط في الجماعات المتطرفة العنيفة، وتكمن احتمالية خطر في هذه الرؤية.[5] ثالثا، سيسلط هذا الفصل الضوء على التجليات المستمرة لانعدام المساواة الجندرية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا وفي الأردن على وجه التحديد. صحيح أن الأردن كان قد اتخذ خطوات هامة إلا أنه ما زال هناك عوائق قانونية وبنيوية واجتماعية مكثفة تعمل ضد المرأة. وعليه فإن المقولة الأساسية لهذه الفصل تفيد بأن المساواة الجندرية ينبغي أن تكون ركيزة أساسية في كل العمل التنموي بما في ذلك منع ومكافحة التطرف العنيف.

المساواة الجندرية عمليا ونظريا

ثبت بشكل متكرر أن معالجة اللامساواة الجندرية يعود بالنفع على الفرد وعلى المجتمع بشكل عام، فتمكين المرأة هو طريقة تفكير حول المساواة الجندرية، بالإضافة إلى كونه وسيلة لتحقيق ذلك. أما اللامساواة الجندرية فهي مسألة متأصلة في اختلال القوة بين المرأة والرجل. ولا شك بأن اشتباك المرأة في المجال العام ووصولها إلى الموارد والفرص واستعمالها لاستقلاليتها بطريقة مفيدة وبناءة هي تعبيرات إيجابية لتمكين المرأة من خلال التأكيد على سيطرتها على شؤون حياتها.[6]

هناك محاولات عديدة لتحديد حجم تمكين المرأة، وهو أمر حتمي عندما يصبح المفهوم مرافقا للمانحين وللموارد المحدودة ولحسابات العائد والكلفة.[7] ومع ذلك فإن الحاجة لقياس النتائج يمكن أن تكون ذات تأثير سلبي على مصداقية التمكين، وهناك من يجادل بأن جدوى المفهوم تكمن في ضبابيته، فحالما يصاحب هذا المفهوم البرامج الأداتية الخارجية فإن المرأة موضع البحث تصبح هدفاً قابلاً للقياس لكي يتم تمكينه بطرق معينة.[8] وإذا كان تمكين المرأة مرتبطا باتخاذ خيارات، فإن الخطر الناجم عن برامج تمكين المرأة الخاضعة للقياس يكمن بأن الخيارات المتاحة تصبح مسألة قابلة للتحكم.

تتبنى العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي مقاربة عملية تشمل تمكين المرأة من ممارسة أهليتها في مجالات استراتيجية ذات صلة بالتنمية ومنها السيطرة على

[5] UN Women Jordan, Women and Violent Radicalization in Jordan (Amman: RASED and Search for Common Ground, March 2016).

[6] "Important Concepts Underlying Gender Mainstreaming," Office of the Special Adviser on Gender Issues and the Advancement of Women, United Nations, 2001.

[7] نفس المصدر

[8] Srilatha Batliwala, Empowerment of Women in South Asia: Concepts and Practices (New Delhi: Columbo, 1993).

الأصول الاقتصادية.[9] وحتى يتحقق ذلك فإنه يمكن أن تُقاس المرأة وفقا لقدرتها على الوصول إلى مداخيل التوظيف والتقاعد والضمان الاجتماعي والنفقة (بالنسبة للمرأة المطلقة)، والحق في امتلاك ووراثة الأرض والقيام باتخاذ قرارات مالية منزلية.[10] وهناك معيار آخر يستعمل بشكل شائع لقياس مستوى تمكين المرأة في اتخاذ القرار في عائلتها وفي الحياة الخاصة. وهذه المؤشرات تشمل الدور المخصص للزوجات، كيف تُحدد الجنسية وكيف تنتقل ، هل هناك حماية ضد العنف وزواج القاصرات وما هي حقوق المرأة في الزواج وحرية التنقل والقدرة على العمل والحصول على وثائق الهوية.[11] وأخيرا يمكن أن يكون للتمكين صوت في المجتمع وفي السياسة من خلال المشاركة السياسية والتمثيل والانخراط في الأعمال الجماعية.[12]

وكما ينطبق على أي هدف تنموي مدعوم من قبل المانحين، فهناك في الغالب صعوبات في تحديد ما هو الأفضل بالنسبة للفرد مقابل ما يناسب ويتوائم مع الأجندة الأ وسع، وعلى أية حال، من الواضح أن تمكين المرأة ماليا واجتماعيا وسياسيا يعود بالنفع على المرأة وعلى المجتمع الواسع.

وإذا كان تمكين المرأة عامل مساعد لتحسين الوضع بالنسبة للمجتمع ككل، ومرتبط بتشجيع السلام فينبغي حينها أن يكون له دور مركزي في توصيات وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف. وقد تم الاستنتاج بشكل متكرر بأن المرأة يمكن أن تكون مصدرا قيما للمعلومات عن المجتمع، فالأمهات عادة ما تكون في وضع أفضل لملاحظة المراحل المبكرة للتطرف.[13] وعلى أية حال، وبسبب –ولو جزئيا– الدور الجندري المحدد مسبقا والذي يدورحول التقسيم بين المجالين الخاص (الأنثى) والعام (الذكر) تشعر المرأة في الغالب بغياب التمكين والغياب عن المعلومة أو الخشية من التقدم بهذه المعلومات لمن يهمه الأمر وعليه فإن فرص المنع المبكر للتطرف تضيع. لكن في حال تمكين المرأة للتحدث بشكل حر ومن خلال توفير مجال أو مساحة مدنية لمثل هذه النقاشات فإن منع ومكافحة التطرف العنيف يمكن أن يحسن قدرة المجتمع على تحديد مسار التطرف المبكر والرد بشكل مناسب.

[9] "Facts and Figures: Economic Empowerment," UNWOMEN, www.unwomen.org/en/what-we-do/economic-empowerment/facts-and-figures.

[10] World Bank, Gender Equality and Development: World Development Report 2012 (Washington, DC: World Bank, 2011).

[11] UN Office of the High Commissioner, Women's Rights Are Human Rights (New York: United Nations, 2014).

[12] Pilar Domingo et al., "Women's Voice and Leadership in Decision-Making: Assessing the Evidence," Overseas Development Institute, April 2015.

[13] UN Women Jordan, Women and Violent Radicalization in Jordan.

النساء كفاعل في التطرف العنيف وفي مكافحة التطرف العنيف

تطرح الكثير من البحوث المبكرة حول علاقة المرأة بالتطرف العنيف فرضيات جندرية مثقلة حول انشكاف المرأة أمام التطرف والتجنيد من قبل جماعات التطرف العنيف. وتكشف هذه البحوث السهولة المفترضة التي من خلالها يمكن إجبار المرأة للقيام بذلك كما تكشف أيضا رغبتها في الزواج كعامل دفع وجذب رئيسي. وهنالك بالتأكيد أدلة على أنه وفي السياقات الجندرية العالية تفتقد النساء اللواتي يعتمدن على الرجل للحماية والمعيشة الخيار إذ لا تملك سوى الخضوع عندما يقوم أقربائهن من الذكور بالالتحاق بالجماعة المتطرفة، والحق أن الكثير منهن تكون أكثر ضعفاً أمام الأساليب القسرية الجسدية مثل الاغتصاب.[14] وحتى في سياقات أقل خطورة مثل الأردن، يعتقد الخبراء بأن الضغط الممارس على المرأة لدفعها للامتثال واحترام قادة العائلة من الرجال قد يدفعهن إلى التماشي مع اتجاهات اجتماعية عامة ومن ضمنها تلك التي تؤدي إلى التطرف.[15] وهناك أدلة على ان النساء يتم استهدافهن لأغراض استراتيجية: فالافتراضات حول انعدام وجود الأهلية والمصداقية غالبا ما يحرمهن خوفا من الشك، وهن أقل عرضة للاعتقال والشك بهن من قبل السلطات.[16] وعلى أية حال فإنه أمر مضلل أن نتصور المرأة غير قادرة على توظيف العنف للتعبير عن معتقداتهن أو أن مشاركتهن في جماعات متطرفة إرهابية هو أمر لا إرادي.[17] فالأدلة تشير بأنه بينما البعض من بين النساء يتعرضن للضغط غير أن كثيرا من النساء –ويمكن أن يكون ذلك عند الأغلبية– يلتحقن بجماعات التطرف العنيف عن طيب خاطر.[18] وبصرف النظر عما إذا تم دفعهن أو جذبهن فإنه من الواضح أن النساء وفي أغلب الأحيان الفتيات يتعرضن للتطرف ويتم تجنيدهن في هذه الجماعات.[19]

وجدت البحوث الأكثر حداثة بأن هناك تبايناً جندرياً بسيطاً أو حتى عدم وجود تباين يذكر في دوافع التطرف الرئيسية ، وأن عملية التطرف هي مشابهة للرجال والنساء على حد سواء، وهناك دراسات في أفريقيا وفي أوروبا وفي غرب آسيا وشمال أفريقيا أفضت إلى نتائج مشابهة.[20] واستنتجت إحدى الدراسات بأن السياق بدلا من النوع الاجتماعي (الجندر) هو الأرجح في تفسير قرار الفرد للالتحاق بجماعة

[14] نفس المصدر.
[15] انظر
"The Role of Families Is Critical in Preventing Violent Extremism," Global Counterterrorism Forum, 2016.
[16] Naureen Fink, Sara Zeiger, and Rafia Bhulai, A Man's World? Exploring the Roles of Women in Countering Terrorism and Violent Extremism, (Washington, DC, New York, and London: Global Center on Cooperative Security, 2016).
[17] نفس المصدر.
[18] انظر
Jayne Huckerby, "Why Women Join ISIS," Time, 7 December 2015
[19] Aryn Baker, "How ISIS Is Recruiting Women from around the World," Time, 6 September 2014.
[20] Baker, "How ISIS Is Recruiting Women."

متطرفة، وهذا يعني أن استراتيجيات منع ومكافحة التطرف العنيف ينبغي أن تحبذ الضم المتوازن لكلا الجنسين مع مراعاة تامة للأوضاع المحلية.[21] على أية حال، وبينما تدفع نفس العوامل الرجال والنساء نحو التطرف فإن محركات التطرف تتمثل بشكل مختلف وهي في العادة مرافقة بشكل لصيق للأدوار الجندرية.

الجماعات المتطرفة تفهم هذه الفوارق البسيطة وتقوم بتكييف دعايتها وفقا لذلك، وتتنوع أساليب تجنيد النساء بين الأساليب المباشرة عبر شبكة الانترنت أو خارج الشبكة، مثل أنظمة إرسال الرسائل المشفرة لتعزيز ونشر مفهوم الخلافة.[22] وتستخدم مثل هذه الأساليب لغة معينة مثل وعود «الأخوة»، وتُظهر النساء في أدوار ورعاية الجنود، وتربية الأطفال الجدد في الخلافة[23]. وعلى سبيل المثال، استندت بروباغندا القاعدة على الآيات القرآنية التي»تحض النساء على دعم الرجال وتربية أطفالهن وتحثهم على الجهاد».[24] واستهدفت رسائل حركة طالبان أمهات الجنود الذين سقطوا في المعارك للاستفادة من مأساتهن لتأكيد عجز الدولة ولحشد الدعم لقضيتهن.[25]

والواقع أن داعش كانت مؤثرة جدا في جذب النساء لقضية داعش والادعاء في تقديم فرصة غير مسبوقة تاريخيا للعيش حياة اسلامية تقليدية.[26] ومشاركة المرأة في الجماعات الإرهابية كداعمات ومخططات وعاملات في الميدان ليس جديدا[27] لكن دور المرأة في مثل هذه الجماعات تطور. في البداية، أفاد تنظيم الشباب بأنه ليس من الاسلام استعمال النساء كمقاتلات في الهجمات[28] واستخدمت داعش أساليب محافظة من خلال حصر النساء للعب دور الزوجة والأم والمعلمة والعاملة المنزلية أو الجواري المخصصات للجنس.[29] في السنوات الأخيرة على أية حال اتسعت هذه الأدوار بشكل هام، وربما بسبب الخسائر الكبيرة في ميدان المعركة إذ بات يتم توظيف المرأة بشكل متزايد في أدوار عسكرية.[30] أمثلة رئيسية على ذلك تشمل عندما قام أبو بكر البغدادي بتعيين مقاتلة أنثى لقيادة كتيبة في شمال شرق سوريا عام 2016، وكذلك لواء الخنساء الذي يضم نساء في منطقة الرقة.[31] وهناك ما يشير إلى أن داعش قررت بشكل فعال تبني سلوك مختلف إزاء المرأة، وقامت بالفعل بالاستثمار في أهلية النساء في المجالين الثيولوجي والميداني العملياتي.[32] وأخيرا، فإن وسائل التواصل الاجتماعي

[21] نفس المصدر.
[22] Babatunde Taiwo, “Women and Violent Extremism in Somalia and the Horn of Africa: Background Note,” UNWOMEN, 2017.
[23] Fink, Zeiger, and Bhulai, A Man’s World?
[24] نفس المصدر.
[25] نفس المصدر.
[26] نفس المصدر.
[27] Naureen Chowdhury Fink, Rafia Barakat, and Liat Shetret, The Roles of Women in Terrorism, Conflict and Violent Extremism (Goschen, IN: Center on Global Counterterrorism Cooperation, April 2013).
[28] Taiwo, “Women and Violent Extremism in Somalia.”
[29] Fink, Zeiger, and Bhulai, A Man’s World?
[30] نفس المصدر.
[31] نفس المصدر.
[32] Mohamed Abu Ruman and Hasan Abu Hanieh, Female Lover of Martyrdom: Formations of Feminist Jihadism from Al-Qaeda to ISIS (Amman: Friedrich Ebert Stiftung, 2017) (in Arabic).

المسيطر عليها سريا، علاوة على العلاقات الشخصية للنساء مع الشباب الصغار سمح لهن بأنه يصبحن مُجندات فاعلات، وصاحبات تأثير وحاملات للرسالة.[33]

فهل يمكن للمساواة الجندرية وتمكين المرأة أن يمنعا الراديكالية أو التطرف العنيف أو يمكن لهما بأن يساعدا في نزع التطرف وإعادة التأهيل وبناء الصمود؟ بالطبع، هناك دليل قوي بأن مشاركة النساء في قطاع الأمن كركيزة في مجتمعاتهن المحلية يمكن أن يفضي إلى تخفيض فعال للعنف وفي منعه.[34] وجد أن للنساء فهم أعمق من الرجال لديناميات المجتمع والنماذج الأيدولوجية والاتجاهات المسلكية.[35] وتعد المرأة أيضا كاتمة أسرار موثوقة، فالنساء الواعظات هن نقطة الاتصال الأولى للنساء اللاتي يعملن مع ذكر متطرف من أقاربهن. وتسعى الأمهات بشكل خاص للحصول على المساعدة، وكذلك مساعدة نشطاء المجتمع المدني المحليين.[36] وهن قادرات قادرات كالعادة على اكتشاف مؤشرات التطرف ومن ضمنها الغضب والقلق والانسحاب[37] ويمكن لهن استخدام أدوارهن التقليدية لتشكيل القيم التي تعزز التسامح وعدم العنف والصمود، أو لمساعدة الشباب المتطرف للتعامل مع التحديات.[38] وكانت النساء القوة الرئيسية خلف عودة بعض المقاتلين الأردنيين من سوريا.[39] ومن الواضح أنه يجب أن يتم استهداف النساء وبحذر من قبل سياسات منع ومكافحة التطرف، وينبغي أن كون النساء في مركز تصميم وتنفيذ مثل هذه السياسات.

النساء في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا

مكانة المرأة تاريخيا في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا كانت أداة مساومة سياسية ودينية، واستندت مكانة وحقوق النساء على رغبات من يصنعون القرار. وينبغي معالجة هذه الاحتياجات والالتفات إليها لتكون جهود منع ومكافحة التطرف العنيف فعالة. ومن الممكن أيضا الاستفادة من سردية مضادة تركز على تلاعب الجماعات المتطرفة العنيفة وإساءتها للمرأة لخدمة أغراض هذه الجماعات وأهدافها السياسية.

[33] Taiwo, “Women and Violent Extremism in Somalia.”

[34] Security Council, “‘Wherever There Is Conflict, Women Must Be Part of the Solution,’ Security Council Told in Day-Long Debate Urging Their Inclusion in Restoring Fractured Societies,” United Nations Media Coverage and Press Releases, 30 November 2012, www.un.org/press/en/2012/sc10840.doc.htm.

[35] انظر على سبيل المثال UN Women Jordan, Women and Violent Radicalization in Jordan; Fink, Zeiger and Bhulai, A Man’s World?

[36] As clarified in 16 focus group discussions with women, civil society activists, and female preachers in four cities in Jordan for an unpublished study.

[37] Anita Orav, Rosamund Shreeves, and Anja Radjenovic, with Sofía López, “Radicalisation and Counter-Radicalisation: A Gender Perspective,” European Parliament Briefing, April 2016.

[38] Anita Orav, Rosamund Shreeves, and Anja Radjenovic, with Sofía López, “Radicalisation and Counter-Radicalisation: A Gender Perspective,” European Parliament Briefing, April 2016.

[39] Neven Bondokji, Journey Mapping of Jordanian Fighters (Amman: WANA Institute, 2017).

يمكن أخذ مؤشر الفجوة الجندرية العالمية كمثال على مصاعب المرأة في المنطقة، ففي عام 2016 شهد الاقليم أكبر فجوة في الأجور بين الجنسين عالميا بنسبة بلغت 40 في المئة، ووفقا للمعدلات الحالية فإن من شأن ذلك أن يستغرق 365 عاما لردم هذه الهوة.[40] وبينما تم دعم التعليم بشكل إيجابي فما زال هناك عوائق قوية تحد من أدوار المرأة في المجال العام في السياسة والتوظيف. وأشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية العربية لعام 2005 إلى أن «العائق الأهم لإقليم أكثر أمنا وازدهارا هو نقص المشاركة الكاملة للمرأة في كل منحى من مناحي المجتمع وبشكل أخص في الاقتصاد.»[41] وبعد مرور أكثر من عقد على ذلك، فما زال الإقليم يمتلك أقل المعدلات في العالم من حيث انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي، ويواجه مخاوف أمنية كبيرة.

من اللافت كون التوقعات الاجتماعية من المرأة محبطة، فقد وجدت دراسة حديثة أن «ثلثي إلى أكثر من ثلاثة أرباع الرجال يدعمون فكرة أن الدور الأكثر أهمية بالنسبة للمرأة هو أن تعتني بالمنزل» وأن «النساء عادة ما يعتدن ويتقبلن هذه الآراء الظالمة»[42] الأمر الذي يمكن أن يحد من رغبة النساء في الانخراط في مشاريع المساواة الجندرية. إلا أنه وبينما وجدت الدراسة بأن آراء الرجال المتعلقة بالأدوار الجندرية لا تختلف بشكل كبير بين الأجيال، «فالنساء الشابات يحملن آراءً عادلة أكثر من نظيراتهن الأكبر سنا، ويسعين للمساواة بشكل أكثر.»[43] وبينما ادعى الرجال والنساء بأن المساواة الجندرية «ليست جزءا من تقاليدنا وثقافتنا» هناك ما يشير إلى رغبة متزايدة عند النساء الشابات للحصول على فرص أكثر عدالة، بصرف النظر عن تسمية ذلك مساواة جندرية أو غير ذلك.[44]

علاوة على ذلك، فإن تمكين المرأة هو مقيد بالظروف الاقتصادية والمنهجية، فاللامساواة الجندرية والفقر والبنى المؤسسية المختلفة ترسخ بعضها البعض. لا يوجد للمرأة التي تعيش في فقر أو من دون تأثيرات داخلية إلا خيارات وبدائل حقيقية قليلة ضرورية للتمكين.[45] وحتى من دون الأحكام الاجتماعية، فإن خيار المرأة بالعمل والاستمرار بالتعليم أو حتى في ممارسة قرارات متعلقة بالصحة عادة ما يعتمد على مستوى الاستقلال الاقتصادي. على نفس المنوال، فإن فرصة المرأة في الاشتباك والانخراط في الحياة العامة تقل مع غياب النظام التشاركي الخالي من المحسوبية

[40] World Economic Forum, The Global Gender Gap Report 2016 (Geneva: World Economic Forum, 2016).

[41] Dina H. Powell and Jane Kinninmont, Women's Economic Empowerment in the Middle East and North Africa (London: Chatham House, 6 July 2015).

[42] S. El Feki, B. Heilman, and G. Barker, Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES)—Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine: Executive Summary (Cairo and Washington, DC: UN Women and Promundo-US, 2017), 8.

[43] نفس المصدر

[44] نفس المصدر.

[45] Nabila Kabeer, "Discussing Women's Empowerment—Theory and Practice," Sida Studies, no.3 (2000), 19

والفساد. ولأن الجماعات المتطرفة العنيفة تطرح بديلا حقيقيا فهي بهذا المعنى تصبح نقطة جذب للنساء.

ولا بد من الاخذ بالحسبان تأثير الإسلام على حياة النساء في المنطقة. وعلى أية حال، فإن الدين يُفسر دائما من خلال منظور سياسي واجتماعي وثقافي معين. وعليه، فهناك حاجة لإجابات لمنع ومكافحة التطرف العنيف تتكيف مع السياق المعين والمقياس الجندري، وتأخذ بعين الاعتبار كيف تؤثر المعايير الجندرية التقليدية والتوقعات الاجتماعية على حياة الرجال والنساء على السواء.

ارتبط العنف ضد المرأة تقليديا بالفقر، فالمرأة التي تحتل مرتبة متدنية على سُلّم الثراء هي تتعرض على الأرجح للإساءات الجسدية والعاطفية والجنسية،[46] والأطفال الذي ينشئون في أجواء من العنف عادة ما يصبحون عنيفين في مراحل لاحقة من حياتهم.[47] ومع ذلك تكشف دراسات أجريت مؤخرا أن الرجال الذين حظيوا بتعليم عال يقومون على الأرجح بالاعتداءات المنزلية، وأن النساء اللاتي حظين بتعليم أكثر هن أيضا على الأرجح ضحايا لهذه الأساءات.[48] وبناء على ذلك فمن المستحيل أن نربط بين العنف المنزلي والفقر وهو ذات الأمر الذي ينطبق عندما تتم المحاولة لربط الفقر بدعم الجماعات المتطرفة العنيفة. وعوضا عن ذلك من الأهمية بمكان أن يتم التركيز على كيف أن العنف يتمثل نتيجة للحرمان النسبي وضياع الهوية والظلم الاجتماعي والاحباطات الناتجة عن ذلك. وتعد هذه القضايا دوافعاً متأصلة للتطرف العنيف؛ ولذلك فمن الواضح بأن الاحباطات الشخصية التي يمكن أن تزيد من البؤس والعنف هي مرتبطة بالمساواة الجندرية. وعليه قد تكون النساء ضحايا العنف المنزلي أكثر قبولا للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة، والتي قد تبدو بأنها توفر مخرجاً من الحياة المنزلية الراهنة، وبخاصة عندما تقدم البنى الاجتماعية والقانونية خيارات قليلة لهن.[49]

وبالمحصلة فإن عدم تمكين المرأة في المنطقة هو عائد إلى تداخل عوامل بنيوية وقانونية واجتماعية وثقافية. ولا شك بأن النقص في الحماية القانونية يتم تعزيزه بالسلوك التقليدي والمعايير التي تدعم الأبوية والخنوع.[50] وهذا بدوره يخلق فرصاً للمخالفات الحقوقية ويجعل من هذه المخالفات أمرا طبيعيا. وعلى نفس المنوال، فإن حقوق المرأة الاقتصادية لا تتوافق بشكل عام مع المفاهيم التقليدية حول دور المرأة. وهذا بدوره يخلق ظروفاً تعزز بعضها البعض وتقوم بتقييد مشاركة المرأة في سوق العمل ما يعود بالسلبية على المجتمع بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص. والحق

[46] Paul Prettitore, "Poverty and Legal Problems in Jordan: Defining the Relationship," World Bank MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series, no. 150 (September 2015).
[47] El Feki, Heilman, and Barker, Understanding Masculinities.
[48] نفس المصدر.
[49] UN Women Jordan, Women and Violent Radicalisation in Jordan.
[50] Annalisa Bezzi, Women and The Law in Jordan: Islam as a Path to Reform (Amman: WANA Institute and Friedrich-Ebert-Stiftung, October 2016).

أنـه مـن دون السـماح بتمثـل حقيقـي للمـرأة فـي القـوى العاملـة وعلـى مسـتوى عـال فإنـه لـن يكـون بمقـدور النسـاء مقاومـة القيـود البنيويـة التـي تحافـظ علـى الوضـع الراهـن، فالمـرأة بحاجـة إلـى نظـام نقل معقول الثمن ومسـموح بـه ثقافيـا إضافـة إلـى حقـوق العنايـة بالطفـل وحقـوق الامومـة والحمايـة مـن التحـرش فـي مـكان العمـل. وعـلاوة علـى ذلـك، فإن مشـاركة القـوى العاملـة القليلـة تمنـع تراكـم الثـروة بمـا لـه مـن أثـر سـلبي علـى قـدرة المـرأة فـي أن تكـون فاعـلا مسـتقلا فـي البيـت وفـي الحيـاة العامـة. و مكـن أن يجعـل هـذا المزيـج المـرأة تشـعر بالتعاسـة كمـا هـو الحـال فـي تأثيـر البطالـة الكبيـرة والفسـاد علـى الشـباب. وفـي الحالتيـن، فـإن الأفـراد يصبحـون خانعيـن بشـكل متزايـد للبربوغانـدا مـن الجماعـات التـي تبـدو وكأنهـا توفـر حيـاة وغرضـاً بديـلاً.

عدم تمكين المرأة في الأردن

صاحـب القانـون العشـائري الأردن منـذ زمـن بعيـد وبخاصـة مـع وجـود مناطـق محـددة داخـل المملكـة تسـيطر عليهـا العائـلات الكبيـرة. يتـم تطبيـق وتنفيـذ قوانيـن العشـيرة اجتماعيـا فـي مناطـق محـددة بشـكل غيـر رسـمي. وهنـاك ينظـر إلـى المـرأة كغـرض لا يمكـن مسـه إذ يمثـل الشـرف كمـا هـو الحـال مـع الأرض. ولذلـك فـإن الأدوار المخصصـة للرجـال والنسـاء متجـذرة فـي نسـيج المجتمـع مـن خـلال القانـون العشـائري، مضافـاً إلـى ذلـك الثقافـات الدينيـة. وعليـه فـإن مكانـة المـرأة ابتليـت باشـكال مختلفـة مـن القمـع، وهنـاك طـرق متعـددة للقمـع –منهـا مـا هـو ظاهـر ومنهـا مـا هـو مخفـي– يحبـط وبقـوة مشـاركة المـرأة السياسـية والاقتصاديـة. ومـع أن المـرأة تبـدو بموقـع المسـؤولية إلا أنـه فـي نهايـة المطـاف غالبـا مـا يكـون الرجـال فـي موقـع السـيطرة اجتماعيـا وقانونيـا. وعلـى سـبيل المثـال، للنسـاء دور غالـب فـي تربيـة الأطفـال، لكـن وفـي أغلـب الحـالات فـإن للرجـل الكلمـة النهائيـة فـي المسـائل المنزليـة. والعنـف المرتبـط بالجنـدر هـو مسـألة ممتـدة علـى زمـن طويـل فـي الأردن. فعلـى الرغـم مـن التحـرش اليومـي التـي تواجهـه النسـاء فـي الشـوارع، هنـاك جرائـم أخـرى مثـل الاتصـال الفـج والاغتصـاب والعنـف المنزلـي الجسـدي وجرائـم الشـرف ومضايقـة الاطفـال.

بشـكل عـام، لا يمكـن اعتبـار الإطـار القانونـي الأردنـي داعـم لحقـوق المـرأة، وهـذا يمتـد ليشـمل الأرث والـزواج والعنـف المنزلـي.[51] طبعـا، هنـاك بعـض التقـدم فـي إيجـاد مجتمـع آمـن للمـرأة، فمثـلا ربمـا أثـرت الاحتجاجـات أمـام مبنـى البرلمـان الأردنـي فـي الأول مـن تمـوز/ يوليـو 2017 علـى القـرار النهائـي لإلغـاء المـادة 308 مـن قانـون العقوبـات. فالمـادة المثيـرة للجـدل تسـمح للمغتصـب بـأن يتـزوج مـن الضحيـة بعـد موافقتهـا حتـى يتجنـب العقوبـة.[52] وكانـت هنـاك حاجـة ماسـة لإلغـاء هـذه المـادة مـع أن الوقـت فقـط

[51] Khetam Malkawi, “Personal Status Law among World’s ‘Highly Discriminatory’ Laws against Women,” Jordan Times, 5 May 2015.

[52] من الجدير ملاحظة بأن البحث الجديد يكشف بأن الكثير من قوانين زواج المغتصبات وضع وتقرر من قبل القوى الاستعمارية وتحديدا فرنسا، وللمزيد أنظر
“Rape Laws Aren’t Part of Islam, but Colonialism: Study,” Telesur, 3 August 2017

سيخبرنا عن أثر ذلك على السلوك على الأرض، وعلى الأرجح سيستفيد من القرار طبقات اجتماعية واقتصادية محدودة. وبما أن الهيمنة الذكورية متجذرة في النظام القضائي فإن إلغاء المادة سيعني القليل للذين يعيشون في المناطق الريفية المحرومة والتي لا يطبق فيها القانون بشكل كامل.

ومع أن هناك تطورات في المجال القانوني هناك أيضا تذكير مؤلم للاخفاقات المستمرة، فخلال الاشهر الأولى من العام 2017 تم تسجيل سبع حالات قتل نساء في قضايا عنف مرتبط بالجندر.[53] وربما يكون العدد الحقيقي للجرائم أكثر من ذلك. وهناك تساهل غالبا مع يظهر مع مثل هذه المسائل مثل جرائم الشرف والذي يعاقب عليه القاتل بعقوبة مخففة. ووفقا ليارا الوزير فإن "المادة 340 من قانون العقوبات الأردني يخفف من العقوبة إذا ما قام الرجل بقتل أو مهاجمة أنثى من الأقرباء في حال ارتكابها الزنى. وهذا الأمر عولج أيضا تحت المادة رقم 98 من قانون العقوبات والتي تخفف من العقوبة للقاتل إذا كان القاتل في حالة فورة دم.[54] وهذه القوانين هي تذكار هام للحالة الاجتماعية للمرأة كأشياء تُمتلك. ولا غرابة في هذه الحالة بأن بعض النساء هم أكثر ميلاً لقبول الوعود بحياة أكثر استقلالية وفيها تمكين من قبل جماعات التطرف العنيف أو غيرهم.

تشكل عدم قدرة الأمهات على منح الجنسية لأبنائهن مؤشرا مستقلا لشأن المرأة الدوني في الأردن. وبينما يمكن أن يكون هذا القانون لأسباب سياسية[55] فالحقيقة تبقى أن الأم لا يسمح لها بأن تشارك هويتها الوطنية لأنها أنثى. وهذا من شأنه أن يغذي مشاعر التهميش والإقصاء لدى النساء ويساهم في رفع جاذبية الدعوات التي توجه للمرأة من قبل داعش للمساعدة في بناء خلافة إسلامية مثالية.

تم تسليط الضوء على ثلاثة عوامل دفع تؤثر على تطرف النساء: "الواجبات الدينية، والبحث عن بدائل للبيئة القمعية التي تعيش بها النساء والانتقام."[56] تعبر بعض النساء عن الواجب الديني لطاعة تعليمات أزواجهن، وهذا يتضمن اللحاق بهم إلى سوريا للجهاد إذا ما طلب منهن ذلك.[57] وبالنسبة لبعض النساء اللواتي يعيشن حياة محدودة لا يوجد فيها مخرجاً للهروب سوى الانتحار فإن الجهاد قد يبدو طريقا مقبولا للتدمير الذاتي.[58] وعليه فإنه من الواضح بأن الاحباط والبؤس للأنثى بسبب الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتواضعة هو مشابه مع حال الرجال في الأردن، وربما أكثر حدة أيضا

[53] "Seven Murdered in Gender-Based Violence in 2017," Jordan Times, 11 April 2017.

[54] Yara al-Wazir, "Jordan Abolishes Rape Law, It Must Follow Suit with Honor Killing Law," Al Arabiya English, 30 April 2017

[55] هناك تشابه بين الأردن ولبنان في هذا المجال، والعديد من المصادر قالت بأن قلق السلطات حول منح الجنسية للاطفال والأزواج للخوف من ايذاء السلطة والميزان الديمغرافي. للمزيد أنظر
see Elisa Oddone, "Jordanian Progeny Gain Ground in Nationality Fight," Al Jazeera, 5 May 2015.

[56] Neven Bondokji, Kim Wilkinson, and Leen Aghabi, Trapped between Destructive Choices: Radicalisation Drivers Affecting Youth in Jordan (Amman: WANA Institute, 2017), 8.

[57] نفس المصدر.

[58] نفس المصدر.

بسبب القيود الاجتماعية المتزايدة. وعلاوة على ذلك، فالنساء وعلى وجه التحديد اللاجئات السوريات اللواتي فقدن افرادا من أسرهن يذكرن الانتقام كسبب للالتحاق بالجهاد أكثر مما يقوم به الرجال.[59]

اشراك النساء في صياغة سياسة منع ومكافحة التطرف

تركز أدبيات التنمية الإنسانية على أن تمكين المرأة يفضي إلى ارتفاع في الازدهار الاقتصادي، وعليه فإن تمكين المرأة يعود بالنفع على المجتمع وعلى البلد وعلى الأفراد.

تم توحيد محتوى تمكين المرأة من قبل مؤسسات تمويل وتنفيذ مختلفة، ويتكون هذا المحتوى في العادة على قدرة النساء في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقضائي بمعزل عن ضغط وتأثير غير مبرر من الذين يحيطون بها. وعلى أية حال، وعلى الرغم من المنطق الذي يشجع ذلك فإن العوائق تتجذر عندما لا يكون لدى أصحاب القرار الاهتمام الكبير في تغيير الوضع القائم، أو عندما يرون مثل هذا التغيير كتهديد لسلطاتهم. وهذه العوائق قوية بشكل خاص في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، إذ إن القيم القبلية المتعلقة بالشرف والعيب ترسخت بفعل التقاليد الدينية وأصبح ينظر إليها كركيزة أساسية في النسيج الأخلاقي للمجتمع.

تقدم الحالة في الأردن تحولاً مشجعاً يجري في بعض مناح المساواة الجندرية في قضايا مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتنامي التيار لإلغاء قوانين "زواج المغتصب" غير أن هنالك معدلات مقلقة من العنف المستند إلى الجندر والاعتداءات المنزلية والتهميش السياسي ونقص الحقوق القانونية للمرأة. وهناك نقص في برامج الأمن الانساني المناسبة لمعالجة مثل هذه القضايا، ودعم ضحايا الظلم الجندري وهو عادة ما يقع على كاهل جماعات غير رسمية أو منظمات غير حكومية.

تواجه النساء الكثير من الاحباطات الاجتماعية والاقتصادية تماما مثل الرجال، وفي بعض الحالات أكثر من الرجال. لذلك من غير المفاجئ بأن النساء هن أيضا عرضة لدوافع التطرف. من دون شك، تعتبر النساء أكثر عرضة للضغوطات الجنسية والاقتصادية والجسدية، ومع ذلك هناك ما يشير إلى النساء ينجذبن للجماعات المتطرفة العنيفة كتعبر عن إرداتهن الحرة وليس نتيجة للإجبار أو الخداع. وتستفيد هذه الجماعات من هذه المواضيع التقليدية وتقدم حياة ذات معنى وفيها تقوى للمجندين من الرجال والنساء بالإضافة إلى الحرية التي قد لا تكون متوفرة في البيت. وتقدم بروباغندا الجماعات المتطرفة العنيفة وعياً متوازناً حول كيف تتأثر النساء بعوامل الدفع والجذب والصعوبات المستمرة والقيود والضغوطات التي توجهها النساء في

[59] نفس المصدر.

مجتمعاتهم. لذلك من الضروري أن تتبع برامج منع ومكافحة التطرف العنيف ذلك، وسيكون من الخطأ الاستمرار في صياغة سياسة من دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان ككل وليس فقط الرجال لوحدهم.

4: الأداء الاقتصادي للأردن مؤخرا: الآثار المترتبة على النمو المستقبلي والاستثمار وسياسات اللجوء واللاجئين

شادن الحاج أحمد ودورسي لوكهارت

انطوت السنوات الست الماضية على تحول لافت في الأردن. فنتيجة للحرب الأهلية في سوريا استوعبت الأردن أكثر من 660 ألف لاجئ سوري وفقا لأرقام وكالة الأمم المتحدة للاجئين مع أن التعداد الرسمي الذي أجري في الأردن في كانون الأول/ ديسمبر 2015 يقدر عدد السوريين الموجودين بأكثر من 265.[1] مليون نسمة، أي ما يقارب 13 في المئة من إجمالي سكان المملكة.[1] تم توقيع ميثاق الأردن (Jordan Compact) في فبراير 2016 بين الأردن ومجموعة من البلدان المانحة والمنظمات الدولية. تبنت هذه الاتفاقية –وهي الأولى من نوعها– نهجا جديدا ومبتكرا للاستجابة الإنسانية، ما دفع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة إلى الانضمام إلى اتفاق لعدة سنوات يهدف إلى توفير نتائج اقتصادية ملموسة لكل من اللاجئين السوريين والمجتمع الأردني المستضيف.

ينبغي فهم هذه السلسلة من الأحداث المركزية من خلال تناول سرديتين –غير مترابطتين إلى حد كبي—شكّلتا جوهر التاريخ الاقتصادي الحديث للأردن. الأولى تدور حول هدف الأردن طويل الأمد والمتمثل بطرح نفسه كاقتصاد ذي قيمة مضافة عالية وكاقتصاد معرفة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. والسردية الثانية تتعلق بالتباين الواضح بين الاستثمار ونمو التوظيف الذي لوحظ مؤخرا في خمسة قطاعات صناعية، وفقا لبيانات غرفة صناعة الأردن. وبالتالي فإن وضع السرديتين في مواجهة أزمة اللاجئين السوريين يطرح مجموعة جديدة من الأسئلة على الأردن، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية التي تتمثل مهمتها في تقديم المشورة بشأن استراتيجية النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. ويقدم هذا الفصل الخطوة الأولى نحو فك هذه الأسئلة ووضع جدول أعمال لإجراء بحوث إضافية نأمل أن ترشد في المستقبل في تحديد القطاعات والاستثمارات ذات الأولوية.

[1] Mohammad Ghazal, “Population Stands at Around 9.5 Million, Including 2.5 Million Guests,” The Jordan Times, 30 January 2016.

ميثاق الأردن وخلق الوظائف

بحلول شهر حزيران 2017 كان هناك 660.785 لاجئ سوري مسجلين في وكالة الأمم المتحدة للاجئين، وكان بين هؤلاء 518.454 يسكنون في مناطق حضرية خارج المخيمات. وبدأت الحكومة الأردنية في نيسان/ أبريل 2016 بتنفيذ برنامج لخلق فرص العمل، ومنحت حقوق عمل رسمية في بعض المهن للاجئين المسجلين مقابل حق التصدير للأسواق الأوروبية. ومنذ ذلك الوقت منحت وزارة العمل الأردنية 50909 تصريح عمل للاجئين السوريين في مجالات الزراعة والانشاءات والتصنيع واستيراد وتجارة الجملة والمجزأ، وفي مجالات المشروبات والغذاء وكذلك في قطاعات أخرى.

جزئيا، جاء هذا البرنامج استجابة للنداءات والمطالب بتصور جديد حول أزمة اللاجئين كفرصة لتطوير قطاع الصناعة المستند إلى القيمة المضافة العالية.[2] وفي كانون أول/ ديسمبر من العام 2015 قام وزير التخطيط والتعاون الدولي عماد فاخوري بالتأكيد على "مقاربة كلية لإخراج الأردن من هذه الأزمة والوصول إلى وضع رابح للجميع، حتى يتسنى مساعدة المملكة اقتصاديا، ومن أجل خلق فرص العمل وبنفس الوقت تخفيف من عبء اللاجئين عن كاهل المجتمع الدولي."[3] وساهم معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا بشكل كبير في النقاشات الدائرة ونشر الورقة البيضاء عن الاقتصاد الأردني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وقام المعهد أيضا بإجراء تقييم ديمومة دمج العمال السوريين اللاجئين في نيسان/ أبريل 2016.

في أعقاب تبني الأردن لسياسة ضم اللاجئين في الاقتصاد بدأت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بتطوير برامج لمعالجة مسألة فرص العمل والمعيشة للاجئين السوريين، وكان هناك العديد من المنظمات التي عملت في هذا الفضاء وقامت بتبني مقاربة مشابهة لما تقوم به دائرة التنمية الدولية في المملكة المتحدة وإطارها المتعلق بأسباب كسب الرزق المستدام:

> تشمل أسباب كسب الرزق الإمكانات والأصول والنشاطات المطلوبة كوسيلة للعيش. وتكون أسباب كسب الرزق مستدامة عندما يمكن لها أن تتعامل مع القيود والصدمات وتنتعش منها، وأن تحافظ وترفع من إمكانياتها وأصولها الآن وفي المستقبل، دون أن يقوض ذلك من قاعدة المصادر الطبيعية.[4]

[2] هذه المطالب كانت نتيجة لسلسلة من اللقاءات الخاصة التي أجريت كجزء من تقييم إمكانية البقاء في التزام الأردن بخلق 200 ألف وظيفة تحت ميثاق الأردن.

[3] Khetam Malkawi, "Integration of Syrian Refugees in Workforce Hinges on New Investments," The Jordan Times, 21 December 2015.

[4] "DFID's Sustainable Livelihoods Approach and Its Framework," GLOPP, 2008.

وتضع مثل هذه المقاربة لخلق فرص العمل البشر –بدلا من المصادر– في مركز الأهمية، وتبحث بالتالي عن تحويل نقاط قوتهم لمخرجات تتعلق باكتساب الرزق. فالمقاربات المرتبطة باكتساب الرزق تركز على النشاطات التي يمكن أن تسخرها لتمكين الفرد من الحصول على دخل لمنزله أو منزلها. وتضم المخرجات الإيجابية لاكتساب الرزق على أمن غذائي محسن واستعمال مستدام أكثر للمصادر الطبيعية. والأمثلة على ذلك في الأردن تشمل التدريب الذي يقدمه مشروع مساندة الأعمال المحلية لأعضاء من المجتمع المحلي الذين يعملون كمرشدي مغامرات لصالح درب الأردن، وكذلك تحسين نوعية وإنتاجية إنتاج الزيتون في محافظات مستهدفة، ودعم المشاريع المملوكة والمدارة من قبل تجمعات محلية لخدمة قطاع السياحة. وقد سلطت لجنة الإنقاذ الدولي (IRC) الضوء على قضية لاجئة سورية تحولت إلى مالكة مشروع عمل وتمكنت بنجاح من تطوير مشروع تربية النحل لإنتاج العسل بفضل تدريبها وبرنامج منح للمشاريع الصغيرة. وهنالك العديد من المنظمات غير الحكومية قامت بتطوير برامج لاكتساب الرزق، تمحورت حول المشاريع الصغيرة البيتية، الأمر الذي مكّن الأفراد والجماعات وغالبا النساء من إنتاج سلع بيتية يمكن تسويقها.

تميل المقاربات المتعلقة باكتساب الرزق لتفضيل المشاريع الصغيرة، وهي موجهة أكثر باتجاه زيادة الأصول الموجودة وتقوية الروابط العامودية والأفقية بدلا من خلق فرص عمل جديدة. فهي بهذا المعنى تهدف إلى مضاعفة قاعدة الأصول المتاحة أساسا في المجتمع مع التقليل من ضعف وهشاشة أولئك الذين يحصلون على رزقهم من هذه الأصول. وتميل مقاربات اكتساب الرزق إلى ضخ كميات من تمويل المانحين إلى المشاريع المستهدفة أصغر من تلك التي تمنحها برامج الاستثمار على النطاق الأوسع، يحدث هذا في وقت تسعى فيه مقاربات اكتساب الرزق لتحقيق تكاملهم في النظام البيئي العملي المحلي. وهكذا فإن برامج خلق فرص العمل والاستثمارات على نطاق كبير والتي يمكن أن تخصص لتكون تحت مظلة ميثاق الأردن تمثل ابتعادا هاما عن المقاربات التقليدية لاكتساب الرزق.

ثمة مقاربة سياسة شائعة لإيجاد فرص العمل وهي إطار تحليل «العرض مقابل الطلب»، والذي يسعى فيه جانب العرض إلى قياس المبلغ الإجمالي للسلع والخدمات التي يكون فيها الاقتصاد قادرا على الإنتاج. ويمكن للدراسات ذات الصلة أن تتفحص قدرة القطاعات التي تم اختيارها – بوصفها استراتيجية – على استيعاب العمال ومصفوفة المهارات ذات الصلة. ويستند الطلب إلى التعاليم الكينزية، والتي تفيد بأن طلب المستهلكين على السلع والخدمات هو محرك أساسي للنمو الاقتصادي وخلق الفرص. والتحليل الذي يتمحور حول توقعات خلق فرص العمل يستند أيضا إلى المستويات المتوقعة من الاستهلاك. ويستعمل تقييم معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا لقابلية البقاء والديمومة على اندماج العمل للاجئين السوريين –التي سبق ذكرها– في هذا الإطار. ويركز الإطار على تقييم جانب العرض الذي يشمل على توفيق مصفوفة المهارات للاجئين السوريين مع المهن المفتوحة في القطاعات الاستراتيجية، ويشمل

أيضا على تقييم جانب الطلب الذي يضم التوفيق بين الفرص المتاحة مع التوقعات الحكومية لخلق فرص العمل. وعلى نحو لافت، يستند تحليل جانب الطلب لهذا الإطار على سيناريو الاستثمار القائم ولا يفترض تدفق رأس مال لتحفير الإنتاج أو طلب المستهلك.

أثير الكثير من الجدل حول مقاربة النمو «الذي يقوده الاستثمار» والتي أثير رغم أنها مقاربة صيغت لخلق فرص العمل. وتتعارض هذه المقاربة مع المقاربة المصممة للاستهلاك والتي تؤكد على الاستثمار في مشاريع التكنولوجيا طويلة الأجل وكذلك في مبادرات إنتاج الثروة. وقلما دُرست هذه المقاربة في سياق المساعدات الخارجية، إذ تم توظيفها بشكل أكثر في الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع والتي تقوم فيها القاعدة الضريبية أو الموارد -الناتجة عن تسليع وتسويق المصادر الطبيعية– بإنتاج رأس مال لمشاريع الاستثمار المشرف عليها من قبل الدولة. وفي هذا السياق طالب جيفري ساكس –وهو اقتصادي من البنك الدولي– بالانتقال إلى النمو الذي يقوده الاستثمار مفترضا بأن حزم التحفيز التقليدية لا تقدم شيئا على المدى البعيد بالنسبة للنمو.[5]

ويقدم الطراز المتغير للمساعدات الإنسانية –والذي تم توضيحة في ميثاق الأردن– فرصة فريدة لتطبيق مثل هذه المقاربة على المساعدات الخارجية وعلى سياق الدولة المستضيفة للاجئين. فالقادة والمنفذون لميثاق الأردن يطالبون بشكل مستمر بإعادة صياغة مفهوم أزمة اللاجئين كفرصة للتنمية يمكن من خلالها للأردن جلب استثمار جديد ويخلق فرصاً للعمل عمل للأردنيين وللاجئين السوريين على حد السواء. ضمن نطاق ميثاق الأردن يمكن تحويل حزم مساعدة المانحين لتمويل استثمار في القطاع الخاص المصمم لتحفيز فوائد الإنتاجية التي يمكن لها أن تخلق نموا في التوظيف طويل الأجل. وعلى أية حال، لم تجر دراسة على احتياجات القطاعات الفرعية للاستثمار للقطاع الخاص، وما هي الآليات التي يمكن أن تفضي إلى مثل هذا الاستثمار.

سيقيّم ما تبقى من هذا الفصل اتجاهات الاستثمار الحديثة وأداء القطاعات الفرعية الصناعية والزراعية في الأردن. وسيقيم الفصل بعد ذلك نتائج وانعكسات هذه الاتجاهات على النمو المستقبلي والاستثمار واللاجئين وسياسات اللاجئين. وسيتم تفحص اتجاهات النمو للقطاعات الرئيسية في سياق ميثاق الأردن؛ من أجل تسليط الضوء على التحديات والبحث الإضافي الضروري لاستثمار القطاع الخاص وخلق فرص العمل في هذا النموذج.

[5] Jeffrey Sachs, “Why We Need to Shift to Investment-Led Growth: Sachs,” CNBC, 22 January 2014.

استراتيجية اقتصاد المعرفة في الأردن

تصورت الأردن لفترة طويلة مستقبلها كاقتصاد يستند إلى المعرفة، وأكدت استراتيجيات التنمية بشكل مستمر على التعليم، وأعطت أولوية للقطاعات التي تعتمد على المهارات مثل الرعاية الصحية وعلوم الحياة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويتمتع قطاع صناعة الأدوية الذي أسس في الستينيات من القرن الماضي بمزايا تنافسية في المنطقة[6] إذ تتجاوز ايرادات هذا القطع 709 مليون دينار (مليار دولار أمريكي) في عام2017.[7]

أوضحت الكثير من الأدبيات العلاقة بين فوائدالإنتاجية وخلق فرص العمل، وسلط تقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولي (IFC) الضوء على التنازلات والتسويات بين خلق الوظائف والقيمة المضافة للاقتصاد من جانب آخر. إذ لاحظ التقرير بأن دراسة حالة الاقتصاد الكلي في كل من الأردن وغانا كانت قد كشفت العلاقة بين الاستثمار والوظائف. فمثلا، كل مليون دولار تنفق على الاستثمار في قطاعات مثل الأعمال الزراعية والتجارة تخلق أعداداً كبيرة من الوظائف ذات القيمة المضافة المنخفضة، بينما هناك قطاعات أخرى تخلق عددا أقل من الوظائف يكون فيها للموظف قيمة مضافة أعلى [8].وتشكل هذه التسوية تحدياً أمام صنّاع القرار والمانحين الذي يسعون لتوجيه الاستثمار باتجاه اقتصاد المعرفة، وفي نفس الوقت يعطون أهمية لخلق مباشر لفرص العمل.

إلا أنه هناك استثناءات على المديين المتوسط والطويل، فعندما تفضي الاستثمارات إلى عوائد إنتاجية والتي تخفض من كلف الإنتاج، فإن الشركة المستهدفة يمكن لها إنتاج سلع أكثر بأسعار تنافسة أكثر. وعندما يكون هناك طلب داخلي أو خارجي كاف على المنتج فإن الشركة ستقوم بتوظيف أعداد إضافية من العمال لتلبية الحاجة.[9]

تناقش مؤسسة التمويل الدولية أربعة أنواع من الوظائف، نوع مباشر وآخر غير مباشر وآخر مُحفز والأخير وظائف تؤثر على النمو من الدرجة الثانية. وتتمثل الوظائف المباشرة في الشركة التي تعيش حالة من فوائد الانتاج، فيما يمكنتمثيل الوظائف غير المباشرة في موزعين ومزودين الشركة، بينما يأتي النوع المحفزنتيجة لزيادة الإنفاق من قبل الموظفين المباشرين أو غير المباشرين في الشركة. ومن المرشح أن يستفيد الأردن من الاستثمارات التي تسهل من عوائد الإنتاج، بسبب إمكانية إيجاد الوظائف المباشرة وغير المباشرة والمحفزة.

[6] Amwal Invest, Pharmaceutical Sector in Jordan (Amman: Amwal Invest, August 2010)
[7] "Jordan: Global Ranking: 33rd," Medical Tourism Index, 2016, www.medicaltourismindex.com/destination/jordan/.
[8] IFC Jobs Study: Assessing Private Sector Contributions to Job Creation and Poverty Reduction (Washington, DC: IFC, January 2013), http://documents.worldbank.org/curated/en/157191468326714061/IFC-jobs-study-assessing-private-sector-contributions-to-job-creation-and-poverty-reduction.
[9] نفس المصدر.

إلا أن هنالك بعض المحددات للتركيز على القطاعات التي تعتمد على المهارات والقيمة المضافة المرتفعة . فمنذ أن بدأت أزمة اللاجئين السوريين في عام 2012، استوعب الاردن أكثر من 290 ألف شخصاً في سن العمل ومنهم الكثير الذي يفتقر للمهارات للمنافسة في اقتصاد المعرفة. ويضاف ذلك إلى معدلات النمو السكاني والتي تفضي إلى 60 ألف متقدم للعمل كل سنة.[10] ونتيجة لذلك فإن قطاعات القيمة المضافة المرتفعة التي تتطلب عمالة ماهرة أكثر من العمالة غير الماهرة قد لا تنقذ مشكلة التوظيف في الأردن على المدى القصير.

ويرى بعض المحللين ميثاق الأردن كإطار ممكن لاستثمارات إضافية للقطاع الخاص. فالشراكة بين المانحين والحكومات المضيفة والالتزام لتحقيق الأهداف المشتركة تزود بالتحديد أرضية واعدة لتدفق استثمارات جديد. غير أن آفاق الانتباه المتزايد للقطاع الخاص يطرح معضلة فيما إذ ينبغي أن تكون الأهداف قصيرة المدى أو تستهدف إيجاد وظائف تتطلب مهارات عالية أو منخفضة.

بنية الاقتصاد الأردني: النمو واتجاهات التجارة الخارجية

بنية الاقتصاد

مرّ الاقتصاد الأردني بإصلاحات هامة على مدار ثلاثة عقود، إذ بدأت عملية الإصلاحات الاقتصادية باللبرلة واجندات الاصلاح التي قام بها الملك الراحل الحسين. وركزت هذه الإصلاحات بشكل رئيسي على تنويع وتحفيز النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية. وخلال العقد الأول من الألفية الجديدة قام جلالة الملك عبدالله الثاني بإصلاحات إضافية، إذ توسعت التجارة الخارجية وتمت خصخصة المشاريع المملوكة من قبل الدولة. ما رفع بدوره من الاستثمارات الخارجية وساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 8% في الفترة ما بين 2004 و 2008.[11]

وفي السنوات التي أعقبت هذه الإصلاحات هناك سلسلة من المبادرات والرؤى التي سعت لجلب الاستثمار ودفع النمو في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وتؤكد وثيقة الأردن 2025 (مشروع اقتصادي واجتماعي وتنموي لمدة عشر سنوات انطلق في شهر أيار/ مايو 2015) على التجارة مع الشركاء الاقليميين. وركزت الوثيقة على «التكتلات ذات الأهمية» مثل الإنشاءات والخدمات الهندسية والنقل واللوجستيات والسياحة والرعاية الصحية وعلوم الحياة وخدمات العمل الرقمية وخدمات التعليم والخدمات المالية.[12] وتؤكد خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018-2022 والتي

[10] International Labour Office and Ministry of Planning, Decent Work Country Programme 2012–2015 (Beirut: ILO, March 2012).

[11] CIA, “The World Factbook. Middle East: Jordan,” 30 May 2017, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/jo.html.

[12] Jordan 2025: A National Vision and Strategy (Government of Jordan, 2015).

تم تطويرها من قبل مجلس السياسات الاقتصادية –ونفذت جنبا إلى جنب مع برنامج تسهيل التمويل الممتد المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي— على تدخلات السياسات الضرورية في قطاعات الاقتصاد والبنى التحتية لاستمرارية نسبة نمو تبلغ 5 في المئة على مدار السنوات الأربع القادمة. وتضم هذه القطاعات السياحة والضيافة والزراعة والتصنيع والكهرباء والماء والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنشاءات.

ويبقى الاقتصاد الأردني على أية حال اقتصاد خدمات، وتساهم الخدمات والتجارة بما يقارب من 66 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للعام 2016. ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بمساهمة 29.6 في المئة ثم الزراعة بنسبة تصل إلى 4.2 في المئة. وشكل التصنيع 18 في المئة فقط من إجمالي الناتج المحلي والإنشاءات 5 في المئة والزراعة 4 في المئة والتعدين 3 في المئة (انظر الشكل 4.1).[13]

حققت الزراعة والإنشاءات وكذلك القطاعات غير الربحية أعلى معدات نمو في عام 2015، بمعدل بلغ 16 في المئة لكل من الزراعة والانشاءات، فيما حققت القطاعات غير الربحية 15 في المئة. في حين نما قطاع التصنيع بمعدل معتدل وصل إلى 6.5 في المئة ونما قطاع الضيافة بنسبة 2.5 5في المئة فقط (انظر شكل 4.2). وعلى النقيض من ذلك سجلت قطاعات الخدمات والنقل والتعدين والكهرباء، والخدمات الحكومية والخدمات المحلية تراجعا مقارنة بمعدلات 2010- 2015 من معدلات النمو السنوية المركبة.[14] ويعكس هذا تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي للأردن في نفس الفترة والناتج عن استمرار عدم الاستقرار الاقليمي.

[13] The Economic Policy Council, Jordan Economic Growth Plan: 2018–2022 (Amman: The Economic Policy Council, 2017).

[14] نفس المصدر.

شكل 4.1: مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي عام 2016

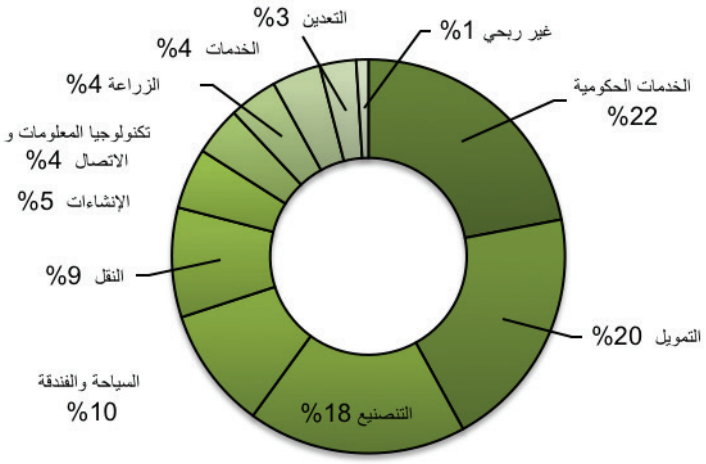

شكل 4.2: معدل النمو بحسب القطاع

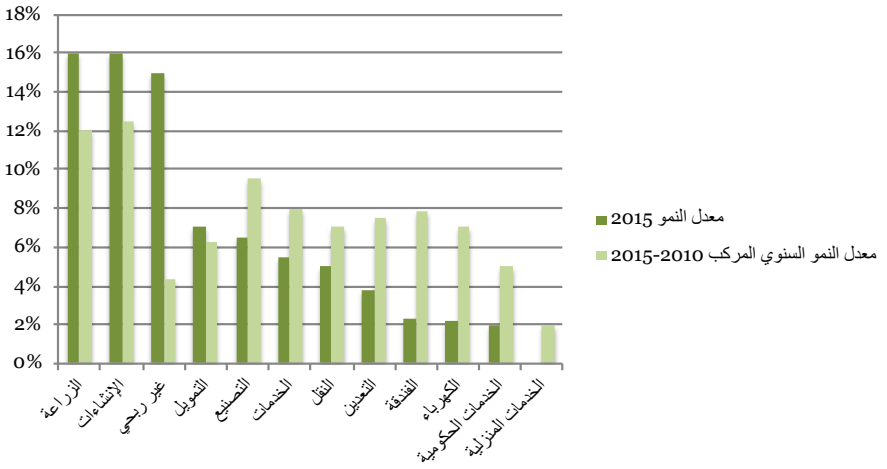

وعلاوة على ذلك، هنالك قلق منذ مدة بأن الأردن مُقيّد بقطاع عام متضخم، وتؤكد البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة على هذه النقطة، فالخدمات الحكومية (26 في المئة) توظف أغلب الأردنيين يليها التجارة (15 في المئة) ثم التعليم (12 في المئة)[15]. وتشير الأرقام بالقياس مع التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي إلى

[15] Jordan Economic Growth Plan.

عدد معين من الخصوصيات والتنازلات التي تدعم سوق العمل الأردني والاستراتيجية الاقتصادية طويلة الأمد. وتمثل الخدمات الحكومية نسبة أكبر في التوظيف الأردني من إجمالي الناتج المحلي لكن وعلى العكس من ذلك فإن التمويل والتصنيع والسياحة تمثل جزءا أكبر بكثير من إجمالي الناتج المحلي في التوظيف. وفي قطاع التمويل يعكس ذلك حقيقة أن الشركات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة خفضت من معدل المساهمة في التوظيف أقل من القطاعات الصناعية الفرعية. أما في قطاع التصنيع فإن الاتجاه هو رأس مال ضخم بشكل أكبر في كل القطاعات الصناعية الفرعية الرئيسية في الأردن. أو أنها تشير إلى الاتجاه الرئيسي لتوظيف غير الأردنيين.[16] وعلى نحو مشابه يثبت قطاع السياحة والضيافة الاختلاف الكبير في المساهمة في نسبة التوظيف وإجمالي الناتج المحلي، وربما يعكس ذلك الميل نحو توظيف غير الأردنيين في هذا القطاع أيضا (انظر الشكلين 4.3 و 4.4).

شكل 4.3: لتوظيف الأردني حسب النشاط الاقتصادي، 2016

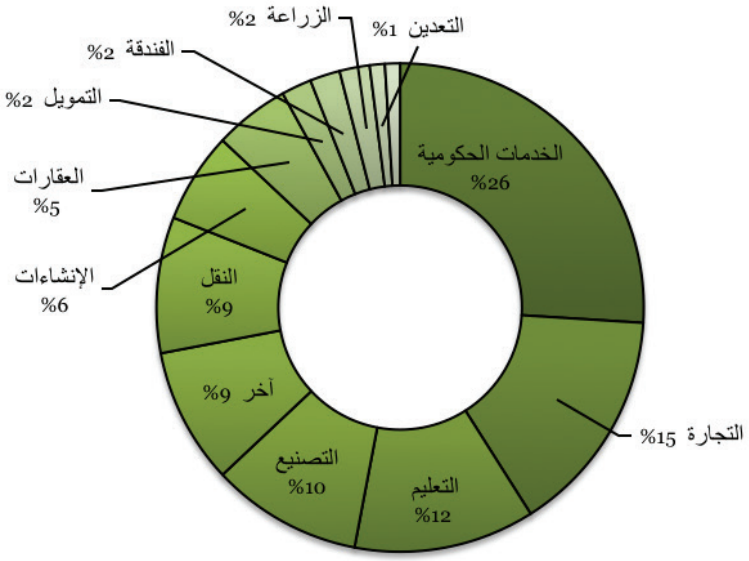

[16] In 2015, 75% of textile and garment workers in Jordan were from Bangladesh, India, Sri Lanka, Myanmar, and Madagascar; Sara Elizabeth Williams, "Made in Jordan: Inside the Unexpected Powerhouse of Garment Manufacturing," Business of Fashion, 15 September 2015.

شكل 4.4: نسبة مساهمة قطاعات مختارة في التوظيف في إجمالي الناتج المحلي

وإلى جانب هذه الاتجاهات، فإن معدل البطالة في الأردن ارتفع بشكل ثابت منذ منتصف عام 2015 إذ وصل إلى 18.2 في في الربع الأول من العام 2017 (13.9 في المئة بين الرجال و 33 في المئة بين النساء) وهو بمثابة أعلى معدل منذ بدء السلسلة في عام 2005. ويعزي الكثيرون هذا الواقع إلى تدفق اللاجئين السوريين وتدهور وضع التجارة الخارجية الأردنية بسبب مجمل الوضع السياسي في المنطقة. يمكن إرجاع النمو في أعداد العاطلين عن العمل - ولو جزئيا- إلى التغيرات المتعلقة بكيفية حساب الرقم، ففي أوائل عام 2017 تبنت الأردن الاسلوب الصارم لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحساب البطالة والذي يحتوي العمال المهاجرين ويستثني عمال المياومة المحليين.

التجارة الخارجية

يستمر المحللون بالتأكيد على التأثير السلبي للوضع السياسي المتردي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا على قدرة التجارة الخارجية الأردنية. والحال أن الاقتصاد الأردني مندمج في السوق الاقليمي أفضل من الكثير من الدول المجاورة. وكما هو واضح في «تقرير سهولة ممارسة الأعمال» فإن الأردن له ميزة فيما يتعلق بكلفة ووقت التسويق ما جعله يتجاوز بلدان في المنطقة مثل العراق وسوريا وبهامش كبير.[17] ومع أن هذا المؤشر يعتبر واعد على المدى الطويل، إلا أنه أيضا يوضح بأن

[17] Jordan 2025.

الصراعات المستمرة في سوريا والعراق حدّت من نمو الصادرات الأردنية. ففي عام 2016 تراجع التصدير بنسبة 9 في المئة عما كان عليه في عام 2015 ووصل إلى أدنى مستوى له منذ 2010 (انظر الشكل رقم 4.5). والواقع أن تراجع التجارة مع العراق وسوريا هو العامل الرئيس خلف هذا التدهور.

يُصدر الأردن المنتوجات الصناعية والزراعية لعدد كبير من الدول، ووفقا لقاعدة إحصاءات الأمم المتحدة للتجارة الدولية فإن شركاء الأردن الاكبر في عام 2016 هم الولايات المتحدة والسعودية والعراق والهند والإمارات العربية المتحدة والكويت ولبنان وفلسطين وقطر وفرنسا (انظر الشكل 4.6). وكما تم ملاحظته أعلاه فإن الأردن –قبل تصاعد العنف والإغلاقات الحدودية الناتجة– تمتع بعلاقات تجارية مثمرة مع العراق وسوريا. ففي عام 2013 شكلت الصادرات إلى العراق ما نسبته 18 في المئة من مجمل الصادرات الأردنية، وانخفضت هذه النسبة بأكثر من 50 في المئة مع حلول عام 2016 (انظر الشكل 4.7). وعلى نحو مشابه فإن هناك ما نسبته 4 في المئة من مجمل الصادارت الأردنية ذهبت إلى سوريا في عام 2011 غير أنه في عام 2016 انخفضت هذه النسبة إلى 1 في المئة فقط.

شكل 4.5: إجمالي الصادرات الأردنية بين عامي 2010-2016 (بمليون دينار)

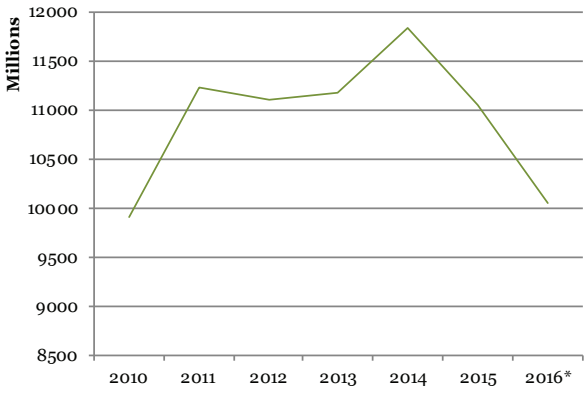

شكل 4.6: الصادرات الأردنية عام 2016 بحسب البلد

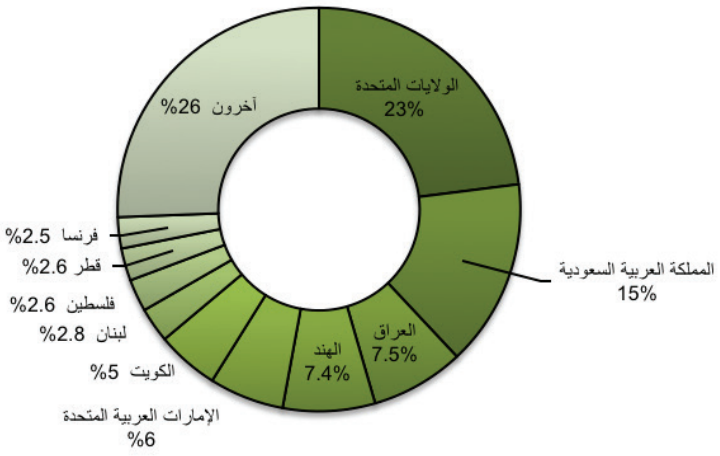

على الرغم من هذه الخسائر هنالك عوائد هامة في بعض المنتجات بعينها وفي الوصول إلى شركاء رئيسيين محددين. فصادرات النسيج[18] (88 في المئة منها تذهب للأسواق الأمريكية) ارتفعت بمعدل 87 في المئة بالقيمة الدولارية منذ عام 2009. والصناعات الدوائية والتي تعتبر السعودية هي سوقها الرئيسية وصلت إلى 24 في المئة وإلى 14 في المئة للجزائر و12 في المئة للعراق. وتوسع هذا القطاع تقريبا بنسبة 38 في المئة بالقيمة الدولارية في نفس الفترة. وارتفعت الصادرات الاردنية إلى الولايات المتحدة تقريبا 350 في المئة في الفترة ما بين عام 2009 و 2016 بينما ارتفعت الصادارت إلى السعودية بمعدل 54 في المئة. وهذه العوائد الهامة تبرهن على التنافسية المتنامية لبعض الصناعات.

[18] The UN COMTRADE database on international trade specifies four categories of textiles. The category referred to here is articles of apparel, knitted or crocheted.

شكل 4.7: حصة الصادرات الأردنية إلى العراق من إجمالي الصادرات

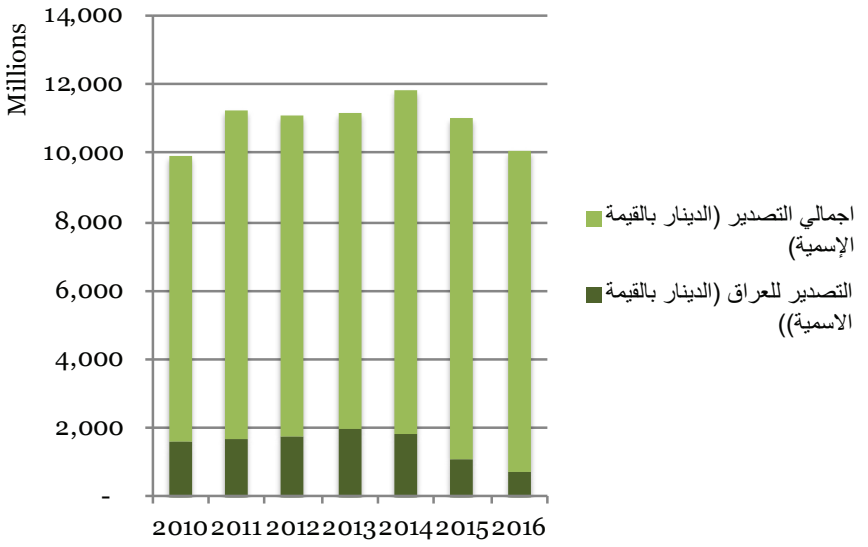

الانعكاسات لمستقبل النمو التنمية في الأردن

يطرح تراجع التوظيف الصناعي في خضم ارتفاعات في إجمالي الاستثمارات أسئلة حول العلاقة بين الاستثمار وخلق فرص العمل. وفوق كل ذلك يعطل تدفق اللاجئين السوريين –من ذوي المهارات المتدنية والحاجة المترتبة على ذلك لخلق وظائف كثيرة ذات قيمة مضافة متدنية على المديين القصير والمتوسط– بعض الافتراضات التي تدعم استراتيجية اقتصاد المعرفة في الأردن. فهل يجدر بالأردن أن ينتقل باهتمامه إلى قطاعات القيمة المضافة المتدنية حتى يتسنى له توظيف أعداد أكبر من الناس على المديين القصير والمتوسط؟ سيكون هذا قرارا متسرعا، وعلى الأرجح لن يفضي إلى النتائج المنشودة. وعلى أية حال، ينبغي لبيئة السياسات المتغيرة أن تحذر أصحاب الشأن للسؤال المتعلق بالتنازلات بين التوظيف من جهة والقيمة المضافة من جهة أخرى في السياق الأردني.

الزراعة

منذ شهر أيار/ مايو 2017 حصل ما يقارب من 16.037 لاجئ سوري على الحق الرسمي للعمل في قطاع الزراعة. وحاليا يوظف هذا القطاع نسبة قليلة من الأردنيين ولا يبرز كمساهم قوي في القيمة المضافة. وعلى أية حال، فإن معدل نمو هذا القطاع في عام 2015 تجاوز أداءه خلال فترة الخمس سنوات السابقة. ويمكن للجهود التي تهدف إلى تحفيز تكامل أثر التكنولوجيا في قطاع الزراعة أن تستفيد من الاتجاه

المتنامي لأن المكننة سترفع من الإنتاج وتخلق فرص عمل للعمال ذوي المهارات العالية، مع إمكانية الحفاظ على وظائف للعمل لذوي المهارت المتدنية.

قد يمهد التركيز القوي على الاستثمار في التكنولوجيا والقدرة التسويقية الأرضية لتحديث قطاع الزراعة في الأردن، ويرفع في الوقت ذاته القيمة المضافة وفرص العمل غير المباشرة. ولاحظ قادة القطاعات بأن الصناعة تمر بحالة تحول رقمي كبير. فبين عامي 2015 و 2020 ستتركز ما نسبته 27 في المئة من الوظائف المتوفرة في قطاع الزراعة الأمريكي –المعتمد كثيرا على التكنولوجيا— في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.[19] صحيح أن قطاع الزراعة في الأردن هو أقل اعتمادا على التكنولوجيا بكثير من الولايات المتحدة، لكن لا ينبغي إغفال إمكانيات هذا القطاع في ظل ظروف مناسبة في إيجاد وظائف تتطلب مهارات عالية.

وعلى العكس من دول الاتحاد الأوروبي، فإن دول غرب آسيا وشمال أفريقيا لا يوجد لها متطبات تعبئة وجودة صارمة لمنتوجات الفواكه والخضار، مع أنه يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تعتمد معايير أعلى، الأمر الذي يمكن أن يعطل تدفقات التجارة الزراعية الأردنية. وعليه فإن الاستثمار وجهود بناء القدرات لتحسين التكنولوجيا والمعايير وعمليات التعئبة يمكن لها أن تساعد في استقرار سيطرة الأردن على شركاء الصادرات الزراعية التقليدية، في وقت تفتح فيه منافذ لأسواق أكثر تطورا وترفع من المساهمة في التوظيف وإجمالي الناتج المحلي.

الصناعة

لم يسجل أي قطاع صناعي تمت مناقشته في هذا التقرير ارتفاع في التوظيف، والحال أن خمسة من سبعة قطاعات تم استكشافها سجلت انخفاضا في التوظيف في وقت ارتفعت فيه الاستثمارات. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة خاصة أنها تتم بشكل متواز مع ارتفاع الاستثمارات، مع أنه يمكن إعادة ذلك إلى انهيار مستويات الثقة المترتبة على الظروف السياسية المعاكسة في المنطقة. ولا يبشر هذا الوضع بخير لإيجاد فرص توظيف مستقبلية في مجال الصناعة.

وفي النهاية، فإن نجاح قطاع الصناعة الذي يشكل محركا للنمو سيعتمد على المقدرة على الإنتاج والتسويق وبيع منوجات ذات نوعية مرغوبة. يأتي النمو في المبيعات من تنافسية المنتج والطلب المحلي. وسيكون الطلب وثقة المستهلك هما التحديان في السياق السياسي الحالي، كما هو الحال مع السوق للصادرات مع الشركاء التجاريين التقليديين. وتشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة بأن معدل نمو القطاع الصناعي قد تباطئ. وإذا ما أراد القطاع أن يحقق نمواً في البيئة الحالية فعليه أن يصل إلى أسواق جديدة، أو ينتج منتوجات يكون عليها طلب ثابت بالرغم من ظروف السوق المعاكسة. ولا شك بأن الحصول على رأس مال أكبر يمكن أن يسهل من هذه المهمة. لكن وكما

[19] Jeff Daniels. “Agriculture Job Growth to Boom Over Next Five Years,” CNBC, 20 May 2015.

تشير بعض الاتجاهات فإن الاستثمارات المرتفعة لا تفضي بالضرورة إلى فرص عمل أكبر. فالمحللون وصناع السياسات عليهم أن يحددوا وسائل أخرى لدعم خلق الوظائف الصناعية.

الانعكاسات على المستثمرين

هناك حاجة لإجراء بحوث إضافية لاستيعاب الأثر الذي كان أو يمكن أن يكون لنمو الاستثمارات على المخرجات الصناعية والزراعية. فالنمو والتوظيف الناتج عن الاستثمار الإضافي يعتمد على سمات فريدة لكل قطاع فرعي ذي صلة ولكل شركة أو نشاط تلقى الدعم. يسعى المستثمرون لدعم المشاريع الواعدة التي يمكن أن تفضي إلى عائد مالي، مع أنهم في بعض الحالات يأخذون بالحسبان عوامل غير مالية مثل الأثر البيئي والاجتماعي.

لا ينبغي أن تردع حقيقة أن ارتفاع معدلات الاستثمار في قطاع الصناعة في الأردن رافقه انخفاض معدلات التوظيف المستثمرين. فالاستثمارات التي أفضت إلى عائد كبير من خلال تسهيل المكننة المتزايدة وتقليل كلفة العمل في الغالب لا يكون لها مصاعب في جذب المستثمرين. ومع ذلك، فإن العديد من القطاعات الفرعية الصناعية أقرت أن ارتفاع مستويات رأس المال المسجل بالإضافة إلى تباطؤ معدلات النمو الصناعي يمكن أن لا يشجع المستثمرين. فأثر السياق السياسي المقلل للطلب المحلي وأسواق التصدير سيعيق بدوره مصالح المستثمرين في المنطقة على المدى المنظور.

وللاستفادة من ميثاق الأردن لتحسين القطاع الخاص ينبغي على الأردن أن يسلط الضوء على أهمية بعض العوامل التي تتجاوز العوائد المالية. وهذا لا يعني القول بأن الاستثمارات في القطاعين الصناعي والزراعي تجلب أخطارا غير متناسبة. وعوضا عن ذلك، فإن الأثر الاجتماعي المحتمل لدعم اكتساب الرزق لدى اللاجئين السوريين، والتنمية المستمرة لاقتصاد المعرفة في المنطقة والاستدامة البيئية المحسنة (وبخاصة في داخل قطاع الزراعة) والتي تترافق مع العائد المالي المحتمل للاستثمارات في القطاعات المستهدفة، هي جديرة لنيل اهتمام المستثمر. وعليه فإنه ينبغي على صنّاع السياسات وقادة القطاع الخاص أن يقدموا قصة واضحة تستند إلى أدلة لشرح العلاقة بين الاستثمار وإيجاد فرص العمل والنمو والتنازلات بين التوظيف والقيمة الضافة.

الانعكاسات على سياسات اللجوء واللاجئين

تقع على عاتق صنّاع سياسات اللجوء مسؤولية التأكد من أن يتمتع الأفراد النازحين – بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية والاضطهاد–بمستوى حماية مناسب. في السنوات الأخيرة، أصبح حق اكتساب الرزق المستدام ركيزة أساسية في اتفاقيات حماية اللاجئين، كما برهنت على ذلك الضغوط السياسية الناجحة لوكالة اللاجئين وغيرها من الفاعلين لحقوق تكامل العمل الجزئي للاجئين السوريين في الأردن.

وتشكل التحديات التي تواجه الاقتصاد الأردني وقدرته على إيجاد فرص التوظيف واستيعاب العمالة غير الماهرة تهديدا لقدرة الحكومة على الإيفاء بوعدها المتمثل بخلق 200 ألف وظيفة. ومنذ شهر حزيران 2017، منحت وزارة العمل أكثر من 50 ألف تصريح عمل للاجئين السوريين في قطاعات الزراعة والانشاءات والتصنيع وفي تجارة الجملة والتجزئة والغذاء والمشروبات. وفي كثير من الحالات يعني ذلك إضفاء الطابع الرسمي على الوظائف بدلا من خلقها. ومع ذلك، فالتباطؤ في النمو الاقتصادي وتراجع وضع التجارة الخارجية وتراجع مستويات التوظيف الصناعي تشير إلى أن القدرة المستمرة للأردن على إيجاد وظائف بالجملة ستكون محدودة في أحسن حالاتها.

لقد تم كيل المديح لميثاق الأردن كإطار تجديدي تشارك من خلاله الحكومة المستضيفة ومجموعة المانحين في شراكة تبادلية ومفيدة والتي بدورها تحرك النمو الاقتصادي في وقت تحمي فيه اللاجئين. وأصبحت آفاق ازدياد الاستثمارات في القطاع الخاص الحافز الرئيسي منذ أن تم تطوير الاتفاقية في بداية عام 2016. وإذا ما أثبت الاستثمار بأنه أداة غير فعالة للنمو ولإيجاد الوظائف في ظل السياق الحالي، وإذا لم يتم تحديد أية وسيلة أخرى لإيجاد فرص العمل فإن تأكيد صنّاع سياسات اللجوءعلى تكامل العمل يمكن أن يشوبه الضعف. فهل يمكن اعتبار المجتمعات التي تستقبل اللاجئين بيئات نمو متدنية بشكل متأصل؟ لا تساهم الصراعات الطويلة بطبيعة الحال –والتي تدفع على اللجوء– بشكل إيجابي لخلق الظروف الضرورية لتوسيع السوق وتحقيق الازدهار.

فاللاجئون ذوي المهارات المتوسطة والمتدنية يساهمون بشكل غير متوازن في إجمالي الناتج المحلي العالمي عندما ينتقلون إلى بيئات عالية الانتاجية.[20] وتشكل هذه الحقيقة –إضافة إلى حالة الأردن في مستويات التوظيف المنخفضة والاستثمارات المرتفعة– حجة لتوسيع برامج توطين اللاجئين وتخفيض العبء على الاقتصاديات المترنحة للدول المستضيفة. وعلى أية حال، هناك حاجة لإجراء بحث إضافي لتقييم طبيعة وتأثير الاستثمارات الحديثة في قطاع الصناعة الأردني من أجل التوصل إلى هذه النتيجة بشكل راسخ.

يعتمد تعهد الأردن بخلق 200 ألف وظيفة للاجئين السوريين على افترضات بأن الاقتصاد سيستمر في خلق الوظائف وأن الاستثمار يمكن أن يؤثر إيجابيا لدفع النمو. وإذا ما تبين بأنه هذه الافتراضات غير مبرهنة، وإذا ما ثبت أن أدوات الاستثمار التقليدية أصبحت غير فعالة في تسهيل النمو فعندها قد يفشل سوق العمل على المدى الطويل في توفير خيارات كافية لكسب العيش المستدام بالنسبة للاجئين. وفي النهاية فإن اللاجئين هم من سيخسرون أكثر من تبلور مثل هذا السيناريو. و وبطبيعة الحال

[20] Jonathan Woetzel et al., People on the Move: Global Migration's Impact and Opportunity (McKinsey Global Institute, December 2016).

، فإن المجتمعات المستضيفة ستشعر بالضرر الناتج وصنّاع القرار أيضا. وينبغي أن يكون ذلك تذكيرا بأن المصالح في برامج دمج ناجح للعمال هي كبيرة لكل الأطراف.

نحو فهم أعمق

الفرضية الأساسية التي تقف خلف هذا التقييم هي الحاجة لتوفيق الاستثمار في الصناعات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وضرورية لتطوير اقتصاد المعرفة، مع الحاجة لإيجاد فرص العمل على المدى القصير والمتوسط. وحتى يتسنى للأكاديميين والمنظمات غير الحكومية وقادة القطاع الخاص أن يؤيدوا استثمارات متزايدة في القطاع الخاص ضمن إطار ميثاق الأردن، فإنهم يحتاجون البيانات – الكمية والكيفية– التي تعاير المقايضة بين خلق فرص العمل والقيمة المضافة. ووفر هذا التقييم نظرة كلية لاتجاهات النمو والاستثمار ومستويات التوظيف وإمكانيات التجارة الخارجية. هناك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات للتوصل إلى فهم أعمق حول كيف يمكن توجيه الاستثمار في مثل هذه القطاعات الفرعية، وما هي مستويات التوظيف التي ينبغي أن تخلق وما هي مصفوفة المهارات المطلوبة لأداء مرتفع وما هي الخطوات الإضافية الضرورية للتأكد من أن الاستثمار يفضي إلى النمو في التوظيف. هناك ثلاثة مجالات بحثية للمستقبل سيتم تسليط الضوء عليها.

تحديد العلاقة بين الاستثمار وإيجاد الوظائف على مستوى القطاعات الفرعية

توظف الشركات الاستثمار بشكل مختلف عن بعضها البعض. ففي بعض القطاعات فإن مبلغ 709 ألف دينار أردني (مليون دولار أمريكي) سيفضي إلى إيجاد 20 ألف وظيفة، وفي بعض القطاعات فإن استثمار نفس المبلغ سينتج عنه عدد أقل بكثير من الوظائف. فالحصول على السوق والظروف تلعب دورا هاما. بعض القطاعات الفرعية الصناعية سجلت زيادة في استثماراتها مع انخفاض في التوظيف. لذلك فإن فهم أفضل لما يدفع هذه العلاقة على أساس القطاعات الفرعية بات أمرا ضروريا. فهل الاستثمار في المكننة يجعل من العمال زائدين عن الحاجة؟ هل تقليل الشركات للتوظيف في هذا السياق السياسي الحالي هو بسبب تراجع مستويات الثقة؟ وهل تحجم الشركات عن التوظيف حتى لو كانت لديها الموارد للقيام بذلك؟ هل ينقص الشركات القدرة للوصول لشريحة الموهوبين المطلوبين للاستفادة من استثماراتهم؟ سيفضي تفحص هذه الأسئلة بشكل ممنهج لفهم أفضل حول كيف يمكن توجيه استثمارات القطاع الخاص.

خريطة مستويات المهارات على أساس القطاعات الفرعية

تم القيام بتقييم شامل لتحليل مصفوفة المهارات الضرورية لتحقيق القدرة الكاملة في قطاع الأثاث والخشب. هناك حاجة لمثل هذا التقييم لقطاع الزراعة وبقية القطاعات الصناعية الست التي تمت مناقشتها. وتفضي الاستثمارات المتزايدة في الزراعة والصناعة إلى خلق وظائف تحت ظروف السوق المناسبة. على أية حال، ستتغير حاجة الشركات للعمال المهرة والأقل مهارة وهذا يعتمد على تكنولوجيا خط الإنتاج، والتعقيدات المختلطة للإنتاج ونموذج العمل المستخدم بالشركة. وبالتالي فإن رسم مستويات المهارة على أساس قطاعي فرعي سيوضح كيف يمكن للاستثمارات أن تحسن من معدلات التوظيف في الأردن على المدى القصير إلى المتوسط.

توظيف مقاربة نظم السوق

لا تعمل القطاعات الصناعية والزراعية في فراغ، فالاستثمار يسمح لهذه القطاعات بتحسين خطوط الإنتاج، ويمكن للقدرة التشغيلية أن تزيد النمو. ومع ذلك فإن مقدرة الشركة على النمو سيتحدد جزئيا بظروف السوق الخارجية والداخلية. يجب أن يتم قياس نقطة القطاع في سلسلة الإنتاج سواء في مراحله الأولية أو النهائية مع العناصر الأخرى. فعندما تكون هناك ظروف كافية للسوق سيكون الاستثمار في قطاع الإنتاج الأولي إمكانية دفع النمو في قطاع إنتاج نهائي ذا صلة. وبنفس الطريقة فإن الاستثمار في قطاع مراحل الإنتاج النهائية المزدهرة يمكن أن يخلق سوق لقطاع إنتاج أولي ذي صلة. يجب أن تدرس هذه الروابط.

المشاريع المستقبلية

ينوي معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا أن يتفحص بشكل أكثر المسائل التي تدور حول الاستثمارات في القطاعات الثانوية، وإيجاد فرص العمل و الأسواق الأخرى واتجاهات الصناعة التي برزت في هذا التقييم. ومع بداية شهر آب/ أغسطس 2017 سيعقد المعهد سلسلة مقابلات للمتابعة مع ممثلين عن قطاعي الصناعة والزراعة. ستكون منهجية البحث كيفية بطبيعتها، مع أن النقاش سيحتوي على جزء كمي لأن قادة القطاع الخاص سيكون لديهم حتما وجهة نظر في معدلات نمو مستوى القطاع ومعدل الاستثمار لإيجاد الفرص.

5: السياسة الأردنية لدمج اللاجئين السوريين في سوق العمل: مراجعة لعام واحد

شادن الحاج أحمد ودورسي لوكهارت

بحلول شهر آب/ أغسطس 2017، سجل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 660.422 لاجئاً سورياً في الأردن. ووفقاً للتعداد الذي قامت به دائرة الإحصاءات العامة في شهر نوفمبر 2015، قد يصل العدد الرسمي إلى 1.265 مليون لاجىء. ومنذ أن وضعت الحكومة إطاراً جديداً للسياسة العامة في شهر أبريل 2016 والذي عمل على توسيع حقوق العمل المحدودة للاجئين السوريين، قامت وزارة العمل بمنح 54.871 تصريح عمل. وقامت أيضاً بتمديد فترة السماح للمرة الرابعة، والتي يتم خلالها الإعفاء من رسوم طلب تصريح العمل إذ تتراوح الرسوم بين 120 دينار أردني (169 دولار أمريكي) و 900 دينار أردني (1.269 دولار أمريكي). وهكذا ازداد عدد اللاجئين السوريين العاملين بصفة نظامية بمقدار 16 ضعفاً (انظر الشكل5.1). ومع ذلك فإن أصحاب الشأن والمصلحة قلقون من أن هذه الأرقام تبالغ في تقدير عدد تصاريح العمل النشطة حالياً. وبالتالي ثمة حاجة إلى معلومات أكثر دقة عن تقسيم تصاريح العمل الجديدة وتصاريح العمل التي تم تجديدها وتصاريح العمل قصيرة الأمد.

الشكل 5.1: توزيع تصاريح العمل، كانون ثاني 2016- أيار 2017

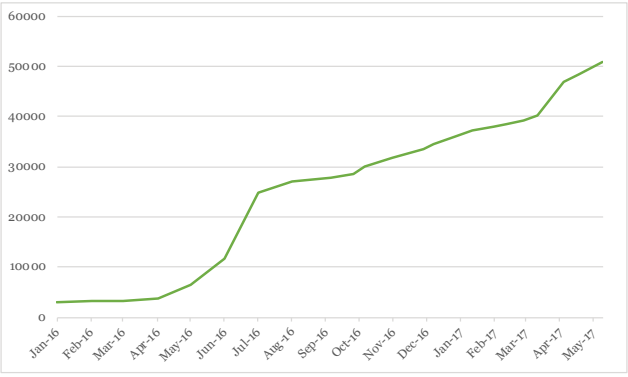

توزيع تصاريح العمل

كانت الغالبية العظمى من تصاريح العمل الخاصة باللاجئين السوريين متعلقة بالقطاع الزراعي، والأسباب المؤدية إلى ذلك متنوعة، إلا أن من بينها إنشاء جمعيات تعاونية

ساعدت على تحفيز عملية الحصول على تصاريح عمل. ووفقاً لأرقام وزارة العمل، تم تخصيص ما يقرب من 32 في المئة من التصاريح لعمال الزراعة و20 في المئة للعاملين في الصناعات التحويلية و 16 في المئة للعاملين في تجارة الجملة والتجزئة و 14 في المئة للعاملين في مجال الأغذية والمشروبات و 9 في المئة للعاملين في أعمال البناء. أما نسبة 9 في المئة المتبقية فقد خصصت للمنافع العامة والنقل والتعليم والصحة المنزلية وغير ذلك من العاملين الإداريين والمهنيين وعمال الخدمات.

لا يتوافق هذا التوزيع مع التقديرات الأخرى لتقسيم مشاركة اللاجئين السوريين في العمل عبر القطاعات، حيث يشير تحليل بيانات المفوضية إلى أن ما يصل إلى 33 في المئة من اللاجئين السوريين الناشطين من الناحية الاقتصادية يعملون في قطاع البناء و 10 في المئة فقط في قطاع الزراعة. وتشير مجموعة البيانات نفسها إلى أن ما نسبته 4 في المئة فقط من اللاجئين السوريين الناشطين اقتصادياً يعملون في قطاع الأغذية والمشروبات و2 في المئة في قطاع الصناعات التحويلية. وفي حين أن هذه البيانات ليست نهائية وينبغي النظر إليها باعتبارها جزءاً واحداً من مجموعة أوسع من المعلومات، فإن الحقيقة التي مفادها أن جهود إضفاء الطابع الرسمي على عمل اللاجئين لم تتفق مع النمط الأساسي للتوزيع القطاعي للعمال، تشير إلى أن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة بالنسبة لقطاعات معينة.

إن العمل بطريقة غير نظامية مُتَوَطِّن في مجال البناء نظراً لطبيعة العمل المؤقتة في هذا القطاع، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يستضيف أعداداً كبيرة من العمال غير المسجلين بصورة نظامية. ومع ذلك، فإن تعاون وزارة العمل مع الجمعيات التعاونية لتوزيع تصاريح لمزوالة أعمال البناء قد أثبت فعاليته العالية. فقد أعلنت منظمة العمل الدولية في شهر آب/ أغسطس 2017عن تسهيل الحصول على تصاريح عمال قطاع البناء من خلال الاتحاد العام لنقابات العمال الأردنية. ويهدف هذا النهج إلى زيادة إضفاء الطابع الرسمي على جزء كبير من أعداد اللاجئين السوريين العاملين في مجال البناء من خلال تقديم تصاريح عمل عن طريق مزود واحد بدلاً من رب العمل الفرد. وترتبط تصاريح العمل في قطاع البناء الآن بالقطاع نفسه بدلاً من رب العمل الفرد، ما يعني أن بإمكان العمال التنقل بين أرباب العمل دون الحاجة إلى تقديم طلب للحصول على تصريح عمل جديد، وكذلك الأمر بالنسبة لتصاريح العمل في القطاع الزراعي فهي تعمل بطريقة مماثلة.

بقيت المشاركة النظامية للقوة العاملة من اللاجئات السوريات متواضعة منذ أن تم تنفيذ فترة السماح بتراخيص العمل للمرة الأولى. وبالرغم من ذلك، بذلت الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية جهوداً كبيرة لزيادة وعي العاملات السوريات اللاجئات بتوافر تصاريح العمل. حالياً، تم منح 2.522 -5 في المئة - من ما مجموعه 54.871 تصريح عمل للاجئات السوريات. وبلغ هذا الرقم 389 تصريح عمل في شهر أغسطس 2016، ما يعني أن عدد العاملات اللاجئات السوريات قد زاد في غضون سنة واحدة بمقدار ستة أضعاف.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هنالك تحديات ناجمة من عدد لا يحصى من المفاهيم الخاطئة حول متطلبات تصاريح العمل والمنافع. تبحث الدراسات التي قامت منظمة العمل الدولية بإجرائها عن سبب عدم رغبة بعض أرباب العمل الأردنيين واللاجئين السوريين في التقدم للحصول على تصريح عمل. في بعض الحالات، يفضل أرباب العمل دفع غرامات لاستخدامهم عمالة غير مسجلة بصورة نظامية، بدلاً من دفع رسوم تجديد تصريح العمل (الأكثر تكلفة). وفي حالات أخرى، لا يرغب أرباب العمل في دفع الضمان الاجتماعي أو ببساطة لا يعتقدون بأن تصاريح العمل ضرورية. ويخشى بعض اللاجئين السوريين من أن تقدمهم لطلب الحصول على تصريح عمل سيعرض إمكانية حصولهم على المساعدات الغذائية والنقدية للخطر، بينما يرى آخرون أنه لا ضرورة للعمل المؤقت وقصير الأجل.[1] وتشارك مجموعة من الجهات الفاعلة في الجهود الرامية إلى زيادة الوعي وتبديد هذه التصورات الخاطئة المختلفة. وهذه المبادرات لا تقدر بثمن وينبغي لها أن تستمر.

خلق فرص العمل

ووفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، فإن الاقتصاد الأردني أوجد ما يقرب من 50 ألف فرصة عمل سنوياً بين عامي 2011 و 2015. وهذا المستوى من إيجاد فرص العمل لا يكفي لاستيعاب ما يقدر بنحو 60 ألف أردني يدخلون سوق العمل كل عام، ولا حتى عدد السوريين الذين قدموا إلى الأردن منذ عام 2011. و قدرت دراسة استقصائية أجرتها منظمة العمل الدولية في شهر شباط/ فبراير 2015 أن حوالي 51 في المئة من اللاجئين السوريين المقيمين خارج المخيمات يشاركون في سوق العمل الأردني.[2] وإذا ما طبقت هذه النسبة على أرقام عام 2017، فإن هذا يعني أنه بالإضافة إلى 60 ألف شاب أردني يدخلون سوق العمل كل عام، هناك ما يقدر بنحو 59 ألف لاجئ سوري حصلوا على وظائف بطريقة نظامية وغير نظامية منذ بدء الأزمة في عام 2011.

وعلاوة على ذلك، لم تشهد القطاعات التي تعتبر مفتاحا لتوظيف اللاجئين السوريين، مثل الزراعة والبناء إلا توسعاً قليلاً في السنوات الأخيرة. وتحدد بيانات وزارة العمل لعام 2015 معدل صافي خلق فرص العمل في قطاع الزراعة بنسبة 1.4 في المئة، وفي قطاع البناء بنسبة 1.5في المئة وفي قطاع الخدمات السكنية والغذاء بنسبة 5.1 في المئة. وخلال العام نفسه، شهدت الصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة -التي تشتمل أيضا على مهن مفتوحة أمام اللاجئين السوريين- معدلات صافية لخلق الوظائف بلغت 12.8 في المئة و 8.6 في المئة على التوالي. وأظهر القطاع الحكومي، المغلق عموماً أمام غير الأردنيين أعلى مستوى نمو، حيث بلغ معدل خلق الوظائف الصافي ما نسبته 34.8 في المئة.

[1] Susan Razzaz, A Challenging Market Becomes More Challenging: Jordanian Workers, Migrant Workers and Refugees in the Jordanian Labour Market (Beirut: ILO, 2017).

[2] Svein Erik Stave and Steve Hilisund, Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market (Geneva: ILO, 2015).

ويشير هذا إلى قدرة الاقتصاد الأردني المحدودة للغاية على استيعاب ما يقرب من 300 ألف لاجئ سوري في سن العمل والمتواجدين حالياً خارج وداخل المخيمات.

التجارة مع دول الاتحاد الأوروبي

إن تعزيز الوصول إلى أسواق التصدير الأوروبية في ظل إطار العمل بقوانين منشأ تكون أكثر ملائمة يعتبر حجر الزاوية الأساس في الميثاق الأردني. ووفقاً لهذا الاتفاق، سيتم السماح للشركات المصنعة التي تعمل في 18 منطقة اقتصادية وصناعية أردنية، والتي تبلغ فيها نسبة القوى العاملة السورية 15في المئة (25 في المئة ابتداءً من عام 2019) بالتصدير إلى أوروبا ضمن إطار العمل بقوانين منشأ تكون أقل صرامة. ومع ذلك، لم يتم السماح بموجب هذا الترتيب الجديد إلا لسبع شركات فقط اعتباراً من شهر آذار/ مارس 2017.

في حين نمت الصادرات الأردنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي على مدى العقد الماضي بنحو 46 في المئة[3] شكلت دول الاتحاد الأوروبي أقل من 3 في المئة من الصادرات الأردنية في عام 2016.[4] وللاستفادة من الوصول المواتي المنصوص عليه في الميثاق الأردني، ينبغي للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية إيجاد وسيلة لمساعدة الشركات الأردنية على كسب موطئ قدم لها أكثر أمناً في أسواق الاتحاد الأوروبي. دعا بعض المراقبين إلى مزيد من التخفيف من إطار العمل بقوانين المنشأ والتعديل على الشرط الذي مفاده أن تكون ثمة هناك نسبة معينة من القوى العاملة السورية لدى المصنعين. وهذه الاعتبارات سارية المفعول، وستنفذ بأقصى قدر من الفعالية إلى جانب المساعدة التقنية التي تساعد المصنعين على استيفاء معايير الجودة وتحديد قنوات الدخول إلى الأسواق شائعة الاستخدام.

حقوق العمال ورعاية اللاجئين

يعد منح حقوق عمل رسمية للاجئين السوريين سياسة بارزة حظيت باهتمام كبير بين المانحين الدوليين وصانعي سياسات اللاجئين. وكما هو متوقع، فإن الأسر التي يعمل فرد من أفرادها بشكل نظامي ستبلغ مستويات أعلى من الدخل الشهري، والإنفاق الشهري للأسر التي ليس فيها فرد عامل من أفرادها.

ومن جهة أخرى، ثمة هناك مجموعة كبيرة من البحوث التي تشير إلى أن العمل غير النظامي لأحد أفراد الأسرة له تأثير ضئيل على رفاه الأسرة بأكملها. وتساءلت

[3] Bassem Nemeh, “Jordan’s Burden,” Carnegie Middle East Center, 21 March 2017, http://carnegie-mec.org/diwan/68330.

[4] “Jordan Exports by Country,” Trading Economics, 2017, https://tradingeconomics.com/jordan/exports-by-country.

دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2016 عن قيمة العمل غير النظامي، وخلصت إلى أن العائدات ضئيلة إلى درجة أن المشاركة في الاقتصاد غير المنظم لا تؤثر إلا تأثيراً احصائياً قليلاً على فرصة الأسر بتجاوز خط الفقر.[5]

ويؤكد على ذلك جزئياً البيانات المتاحة من خلال إطار تقييم هشاشة الأوضاع التابع لمفوضية اللاجئين، ففي الأسر التي يكون أحد أفرادها من العاملين، يتجمع الدخل بشكل متقارب من متوسط الأجر الشهري البالغ 150 دينار أردني (212 دولار أمريكي). وبالنسبة للأسر التي تضم أكثر من عضو واحد، فإن هذا المستوى من الدخل الشهري دون أدنى شك يعتبر متدنياً.

النفقات الشهرية عبر القطاعات

كما يتضح من مقارنات الدراسات الاستقصائية التي تقيم النتائج المالية على مستوى المملكة، فإن مستويات دخل ونفقات اللاجئين السوريين أقل بكثير من مستويات نظرائهم الأردنيين، حيث يصل إنفاق الأسر الأردنية في المتوسط إلى مستوى أعلى بأربع مرات من نفقات الأسر السورية اللاجئة. وهذا التباين لا لبس فيه عند النظر إليه على المستوى المهني. وتظهر الاختلافات في القطاع الزراعي بشكل واضح، ويقل وضوحها عند مقارنة محركات اللاجئين السوريين في المهن الأساسية. كما يبدو أن هناك فروقاً كبيرة في النفقات الشهرية بين أسر اللاجئين السوريين، التي لديها أفراد عاملين في قطاعات الصناعة التحويلية والتجزئة والمطاعم، وبين نظرائهم الأردنيين.

[5] Paolo Verme et al., The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon (Washington, DC: The World Bank, 2016).

شكل 5:2: متوسط الانفاق في القطاعات الوظيفية: متوسط المملكة مقابل متوسط اللاجئين السوريين بالدينار

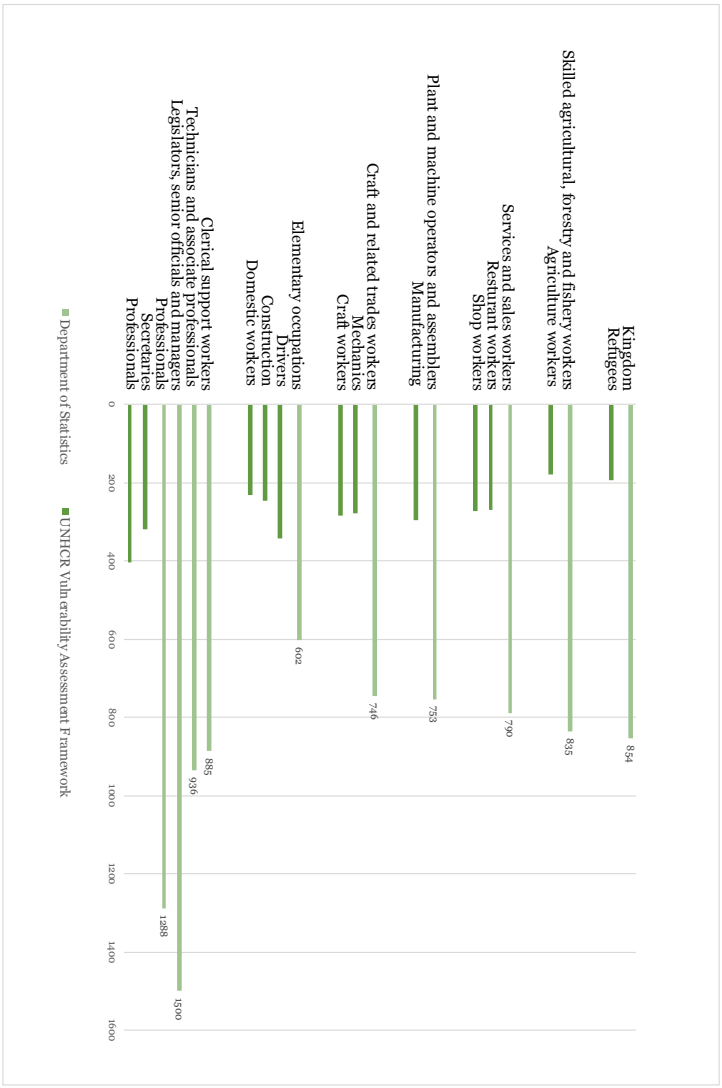

تؤكد هذه المقارنات الحاجة إلى استمرار برامج المساعدات النقدية والقسائم الغذائية التي تعمل على تيسير قدرة الإنفاق الشهرية، جنبا إلى جنب مع حقوق العمل الرسمية. وفي حين تمثل الجهود الأولية لتوفير فرص عمل رسمية للاجئين السوريين خطوة أولى أساسية لخلق سبل عيش مستدامة، لا تزال مواصلة الجهود ضرورية لضمان اندماجهم السلس في القوى العاملة الرسمية.

المؤشرات الاقتصادية الرائدة

تزامن تدفق أكثر من 660 ألف لاجئ سوري مسجل مع حدوث تباطؤ عام في الاقتصاد الأردني. وبين عامي 2005 و 2009 تمتعت الأردن بمعدلات مرتفعة من نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، ابتداء من عام 2010، شهدت هذه المعدلات انخفاضاً مستمراً في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وفي الفترة الواقعة بين عامي 2010 و 2016، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي في الأردن 2.6 في المئة ولم يتجاوز 3.1 في المئة.

بالإضافة إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع معدل البطالة في الأردن بشكل مطرد منذ منتصف عام 2015، ليصل إلى 18.2في المئة في الربع الأول من عام 2017، وهو أعلى معدل منذ عام 2005. ويربط الكثيرون ذلك بتدهور وضع التجارة الأردنية الخارجية الناتج عن الوضع السياسي المعاكس في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

وفي حين أن الوضع السياسي في المنطقة خلق الظروف لبطء النمو، إلا أن تدفق اللاجئين في حد ذاته لم يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي الكلي في الأردن. وعلى الرغم من ذلك، أثارت مجموعة من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مسألة ما إذا كانت بعض المؤشرات الإقتصادية قد تأثرت سلباً بالأزمة السورية. ويجري أدناه استعراض للعلاقة بين الأداء الأخير لبعض المؤشرات وتدفق اللاجئين.

مشاركة القوى العاملة

اعتبر الخوف من أن يؤدي تفشي ظاهرة العمل غير النظامي للاجئين السوريين إلى خفض الأجور أمراً أساسياً للدفع نحو حقوق العمل الرسمية، إلا أن البحوث الاقتصادية تخلص إلى أن الآثار السلبية لأزمة اللاجئين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة بين الأردنيين أكثر من ارتباطها بانخفاض مستويات الأجور. وبالفعل، خلص مسح أجرته منظمة العمل الدولية في عام 2014 إلى أن اللاجئين السوريين كانوا أكثر استعداداً من الأردنيين لقبول أجور أقل وظروف عمل أقسى. وبالتالي، فإن اللاجئين السوريين لا يدفعون باتجاه تدني الأجور بشكل مباشر، وإنما يجعلوا الوظائف الجديدة متدنية الأجر، ما يؤدي بالتالي الى ابتعاد الاردنيين عن مثل هذه الوظائف.

واتساقاً مع ذلك، تراوح معدل العمالة في الأردن بين 30 و 35 في المئة خلال الفترة الواقعة بين عامي 2007 و 2016. وفي عام 2012، بدأ اتجاه هبوطي طفيف، وكان الرقم المسجل مؤخراً هو 30 في المئة، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2009. ويجدر التنويه إلى أن متوسط معدل العمالة في المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية يزيد على ضعف ما تمت ملاحظته في الأردن، حيث بلغ نحو 67 في المئة.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن منذ عام 2010. وحقيقة أن هذا الاتجاه قد بدأ قبل تصاعد التوترات في سوريا ما يشير إلى أنه لم يكن ناجماً على الأقل في بداية الأمر عن الوضع السياسي المعاكس. ومع ذلك، فإن إغلاق الحدود فيما بعد مع سوريا والعراق، وتقلص مستويات التجارة في المنطقة، والنمو السكاني المفاجئ الناجم عن تدفق اللاجئين ساهمت جميعها في ذلك الانخفاض.

هناك مجموعة واسعة من أصحاب الشأن والمصلحة حريصون على مراقبة أي تغييرات ذات صلة بإنتاج الأردن والتي قد تنتج عن الزيادة السكانية الأخيرة في المملكة بما يقرب من 15 في المئة. تشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الربعي لقطاعات مختارة من الاقتصاد، بما في ذلك الزراعة والبناء والتصنيع والخدمات لم تسجل زيادة كبيرة يمكن الاعتماد عليها بخصوص اللاجئين القادمين.

يبدو أن الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة كان له مسار إيجابي حتى عام 2012، بيد أن هذا الناتج تضاءل بنحو 10 في المئة وعلى الأرجح نتيجة تباطؤ التجارة مع العراق، وهو الشريك التجاري الأهم في الأردن لصادرات الزراعة. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي من البناء نمواً مطرداً بين عامي 2007 و 2009، تلاه انخفاض مطرد خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2015. ولم ينمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ من التصنيع وكذلك لم يشهد انخفاضا حاداً، على الرغم من أن هذا القطاع قد يكون على مقربة من فترة ركود. وأخيراً، شهد الناتج المحلي الإجمالي من الخدمات توسعاً متواضعاً ومتسقاً في الوقت نفسه. وتتجاوز معدلات النمو الحالية لهذا القطاع المتوسط الوطني، ما يزيد من التأكيد على القول الذي مفاده بأن قطاع الخدمات يعتبر قطاعاً اقتصادياً نشطاً للغاية.

مؤشر التنمية البشرية

ظل مؤشر التنمية البشرية ثابتاً في الأردن منذ عام 2010، مع انخفاض طفيف له في عام 2011، تلاه انتعاش في عام 2012، ثم تحسن طفيف في عام 2014. وفي حين أن هذا الأداء الثابت يشير إلى أن مؤشر التنمية البشرية في الأردن لم يتأثر سلباً من جانب السكان اللاجئين، إلا أنه انخفضت مرتبة المملكة بنحو ست مراتب بالمقارنة مع بلدان مماثلة لها.

الميثاق الأردني: عمل جار

على الرغم من الأثر الظاهر على ما يبدو لأزمة اللاجئين السوريين على مؤشرات الاقتصاد الكلي الرائدة في الأردن، إلا أنه من غير الممكن ألا يكون لتدفق أعداد كبيرة من الناس تأثيراً على الظروف الاقتصادية. ومن أجل تحسين فهم أصحاب المصلحة للوضع المتطور، من الأفضل أن يتم تقييم التغيرات في الإنتاج والاستهلاك ومعدلات العمالة والأسعار على مستوى المحافظة والبلدية بدلاً من المستوى الوطني. ما من شأنه أن يخلق مبررا أساسياً لبذل مزيد من التدخلات من جانب الحكومة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

يبقى تنفيذ الميثاق الأردني عملاً جارياً بصفة عامة، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع الصادرات الصناعية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. ويتعين على أصحاب المصلحة أن يقبلوا، كما هو الحال مع جميع الاتفاقات الثنائية، أن يتضمن الترتيب بعض القيود التي يمكن التغلب عليها بمشاركة مناسبة من كلا الطرفين.

في هذا السياق، دعا بعض المراقبين إلى إجراء مزيد من التعديلات على إطار عمل قواعد المنشأ والاحتياجات المرحلية لاستقدام اللاجئين السوريين. وهذه التوصيات بناءة وينبغي أن تكون موضعاً لمزيد من المناقشة في إطار السياسات العامة. وبالمثل، ينبغي للأطراف في كلا الجانبين أن يدركوا أن النهوض بالعلاقات التجارية مع أوروبا ليس مهمة صغيرة وستتطلب التزاماً طويل الأمد واستثماراً من جانب القادة الصناعيين.

ينبغي الإشادة بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في إضفاء الطابع الرسمي على عمل اللاجئين السوريين، وكذلك ينبغي مواصلة برامج وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية لإضفاء الصفة الرسمية على العمال السوريين اللاجئين وضمان أن تظل ظروف العمل اليومية في مستوى المعايير المطلوبة. ومن خلال الحد من الصفة غير النظامية لعمل اللاجئين، ستعمل هذه الجهود على تحييد القوى التي تعمل على تقليل مستويات الأجور وظروف العمل لجميع العاملين في الأردن، وليس اللاجئين السوريين وحسب.

6: فرص التعليم العالي المتوفرة للاجئين السوريين

جوليت درايدن و د.إريكا هاربر

يسعى هذا الفصل إلى عرض فرص التعليم العالي المتوفرة للاجئين السوريين في الأردن. وتُستمد المعلومات التي يعتمد عليها هذا الفصل من مجموعة من المصادر المتعددة والتي تشمل (1) المعلومات العامة المتوفرة للجميع (2) بحث مسحي شمل الجامعات وكليات التعليم العالي في الأردن (3) الأرشيف الإداري الخاص بالجامعات و معاهد التعليم العالي (4) المقابلات الشخصية مع المسؤولين في الجامعات إلى جانب الطلبة (5) مقابلات مع مسؤولين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (6) مقابلات مع وكالات الأمم المتحدة والتي شملت مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف واليونسكو (7) زيارات ميدانية لست جامعات وثلاث كليات مجتمع في عمان وثلاث جامعات وكليتا مجتمع في إربد و جامعتان وكليتان مجتمع في الزرقاء و جامعتان وكليتا مجتمع في السلط وجامعة واحدة في المفرق[1].

التعليم العالي في الأردن

يتكون نظام التعليم العالي في الأردن من عشرة جامعات حكومية، و تسع عشرة جامعة خاصة، و جامعة واحدة تتبع التعليم عن بعد وجامعة العلوم الإسلامية والتي أنشأت بمرسوم ملكي، بالإضافة إلى إحدى وخمسون جامعة خاصة وكلية مجتمع . كل هذه المؤسسات العلمية تقع تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتتبع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردني ماعدا الجامعة العربية المفتوحة وجامعة العلوم الإسلامية.

تزايدت في الآونة الاخيرة مؤسسات التعليم العالي في الأردن كجزء من السياسة الوطنية الرامية إلى تطوير اقتصاد معرفي. تم تأسيس الجامعة الأردنية وهي أول جامعة رسمية عامة في عام 1962 ولحقها بعد ذلك تأسيس جامعة اليرموك في عام 1976. في عام 1989 تم ترخيص أول جامعة خاصة من قبل وزارة التعليم العالي تحت مسمى جامعة عمان. وفي عام 1981 تم تأسيس كليات المجتمع والتي جاءت كنتيجة للقرار القاضي بتحويل وتوسيع الشبكات الحالية للكليات التعليمية. وعليه صممت هذه الكليات لتقديم التدريب المتخصص الموجه نحو البعد المهني والذي سعى إلى إعداد الطلبة للقيام بأدوار المستوى المتوسط والتي تشمل الخدمة المدنية المبتدئة، موظف استقبال في الفنادق، كاتب إداري، مساعد محاسب، إلى غيرها من المهن.

[1] هذا الفصل عبارة عن مقتطف من تقرير أوسع صدر بتكليف من المجلس الثقافي البريطاني، والذي يتضمن دول غرب آسيا الأخرى. أجرى معهد WANA دراسة للأردن. لم يتم نشر الدراسة بالكامل حتى الآن، لذلك قد يختلف محتوى التقرير قليلاً بعد إصدار التقرير النهائي رسميًا.

ومـع مـرور الوقـت، زادت نسـبة الملتحقيـن بالتعليـم العالـي بنسـبة 14 فـي المئـة فـي السـنة كنتيجـة للزيـادة الحاصلـة فـي العـرض والطلـب. ووفقـا لذلـك ازداد معـدل الالتحـاق الاجمالـي مـن 38.8 فـي عـام 2006 إلـى 44.9 فـي المئـة فـي عـام 2015 –وهـو العـام الـذي توافـرت فيـه الإحصائيـات الأحـدث- مـع نسـب أعلـى للإنـاث مقابـل الذكـور (47.3 مقارنـة مـع 42.5 فـي عـام 2015). إن نسـبة الالتحـاق فـي الأردن هـي أعلـى منهـا مـن المعـدلات فـي المنطقـة، فخـلال العـام الأكاديمـي 2011 /2010 بلـغ عـدد الملتحقيـن بالجامعـات و الكليـات 77,481 وهـذا الرقـم ارتفـع أكثـر مـن أربعـة أضعـاف ليصـل تقريبـا إلـى 384,730 فـي العـام الدراسـي 2014/2013 . بشـكلٍ مـوازٍ، انخفـض عـدد الملتحقيـن بكليـات المجتمـع والـذي كان سـببه الرغبـة المتزايـدة لـدى الشَّـباب بالدراسـة فـي الجامعـات مدفوعيـن برغبـة حصولهـم علـى مؤهـلات أكاديميـة بـدلاً مـن المؤهـلات المهنيـة.

فـي عـام 2017 صنّفـت الجامعـة الأردنيـة كأعلـى جامعـة مصنفـة فـي الأردن حسـب تصنيـف الجامعـات (UniRank) . وبحسـب التصنيـف، كانـت سـبع جامعـات حكوميـة مـن أفضـل عشـرة جامعـات أردنيـة (انظـر الجـدول 6.1) . ويحتـل الأردن المركزيـن التاسـع والثالـث عشـر بيـن أفضـل المؤسسـات الأكاديميـة المصنفـة فـي المنطقـة.

جدول 6.1 : تصنيف الجامعات في الأردن

1	الجامعة الأردنية	حكومية
2	جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	حكومية
3	جامعة اليرموك	حكومية
4	جامعة فيلادلفيا	خاصة
5	جامعة الطفيلة التقنية	حكومية
6	جامعة البترا	خاصة
7	الجامعة الهاشمية	حكومية
8	جامعة البلقاء التطبيقية	حكومية
9	جامعة آل البيت	حكومية
10	جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	خاصة

الجامعات

تفضـل الجامعـات الحكوميـة فـي الأردن التخصصـات العلميـة الأكاديميـة التقليديـة (كالطـب والهندسـة) وتخصصـات الإنسـانية تشـمل التعليـم والاقتصـاد والقانـون. وفـي حيـن تقـدم الجامعـات الخاصـة تخصصـات أكثـر تنوعـاً، بـدءاً مـن الهندسـة والتجـارة الـى تخصصـات أكثـر حداثـة مثـل تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات والتصميـم والرسـوم المتحركـة والتسـويق عـن بعـد. ونظـراً لجـودة التعليـم الـلازم فـي تخصصـات الطـب البشـري وطـب

الأسنان في الجامعات الحكومية، فان هذه التخصصات لا تُدرّس في نظرائها من الجامعات الخاصة. تجدر الإشارة إلى أن التعليم الحكومي في الأردن بالنسبة للأردنيين هو أقل كلفةً منه في القطاع الخاص وعليه يكون التنافس مرتفع بالنسبة لمعايير القبول. وعليه فان الجامعات الخاصة تتطلب إجراءات قبول وشروط أقل منها في الجامعات الحكومية، وكنتيجة لذلك فإن نسب الطلبة الدوليين فيها هي أعلى من الجامعات الحكومية. لمزيدٍ من المعلومات، انظر الجدول 6.2.

جدول 6.2 : نظرة عامة على الجامعات وكليات المجتمع في الأردن

النوع	الجامعات الحكومية	الجامعات الخاصة	كليات المجتمع
العدد	10	19	51(29 حكومية و 22 خاصة)
عدد الطلبة	201,495 طالب أردني و 15,052 طلبة دوليين (1,094 طالب سوري)	66,655 طالب أردني و 13,670 طلبة دوليين (1,852 طالب سوري)	42,456 طالب (28,265 حكومي و 14,191 خاص)
التكلفة	تختلف حسب طريقة الالتحاق ولكنها بالنسبة للأردنيين أقل تكلفة من الجامعات الخاصة.	سعر موحد للجميع	أقل تكلفة من الجامعات .
البرامج المقدمة	الطب البشري، طب الأسنان، الطب البيطري (تخصصات فقط محصورة بالجامعات الحكومية)، أكثر الدرجات العلمية الشائعة للمرحلة الجامعية الأولى هي الأعمال والتجارة متبوعة بالهندسة	أكثر التخصصات إقبالاً للمرحلة الجامعية الأولى هي الأعمال والتجارة، وفي نفس الوقت تقدم الجامعات الخاصة تخصصات غير تقليدية مثل الرسوم المتحركة والتسوق عن بعد	تشمل عدة تخصصات مثل الفنون والعلوم والإدارة، إدارة الأعمال، والهندسة. بالإضافة إلى عقد دورات مهنية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التصميم والتصميم الداخلي، والأعمال التجارية، ودورات الطهي

متطلبات الالتحاق	معدل ثانوية عامة مرتفع بالمتوسط ولكن معدلات الطلبة الدوليين أقل منها للأردنيين (أقل صرامة بما في ذلك اللاجئين والملتحقين ببرنامج الموازي)	معدل ثانوية أقل منه من الجامعات الحكومية	تشترط شهادة الثانوية العامة (تقدير ناجح بغض النظر عن المعدل)
أنواع الشهادات الممنوحة	الشهادة الجامعية الأولى والماجستير و الدكتوراة بالإضافة الى تخصصات تأهيل المعلمين	الشهادة الجامعية الأولى و الماجستير والدكتوراة بالإضافة إلى تخصصات تأهيل المعلمين	دبلوم مهني أو تقني

المصدر: عدنان بدران «اتجاهات جديدة في التعليم العالي في الأردن 2014»

هناك مساران لقبول الطلبة الأردنيين، حيث يتقدم الطلبة المحتمل قبولهم لقائمة القبول الموحد والتي يتم تنظيمها من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث يتم تقديم الطلبات إلكترونياً، وفي هذا الطلب تُدرج الجامعات العشرة وكافة التخصصات لكل جامعة ويختار الطالب الجامعة والتخصص حسب الرغبة. يتم النظر بهذه الطلبات حسب نتائج الثانوية العامة وبالتالي تحديد التخصص الذي يتناسب مع متطلبات القبول في ذلك الحقل، وتختلف تكلفة الدراسة حسب اختلاف الجامعة والتخصص وعدد ساعات منح الشهادة الجامعية، يتم منح الأماكن على أساس نتائج امتحان الثانوية العامة، وتختلف الأسعار وفقا للجامعةبطبيعة الحال، وعدد الساعات اللازمة لإكمال التخصص. فمثلاً منح درجة البكالوريوس في اللغة الفرنسية في الجامعة الأردنية يتطلب إكمال 132 ساعة معتمدة على مدار أربع سنوات وتبلغ تكلفة كل ساعة دراسية 16 دينار أردني (ما يقارب 23 دولاراً). بينما تخصص الصيدلة في نفس الجامعة يتطلب 216 ساعة معتمدة و بتكلفة 50 ديناراً للساعة الواحدة (ما يقارب 71 دولاراً).

المسار الثاني هو من خلال النظام الموازي. هنا يمكن للطلاب الممكن قبولهم تقديم أكثر من طلب بتكلفة 25 ديناراً لكل منها (تقريباً 35 دولاراً) لأكثر من جامعة وأكثر من تخصص. وإذا ما تم قبولهم بإحدى الجامعات فان تكلفة الدراسة تكون

ثلاثة أضعاف ما يدفعه من قُبل على مسار القائمة الموحدة . درجة البكالوريوس باللغة الفرنسية مثلاً في الجامعة الأردنية تبلغ كلفتها 65 ديناراً(92 دولاراً) للساعة على النظام الموازي.

يمكن للطبة التقدم للحصول على منح مالية[2] إذا استوفوا معايير وشروط معينة تتعلق بمستوى الدخل ومهنة الوالدين (على سبيل المثال، الموظفين الحكوميين والعسكريين والمعلمين). تتوفر القروض الطلابية والتي يجب تسديدها في غضون خمس سنوات من التخرج (الطلاب الذين يموت والديهم أو يعانون من مرض يتم إعفائهم من متطلبات السداد). وعموما، فقد عانت سمعة الجامعات الأردنية في السنوات الأخيرة، نتيجة لمعايير التعليم المنخفضة الجودة وأيضا نتيجة لارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. ومع ذلك، واصلت معدلات الالتحاق بالجامعات بالزيادة، كما ذكر أعلاه.

التعليم المهني

تتبع كليات المجتمع في الأردن والبالغة 51 كلية لاختصاص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتُدار من خلال جامعة البلقاء التطبيقية. وهي متوافرة لمن أنهى مرحلة الثانوية. وتقدم هذه الكليات برامج مهنية فقط ولكن تم توسيع التخصصات فيها في الآونة الاخيرة من أجل جذب المزيد من الطلبة. وتقدم برامج مدتها سنتان لتشمل مجموعة واسعة من التخصصات بالإضافة إلى الدورات المهنية (تتطلب 72 ساعة في حدها الأقصى) وهي تقدم برامج مدتها سنتان (تتطلب أيضا 72 ساعة معتمدة في حدها الأقصى) في مجموعة واسعة من التخصصات، فضلا عن الدورات المهنية. في نهاية البرنامج، يحصل الطلاب الذين يجتازون الامتحان (الشامل) على دبلوم مهني أو تقني.

وتعاني كليات المجتمع من سمعة أكاديمية ضعيفة، إذ تفضل الأسر في الأردن أن يلتحق ابنائها في الجامعات على الالتحاق بالمعاهد للحصول على التعليم المهني. وساهم في ذلك مرونة متطلبات الالتحاق في الجامعات الخاصة، والذي أدى أيضاً إلى تقليص الطلب على كليات المجتمع حيث تقبل الجامعات الخاصة أعداداً كبيرة من الطلبة الأردنيين الذي كانوا سابقاً طلبة في كليات المجتمع. وعليه يمكن القول بأن ذلك يحرم سوق العمل من مصدر مهم من رأس المال البشري. كما تخسر كليات المجتمع نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني الذي يوفر التدريب المهني من سن السادسة عشرة والذين قد يرغبوا بالالتحاق بالتعليم المهني وليس الأكاديمي. وهذا أيضا له صورة سلبية بين السكان حيث حدد تقييم مستقل أجري مؤخرا عددا من نقاط الضعف، بما في ذلك الروابط المحدودة بين احتياجات سوق العمل ومعاهد التدريب المهني في الأردن، ضعف مؤهلات المعلم، نقص المعدات المناسبة للتدريب،

[2] "Overview of Scholarships for Higher Education—Syria Situation," Education Unit, UNHCR Education Unit, 2013, https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=3475.

وعدم وجود معايير مهنية رسمية يصادق عليها أرباب العمل لضمان وجود إطار مرجعي واضح لبرامج التدريب. وهذه بحد ذاتها تعتبر فرصة ضائعة، فمن غير المعقول اقتصاديا أن طلبة المدارس والذين من غير المرجح أن يحصلوا على مهنة تتطلب مؤهلا أكاديميا يتم إجبارهم على البقاء فترة عامين آخرين في المدرسة بدلاً من قبولهم في كلية للتعليم والتدريب التقني والمهني في عمر 16 سنة وذلك لمتابعة التدريب المهني. في الآونة الأخيرة، أبدى بعض المانحين اهتماما بالاستثمار في قطاع التدريب المهني في كل من كليات التعليم والتدريب المهني والتقني وكليات المجتمع. وقد وقع الاتحاد الأوروبي مؤخرا برنامجا بقيمة 52 مليون يورو (44 مليون دينار أردني) مع وزارة العمل لدعم التعليم والتدريب المهنيين.

وأظهرت عينة عشوائية تكونت من ثلاث جامعات وكليتي مجتمع التكاليف المقارنة للتسجيل في إطار مخططات الدخول المختلفة: انظر الجدول 6.3

جدول 6.3 : تكلفة التسجيل في بعض الجامعات وكليات المجتمع الأردنية

	النوع	المحاسبة	اللغة العربية	تخصص احتياجات خاصة
الجامعة الأردنية	جامعة حكومية	رسوم الموحد 20 ديناراً، والموازي 70 ديناراً، والطالب الدولي 210 دولاراً	رسوم الموحد 16 ديناراً، والموازي 45 ديناراً، والطالب الدولي 140 دولاراً	رسوم الموحد 16 ديناراً،والموازي 50 ديناراً، والطالب الدولي 140 دولاراً
جامعة البلقاء التطبيقية	جامعة حكومية	رسوم الموحد 35 ديناراً، والموازي 55 ديناراً، والطالب الدولي 200 دولاراً	رسوم الموحد 20ديناراً، والموازي 35 ديناراً، والطالب الدولي 150 دولاراً	رسوم الموحد 16 ديناراً، والموازي 35 ديناراً، 150 والطالب الدولي دولاراً
جامعة البترا	جامعة خاصة	85 ديناراً	85 ديناراً	
كلية المجتمع الإسلامي	كلية خاصة	18 ديناراً	16 ديناراً	16 ديناراً
كلية حطين	كلية خاصة	25 دينارا	24 دينارا	24 دينارا

ملاحظات: يتطلب الحصول على الشهادة الجامعية الأولى من 4-5 سنوات، بواقع 132-250 ساعة أكاديمية . تخصصات كليات المجتمع تتطلب عامين بواقع 72 ساعة أكاديمية. التكاليف السابقة هي لكل ساعة أكاديمية معتمدة.

التعليم العالي في أي وقت

يتم تقديم هذه التخصصات من خلال الجامعات الخاصة وكليات المجتمع، في مجالات تشمل الهندسة والصناعة والزراعة واللغات الأجنبية وعلوم الحاسوب والعلوم الإدارية ودراسات السكرتارية والتربية البدنية وغيرها من التخصصات ذات الطلب المرتفع. وتعقد الدورات تعقد لفترة ما بين أسبوع وستة أشهر، ويحصل الطلبة الناجحون فيها في النهاية، على شهادة الإنجاز أو الحضور. بعض هذه الدورات مصممة لوظائف محددة، وفي بعض الحالات تتطلب من الطالب أن يكون قد أكمل بالفعل الخبرة في العمل في المجال ذي الصلة.

التعليم للطلاب الأجانب

يشكل الطلبة الأجانب مصدرا مهما لتمويل التعليم العالي في الأردن. حيث يعتبر التعليم هو إحدى صادرات الأردن الإقليمية الهامة، ويشكل أكثر من 10 في المئة من الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية والخاصة من الطلاب الأجانب (انظر الجدول 46.).

جدول 6.4: تسجيل الطلبة الأجانب في جامعات و كليات أردنية مختارة

2017	النوع	عدد الطلبة المسجلين	نسبة الطلبة الأجانب
الجامعة الأردنية	حكومية	26,532	17 في المئة
جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	حكومية	24,889	20 في المئة
الجامعة الهاشمية	حكومية	29,803	1 في المئة
كلية مجتمع القدس	خاصة	1,751	13 في المئة
كلية الخوارزمي	خاصة	1,142	21 في المئة
كلية المجتمع الإسلامية	خاصة	477	25 في المئة
كلية المجتمع العربية	خاصة	954	19 في المئة
كلية إربد	خاصة	1,144	2 في المئة
كلية الزرقاء	خاصة	913	4 في المئة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية

معظم الطلبة الدوليين الذين يدرسون في الأردن هم من الدول الناطقة بالعربية من فلسطين والكويت والعراق وسوريا، والمدفوعين بقناعات الجودة العالية للتعليم –نسبيا- وبأسعار معقولة أقل من الجامعات الخليجية. التنافس على المقاعد الدولية للطلبة منخفض: فالأجانب الملتحقون في الجامعات الحكومية يدفعون أسعارا مرتفعة، وعادة ما يكونون أكثر بنسبة 200- 300 في المئة من المواطنين الأردنيين، ويواجهون في بعض الحالات متطلبات التحاق أقل. وبالمقارنة، تفرض الجامعات الخاصة تسعيرة موحدة للرسوم ولديها شروط دخول أكثر تساهلا، مما يجعلها خيارا جذابا للطلاب الأجانب.

يجب على الطلبة الدوليين الراغبين في الدراسة، الحصول على الطلبات المصادق والموافق عليها من وزارة الخارجية وسفارة بلادهم قبل التقدم للحصول على تأشيرة طالب. وتتوفر بعض المنح الدراسية من خلال دول الطلبة: على سبيل المثال، تدعم السفارة اليمنية ما يصل إلى 24 ساعة دراسية سنويا لليمنيين الذين يدرسون في الأردن.

بصفة عامة، هناك ثلاثة حوافز للترحيب بالطلبة الأجانب من قبل الجامعات والكليات الأردنية: فالرسوم المرتفعة تعوض تكاليف تشغيل الجامعة، أيضاً تعتمد تصنيفات الجامعات على نسبة الطلبة من المواطنين وطلبة البرنامج الدولي الأجانب. بالإضافة إلى الشعور بالمسؤولية الإنسانية للحالة الخاصة باللجوء السوري وغيرها من حالات اللجوء والتي تتركز باتجاه ضرورة مساعدة الأردن لجيرانه العرب.

السياسات واللوائح الخاصة باللاجئين والتعليم العالي

في شهر آب/ أغسطس من عام 2017، سجّل 660,422 لاجئا سوريا لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، وحوالي 18,5 في المئة منهم (120 ألف شخص) تراوحت أعمارهم بين 15 و 24 عاما. وعلى الرغم من ذلك، لم يلتحق سوى 13.3 في المائة من اللاجئين السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 23 عاما بدورات التعليم العالي في عام 2016. وهذا أقل بكثير من المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي في سوريا في السنوات التي سبقت الأزمة التي بلغت في المتوسط 24.6 في المئة خلال الأعوام ما بين 2007 و 2011.

لا يوجد إطار سياسي أو تنظيمي يتعلق باللاجئين والتعليم العالي في الأردن، إذ لم يوقع الأردن لم يوقع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، كما أن مذكرة التفاهم المبرمة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 1998 لا تشير صراحة إلى التعليم العالي، حيث تنص المادة 5 من المذكرة على أنه « يجب أن يتلقى اللاجئين العلاج وفقا للمعيار المقبول دوليا». ويمكن اعتبار ذلك مطابقاً لنص المادة 22 (2) من اتفاقية اللاجئين:

وتتعهد الدول المتعاقدة بمعاملة اللاجئين بأكبر قدر ممكن من التفضيل، ولا تكون في أي حال من الأحوال أقل منها من المعاملة الممنوحة للأجانب بشكل عام في الظروف نفسها، فيما يتعلق بالتعليم غير التعليم الابتدائي، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على التحصيل العلمي، والاعتراف بالشهادات المدرسية الأجنبية، والدبلومات والدرجات، والاعفاء من الرسوم والأثمان، ومنح المنح الدراسية.

والتزم الأردن بشكل فعال بهذه المادة (الواردة الذكر سابقاً): حيث لا يميّز ضد اللاجئين السوريين بأي شكل من الأشكال عن الطلاب الدوليين الآخرين، أو من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو من قبل الجامعات والكليات. بالإضافة الى أنهم قد يحصلون على المزيد من المساعدة من المانحين (الدول المانحة للدعم الخاص باللجوء الإنساني) . هذا بدوره يؤدي إلى تعقيد الجهود المبذولة لتصنيف البيانات المتعلقة بمشاركة اللاجئين في التعليم العالي. وعليه لم يكن العدد الدقيق للاجئين السوريين المشاركين في معظم الأحيان متاحا في الدراسات الاستقصائية والزيارات الميدانية التي أجريت خلال فترة إجراء هذا البحث: البيانات المتاحة مفصلة في الجدول 6.5، والذي يُظهر عدد الطلاب السوريين مع عدم إمكانية توافر بيانات أخرى.

جدول 6.5 السوريون الملتحقين بالجامعات وكليات المجتمع

	مجموع المسجلين	اللاجئين السوريون	الطلبة السوريون	نسبة الذكور/ الإناث
جامعة جدارا	3000	101		50/50
جامعة عجلون	739	10		50/50
كلية مجتمع القدس، عمان	1751		87	59/41
كلية الخوارزمي	1142		128	53/47
كلية المجتمع الإسلامي	477		58	0/100
جامعة طلال أبو غزالة		210		57

وتظهر البيانات الملخّصة في الجدول 6.5 أن الجامعات والكليات في شمال الأردن، القريبة نسبيا من الحدود السورية، لديها أعدادا أكبر من اللاجئين السوريين من تلك الموجودة في مناطق أخرى من الأردن. ويشمل هذا كلٍ من جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية وجدارا في إربد، وجامعةً آل البيت في المفرق،

وجامعة جرش في محافظة جرش. ومن الجامعات الأخرى التي تضم أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين جامعتي عمان الأهلية وطلال أبو غزالةالتي تقدم برامج عبر الإنترنت.

ومثل أي طالب دولي، يجب على اللاجئين السوريين تقديم شهادة التعليم الثانوي، وفي هذه الحالة شهادة المدرسة العامة السورية، لتقديم طلب للحصول على مقعد جامعي. حيث يجب على اللاجئين السوريين الحاصلين على شهادات التعليم الأجنبي مثل الشهادة العامة للتعليم الثانوي البريطانية (GCSE) أو شهادة اختبارات التقييم المدرسي الأمريكية (SAT) أو شهادة البكالوريا الدولية تقديم مؤهلاتهم إلى وزارة التعليم العالي، التي تصدر بعد ذلك تفويضا للمؤسسة التعليمية حسب الاختيار. ويطرح هذا مشاكل بالنسبة للطلاب الذين فروا من بلدهم الأصلي دون حصولهم على وثائقهم التعليمية أو الأكاديمية. وتشير الأدلة اللفظية (غير موثقة) إلى أن بعض الطلبة السوريين قد لجؤوا لوكلاء أو وسطاء للحصول على النسخ الأصلية أو نسخ من الوثائق المطلوبة من سوريا.

على أن هناك تعاطف من قبل بعض الجامعات مع هذا التحدي. على سبيل المثال، أشارت جامعة آل البيت إلى أنها ستكون على استعداد لتقديم اختبارات تحديد المستوى للطلاب الراغبين بالدراسة. وقد رفضت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هذا الاقتراح. وبدلا من ذلك، وافقت الوزارة بالتعاون مع معاهد التعليم العالي الأردنية على السماح للاجئين بالالتحاق بالدورات الدراسية وحضور الفصول الدراسية بشرط ألا يكونوا قادرين على التخرج أو الحصول على درجة / دبلوم حتى يتم تقديم جميع الوثائق المطلوبة. ويبدو أن جامعة طلال أبو غزالة فقط قد وجدت استثناء لذلك: حيث يمكن للطلاب الذين ليس لديهم الوثائق اللازمة التقدم بطلب للحصول على «برنامج مؤهل» لمرة واحدة، وفي نهايته يتقدمون لامتحان . بناءً على علاماتهم يمكنهم التقدم للحصول على شهادات من خلال دورات على الإنترنت، و ذلك بفضل الشراكة بين جامعة طلال أبو غزالة وجامعة أميتي في الهند. وافقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الآونة الأخيرة على تطوير (امتحان التأهيل) والذي يعادل شهادة الثانوية العامة الأردنية، وبذلك يسمح للطلبة السوريين الذين ليس لديهم شهادات أصلية الالتحاق بالتعليم العالي والتدريب. ويمكن للاجئين السوريين الآن أيضاً استخدام شهادات المفوضية وبطاقات وزارة الداخلية (الأردنية) كبطاقة هوية للتسجيل بدلا من جوازات السفر.

وعموما، تبدو الجامعات الخاصة أكثر مرونة و تسهيلا من الجامعات الحكومية بتوفير شروط دفع الرسوم المرنة للاجئين السوريين، مثل الدفع بالتقسيط أو تأجيل الدفع. وتقدم بعض الجامعات خصومات خاصة، على النحو المفصل في القسم التالي.

دعم الجامعات والجهات المانحة للاجئين السوريين

مع استمرار الأزمة السورية، اعترف المجتمع الدولي بشكل متزايد بأهمية دعم التعليم العالي للاجئين.[3] قامت كل من وكالات الأمم المتحدة ومجموعات التعليم العالي الأخرى مجموعة تنسيق التعليم العالي TECG في نهاية عام 2015. وشددت دعوة صناديق الدعم لعام 2016 التأكيد على التعليم العالي (بما في ذلك التعليم المهني) كجزء لا يتجزأ من قطاع التعليم. وقد ظهر هذا الاعتراف أيضا من قبل قطاع التعليم العالي في الأردن، بما يتماشى مع التقاليد الهاشمية للضيافة وتقديم الملجأ. هذا وتدرك خطة الاستجابة الأردنية[4] الدور المناط بالتعليم العالي –على المدى الطويل- في برمجة المقدرة، والذي يترافق مع المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة.

وأسفرت اتفاقيات عديدة تم توقيعها بين الجهات المانحة والجامعات - بشكلٍ فردي- عن توفير مجموعة من المنح الدراسية للطلاب السوريين. وعادة ما يكونوا ملتحقين بالدراسة في هذه الجامعات على نظام المسار الموازي، وبالتالي يدفعون رسوم جامعية أعلى، على الرغم من أن بعض الجامعات قد اتخذت خطوات لخفض الرسوم الخاصة بالطلبة الأردنيين (الذين يدرسون على نظام الموازي). تفاصيل الخطط المختلفة المتاحة تم تلخيصها أدناه. الجهات المانحة الرئيسة هي:

- مبادرة الاتحاد الأوروبي للتعليم السوري (EU's EDU-SYRIA) التي تُمول من خلال صندوق الائتمان (مداد)، والتي تهدف إلى إشراك 1,390 طالبا في التعليم العالي، وتستهدف اللاجئين السوريين و أقل من (300) من الأردنيين المحرومين.[5]

- خدمة التبادل الأكاديمي الألمانية (DAAD)، بالشراكة مع وكالة التنمية الألمانية، والتي دعمت 40 سوري و 40 أردني حتى الآن.[6]

- مبادرة الشراكة ما بين صندوق مبادرة ألبرت آينشتاين الألمانية للاجئين الأكاديميين و مفوضية شؤون اللاجئين دافي (DAFI)، والتي قدمت منح دراسية

[3] أنظر على سبيل المثال،
"Co-Hosts Declaration from the Supporting Syria & the Region Conference, London 2016," Supporting Syria and the Region London 2016 conference, London, 4 February 2016; UNESCO. Draft Preliminary Report Concerning the Preparation of a Global Convention on the Recognition of Higher Education Qualifications (Paris: UNESCO, 2015).

[4] Ministry of Planning and International Cooperation, Jordan Response Plan for the Syria Crisis: 2016–2018 (Amman: MoPIC, 2015).

[5] "EDU-SYRIA—A Scholarship Program," EDU-Syria, 24 February 2016, http://edu-syria.eu/.

[6] "Master's Scholarships for Jordanians and Syrians in Jordan: DAAD," Office of International Relations, the Hashemite University, 26 February 2015, http://hu.edu.jo/OIR/f_news.aspx?news_id=26801; "Scholarship Database," DAAD, 2 March 2016, www.daad.de/deutschland/stipendium/datenbank/en/21148-scholarshipdatabase/?status=3&origin=89&subjectGrps=F&daad=1&q=&page=1&detail=57194683; "New Perspectives for Young Syrians and Jordanians," DAAD, 2 March 2016, www.daad-jordan.org/en/27348/index.html.

لعدد من السوريين للدراسة في ألمانيا بلغ عددهم 17 في عام 2013، و 42 في عام 2014، و 59 في عام 2015.[7]

- معهد التعليم الدولي (IIE)، واتحاد صندوق الأزمات السوري للتعليم العالي، الذي قدم منح دراسية لحوالي 333 طالب سوري لإتمام تعليمهم في الأردن والولايات المتحدة.[8]

- الجامعة الأمريكية الشعبية للتعليم عبر الإنترنت ورابطة المساعدة وإعداد الامتحانات (Kaplan Prep)، والتي منحت كل منهما 500 منحة دراسية في عام 2015 للاجئين السوريين للدراسة في الولايات المتحدة.[9]

- جامعة كيرون، وهي مؤسسة ألمانية توفر دورات مجانية على الإنترنت ودورات جامعية للاجئين وتقدم تمويل للسنة النهائية للطلبة في مختلف الجامعات.

الجامعات الحكومية

في الجامعة الأردنية، هناك 30 مقعد متاحة للاجئين السوريين برعاية الوكالة الألمانية للتبادل الأكاديمي. وهناك 13 مركز آخر يرعاها مركز اليوبيل للتميز في مجال التعليم، وحوالي 100 مركز ترعاها منظمة اليونسكو من خلال البرنامج الموازي. ومع ذلك، لم يلتحق سوى 25 سوري بدعم من اليونسكو في عام 2017. وأسباب هذا العدد المنخفض غير واضحة.

، ترعى الوكالة الألمانية للتبادل الأكاديمي عددا من الطلاب السوريين في جامعة اليرموك من خلال البرنامج الموازي، بالشراكة مع المبادرة الشبابية الأوروبية (Europe HOpes). وتدعم اليونسكو أيضا عددا من الطلاب في مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع في الجامعة. وتم أيضاً توفير 174 منحة دراسية للدبلوم، بالإضافة إلى 74 منحة دراسية لفصل واحد في السنة الدراسية للطلاب المسجلين حاليا من اللاجئين. وفي جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ترعى الوكالة الألمانية للتبادل الأكاديمي 21 لاجئا سوريا.

[7] UNESCO, DAFI 2013 Annual Report (Geneva: UNHCR, 2013); DAFI 2014 Annual Report (Geneva: UNHCR, 2014); DAFI Annual Report 2011 (Geneva: UNHCR, 2012); DAFI Annual Report 2012 (Geneva: UNHCR, 2013); DAFI: Higher Education in Emergencies (Geneva: UNHCR, 2014); "DAFI Programme," UNHCR, 1 January 2016, www.unhcr.org/pages/49e4a2dd6.html; "DAFI: UNHCR Tertiary Education Scholarship Program," UNHCR, 2015, www.unhcr.org/568bc62b9.html.

[8] "IIE Syria Consortium for Higher Education in Crisis," Institute of International Education, 2016, www.iie.org/Programs/Syria-Scholarships; "Syria Scholarships. Universities: Join the Consortium," Institute of International Education, 1 October 2015, www.iie.org/Programs/Syria-Scholarships/Join-the-Consortium.

[9] "'University in a Box': American University Opens Gates to 500 Syrian Refugees," University of the People, 8 September 2015, www.uopeople.edu/about/worldwide-recognition/press-releases/#faq_answer_1_2

وفي الجامعة الهاشمية، يرعى مركز اليوبيل للتميز في مجال التعليم، مجموعة من الطلبة السوريين يبلغ عددهم 12، وطالب آخر ترعاه مفوضية شؤون اللاجئين. وتقدم الجامعة الهاشمية أيضا خصم 25 في المئة على الرسوم لأي لاجئ سوري.

وقد وقعت جامعة آل البيت مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتقديم 100 منحة رعاية والتي تشمل نطاقاً واسعاً من التخصصات. وبالمثل، تم مؤخرا توقيع اتفاق مدته خمس سنوات بين جامعة كينجز كوليج في لندن، والجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة كيرون في ألمانيا وتعليم السمتقبل (Future Learn) في المملكة المتحدة لتقديم مجموعة واسعة من حزم التعليم عبر الإنترنت مجانا للاجئين. كما تم توقيع اتفاقية بين جامعة آل البيت ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجمع كامب لإعادة التأهيل reboot camp حيث تقدم تعليما مكثفا لتكنولوجيا المعلومات للاجئين السوريين مع التركيز على البرمجة وتصميم المواقع الإلكترونية. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس الثقافي البريطاني، تم توفير مختبرات حاسوبية جديدة لدعم اللاجئين السوريين ذوي مهارات تكنولوجيا المعلومات والتعليم.

وتقوم المفوضية برعاية أربعة لاجئين سوريين من خلال دورات في جامعة الحسين بن طلال.

الجامعات الخاصة

يحصل الطلاب اللاجئون في جامعة عمان العربية على تخفيضات تصل إلى 75 في المئة، ويتاح التمويل الذي توفره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و صندوق مبادرة ألبرت أينشتاين (DAFI) لعدد محدود من اللاجئين السوريين. وفي جامعة جدارا، يحصل اللاجئون السوريون على خصم بنسبة 50 في المئة. وفي جامعة الزرقاء، قدم الاتحاد الأوروبي 500 منحة دراسية، يحصل اللاجئون المسجلون على خصومات من خلال برامج ممولة من قبل المانحين. المؤسسات التي تقدم منح دراسية (عدد المستفيدين غير متوفر) هي: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة أمل، والمؤسسة الدولية للأغراض الأكاديمية، ومنح الشيخ فواز الحكير، وجمعية الغراء، وجمعية أيادي العون، والزرقاء التعليمية. كما قدمت جامعة جرش رسوما مخفضة في الأعوام 2016 و 2017. وتقدم جامعة عجلون الوطنية رسوما مخفضة للطلاب القادمين من خلال الوكالات المانحة. فيما يدعم الاتحاد الأوروبي 250 طالبا في جامعة طلال أبو غزالة.

كليات المجتمع

خلال هذه الدراسة، تم الاتصال بعشرين كلية مجتمع للحصول على معلومات تتعلق بالمنح الدراسية والمساعدات المالية للاجئين السوريين. كلية القدس هي الوحيدة التي أكدت على أنها وبالشراكة مع جامعات أردنية أخرى قد قدمت 250 منحة دراسية. أما أولئك الذين يرغبون في متابعة التدريب التقني والمهني في كلية القدس فيمكنهم القيام بذلك من خلال الاتحاد الأوروبي ومشروعي تعليم سوريا 1 و 2. (EDU – Syria 1 and EDU Syria 2)

التحديات التي تواجه الطلبة

الفجوات التعليمية

لعل التحدي الرئيس الذي يواجه اللاجئين الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي هو انعدام الاستمرارية في التعليم. من حيث المبدأ، تقدم الحكومة الأردنية التعليم لجميع اللاجئين السوريين الذين يعيشون في الأردن. ويتاح للأطفال السوريين مقاعد في المدارس الأردنية، على الرغم من أن الكثير منهم يستطيعون الالتحاق في المدارس وفق نظام الفترتين، إلا أن العديد من الأطفال السوريين غير مسجلين، وبالتالي لا يحصلون على شهادة المدرسة الثانوية اللازمة لدخول الجامعة أو كلية المجتمع. ومن الضروري إيجاد أنظمة وقوانين قادرة على التعامل مع الفجوات التي تواجه التعليم والتي قد تسمح بإعادة التسجيل في نظام التعليم العالي. فعلى سبيل المثال، يدير مجلس اللاجئين النرويجي[10] وصندوق الأمم المتحدة للسكان مراكز للشباب في الزعتري والأزرق. وأطلقت اليونسكو مؤخرا مشروع «تنمية مهارات الشباب وتوجيهه»(BETC) الذي يوفر التدريب على المهارات المستهدفة لتمكين الطلاب من الالتحاق بالتعليم العالي أو القوى العاملة. ومع ذلك، فإن العديد من المبادرات تستند إلى المشاريع، مع دورات برامج قصيرة المدى، وعدم كفاية الاستثمار في النظم.

فرص مستقبلية

بالنسبة للعديد من اللاجئين السوريين، فإن عدم اليقين بشأن مستقبلهم (سواء أكانوا قادرين على العودة إلى سوريا وما سيترتب على ذلك)، أوانعدام فرص العمل يقلل من الحوافز لدخول التعليم العالي. وينشغل العديد من اللاجئين بروتين الحياة اليومي، ولا سيما إيجاد فرص العمل، بدلا من الاستثمار في التعليم للمستقبل.

[10] Norwegian Refugee Council, Drivers of Despair: Refugee Protection Failures in Jordan and Lebanon (Oslo: Norwegian Refugee Council, 2016).

إمكانية التنقل

يحتاج اللاجئون المقيمون في المخيمات الذين يلتحقون بالجامعة إلى إذن لمغادرة مخيماتهم. ومن الممكن لهم الحصول على رخصة سنوية حسب البرنامج الذي يلتحقون به. ومع ذلك، حتى عندما يتم القبول في برنامج معين فإن العبء المالي للتنقل غالبا ما يشكل عقبة.[11]

التكلفة والاستمرارية

لا تزال القيود المالية تشكل عائقا رئيسا. وعلى الرغم من وجود العديد من المنح الدراسية المتاحة، إلا أنها لا تنشر على نطاق واسع. و بالإضافة إلى ذلك، لا تدعم جميع الجهات المانحة برنامجا كاملا للدراسة، العديد من الطلاب يتم دعمهم على أساس سنوي أو على أساس يومي. وبناءً عليه وفي ظل عدم وجود دعم مالي كامل طوال مدة البرنامج، فإن العديد من السوريين يترددون في الالتزام.

الوصول إلى المعلومات

وأدى الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بالجدارة وإجراءات التسجيل والمساعدة المالية إلى انخفاض مستويات الإقبال على برامج معينة. واستجابة لذلك، أطلقت اليونسكو مبادرة جامعتي في عام 2015[12]، وهي قاعدة بيانات عربية على الإنترنت تضم نحو 2000 فرصة دراسية ومصادر معلومات أخرى.

[11] Daniela Z. Kaisth and James R. King, “Syrian Refugees in Jordan—From Camps to Campus,” University World News, 19 September 2014.

[12] UNESCO and the EU, UNESCO-EU Jami3ti Initiative: Mapping of Higher Education Needs & Opportunities for Syrian Refugees (Jordan: UNESCO, May 2015); “Jami3ti: Linking Refugee and Vulnerable Youth to Higher Education & Training,” UNESCO, 1 December 2015, https://amman.unesco.org/home/index?lang=1.

7: القيمة المضافة لمنظمات المجتمع المدني في الأردن

إسراء الشياب و د. إريكا هاربر ومحمود نابلسي

يناقش هذا الفصل القيمة التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني وبخاصة المنظمات المجتمعية إضافتها لمجتمعاتهم المحلية في الأردن. ويبدأ الفصل بمراجعة الأدبيات السابقة ويُعرّف ويصف حالة المجتمع المدني في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. ويقوم الفصل بتقديم تفاصيل عن ميلاد المجتمع المدني في الأردن وتطور الحركات السياسية منذ عام 1923 وحتى عام 2017. بالإضافة إلى ذلك، يحلل الفصل أثر المنظمات المجتمعية في الأردن للتوقف عند القيود المفروضة عليه، كما يسلط الفصل الضوء على الفرص المتاحة أمام المجتمع المدني. وأخيرا يتفحص هذا الفصل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ويقدم المقترحات لتقوية أثر هذه المنظمات الجتمعية في المجتمعات المدنية.[1]

المجتمع المدني: التعريف

يعود مفهوم المجتمع المدني إلى الفلسفة اليونانية، غير أن المفهوم الحديث لفضاء مستقل يمكن تمييزه ولو بشكل جزئي عن الدولة تم إدخاله لأول مرة في النظريات السياسية لتوماس باين.[2] وهناك من يجادل بأن هذا التعبير الجديد للمواطنين بلغة مصالحهم وتوقعاتهم ورؤاهم يعكس الظروف الاقتصادية التي جاءت مع الثورة الصناعية والظروف الاجتماعية المتطورة المُلهمة للثورات الفرنسية والأمريكية.[3] وعاد المفهوم للظهور إلى السطح بعزم متجدد مرة أخرى في أواخر القرن العشرين. وبرهن الدور الذي لعبته حركات المواطنة والجماعات غير الحكومية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي على إمكانات المجتمع المدني. ما أثر بدوره على أجندات التنمية؛ إذ ينظر إلى المجتمع المدني بشكل متزايد كأداة لتوسيع خدمات الدولة الرئيسية ومكافحة الفقر وتشجيع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.[4] وترك هذا التطور العريض أثراً على المجتمع المدني إذ أن الأخير ينقصه تعريف واضح وغير قابل للجدل. وكمفهوم فلسفي، يتناول تعبير المجتمع المدني العقد الاجتماعي بين الدولة

[1] يعتمد هذا الفصل على البيانات الأولية والثانوية ويشمل على بيانات تم الحصول عليها كجزء من مبادرة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا عن المجتمع المدني الأردني والتي تهدف لدعم قطاع المجتمع المدني الأردني ليكون اكثر نشاطا وصاحب تاثير أكبر. وقام المعهد بعقد عدد من نقاشات المجموعات لدراسة مجموعات الدراسة في المنظمات المحلية والتنك تانك والنشطاء والمبادرات الشبابية ما بين اذار وتموز 2017.

[2] Aisha Ghaus-Pasha, "Role of Civil Society Organizations in Governance," December 2004, paper prepared for the 6th Global Forum on Reinventing Government, 24–27 May 20015, Seoul, Republic of Korea.

[3] T. Carothers, "Civil Society," Foreign Policy, Winter 1999–2000.

[4] Ghaus-Pasha, "Role of Civil Society Organisations."

والمواطنين وهو الفراغ المدني الذي يفصل بين الحكومة والأسواق الخاصة.[5] وأفضل من التقط ذلك هو ألكسيس دو توكفيل والذي عرّف المجتمع المدني بوصفه «مجالا مستقلا للحرية يشمل على ثقافة مؤسسية تبني الديمقراطية السياسية والاقتصادية.»[6] وكمفهوم تنموي وسياسي فإن المجتمع المدني يمكن فهمه بشكل أفضل بمعايير وظيفية وبنيوية.

من ناحية بنيوية يتكون المجتمع المدني من خمس جماعات:

1. المنظمات المهنية، مثل اتحادات العمال والنقابات التي توفر خدمات اجتماعية واقتصادية لأعضائها.

2. المنظمات التي تقدم الخدمات، والتي عادة ما تعرف بمنظمات غير حكومية ومنظمات غير ربحية، والتي تُعوّض أعمالها نقص الخدمات التي تقدمها الدولة.

3. المنظمات المحلية المجتمعية والتي تتشابه أعمالها مع المنظمات التي تقدم الخدمات لكنها في العادة ما تكون أصغر ومحلية أكثر ورسمية أكثر، ولها تمويل ذاتي إذ تعتمد على المتطوعين ولها تفاعل أقل مع قطاع الدولة.

4. مؤسسات دينية غير ربحية.

5. المنظمات التي تشجع على الحكم الرشيد و الدمقراطية، من خلال إجراء نشاطات مختلفة مثل التعليم المدني والتدريب وتطبيق الأبحاث.[7]

[5] Mohammed Marwan, “What is Social Contract?” Mawdoo3.com, 31 August 2014 (in Arabic).

[6] Walton, “Civil Society and Development: Moving from de Tocqueville to Gramsci,” Development Policy Blog, 17 August 2015, http://devpolicy.org/civil-society-and-development-moving-from-de-tocqueville-to-gramsci-20150817/; for further definitions see Ghaus-Pasha, “Role of Civil Society Organisations.”

[7] A. Hawthorne, Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer? Carnegie Papers 44 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, March 2004).

الصندوق رقم 7.1: تعريفات المجتمع المدني

صنف البنك الدولي المجتمع المدني بوصفه «جماعة كبيرة من المنظمات واتحادات العمل والجماعات المحلية والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية غير الربحية التي تتواجد في المجال العام وتعبر عن مصالح وقيم أعضائها وآخرين مستندة لاعتبارات إثنية وثقافية وسياسية وعلمية ودينية وخيرية.»

وقد عرف مجموعة من الباحثين الأردنيين المجتمع المدني بأنه «تطبيق أفضل الممارسات من المشاركة الاجتماعية بين الأفراد والدولة.»

World Bank, "Civil Society," 2017, www.worldbank.org/en/about/partners/civil-society

Mustafa Kushaim, "Civil Society between Theory and Practice," *Dirasat Magazine*, no. 24 (n. d.)

وظيفياً، يمكن تحديد ثلاثة أغراض يؤديها المجتمع المدني:

1. **مزود للخدمات**: يعود المجتمع المدني بالنفع على الفقراء وأولئك الذين يعيشون في مناطق معزولة، أو أولئك الذين لا يمكن لهم الحصول على خدمات من الدولة لأن الدولة غير راغبة أو غير قادرة على توفير هذه الخدمات.[8] وعلى نطاق دولي، فإن تقديم الخدمات يحتل القسم الأكبر من موازنة المجتمع المدني والقوى العاملة.[9] فالمجتمع المدني موجود وبشكل مثالي للقيام بهذا الدور في التطوير والصراع والبيئات المتأثرة بالكارثة والتي لا تكون فيها مؤسسات الدولة قادرة على القيام بذلك. وفي حالات أخرى تعمل منظمات مجتمعية محلية بكفاءة أكبر من الحكومة وبخاصة عندما تتفشى في الحكومة البيرقراطية والفساد. وتتمتع أيضا المنظمات المجتمعية المحلية بالثقة والقدرة على الوصول، ويمكن لها إيجاد الحلول الخلاقة بسبب الروابط القوية في المجتمع.

2. **فاعل للحكم الرشيد**: وهذا هام جدا في إيجاد ربط بين الناس والقطاع العام والقطاع الخاص. فهو يغذي القطاع الخاص من خلال الاستشارات ودعم الأراء المحلية وتحويلها إلى سياسات للتنفيذ. وعلاوة على ذلك يقوم المجتمع المدني بتثقيف الناس حول الحقوق المدنية والمشاركة في الأمور العامة ويقوم بتعبئة

[8] Ghaus-Pasha, "Role of Civil Society Organisations."

[9] يهيمن التعليم مع الخدمات الاجتماعية – بحصة تصل إلى 43% من الوظائف الخدمية – الوظائف الخدمية للمجتمع المدني بمعدل استيعاب الحصة الأكبر للقوى العاملة للمنظمات المجتمعية المحلية في الدول المتقدمة والنامية 64% و63% على الترتيب)، نفس المصدر.

وتسهيل العمل الجماعي. وهذا بدوره يغذي تطوير وتنمية رأس المال الاجتماعي – «شبكة الجمعيات والشبكات والمعايير (الثقة والتسامح) التي تمكن الناس من التعاون مع بعضهم البعض للصالح العام»، وهو ما أسماه روبرت بوتنام شروط الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.[10]

3. **الإشراف**: يقوم المجتمع المدني بدور المشرف على الحكومة إذ يراقب القطاع العام وافعاله وصناعة القرار. يمكن للمجتمع المدني أن يعزز من المساءلة والكفاية والاستجابة في سياق ديمقراطي وغير ديمقراطي. كما يمكن للمجتمع المدني أن يدعم الإصلاحات والشفافية ومراقبة حماية حقوق الإنسان والحريات المدنية.

وبعيداً عن النظر إلى المجتمع المدني كمفهوم فلسفي أو كمجموعة من الهياكل أو من خلال قيمته الوظيفية فإن انتشاره وقوته وتأثيره ليس موضع شك. وأظهرت دراسة لمشروع القطاع المقارن غير الربحي في جامعة جون هوبكنز القوة الاقتصادية للقطاع: ففي 36 بلد سواء متقدمة أو نامية أو انتقالية فإن مصروفات القطاع تساوي 4.5 في المئة من مجموعة إجمالي الناتج المحلي و 4.4 في المئة من مجمل التوظيف.[11]

يشكل المجتمع المدني أيضا قوة سياسية كبيرة، ولعب العمل الشعبي المنظم دورا أساسيا في الانتقال السياسي في العالم وأفضى إلى إصلاحات حقوقية في مناح هامة، وشمل ذلك حقوق المثليين ومزدوجو التوجه الجنسي والمتحولين جنسيا والمساواة الجندرية وحماية الأقليات. وتقدم عائشة غوص باشا فكرتين حول تصاعد التأثير. أولا، ثورة المعلومات وبخاصة قدرة الفرد على جمع ومشاركة ونشر الصور والبيانات والفيديوهات حوّل كيفية مراقبة وحماية أصحاب الحقوق والواجبات. ثانيا، يمتلك المجتمع المدني عملة نادرة من السلطة الأخلاقية لأنه يمثل «مصلحة العموم مقابل المصالح الرسمية أو المدفوعة بالسلطة للدولة أو للاقتصاد.»[12]

لذلك ليس مفاجئا أن يكون المجتمع المدني مشبعا بحلول مبتكرة. ففي عام 2005 وصف أمين عام الأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان المجتمع المدني ب «القوة العظمى العالمية الجديدة»[13]، وينظر للمجتمع المدني الآن بوصفه يمتلك إمكانية تحريك الإصلاح السياسي وتخفيف الفقر وممارسة دور قيادي لمواجهة تحديات عالمية مثل تغير المناخ. طبعا هناك جدل كبير بين الأكاديميين وصناع السياسات فيما إذا كان هذا الدور للمجتمع المدني ما هو إلا تعبير عن غياب النضج أو محاولة بائسة لنقل المسؤوليات عن الحكومات. كما ويطرح سؤالا جدياً حول حدود قدرة المجتمع المدني

[10] Ghaus-Pasha, "Role of Civil Society Organizations."
[11] نفس المصدر.
[12] نفس المصدر.
[13] "'New Superpower' Seeks 'Better World,'" press release, Inter Press News, 3 June 2005,

في الوصول والتأثير في إقليم قد يكون الأكثر حاجة ألا وهو إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا. وعلى وجه التحديد يتساءل البعض حول التأثير المحدود لهذا المجتمع في صناعة السياسات والحكومة وحياة الفقراء، وبخاصة وأن هناك انتشاراً كبيرا لمنظمات المجتمع المدني وتمويلاً ضخما في هذا القطاع؟

المجتمع المدني في غرب آسيا وشمال أفريقيا

بكل تأكيد يتواجد المجتمع المدني بكل صيغه البنيوية التي نوقشت أعلاه في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. فالمجتمع المدني العربي تطور عبر مراحل من التوسع في الحريات وتراجع القيود وفقاً للقوى والاتجاهات السياسية السائدة.[14] وقد تطورت الأشكال الحديثة من المجتمع المدني مثل النقابات المهنية والاتحادات التجارية والأندية الثقافية خلال فترة الاستعمار، ولعبت تنظيمات سياسية مثل الإخوان المسلمين دورا هاما في النضال الوطني وفي دعم القضايا القومية.

وشهدت فترة ما بعد الاستقلال أول تراجع للمجتمع المدني، فهناك تنظيمات أكبر وأكثر قوة اندمجت في مؤسسات الدولة، أما البقية فقد أصبحت عرضة للتقييد الصارم والرقابة. فالحكومات الناشئة وعديمة الخبرة «خشيت من أن تقوض التنظيمات المستقلة والمتنوعة الوحدة الوطنية وتهدد محاولات الحكومات في تعزيز سلطتها.»[15] وينسجم هذا مع تنظيم العقد الاجتماعي العربي والذي تتحمل فيه الحكومات المسؤولية في تأمين غذاء المواطن وأمنه وتعليمه وصحته ووسائل العيش مقابل الامتثال السياسي.

شهد الجزء الأخير من القرن العشرين عملية اللبرلة والتعددية، فأصبحت المنظمات والجمعيات والأندية أكثر شيوعاً في حين قامت المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني بتوسيع نطاق عملها. وجاء ذلك استجابة لحُزم اللبرلة الاقتصادية والتي بدورها حدّت من قدرة الدولة على تقديم الخدمات. كما تدفقت المساعدات الدولية وبرزت المنظمات المجتمعية كوسيلة آمنة يمكن الاعتماد عليها. في بعض الأحيان لعبت المؤثرات الخارجية مثل منظمات حقوق الأنسان وحركات الديمقراطية دورا في النطاق العملياتي الموسع للمنظمات. وتفسر هذه العوامل مجتمعة لماذا انتشر المجتمع المدني في الدول الفقيرة التي تحتاج لمساعدات (مصر والأردن واليمن والمغرب وتونس) أكثر من دول الخليج (عمان، قطر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة) التي وبفضل ثروتها النفطية منعت المنظمات من العمل، فالمنظمات الموجودة في الخليج هي مرتبطة بالسلطة أو تعمل كشبه منظمات رسمية على شكل الجمعيات الخيرية الإسلامية.[16]

[14] Hawthorne, Middle Eastern Democracy.
[15] نفس المصدر.
[16] أيضا المناطق المتأثره حاليا بالصراع مثل ليبيا وسوريا.

وعلى الرغم من وجود استثناءات إلا أن المجتمع المدني في المنطقة بشكل عام يمكن تصنيفه بأنه ضعيف وفاقد للتأثير ويعمل تحت الرقابة الصارمة للدولة. وفي بيئات أكثر اعتدالا فإن المنظمات تخضع لأطر قانونية مقيدة تنظم تشكيل وتمويل وعمل وتقارير هذه المنظمات. أما في السياقات الصارمة يتم إغلاق المنظمات بشكل إجباري بين الفينة والأخرى وتتعرض هذه المنظمات إلى مضايقات أمنية وقضائية ويُعتقل طواقمها.

تتم رقابة المجتمع المدني وتقييده من خلال تحويله كذراع ممتدة للدولة، ويقدم تقرير مؤسسة كارنيجي أمثلة للدول التي تمول فيها الحكومات المنظمات المجتمعية وهي جميعات قام بتأسيسها موظفو الدولة السابقين أو يقف على رأسها أشخاص تعينهم الحكومة. في الكويت على سبيل المثال، تتلقى كل الجمعيات التطوعية المسجلة مساعدات سنوية. المنظمات غير الحكومية والحكومية والمنظمات المرتبطة بالملكيات وهي منظمات مجتمعية يديرها مسؤولون عالي المستوى أو أعضاء من الحكومة كوسيلة لمراقبة الجماعات المدنية هي تعابير شائعة في الخطاب العربي. فمن جهة، تدفع هذه العلاقات التداخلية لجماعات المجتمع المدني المنظمات للتردد في القيام بأعمال يمكن لها أن تعرض هذه العلاقات للخطر.» ومن جهة أخرى، تعني تركيبة هذه المنظمات العضوية أن مهمتها ليس في تحدي الأنظمة والمؤسسات بل في «توفير الخدمات والتنمية الاجتماعية الاقتصادية الضرورية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.»[17]

أحيانا، يكون للنقابات المهنية قيادات أكثر استقلالا غير أن أعضاءها – مثل أعضاء الاتحادات –هم في الغالب موظفو دولة أو يعتمدون على حسن النوايا لدى الحكومة لتأمين بقائهم الاقتصادي. فغرف التجارة مسيطر عليها من قبل رجال الأعمال الذين يعتمدون على علاقات شخصية واقتصادية مع موظفي الحكومة. وهناك الكثير من المراكز الفكرية التي يعمل بها مواطنون إلا أنها تُمول أيضا من قبل الحكومة وبالتالي لا يمكن اعتبارها مستقلة تماما. والأمر الأكثر فجاجة هو أن موظفي الأجهزة الأمنية يتسللون إلى القطاع المساند للديموقراطية ويؤسسون منظمات تقوم بأعمال المنظمات ما يعني سحب تمويل المانحين من الجماعات المستقلة الاصيلة. ويواجه المانحون مصاعب في التمييز بين هذه المنظمات والمنظمات الحقيقية.[18]

باختصار، فإن طبيعة ومجال وتأثير المجتمع المدني في المنطقة يتحدد في الغالب من قبل الدولة، ولهذا السبب، يمثل القطاع كل ما هو مناهض لكيف يفهم المجتمع المدني

[17] Hawthorne, Middle Eastern Democracy.

[18] ويشمل ذلك تأسيس المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخابات للإشراف على الانتخابات واصلاح قانون الاحزاب السياسية. أنظر،
Electoral Law, and Public Gatherings Law; A. M. Awad and E. Sarayra, Enabling Environment National Assessment. Country Report: Jordan (Amman: Phenix Center for Economic and Informatics Studies, 2015).

بالشكل الشائع (أي بمعنى أنه منتج عضوي ومستقل للمواطن استجابة لاحتياجاته وتطلعاته وآماله). وثبتت سلطة الدولة ربما أكثر شيء في أعقاب ما يسمى بالربيع العربي والذي يرى البعض بأنه جاء نتيجة لسماح الحكومة بتطور المجال المدني ليصبح أكثر تحررا. بعض الدول مثل الأردن شهدت إصلاحات لبرلة تتعلق بالحريات المدنية،[19] غير أن النتيجة الأعرض هي قمع المنظمات والأفراد الذي يشكلون تهديداً على احتكار الدولة للسلطة. كما أن الدول وظفت أحداث خارجية مثل داعش كفزاعة أو كذريعة لزيادة القيود والسيطرة الحكومية.

المجتمع المدني في الأردن

ساهمت سلسلة من الأحداث المحلية والإقليمية والدولية في تأسيس الدولة الأردنية في عام 1921 وفي تشكيل الحياة العامة في البلاد. وتم تأسيس منظمات جديدة وأحزاب سياسية وجمعيات على سبيل المثال بهدف إنهاء الانتداب البريطاني بينما تطور عدد آخر من هذه التنظيمات لتقديم الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني.[20] ظهر مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في مقال بصحيفة أردنية عام 1923 والذي عرّف منظمات المجتمع المدني وحث الحكومة للتخلي عن الروابط التقليدية مثل العشائرية والانتقال نحو الاشتباك مع مجتمع مدني حديث.[21] وبالفعل سمح المجلس التشريعي (1929-1946) لمنظمات المجتمع المدني وللأحزاب السياسية المشاركة في العمل العام. ومهد هذا الطريق لتشكيل حركات سياسية واجتماعية – ويشمل هذا غرف التجارة والجمعيات الاجتماعية والأندية الثقافية والسياسية الرياضية، لم يزد عددها عن خمسين في ذلك الوقت والحق أن الأحزاب السياسية كان ينقصها الرؤية الواضحة ولم تكن فاعلة لوقت طويل. وهذا أيضا ينطبق على جمعيات المرأة التي ظهرت في الأربعينيات من القرن الماضي.[22]

شهدت الفترة الممتدة من 1950 إلى 1974 تغيرات جوهرية، فدخول أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948 إلى الأردن غيّر من طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني وانتقلت من السياسة إلى الأعمال الخيرية مع ارتفاع كبير في عدد الهيئات التي تقدم إغاثة إنسانية ومساعدات اجتماعية. وبالرغم من الخلافات داخل

[19] ويضم ذلك تأسيس المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخابات للإشراف على الانتخابات واصلاح قانون الاحزاب السياسية. أنظر،
Electoral Law, and Public Gatherings Law; A. M. Awad and E. Sarayra, Enabling Environment National Assessment. Country Report: Jordan (Amman: Phenix Center for Economic and Informatics Studies, 2015).

[20] عبر وعد بلفور لعام 1917 عن دعم بريطانيا لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وجاء بعد اصدار وعد بلفور الانتداب البريطاني على فلسطين في عام 1921.
Kushaim, "Civil Society between Theory and Practice."

[21] Awad and Sarayra, Enabling Environment.

[22] Muhammad Jrabieea, Civil Society and the State in Jordan (Kuwait: Transparency Society, 2013). See also Awad and Sarayra, Enabling Environment.

الحكومة وعدم الاستقرار الإقليمي في مطلع الخمسينيات[23] إلا أن المادة السادسة عشر من الدستور الأردني نصت على حق الأردنيين في تأسيس الجمعيات المدنية. فالقانون رقم 33 الذي ينظم التنظيمات الاجتماعية لم تتم المصادقة عليه حتى عام 1966 لكنه كان على أية حال مقيدا بشكل كبير. وفي عام 1967 أصدرت الحكومة قانون طوارئ وحُل البرلمان المنتخب. وعلقت الانتخابات النيابية مرة أخرى في عام 1974.

هناك خطوات إيجابية اتخذت في عام 1978 عنما تم تأسيس المجلس الاستشاري للتعبير عن هموم الناس والذي بدوره استمر بالعمل حتى عام 1984. غير أن الركود الاقتصادي الذي بدأ في عام 1985 كان يعني أن التنمية السياسية تراجعت وأصبحت النقابات المهنية أقل فعالية.[24]

أفضت الاحتجاجات الشعبية في عام 1989 إلى مزيد من الانفتاح السياسي والدمقراطية والعودة إلى الحياة البرلمانية إذ تم الغاء قانون الأحكام العرفية. والحق أن المناخ السياسي الجديد أعاد نمو المجتمع المدني والمشاركة السياسية في التنمية السياسية وشؤون الدولة.[25] وتم نشر الميثاق الوطني الذي استند إلى المصالحة السياسية بين الدولة والمعارضة في عام 1991.[26] ونادى الميثاق الوطني بالإصلاحات التشريعية والسياسية شاملاً مناح مختلفة مثل التعددية السياسية ومشاركة الإعلام. أما التشريع الناظم لعمل منظمات المجتمع الأردني فقد جاء بعد ذلك.

وشهد عام 1997 اختراقاً عندما صدر قانون الشركات رقم 22 والذي سمح بتأسيس شركات غير ربحية.[27] ونتيجة لذلك ارتفع وبشكل منتظم عدد منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والجمعيات الخيرية الإسلامية والنقابات المهنية والتنظيمات السياسية. وفي عام 2008 صدر قانون الجمعيات رقم 51 الذي ينظم عمل الجمعيات الخيرية والمنظمات الاجتماعية وخفّض القانون من الحد الأدنى للعدد المطلوب لتشكيل جميعة من خمسين إلى سبعة أشخاص ما أفضى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المنظمات الفاعلة. وأجريت تعديلات على القانون في عام 2009 قللت من القيود بشكل أكبر.

ازدهرت وخفتت بيئة المجتمع المدني وفقاً الاحداث السياسية. فكما تم ملاحظته في السابق فإن الربيع العربي شجع على إجراء إصلاحات، غير أن ذلك لم يدم طويلا وأصبح هناك انكفاء. فظهور تهديد التطرف العنيف كان سبباً لسن تعديلات تشريعية جديدة (قانون مكافحة الإرهاب وقانون المطبوعات والنشر) مما قد يكون ساهم في

[23] أفضى ذلك إلى تعليق العمل بالأحزاب السياسية وإلقاء القبض على عدد من قادتها..
Awad and Sarayra, Enabling Environment.
[24] Jrabieea, Civil Society and the State.
[25] نفس المصدر.
[26] Awad and Sarayra, Enabling Environment.
[27] يتم تسجيل الشركات غير الربحية وفقا لتعليمات رقم 73 من قانون الشركات غير الربحية الصادر بموجب المادة رقم 7 الفقرة د من قانون الشركات رقم 22. المصدر السابق،
Civicus, State of Civil Society Report 2017 (Johannesburg: Civicus, 2017).

التضييق على حريات المجتمع المدني.[28] وهناك من يجادل بأن النظام العام والأمن الوطني وقوانين مكافحة الإرهاب منحت فضاء عريضاً لتسييس وانتقائية التفسيرات، غير أن آخرين جادلوا بأن هذه التعديلات كانت ضرورية وتعبر عن تدابير حكيمة لحماية المجتمع من التهديدات الماثلة والملموسة.

تحليل أثر المجتمع المدني في الأردن

بلغ عدد الجمعيات المسجلة في الأردن لغاية عام 2017 5628 [29] مع وجود 595 شركة غير ربحية مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة.[30] الشكل الأكثر شيوعا لمنظمات المجتمع المدني هو الجمعيات الخيرية الإسلامية والتي تحظى باحترام كبير لأنها تقدم مساعدات مادية للفقراء في المناطق المعزولة. وتتفوق المنظمات المجتمعية التي تعمل في المحافظات بشكل كبير من حيث العدد على المنظمات غير الحكومية والتي عادة ما تتلقى تمويلاً أجنبياً وتوجد في عمان. ومع أنها ذات موارد قليلة إلا أن المنظمات المجتمعية تشكل مورداً هاماً لحماية المجتمع وللمساعدة، وتحظى بثقة عالية من كافة الجماعات المنظمة. وهنالك العديد من منظمات المرأة والشباب والكثير منها فعال بشكل كبير ويحظى بتركة تشغيلية امتدت على مدار عقود. وتقدم الجمعيات التعاونية مساعدات نقدية للأسر الفقيرة وتسهل من النشاطات التي تركز على الاحتياجات الاقتصادية للمجتمعات مثل إنتاج المخللات والحليب والجبن وخل التفاح وزيت الزيون والتطريز والسيراميك. أما المطابخ التي تولد الدخل فتقوم بتوفير غذاء مطبوخ معقول الثمن تقوم بإعداده النساء من المجتمعات المحلية وهذا يشكل جزءا حيويا من تمكين المجتمع. رئيس إحدى الجمعيات الخيرية أفاد بأنهم "يعتمدون على برامج التنمية الاقتصادية مثل بيع الصابون والملابس التقليدية التي تدر دخلا على الكثير من العائلات الفقيرة."

تُعد الجمعيات المرتبطة بالعائلة المالكة أو التي تدار من قبل أحد أفرادها لاعبا هاما. صحيح أن عددها قليل إلا أنها تدار بشكل أكثر مهنية وفيها مصادر أفضل. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك هو مؤسسة الملك حسين للسرطان والجمعية العلمية الملكية ومؤسسة نهر الأردن.[31] وهناك عدد أقل من المؤسسات الإعلامية المؤيدة للديمقراطية لكنها نمت بشكل كبير على مدار العقدين الماضيين. فمثلا هناك منظمة مجتمع مدني في عمان تقوم بمراقبة الانتخابات البرلمانية والبلدية وتراقب الأداء البرلماني والخطط

[28] نفس المصدر.

[29] Laila Azzeh, "Ministry to Restrict Funding to Societies 'Improving Citizens' Wellbeing,'" The Jordan Times, 22 August 2017. In 2015 there were 4,482 associations, with around 1.5 million members, equivalent to 43% of the working-age population. Around one-quarter are social and charitable societies, accounting for around half of CSO membership; Awad and Sarayra, Enabling Environment.

[30] Saad Eddin Ibrahim, Civil Society and Democratic Transformation in the Arab World, Ibn Khaldun Center for Development Studies (Cairo: Dar Qabaa, 1999).

[31] Awad and Sarayra, Enabling Environment.

الحكومية المحلية لزيادة الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية.[32] وهناك عدد آخر من المنظمات يضغط من أجل إدخال تعديلات على القوانين مثل قانون العمال وحقوق المرأة في العمل والفرص المتساوية وقانون الملكية وحق المرأة في إجازة الأمومة والميراث.

ترسم هذه التطورات صورة ايجابية لهذا القطاع، ومع ذلك فإن إثر المنظمات هو متواضع فيما يتعلق بتقديم الخدمات وتشجيع الحكم الرشيد ومراقبة القطاع العام. والحق أن هناك ثلاثة عوامل متداخلة تعزز بعضها البعض هي المسؤولة عن خلق البيئة العامة لغياب التمكين المؤسسي.

أولا، في معظم الحالات يكون لمنظمات المجتمع المدني مقدرة تشغلية قليلة بشكل كبير، فأغلبها يفتقد لهياكل حكم واستراتيجيات متجانسة وواضحة. كما أن منهجيات العمل لا تعكس المقاربات التنموية الحديثة.

القيد الثاني يتعلق بالتمويل، فالمسؤولية الاجتماعية للشركات وأعمال الإحسان والتطوع هي مفاهيم غير متطورة وما زالت تمارس على نطاق محدود. فصندوق المعونة الوطنية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية يقوم بتخصيص الموارد القليلة وليس من السهل تتبع إجراءاته.[33] أحد الشباب الذكور العاملين مع المنظمات المجتمعية والذين تمت مقابلتهم لأغراض هذا البحث أفاد بأن "هناك مصادر وفرص لكن لا نصل إليها من خلال الهيئات الحكومية المحلية." واللافت أن المانحين الدوليين يوفرون مصدرا كبيرا للتمويل، لكن تدني المقدرة يحدد من قدرة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في جذب تمويل مستدام وكبير. فالأمر يدور في حلقة مفرغة، ففي ظل غياب المقدرة عند المجتمع المدني وغياب الرؤية الاستراتيجية أو القوى الجماعية فإن المانحين يقومون بتحديد الأولويات. وبالتالي فإن طريق التنمية غالبا ما تعكس مصالح المانحين بدلا من مستلزات التنمية للمجتمع التي تستهدف احتياجات الجماعة. الكثير من المانحين الذين تمت استشارتهم لأغراض هذا البحث أشاروا إلى أن منظمات المجتمع المدني تشبه "الحرباء"، إذ تحول بشكل جوهري تفويضها لتصبح مؤهلة لتلقي الدعم المالي المتوفر.

> في الغالب، تصمم المساعدة للمجتمع المدني وفقا للاجندات الأمريكية والتي تحدد القضايا التي على منظمات المجتمع المدني أن تركز عليها وكيف. وتحاول منظمات المجتمع المدني التي تفتقر للموارد أن تستجيب لاجندات المانحين آملين أن يتلقوا التمويل حتى عندما تفتقد النشاطات المقترحة الصدى المحلي المطلوب. هذه الظاهرة بادية

[32] "Our Programs: Accountability, Governance and Participation – RASED (The Observer)," Al-Hayat Centre for Civil Society, 2017,.

[33] Awad and Sarayra, Enabling Environment.

> للعيان لدى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على البيئة وقضايا المرأة –وهي قضايا يفضلها المانحون مؤخرا– بالإضافة إلى قضايا إطلاق حملات كسب التأييد من قبل منظمات المجتمع المدني الخدمية التي لم تتعهد بهذا النشاطات من قبل.[34]

ثالثا، يعاني هذا القطاع من غياب التعاون والتشبيك. مع أن هناك استثناءات قليلة من التعاون والتشبيك مكّنت المنظمات من تحقيق نتائج إيجابية عالية إلا أن التحالف بين هذه المنظمات نادرا ما يتجاوز فترات مؤقتة وفترة تمويل المانحين. وساهمت شبكة المساعدة الاجتماعية المتكاملة في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، كما نشرت شبكة من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة تقرير ظل بالإضافة إلى تقرير الحكومة للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).[35] ولفتت هذه التقارير انتباه المجتمع الدولي إلى تحديات هامة متعلقة بالحقوق، وفتحت قنوات اتصال بين أصحاب الشأن القادرين على البدء بالإصلاحات. كما أفضى تمويل المانحين إلى تشكيل هاتين الشبكتين لكن لم تستمر أي منهما . ويشعر البعض بأن التنافس للحصول على تمويل يدفع إلى غياب التعاون، لكن غياب الرؤية الاستراتيجية والأهداف العريضة والرغبة الجماعية للتغير في القطاع قد تكون جوهر المسألة.[36]

وهكذا فإنه ليس مستغربا أن يكون تأثير المجتمع المدني على صناع القرار قليلا، فالمبادرات القليلة التي أطلقت نالت مستويات مختلفة من النجاح. في عام 2009 تم تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني لتحقيق أهداف من ضمنها رفع مستوى الحوار بين أصحاب المصلحة مثل الحكومة والمجتمع المدني والاتحادات والنقابات المهنية. غير أن عددا قليلا من الذين تمت مقابلتهم لأغراض هذا البحث كانوا على علم بأعمال هذا المجلس. وهناك مثل أكثر نجاحاً ألا وهو استراتيجية الأردن 2025 التي تم تطويرها من قبل الحكومة بمساهمة ملموسة من المجتمع المدني. وعلى العموم، تتطلب العلاقات بين الحكومة المجتمع المدني جو متبادل من الشكوك حول مساهمة كل منهما. وتبيّن المقابلات التي أجريت لأغراض هذا البحث أن الحكومة تنظر للمجتمع المدني بوصفه غير قادر على التأثير بشكل بناء في أجندة السياسات في وقت يعتبر فيه المجتمع المدني الدولة غير مهتمة بتطوير مجتمع مدني قوي. كل واحدة من هاتين النظرتين لها قدر من المصداقية.[37]

---

[34] Hawthorne, Middle Eastern Democracy.

[35] Awad and Sarayra, Enabling Environment.

[36] Ghaus-Pasha, "Role of Civil Society Organisations;" Awad and Sarayra, Enabling Environment. Recently, a coalition of 13 Jordanian CSOs—Himam—was established to promote democracy. It aims to develop a common code of conduct, foundational documents, and by-laws that could be adopted widely by Jordanian CSOs.

[37] Awad and Sarayra, Enabling Environment.

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

إقليمياً، يمكن تصنيف المقاربات التي تبنتها الدولة إزاء المجتمع المدني بـ "الشمولية الشفافة" إذ أن هذا القطاع هو مُتحكم به بشكل صارم. ستتم مناقشة أربع أمثلة ذات صلة من الأردن في القسم التالي.

الموافقة على التأسيس: تتطلب الجمعيات التي أسست وفقا لقانون الجمعيات موافقة حكومية مسبقة.[38] فعلى مدار عشرين شهرا في الفترة ما بين 2013-2014 تم رفض 120 طلب من بين 1,031 للتسجيل أي 12في المئة من الطلبات.[39] لا يحتاج مراقب الشركات بأن يقدم تبريرا للرفض مما يجعل من الاستئناف أمراً صعبا. كما أن الشركات غير الربحية تتطلب أيضا موافقة مسبقة لكنها يمكن في مجالات التعليم والصحة والتمويل الصغير والتدريب.[40]

صناعة القرار التشغيلية: يطلب من الجمعيات أن تبلغ مراقب الشركات مسبقاً عن أي اجتماع عام (عادة ما يحضره مراقب من وزارة التنمية الاجتماعية) وأن ترسل نسخ من أي قرارات يتم التوصل إليها خلال 15 يوم.

النشاطات: يطلب قانون الإحصاءات العامة لعام 2012 من الجمعيات ومن مراكز البحث أن تحصل على موافقة حكومية مسبقة حول محتوى أي مسح وما يتضمن ذلك من الأسئلة المطروحة والمنهجية والعينات المستهدفة. وعلاوة على ذلك يجب أن تكون هناك موافقة قبل نشر النتائج.[41] رئيس إحدى المنظمات المجتمعية بالزرقاء والذي تمت مقابلته لأغراض هذا البحث سلط الضوء على الصعوبات التي تخلقها هذه التعليمات مشيراً إلى أن تمويل المؤسسات المانحة يعتمد على مشاركة الجماعات من المجتمع المحلي. فالمانحون "يناضلون من أجل إشراك أصوات الجماعات المستهدفة في أوراقنا بقدر ما نستطيع من خلال المقابلات والحلقات النقاشية."[42] وعليه فإن اشتراط الموافقة هو تحدي متكرر.

التمويل: الموافقة المسبقة على التمويل مطلوبة قبل أن تقوم الجمعيات والشركات غير الربحية بتلقي التمويل الدولي أو القيام بحملات التبرع المحلية أو النشاطات الممولة."[43] فالقيود معقدة وهناك صعوبة في فهمها من قبل قادة المجتمع المدني، ما يتركهم عرضة للتأنيب والغرامات والإغلاقات. ووجد هذا البحث أن 40 في المئة من منظمات المجتمع المدني كانت غير مدركة للإطار القانوني الذي يحكم

[38] Article 11 of the Societies Law; the registrar for Ministry of Social Development gives approval.
[39] Civicus, State of Civil Society.
[40] تتعامل دائرة تسجيل الشركات بوزارة الصناعة التجارة بالتعامل مع طلبات التسجيل.
[41] Awad and Sarayra, Enabling Environment.
[42] Focus group, Civil Society and Youth, Amman, WANA Institute.
[43] Awad and Sarayra, Enabling Environment.

وينظم عملها. وعليه تساهم الشروط مجتمعة في خلق بيئة تدفع الهيئات المدنية على العمل ضمن الحدود المعروفة والامتناع عن النشاطات التي تقوض من سياسات وشرعية الدولة.[44] وربما فشل الإطار التنظيمي في الاستجابة للمعايير الدولية فيما يتعلق بالمنظمات المدنية.[45] وفي هذا الأمر، فإن الأردن منسجم مع دول إقليمية أخرى ومع العقد الاجتماعي الذي يرتكز عليه نموذج الحكم العربي. ومع ذلك وفي حالات كثيرة يتمتع المجتمع المدني الأردني باستقلالية غير معتادة وحرية إذ أن هناك مساحة يمكن للنشطاء السياسيين والاجتماعيين التعبير عن آرائهم من خلالها مع أن ذلك يأتي بطريقة حذرة واستراتيجية. في بعض البلدان الأخرى، يتم تجريم المجتمع المدني المستقل، فالمؤسسات يمكن لها الاشتباك فقط مع نشطات ثقافية أو خيرية اجتماعية، كما أن هناك حاجة لتدقيق أمني على أعضاء هذه المنظمات.[46]

شروط المجتمع المدني المؤثر

في مثل هذه الحالات لن تؤدي المنظمات المجتمعية بالضرورة إلى تغيرات في طريقة الحكم أو صناعة القرار، "فنطاق المجتمع المدني في الدول العربية يمكن له أن يكون مصدراً للتغير الديمقراطي إلا انه ليس متأصلا في المجتمع."[47] وحتى يكون للمجتمع المدني الدور المؤثر فهناك مجموعة من الظروف الواجب توفرها تفتقدها دول غرب آسيا وشمال أفريقيا. طبعا تمت مناقشة أهمية أن تكون الدولة على الأقل منفتحة لفكرة وجود مجتمع مدني قوي. هناك شرطان هامان ينبغي توفرهما.

أولا، ليس مؤكدا فيما إذا كان هناك دعم شعبي كاف لمجتمع مدني فاعل، فما زال العقد الاجتماعي العربي المتجذر بنسيج الحياة الثقافية والاجتماعية يعمل بشكل كبير وفقا لتراتيبيات قبلية وشبكات عشائرية. والحق أن عقوداً من السلطوية والصراع قادت مناخا من اللامبالاة السياسية، فمعدل المشاركة السياسية في أي شكل من أشكال التنظيم المدني قبل عام 2011 عندما انطلق ثورات الربيع العربي كان أقل من 4 في المئة وكانت عضوية الاحزاب السياسية والمشاركة في الاعمال التطوعية أقل من ذلك إذ بلغت 1 في المئة.[48] أحد الذين تمت مقابلتهم من العاملين في المنظمات المجتمعية قال "لا يمكن لي أن لا أتطوع، فالتطوع أصبح جزءا حيويا من حياتي اليومية وأثرى من قيمي الإنسانية." لكنه إعترف بأن رأيه كان نادرا. ويعتبر غياب الاهتمام بالسياسة التشاركية امتدادا لحكم سلطوي ممتد لفترة زمنية طويلة جدا. وهناك تفسير آخر لهذه الظاهرة يتمحور حول فكرة أن المجتمع المدني لم يطور بديلا جذابا وكافيا للعقد الاجتماعي العربي يمكن له أن يستجيب لهموم الحياة اليومية والمتطلبات الثقافية

[44] نفس المصدر.
[45] كما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان (1948) والميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية (1966) مع البرتوكولات الاثنين المرافبين له والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) وميثاق منظمة العمل الدولية رقم 87 (1984).
Awad and Sarayra, Enabling Environment
[46] Hawthorne, Middle Eastern Democracy.
[47] نفس المصدر.
[48] Civicus, State of Civil Society.

للناس. جزء من هذه الحالة هو أن الجمهور العام تنتابه الشكوك الكبيرة من أي أجندة توصف بأنها غربية وديموقراطية وتستند للحقوق.[49] وهذا بدوره يساهم في حلقة من التهميش. كما أن غياب "رؤية موحدة للتحول السياسي والاجتماعي" بين الفاعلين في المجتمع المدني يمنع ظهور التحالفات، وتعزيز التشاركيات والتأثير التقدمي.[50]

ثانيا، بعيدا عن الخطابات الرنانة هناك شكوك فيما إذا كان هناك اهتمام كاف عند المانحين أو المجتمع الدولي لإيجاد مجتمع مدني "قوة عظمى" أو كمغير للعبة. فالمقاربة التنموية الطاغية تفضل وبقوة أن تقود الجهود الوطنية كل من الاستراتيجيات وتفصيل الاولويات والتنفيذ. فصلاحيات المنظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينص على أن الحكومة هي المتحدث الرئيسي. وهذا يفضي إلى تحديات عندما لا تتوافق مصالح الحكومة مع نمو المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك فإن المجتمع الدولي يريد أن يرى سلاما في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا أكثر من الرغبة في مشاهدة منطقة ليبرالية سياسيا تسود فيها الاصلاحات، فأي خطوة يمكن لها أن تزعزع الاستقرار يتم تجنبها بشكل مباشر.

باختصار، يوجد للمجتمع المدني في ضوء الظروف الحالية إمكانية محدوده ليعمل كصانع تغيير للاصلاحات السياسية والحكم الرشيد أو كمزود للخدمات. ببساطة لا يتمتع المجتمع المدني بالكثير من للظروف التمكينية إذ أن المصالح المتجذرة المضادة هي كبيرة جدا.

ومع ذلك لا يمكن التشكيك بأهمية وجود مجتمع مدني كفؤ ومُمكّن وقوي. ففي حالة انتشار حالة من ضعف الحكم والنزاع المزمن واللامساواة يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا في تمكين المواطنين وزيادة الحقوق الأساسية وتشكيل سياسات بشكل ابتكاري وبناء. وينبغي على أصحاب المصلحة أن يتحركوا أبعد من الدعوات لمجرد تقوية قطاع المجتمع المدني، وبدلا من ذلك عليهم أن يبدأوا بتصوّر كيف يمكن أن يبدو المجتمع المدني المؤثر المستجيب في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. ونحن بحاجة إلى أن نبتعد عن فرضية أن أفضل حل هو المجتمع المدني على الطراز الغربي والذي يُمكّن الناس. وكما اكتشف المانحون المرة تلو الأخرى بأن محاولات استعمال المفاهيم الغربية كحلول تنموية هي نادرا ما تكون فعالة. هناك حاجة لطراز من المجتمع المدني يكون متسقا مع الترتيب الحاكم الحالي. وهذا ليس خذلانا للمجتمع المدني وإنما تعبير عن حكمة وبصيرة وبراغماتية، فلا يوجد كيان سواء أكان الحكومة أو الفاعل الدولي أو البشر يرغب في الصراع وعدم الاستقرار. ولكي نساعد في العملية، يجب أن تكون النقاشات حول تطور طبيعة العقد الاجتماعي في الصدارة. فالمجتمع المدني يمكن أن يكون محركاً رئيسياً لهذه العميلة وركيزة في تكوينه. وهذا الوضع للترتيبات السائدة ينبغي أن يأخذ بالحسبان مصادر الدخل المتنوعة

[49] Hawthorne, Middle Eastern Democracy.
[50] نفس المصدر.

ومصالح شريحة الشباب المنتفخة والحماية البيئية. العلاقات بين الدولة والناس بحاجة لأن تُشكل، وهنا فإن الرؤية الموحدة للتحول السياسي الاجتماعي العربي الذي يفيد بأن المجتمع المدني والحكومات وأصحاب المصالح الدوليين يمكن أن يدعموا ذلك. وحتى يكون هناك ما يستحق النضال من أجله فإن التوقع بأن يقوم المجتمع المدني بالقيام بمسؤولياته هو أمر أكبر بكثير من أن يطلب.

نختم هذا الفصل بتوصيات رئيسية قدمها قادة المجتمع المدني لأغراض هذا البحث:

1. القيام بتأسيس عدد من المجالس تضم الدولة والمجتمع المدني لها صلاحية معالجة القضايا المختلفة. ويتوجب أن يكون هناك مجلسا لحقوق الإنسان، وآخر للثقافة وآخر لحقوق العمل ويضم الأخير تأسيس اتحادات تجارية جديدة إلخ... ستقوم هذه المجالس بتشجيع مبادئ الجهود المشتركة والمسؤولية وتخلق ثقافة الحوار وتساعد المجتمع المدني في التعرف على رؤية وتصرفات الدولة. ويتعين على هذه المجالس القيام بإعداد خطط وطنية موحدة تحدد الاحتياجات والموارد المتاحة بالإضافة إلى اليات العمل المشتركة. وعليه يتوجب تعديل التشريعات الناظمة لعمل المجتمع المدني حتى تعكس هذه الشراكة.

2. القيام بتثقيف موظفي القطاع العام والسكان بشكل عام حول دور وأهمية المجتمع المدني، فهناك حاجة لتطوير استراتيجية إعلامية مشتركة للمجتمع المدني والدولة لتسليط الضوء على هذه الشراكة ولرفع مستوى الوعي لمساهمات المجتمع المدني.

3. هناك حاجة لتطوير إمكانات ومهارات المنظمات للقيام بمهامها بشكل كفؤ وفعال بشكل دائم. وتطوير المهارات الفنية ليتسنى لها القيام بدورها بتطوير الهوية والصورة والمهمة والرؤية وتطويرالعمليات الإدارية الداخلية.

4. رفع مهارات التشبيك بين المنظمات لبناء العلاقات والتحالفات بين المجتمع والقطاعات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص.

5. الرفع من مشاركة المرأة وبخاصة في المجالس الإدارية.[51]

[51] Center of Secular Studies and Research, “Civil Society Organisations, the Establishment of Mechanisms and Work Tools and the Achievement of Goals,” SSRCAW, 31 July 2009, www.ssrcaw.org/ar//print.art.asp?aid=179782&ac=2.

8: تكيُّف المجتمعات الأردنية مع التغير المناخي: القيود والفرص والتحفيز

لارا نصار

منـاخ الأردن آخـذ فـي التغيـر، إذ أن معـدل درجـات الحـرارة فـي ارتفـاع بينمـا يتراجـع معـدل تسـاقط الأمطـار.. ومـن المتوقـع أن تتفاقـم هـذه الاتجاهـات إذ لـن تقتصـر علـى ارتفـاع درجـات الحـرارة وتزايـد حـدة الجفـاف بـل سـتكون أحـداث الطقـس الحـادة أكثـر شـيوعا مـا يعنـي، ارتفـاع محتمـل فـي السـيول الشـديدة وموجـات صقيـع غيـر متوقعـة.[1]

تعـد الأردن واحـدة مـن أفقـر عشـر دول مائيـا[2] علـى الصعيـد العالمـي، وربمـا هـي ثانـي أفقـر دولـة مـن ناحيـة الميـاه.[3] ومـن شـأن ارتفـاع درجـات الحـرارة وتفاقـم الجفـاف[4] أن يؤثـر سـلبا علـى الإنتـاج والأمـن الغذائييـن فـي الأردن وعلـى توفيـر الميـاه للاسـتهلاك البشـري وللأغـراض الصناعيـة واسـتقرار قابليـة النظـم البيئيـة للاسـتدامة. ولذلـك فـإن إعطـاء الأولويـة للتكيـف مـع التغييـر المناخـي لهـو أمـر ضـروري لتحقيـق أهـداف التنميـة مثـل التقليـل مـن الفقـر وتحسـين البنيـة التحتيـة والتقليـل مـن المخاطـر البيئيـة.[5]

يقـدم هـذا الفصـل دراسـة حالـة لمقـدرة أحـد المجتمعـات الريفيـة الأردنيـة علـى التكيـف. ومكنـت وسـائل جمـع البيانـات أعضـاء هـذا المجتمـع مـن تقييـم التغيـرات التـي تجـري فـي مجتمعاتهـم وتأثيـر ذلـك علـى سـبل كسـب أرزاقهـم. وعليـه فـإن الوسـائل المتبعـة تمثـل إطـارا ذا قابليـة قويـة للتطويـر يمكـن اسـتخدامه مـن قبـل صنّـاع القـرار وذلـك مـع بـدء عمليـة تنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة لعـام 2015 واتفـاق باريـس لعـام 2016.

التغير المناخي: سهولة التأثير والتكيف

لا يجـوز اعتبـار التكيـف مـع التغيـر المناخـي بديـلا للتدابيـر العالميـة لتقليـص انبعـاث الغـازات الدفيئـة، بـل ثمـة قبـول عريـض بـأن تدابيـر التخفيـف لـن تمنـع علـى الأقـل مـن

[1] USAID, Climate-Resilient Development: A Framework for Understanding and Addressing Climate Change (Washington, DC: USAID, 2014).
[2] "About Jordan," UNDP, n. d., www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/countryinfo.html.
[3] Hana Namrouqa, "Jordan World's Second Water-Poorest Country," The Jordan Times, 22 October 2014; "World Water Resources by Country," FAO Corporate Document Repository, n. d., www.fao.org/docrep/005/y4473e/y4473e08.htm.
[4] UN-Water, Climate Change Adaptation: The Pivotal Role of Water (Geneva: UN-Water, 2010).
[5] Mohan Munasinghe and Rob Swart, Primer on Climate Change and Sustainable Development: Facts, Policy Analysis, and Applications (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

حدوث بعض التغيرات المناخية الهامة في القرن القادم.[6] وتعتبر «التكيف والتخفيف استراتيجيتان مكملتان لتخفيف وإدارة المخاطر المترتبة على التغير المناخي.»[7]

الهيئة الدولية الحكومية المعنية تعرّف سهولة التأثر بالتغير المناخي بأنه «درجة سهولة تأثر أو عدم قدرة نظام ما على التكيف مع الاثار السلبية للتغير المناخي بما فيها التباين المناخي.»[8] ويستند هذا إلى إطار تم اقتراحه من قبل شبكة التغير المناخي والفقر والبيئة الدولية[9] ينظر إلى سهولة التأثر بالتغير المناخي كتفاعل بين ثلاثة عوامل:

- التعرض (للتغير والتباين المناخي)
- الحساسية للضغط المناخي
- القدرة التكيفية (قدرة النظام على التكيف مع إمكانية الضرر المعتدل وعلى الاستفادة من الفرص والتعامل مع النتائج.

الهدف من ارتفاع القدرات التكيفية بهذا المعنى هو للتقليل من سهولة التأثر بتغير المناخ، ولخلق مجتمعات أكثر قوة. وبينما لا يحظى هذا الإطار على إجماع عالمي[10] إلا أنه أداة قيمة للتوقف عند قدرات المجتمع على التكيف مع آثار التغيير المناخي. وفقاً للإطار، يتطلب تخفيض سهولة التأثير التقليل من أحد العوامل المؤدية إليه. وعليه، يمكن القيام بتدخلات لتخفيض الحساسية أو لزيادة القدرة التكيفية غير أن انكشاف النظام ثابت. فإذا ما توفر للمجتمع المحلي مصدر واحد فقط للمياة للزارعة سيكون هذا المجتمع حساسا جدا لآثار النقص في المياه. ومن شأن تدابير التكيف – مثل الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدخال تقنيات توفير المياه– التقليل من الحساسية العامة للمجتمع وبالتالي التقليل من سهولة تأثر المجتمع بذلك. ويعد المجتمع الذي يفتقر للمعرفة والمعتمد على وسيلة واحدة لتوليد الدخل (مثل الزراعة) ذا قدرة تكيفية متدنية، وهذا يتطلب تعزيز هذا المجتمع للمساعدة في تقليل سهولة التأثر.

[6] يُعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة التخفيف من التغير المناخي "كجهود للتقليل من أو منع انبعاث الغازات الدفينة، والتخفيف قد يعني استعمال تقنيات جديدة ومصادر الطاقة المتجددة ما يحول الالات القديمة فعالة من حيث استهلاك الطاقة، او تغيير الممارسات الادارية أو سلوك المستهلكين. أنظر،
"Mitigation," UNEP, n. d., www.unep.org/climatechange/mitigation/.

[7] Munasinghe and Swart, Primer on Climate Change, 17.

[8] أنظر
"Conceptual Framework for the Identification and Assessment of Key Vulnerabilities," Climate Change 2007: Working Group II: Impacts, Adaptation and Vulnerability, IPCC, www.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/wg2/en/ch19s19-1-2.html.

[9] Angie Dazé, Understanding Vulnerability to Climate Change: Insights from Application of CARE's Climate Vulnerability and Capacity Analysis (CVCA) Methodology (Care PECCN, November 2011).

[10] Maximillian Ashwill, Cornelia Flora, and Jan Flora, Building Community Resilience to Climate Change: Testing the Adaptation Coalition Framework in Latin America (Washington, DC: World Bank, 2011).

وقد يبدو السعي لخفض سهولة التأثر بالتغير المناخي وتعزيز سبل التكيف وجهين لذات العملة. غير أن تدخلات التكيف المناخي التي تجري في الدول النامية قد تفضي أحيانا إلى زيادة سهولة تأثر المجتمع وبخاصة عندما تفضي القرارات السياسية إلى تحفيز المجتمعات للاستمرار بالنشاطات التي هي بالأساس سبباً لجعلهم عرضة للتأثر.[11] على سبيل المثال، يعني حفر بئر ماء إضافي للتعامل مع الجفاف الاستغلال المفرط للمياة الجوفية، وبلغة أخرى، يتخلى المجتمع عن التدابير التي تهدف إلى صون أفضل للمياه أو لتطوير مصادر دخل مختلفة وبالتالي يرفع من سهولة التأثر بالتغيرات المناخية.

باختصار، يجب أن تتوافق التدخلات لتعزيز القدرة التكيفية مع احتياجات المجتمع، فتوجيه المساعدة من أعلى الهرم غير كاف. وحتى تتمتع المجتمعات بمرونة حقيقة وقدرة على الصمود في وجه التغيير المناخي ينبغي دعمها لتتكيف مع الأزمات المستقبلية والحالية وتلك المتوقعة وغير المتوقعة. يستلزم ذلك تمكين المجتمعات لاتخاذ قرارات واعية وإتاحة الفرصة لها للوصول للمعلومات والتقنيات، على أن تكون هذه المجتمعات مرتبطة بمصادر دخل متنوعة وأسواق.

هناك حاجة ماسة لتقييم ما سيبدو عليه الطريق في قادم الأيام، ويقدم هذا الفصل نقطة انطلاق عملية لمعالجة هذه الضرورة، وعليه يسلط الفصل الضوء على كيف يمكن لتدخلات السياسة أن تُحفز المجتمعات الزراعية لبناء قدراتها على التكيف[12].

المنهجية

اختيرت الحالة الدراسية لهذا البحث بالتشاور مع خبراء عاملين محليين وأكاديميين. وتم تحديد صبحا في البادية الشمالية في الأردن كممثل للمجتمع الأكثر عرضة للتأثير لكنه وبنفس الوقت مكان يسهل الوصول إليه (70 كليومتر من عمان) كما أنها لم تكن موضوعا لتقييم سابق للتغير المناخي. ثم أجريت مراجعة مكتبية للأدبيات السابقة نتج عنها فرز المتطلبات الخمس للقدرة التكيفية. ووضع نظام ترتيب رقمي مع وصف إرشادي يستعان به في تحديد المرتبة.[13] ويقدم الجدولان رقم 8.1 و 8.2 المتطلبات ونظام الترتيب.

[11] نفس المصدر.

[12] The approach taken in this chapter is similar to that in Maggie Ibrahim and Nicola Ward, Promoting Local Adaptive Capacity (London: World Vision, August 2012). However, none of the cases featured in that report concerns a country in the WANA region

[13] استندت المعايير إلى
Ibrahim and Ward, Promoting Local Adaptive Capacity, and Hashemite Kingdom of Jordan, Jordan's Third National Communication on Climate Change, submission to the UNFCCC (Amman: Hashemite Kingdom of Jordan, 2014).

الجدول 8.1: المتطلبات الأساسية للقدرة التكيفية

المعلومات والمعرفة المحلية	وهي ضرورية ليتسنى للمجتمع القدرة على الاستفادة من الموارد في حالة حدوث ظروف مناخية جديدة. ويمكن استخدام البيانات المناخية لاختيار النشاطات الزراعية أو استخدام البيانات المتعلقة بدرجة الحرارة والطقس لتحديد متى تتم تغطية المحاصيل أيام مواسم الصقيع.
الابتكار	وهذا يعني أن تكون قادرا على ابتكار ممارسات جديدة تتناسب مع الظروف المتغيرة.
القيادة والتنظيم المجتمعي	يقصد هنا فيما إذا كان بمقدور المجتمع المحلي العمل المشترك لتأمين دعم لحقوقه وإيجاد سبل جديدة لحل مشكلاته، وهو مجتمع يعتمد بشكل جزئي على منظمات مجتمعية قوية وفعالة يكون لها قنوات اتصال مع السلطات الحكومية في المنطقة لتمكين السكان المحليين من تبني تدابير التكيف.
الوصول إلى الدعم والمساعدات الطارئة	يمكن لهذا أن يرفع بشكل كبير من قدرة المجتمع التكيفية إبان الظروف المناخية القاسية. ويمكن أن يشمل تقديم أعلاف إضافية أو مياه مدعومة لمالكي المواشي خلال فترة الجفاف.
تنوع الدخل	يعتبر هذا أمرا أساسيا للتخفيف من سهولة التأثير، فالمجتمع الذي يعتمد بشكل كبير على شكل واحد من النشاط الاقتصادي أو الزراعي أو على محصول واحد سيكون في وضع ضعيف في التكيف مع المخاطر الناتجة عن التغير المناخي.

الجدول 8.2: تقييم القدرة التكيفية لمجتمع محلي

عوامل القدرة التكيفية	منخفضة 1	طفيفة 2	معتدلة 3	جيدة 4
المعلومات والمعرفة	وعي المجتمع المحلي بالتغير المناخي وآثاره على موارده الطبيعية منخفض، لا تتوفر بيانات مناخية وبيئية عن المنطقة الجغرافية.	المجتمع المحلي على وعي بالتغير المناخي لكن معرفة هذا المجتمع بآثاره على موارده الطبيعية قليلة أو معدومة، البيانات المناخية والبيئية متوفرة ولكن لا يمكن الوصول إليها بسهولة.	المجتمع المحلي واعٍ بآثار التغير المناخي على موارده الطبيعية، البيانات المناخية والبيئية متوفرة، إلا أن معرفة المجتمع المحلي حول استخدام هذه البيانات وتفسيرها تبقى ضعيفة.	المجتمع المحلي قادر على الوصول إلى كافة البيانات ويمتلك المعرفة اللازمة لإدارة موارده في ظل آثار التغير المناخي بمساعدة المديريات المعنية.
الابتكار	البيانات المناخية والبيئية غير متوفرة والمجتمعات المحلية لا تجد طرقا للتكيف.	البيانات المناخية والبيئية متوفرة لكن المجتمعات المحلية لا تجد طرقا للتكيف.	البيانات المناخية والبيئية متوفرة والمجتمعات المحلية تستخدم الدعم والتعويض للتكيف.	البيانات المناخية والبيئية متوفرة والمجتمعات المحلية لا تستخدم الدعم والتعويض فحسب بل تبتكر أيضا طرقا جديدة للتكيف.
القيادة والتنظيم المجتمعي	لا يوجد منظمات مجتمعية أو قادة مجتمعيون ولا يوجد ارتباطات بمؤسسات حكومية.	توجد منظمات مجتمعية لكنها غير فاعلة.	المنظمات المجتمعية فاعلة في كسب التأييد والتدابير التكيفية.	المنظمات المجتمعية تتعاون وتعمل مع السلطات الحكومية في تمكين السكان المحليين بتدابير تكيفية.
الوصول إلى الدعم والمساعدات الطارئة	هناك وصول إلى الدعم خلال الظروف المناخية القاسية.	وصول إلى التعويض خلال الظروف المناخية القاسية.	وصول إلى الدعم والتعويض خلال الظروف المناخية القاسية.	وصول إلى خدمات حكومية إضافية خلال الظروف المناخية القاسية من خلال خدمة تأمينية منظمة وذات كفاءة وموثوقة.

تنوع الدخل	المجتمع يعتمد على مصدر رئيسي للدخل يكون حساسا للتغير المناخي.	يعتمد المجتمع على مصادر دخل مختلفة تكون حساسة للتغير المناخي.	يعتمد المجتمع على مصادر متنوعة للدخل تكون حساسة وغير حساسة للتغير المناخي.	يعتمد المجتمع على مصادر متنوعة للدخل لا تتأثر بشكل مباشر بالتغير المناخي.

وظف هذا البحث أداتين لجمع البيانات: التقييم الريفي التشاركي (PRA) وأداة تحديد المخاطر والتكيف وسبل العيش المرتكزة على المشاركة المجتمعية (CRiSTAL). يعتبر التقييم الريفي التشاركي مقاربة تمكن المجتمع المحلي بأن يشارك ويعزز ويحلل معرفته عن الوضع القائم والمشاكل وإمكانات التغيير. وقام فريق من المجتمع ومن أعضاء من خارج المجتمع بتصميم عملية تجميع البيانات.[14] ويقوم أعضاء المجتمع بأنفسهم بتجميع البيانات –تشجيع الملكية المحلية للنتائج– ويتم تحليل هذه البيانات بشكل تشاركي مع فريق من التقييم الريفي التشاركي والميسرين المحليين. وتعتبر أداة تحديد المخاطر والتكيف وسبل العيش المرتكزة على المشاركة المجتمعية مكملة لمنهج التقييم التشاركي الريفي إذ تعتبر أداة للتخطيط للمشروعات ساعدت مستخدميها على تصميم أنشطة تدعم التكيف المناخي على المستوى المجتمعي.[15]

وفي سياق هذا البحث، هناك فوائد جلية لأداة التقييم الريفي التشاركي وكذلك أداة تحديد المخاطر والتكيف وسبل العيش المرتكزة على المشاركة المجتمعية. وتم تدريب الميسرين المحليين من قبل منظمات دولية أخرى على استعمال الأدوات. وقد نتج عن استخدام هاتين الأداتين جمع بيانات من خلال إجراء 100 مقابلة مع أعضاء من المجتمع المحلي.

التغير المناخي في الأردن

تعتبر الأردن دولة فقيرة الموارد ومتوسطة الدخل وتواجه تحديات تنموية معقدة وبيئة إقليمية مضطربة.[16] ويمكن القول أن الأردن بلد شبه قاحل أو قاحل إذ أن 90 في المئة من المحافظات تستقبل هطول أمطار بمعدل سنوي أقل من 200 ملم.[17] مضاف إلى ذلك حقيقة أن الممارسات الزراعية التي تفتقر للكفاءة مسؤولة عن هدر نصف المياه

[14] "PRA Tool Box," FAO Corporate Document Repository, n. d., www.fao.org/docrep/003/x5996e/x5996e06.htm.

[15] CRiSTAL User's Manual Version 5: Community-Based Risk Screening Tool—Adaptation and Livelihoods (Canada: The International Institute for Sustainable Development, 2012), 8–9.

[16] Ministry of Water and Irrigation, Jordan National Water Strategy 2016–2025 (Amman: MWI, 2016).

[17] Ministry of Water and Irrigation, Jordan National Water Strategy 2016–2025 (Amman: MWI, 2016).

الوطنية في وقت لا تولد فيه أكثر من 10 في المئة من اجمالي الناتج المحلي.[18] وبلغ معدل استهلاك الفرد الواحد ما يقارب من 147 مترا مكعبا في السنة وهذا يزيد عن نسبة تجديد مصادر المياه البالغ 130 مترا مكعبا للفرد الواحد في السنة. ولهذا السبب تقوم الأردن بالحفر للوصول إلى أحواض مائية غير متجددة. وإذا ما بقي العرض من المياه ثابتا فإن معدل الاستهلاك المحلي للفرد الواحد من المتوقع أن ينخفض إلى 90 مترا مكعبا للفرد الواحد سنويا بحلول عام 2025.[19]

من المتوقع أن يكون للتغير المناخي تأثيرات متنوعة على الأردن، فمعدل هطول الامطار السنوي سيقل بمقدار 1.2 ملم بالسنة في حين سترتفع معدلات درجات الحرارة ما يقارب 0.03 درجة في السنة.[20] ومن المرجح وبشكل كبير أن الأردن سيشهد فصول صيف أكثر حرارة ومناخ أكثر جفافا. وعلى نفس المنوال، استنتجت توقعات الطقس بأن أحداث الجفاف ستكون أكثر ترجيحا مع مرور الوقت مع أيام جفاف أيضا ولفترة متتالية أطول.[21]

واستجابة لهذه التهديدات وفرت الحكومة والبلديات خدمات حكومية إضافية مجانية أو بسعر مدعوم للمجتمعات التي تعاني من آثار التغير المناخي مثل الجفاف والصقيع. ويشمل هذا توفير أعلاف أو مياه مدعومة لمالكي المواشي.

كذلك يوجد صندوق إدارة المخاطر الزراعية الذي يمثل آلية للاستجابة للأوضاع الطارئة تديره وزارة الزراعة ويوفر تعويضات مالية عن الأضرار التي تلحق بالمزارع بفعل الجفاف. حيث تتولى لجنة مختصة تقدير درجة الضرر وبناء عليه يقدم التعويض. ووفقاً لهذه الأطر، يساعد الدعم والتعويضات المجتمعات بطرق فورية وعملية. ويساعد الدعم والتعويضات المجتمعات بطرق مباشرة وعملية غير أنه إذا كانت هذه الأساليب مكافأة لممارسات تستغل المصادر بشكل غير فعّال فإنها تكون ضارة أكثر من أن تكون نافعة. ومثال على ذلك، المزارعون الذين يأخذون ماءً مدعوماً سيفقدون للحافز لتطوير أساليب مائية فعالة أو تطوير مصادر دخل بديلة.[22]

و يطرح هذا بدوره خيارات سياسية صعبة، فعلى المدى الطويل فإن سياسات الدولة لإحداث نمو في القدرة التكيفية ينبغي أن تنتقل إلى مكافأة الابتكارات الخلاقة عوضا عن الالتزام بتجنب المخاطر. ومن غير المرجح أن يكون هذا الانتقال شعبياً بين

[18] Hashemite Kingdom of Jordan, Jordan's Third National Communication on Climate Change, 109

[19] نفس المصدر.

[20] نفس المصدر.

[21] نفس المصدر

[22] أنظر على سبيل المثال،
David Pearce and Donata Finch, "Advancing Subsidy Reform: Towards a Viable Policy Package," in Finance for Sustainable Development: Testing New Policy Approaches, United Nations Development of Economic and Social Affairs (New York: United Nations, 2002), 181

المجتمعات الفقيرة التي ما تكون في العادة معنية أكثر بالاحتياجات المباشرة بدلا من التخطيط طويل الأمد. أحد الحلول هي أن يتم تسليم المساعدات وفقا لنموذج مشروع التأمين. وبينما تحمي مثل هذه المشاريع المزارعين من كلف السوق الحقيقية فإنها توفر دعما مرنا وسريعا، ما يتيح إمكانية "إعادة تصميم منتجات ليست فقط كآلية لنقل الخطر بل كأداة لخفض الخطر وفقدان المحاصيل من خلال إدخال أعمال استباقية مرغوبة واستجابات لدى المنتفعين من التأمين."[23]

صبحا في محافظة المفرق: منطقة دراسة

تنقسم محافظة المفرق إلى ثلاثة ألوية إدارية هي: الرويشد، والبادية الشمالية، وبادية الشمال الغربي. وتقسم أيضا إلى سبعة أقضية هي سما السرحان وحوشه وادير الكهف وصبحا وأم الجمال وأم القطين والخالدية (انظر إلى الشكل 8.1). ينتمي المجتمع المحلي لصبحا إلى قضاء صبحا الذي يقع على بعد 35 كلوميترا شرق مدينة المفرق.

الشكل 8.1: محافظة المفرق

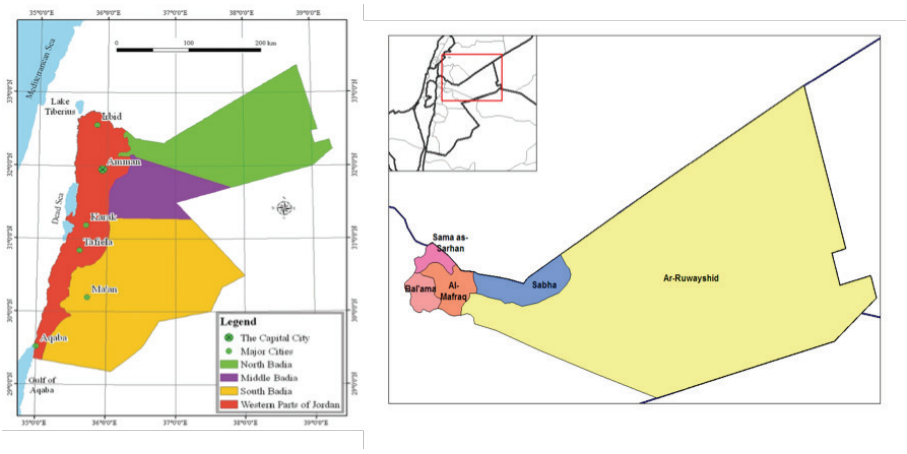

قرية صبحا هي الأكثر سكانا من بين قرى القضاء وتحتوي على نطاق طبيعي من الأراضي الصالحة للزراعة المحسنة وللإنتاج الحيواني.[24] إلا أن المنطقة تواجه تحديات كالبطالة المقنعة والتشغيل في أنشطة غير منتجة ومحدودية مصادر الدخل. كما أن الجفاف

[23] Mamata Swain, Crop Insurance for Adaptation to Climate Change in India (London: Asia Research Centre, 2016).

[24] Abu Sada, Abu-Allaban, and Al-Malabeh, "Temporal and Spatial Analysis of Climate Change."

الشديد واستمرار الرعي الجائرة أسهما بشكل كبير في تدهور الأراضي.[25] ويعتمد المجتمع المحلي في قرية صبحا بشكل كبير على الزراعة وعلى تربية المواشي، وتشمل النشاطات الزراعية الخضروات والقمح وإنتاج الشعير.[26] ويشكل إنتاج المواشي أيضا جزءا ضرورياً من مصادر الدخل في المجتمع الذي يمتلك ما يقارب من 125 ألف رأسا من الأغنام والماعز تقوم بالرعي في هذه المنطقة.[27] ومن دون شك فإن هذه النشاطات هي عرضة لتأثيرات التغير المناخي وهذا يشمل ارتفاع درجات الحرارة والنقص في كمية هطول مياه الأمطار والجفاف والتغير في قدوم الموسم المطري.[28]

شبكات المياه والصرف الصحي

تغطي شبكة مياه البلدية تقريبا كل قرية صبحا، غير أن تزويد المياه هو أمر متقطع ومقتصر على يوم واحد فقط بالأسبوع لكل منزل. وترتفع حدة الانقطاعات المائية في فترات يكون فيها الطلب مرتفعا مثل مواسم الصيف والجفاف. وخلال هذه الفترات يمكن أن تزود العائلة بالمياه مرة كل ثلاثة أسابيع. كما أن شبكة المياه في المنطقة قديمة ومهترئة مما يؤدي إلى هدر كبير في المياه ويقلل من نوعية المياه.[29]

ولا ترتبط هذه المنطقة بنظام الصرف الصحي التابع للبلدية، ما يدفع الناس لحلول موضوعية أخرى كحفر الحفر الامتصاصية والتي لا تستجيب للمعايير الصحية والبيئية في كثير من الحالات، أو أنها لا تخضع للصيانة الدورية. ويشكل غياب الصيانة الدورية لهذه الحفر الامتصاصية أخطارا بيئية وصحية كبيرة، فمن الممكن أن لا يعمل هذه النظام ما يعني إمكانية تسميم التربة ومصادر المياه الجوفية ويفضي إلى أمراض منقولة بواسطة المجاري.

المياه الجوفية

تقع قرية صبحا في حوض نهر الزرقاء –ثاني فرع رئيسي لنهر الأردن بعد نهر اليرموك وأحد أكثر الأحواض المائية استنزافا في الأردن. وتقدر كمية المياه لأغراض الزراعة من حوض نهر الزرقاء بـ 166.3 مليون متر مكعب بالسنة. وتشير نماذج التغيير المناخي وسيناريوهات التوقع إلى أن ارتفاع درجة الحرارة بدرجة مئوية واحدة يعني تناقص الإنتاج الزراعي بنسبة 3.5 في المئة ويعني ارتفاع استهلاك

[25] "Jordan Badia," The Hashemite Fund for Development for Jordan Badia, n. d., www.badiafund.gov.jo/en/node/310.
[26] Based on data collected through the PRA conducted for this area by the WANA Institute.
[27] Based on an interview with the Veterinary Department of the Northern Badia Agricultural Directorate.
[28] Hashemite Kingdom of Jordan, Jordan's Third National Communication on Climate Change.
[29] Based on data collected through the PRA conducted for this area by the WANA Institute.

المياه بمعدل 3.8 في المئة.[30] وهذا في غاية الأهمية بالنسبة لقرية صبحا، فمصادر المياه الجوفية هي حجز الزاوية بالنسبة للإنتاج الزراعي[31] إذ أن الزراعة البعل لا يمكن لها الاستمرار في مناطق بمعدل هطول أمطار أقل من 200 ملم في العام الواحد.

ومع انخفاض الإنتاج الزراعي السنوي بسبب تناقص وفرة المياه يتوسع السكان المحليين في مساحة الأرض المزروعة. إلا أن إنتاج المحاصيل في الحقول المفتوحة أقل كفاءة ويحتاج مياه أكثر لإنتاج نوعيات جيدة. وقد لاحظ الفريق الذي أجرى المقابلات أن عدداً من الآبار غير القانونية لا يزال عاملا وأن هناك شيوعاً لبعض الأساليب الزراعية غير المستدامة مثل الري بالغمر.[32] كما يضخ السكان كميات مياه إضافية من الآبار المرخصة، ويقومون بتخزين المياه في الشتاء (في برك اصطناعية) ليستخدموها في فصل الصيف، وبذلك يساهمون بزيادة استنزاف الحوض المائي ما يحد من قدرته على إعادة التغذية بشكل طبيعي.

تقييم القدرة التكيفية لصبحا

يواجه المجتمع المحلي ثلاثة آثار ناتجة عن التغير المناخي: الصقيع والجفاف وارتفاع درجة الحرارة. ولأغراض تحليلية، تم تجميع الجفاف مع ارتفاع درجة الحرارة وذلك لأن لهما أثار متشابهة.

الجفاف وارتفاع درجة الحرارة: يحدث الجفاف عندما يقل معدل هطول الامطار بكثير من المعدلات السنوية. وفي حالة قرية صبحا فإن 159 ملم سنويا هو مقياس الجفاف. وبالإضافة إلى أثر الجفاف على إنتاج المحاصيل فأنه أيضا يقلل من رطوبة التربة لفترة طويلة ما يؤدي بدوره إلى تراجع نوعية المحاصيل.[33] كما أن انخفاض تزويد المياه الحضرية –بحيث لا تصل المياة للمنازل لمدة أسبوع أو أكثر– يعد أحد أوجه الجفاف.[34] ويمكن أن يزيد ارتفاع درجة الحرارة – والذي يمكن أن يحدث بمعزل عن الجفاف –من حاجة المحاصيل لكميات مياه أكثر من المتوقع أو أن يصبح الطلب على المياه أكثر من القدرة الهيكلية على العرض.

[30] UNDP, Assessment of Direct and Indirect Impacts of Climate Change Scenarios—Climate Change Adaptation in the ZRB (Amman: UNDP, 2013), 6

[31] Based on data collected through the PRA.

[32] Based on data collected through CRiSTAL, conducted for this area by the WANA Institute.

[33] لا يوجد هناك تعريف واحد للجفاف غير أن الباحثين يستخدمون المؤشر الموحد لتباين الغطاء النباتي لرصد الجفاف في الأردن. أنظر،
"The Drought Warning Unit," NCARE, n. d., www.ncare.gov.jo/body.aspx?id=271 (in Arabic). The NDVI is a way to determine the density of green on a patch of land, and observe the distinct colors (wavelengths) of visible and near-infrared sunlight reflected by the plants; John Weier and David Herring, "Measuring Vegetation (NDVI &EVI)," *Earth Observatory*, 30 August 2000.

[34] تراجع توفير المياه الحضرية يحول المياه إلى سلعة نادرة يمكن شراؤها من مالكي الأبار الخاصة.

الصقيع: تنخفض درجات الحرارة في فصل الشتاء بشكل غير متوقع ومفاجئ لتصل إلى صفر درجة مئوية ما يؤثر على الزراعة والغطاء النباتي الذي يستفاد منه في الرعي.[35] ولا يمكن التحقق علميا من تصنيف الصقيع كأحد تأثيرات التغير المناخي، فهذا موضع خلاف. غير أن الناس الذين تمت مقابلتهم قالوا وبشكل متكرر بأن الصقيع المفاجئ أصبح أكثر شيوعاً في آخر عشرين إلى ثلاثين سنة وأنهم يكافحون ليتعاملوا معه.

يقدم الشكل 8.2 وكذلك الشكل 8.3 تحليلاً لقدرة المجتمع على التكيف مع ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والصقيع. صحيح أن المجتمع قوي من ناحية المعرفة والابتكار فيما يتعلق بارتفاع درجة الحرارة والجفاف، إلا أن قدرته الكلية على التكيف محدودة بسبب التنظيم المحلي والقيادة والاعتماد على الزراعة وانعدام الحصول على التعويضات والمساعدة الطارئة. أما خلال فترة الصقيع فإن القدرة التكيفية أكثر نسبيا بسبب المستويات العليا من الابتكار والمساعدة وأثر أقل في الجانب المتعلق بتنوع الدخل.[36] ونورد أدناه مزيدا من التفاصيل حول الجوانب المحددة التي تم تقصيها في الجدول رقم 8.3.

[35] يجعل انخفاض تزويد المياه الحضرية الى سلعة شحيحة مما يؤدي إلى عرضها للبيع من قبل الآبار الخاصة.

[36] It was originally hypothesised that the local community would find it hard to adapt to frost conditions, especially farmers who have suffered financial loss in the past.

الشكل 8.2: القدرة التكيفية أمام ارتفاعات درجات الحرارة/ الجفاف

الشكل 8.3: القدرة التكيفية أمام الصقيع

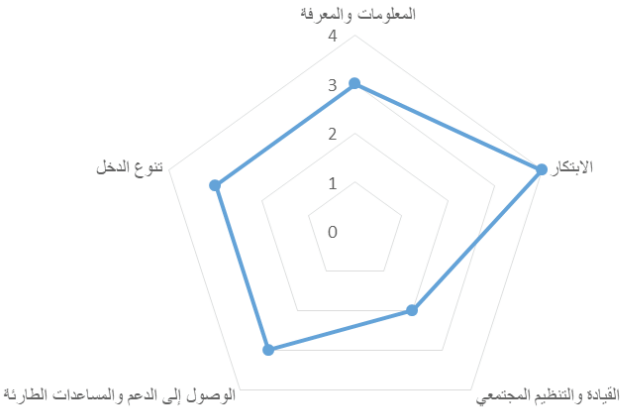

جدول 8.3: تقييم القدرة التكيفية لصبحا

	ارتفاع درجة الحرارة/ الجفاف	الصقيع
المعلومات والمعرفة	تتوفر المعلومات حول التغيرات المناخية الملحية مثل معدل هطول الامطار من قبل المديريات الحكومية المعنية، لكن الحصول عليها صعب نظرا لطبيعة تناثر القرى وضعف خدمات النقل العام. وعلاوة على ذلك يتم تقديم المعلومات دون تقديم شرح كاف ما يعني احتمال سوء التفسير. وهذا بدوره يشرح سر استمرار المزاعين في زراعة القمح والشعير بالرغم من الأدلة التي تشير إلى ان ارتفاع معدلات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار ستفضي إلى محاصيل بنوعية ليست جيدة. وربما أفضل طريقة لتخطيط استراتيجيات التكيف مع التغير المناخي هي الاعتماد على قاعدة البيانات الموجودة في المركز الوطني للأبحاث الزراعية ووحدة الإنذار المبكر للجفاف. والحق أن السكان المحليين لا يعرفون عن ذلك. ربما لا يعرف أفراد المجتمع عن الأسباب العلمية المحددة وراء ارتفاع درجة الحرارة والجفاف، لكنهم يفهمون أن هذه التغيرات تؤثر على إنتاجهم من المحاصيل ومصادر دخلهم. وعلى وجه التحديد لاحظوا بأن نضوج ونوعية المحاصيل تراجعت، كما ارتفعت حالات مرض وموت المواشي بالإضافة إلى موت بعض النباتات الطبية.	تعتبر المعلومات الخاصة بالصقيع متقدمة في الأردن وهي متوفرة مجانا من المديريات المحلية ومن خلال النشرات الجوية في التلفزيون والتي تحذر المزارعين من احتمالية حدوث الصقيع قبل يومين على الأقل من التاريخ المتوقع وتقدم النصائح للتعامل معه. على مر السنين لاحظ المزارعون ومربو المواشي آثار الصقيع وتأثير ذلك على سبل عيشهم. إلا أنهم لا يستخدمون دوما هذه المعلومات لما فيه فائدة لهم. فلطالما صدر العديد من التحذيرات والتي كانت موضع تجاهل من الكثير من المزارعين الذين تمسكوا ببصيص أمل ألا تكون هذه المعلومات دقيقة.
الابتكار	بالرغم من الآثار الظاهرة لا يوجد الكثير مما يشير إلى وجود تخطيط للأوضاع الطارئة أو الابتكار للتكيف مع الظروف المختلفة. فالمزارعون مستمرون في زراعة القمح والشعير في المناطق المتأثرة ما يؤدي إلى استخدام مياه الري للمحافظة على النوعية[37] وزيادة في استخدام مبيدات الحشرات التي تتكاثر في وقت الجفاف والأجواء مرتفعة الحرارة. تبنى عدد قليل فقط من المزارعين واستعمل البيوت البلاستيكية.	استجابة لظروف الصقيع تبنى المزارعون تقنيات متنوعة مثل تغطية أشجار الفاكهة الهامة بالبلاستيك أو الشبك أو حرق الإطارات لزيادة الرطوبة والحرارة حول مزارعهم. كما ينتج عن حرق الإطارات طبقة رقيقة من القطران تكسو النباتات فتقلل من إمكانية تجمدها، على الرغم ما لذلك من أضرار بيئية. وهناك عامل آخر يحد من القدرة على التكيف إلا وهو المقدرة المالية.

القيادة والتنظيم المجتمعي	يوجد في صبحا فقط أربع منظمات مجتمعية ، لا تنخرط أي واحدة منها في نشر المعلومات أو بناء القدرات حول التكيف للتغير المناخي	
الوصول إلى الدعم والمساعدات الطارئة	لا توفر الحكومة تعويض مالي للخراب الناتج عن الجفاف، ويستطيع مربو المواشي بالرغم من كونهم غير مزارعين أن يشتروا الماء بسعر مدعوم ما بين 4-6 دنانير (5.6 إلى 8.5 دولار أمريكي) لصهريج الماء الذي يتسع ل 6 أمتار مكعبة على مدار العام من خلال وزارة الزراعة.[38] وخلال فترة الجفاف يمكن لأفراد المجتمع أن يشتروا ماءً إضافيا من مصادر غير حكومية. ما يكلفهم من 20 إلى 35 دينار (28 إلى 49 دولار أمريكي) للصهريج الذي يحتوي على 6 أمتار مكعبة في الأوقات العادية، غير أن هذا يمكن أن يرتفع ليصل إلى 50 دينار (71 دولار أمريكي) خلال فترة الجفاف.[39]	يوفر صندوق إدارة المخاطر الزراعية تعويضات مالية عن المحاصيل المتضررة بالصقيع من خلال حساب الخسارة للدونم الواحد[40] في عام 2016 تجاوزت نسبة التعويضات المقدمة من الصندوق 50 في المئة إذا ما تعلق الضرر بالخضروات والنباتات الطبية وأشجار الفاكهة غير المغطاة و 30 في المئة في حال كانت الخضروات مغطاة.[41] ومما يجدر ذكره أنه خلال إحدى موجات الصقيع في عام 2015 لم تُدفع الحكومة تعويضات لأنها كانت قد أصدرت حينها تحذيرا من الصقيع شمل الإجراءات الاحترازية المطلوبة.[42]
تنوع الدخل	تتأثر كافة الأنشطة المدرة للدخل بالجفاف وارتفاع درجات الحرارة. فمما يواجهه المزارعون تراجع نوعية محاصيلهم. أما مربو المواشي فلا أرض لديهم يرعون فيها ماشيتهم ولا مياه يسقونها بها. وتعتمد المواشي على الأعلاف. وحتى موظفو الحكومة يتوجب عليهم عليهم دفع جزء أكبر من رواتبهم مقابل فواتير الطاقة التي يستخدمونها من خلال المكيفات والمراوح. لذلك فإنه حتى أبناء المجتمع المحلي الذين لا يتأثر دخلهم مباشرة بآثار التغير المناخي سيكونون على الأرجح أكثر فقرا بسبب المصاريف التي تفرضها عليهم هذه الآثار.	يتأثر الدخل المتأتي من زراعة الأراضي الصالحة للزراعة تأثرا كبيرا بالصقيع. فقد يخسر المزارعون في ليلة واحدة محصول مساحة كبيرة من الأرض يساوي آلاف الدنانير. أما الدخل الناتج عن تربية المواشي فلا يتأثر من الصقيع لأن المزراعين يدخلون مواشيهم في حظائر خلال فصل الشتاء. كما أن المواشي في هذه المنطقة تعتمد بشكل رئيسي على الأعلاف وليس على الغطاء النباتي الطبيعي الذي قد يتلف خلال الصقيع.

[37] Victor O. Sadras, Patricio Grassini, and Pasquale Steduto, Status of Water Use Efficiency of Main Crops: SOLAW Background Thematic Report—TR07 (Rome: FAO, n. d.).

[38] Based on an interview with officials from the Agricultural Directorate in the Northen Badia.

[39] Based on data collected through the PRA.

[40] Raed Omari, “MPs Approve Senate’s Version of Bill on Agricultural Fund,” The Jordan Times, 25 August 2015.

[41] “Jordan: Compensation for Farmers Affected by Frost,” Zeraiah.net, February 2016, www.zeraiah.net/index.php/home/news/17964-2016-02-02-20-20-35.

[42] “No Compensation for Those Affected by Frost Yet,” Al Rai, 2015, www.jordanzad.com/print.php?id=5389.

الوصول إلى مجتمعات أكثر مرونة وتكيفاً

برهن هذا البحث على أن القدرة التكيفية لمجتمع محلي ما هي أكثر فيما يتعلق بالاستجابة للصقيع منها لارتفاع درجات الحرارة والجفاف (الشكل 8.4). وهذا ناتج عن حقيقة أنه من الأسهل التكيف مع الصقيع وهو عادة ما يحدث بمعدلات أقل من الجفاف في الأردن. وتمثلت أحد أهم أوجه القصور بأنه بالرغم من الحصول على المعرفة والبيانات الكافية فإن سلوك أفراد المجتمع المحلي لم يتغير بالنسبة للزراعة ورعي المواشي. وعلاوة على ذلك، يعتمد المزارعون في قرية صبحا على الزراعة والمواشي كمصادر دخل وهم يترددون في تطوير مصادر دخل جديدة. أما وجه القصور الأخيرة فكان في القيادة المجتمعية، فالمنظمات المجتمعية يمكن لها أن تدعم حقوق المجتمعات ويمكن أن تكون مركزاً لبناء القدرات وتوفر العلاقات مع المؤسسات الحكومية. لا يوجد مثل هذه القيادة في قرية صبحا وسيبقى الوضع هكذا طالما هناك مساعدات وتعويضات تقدم للمزارعين.

الشكل 8.4: القدرة التكيفية المقارنة خلال الصقيع والجفاف

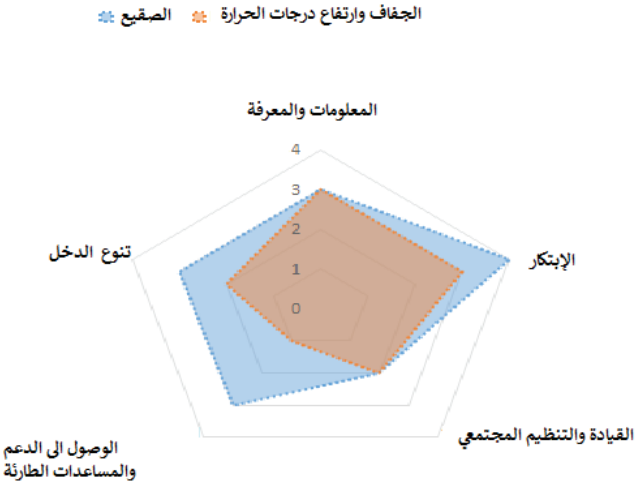

من الواضح أن هناك ضرورة إيجاد طرق أفضل للتكيف مع ظروف التغير المناخي من خلال تقنيات تكيفية. وتشمل التدابير التكيفية المناسبة للجفاف إقامة نظم لحصاد مياه الأمطار وزراعة محاصيل مقاومة للجفاف والتخطيط لزراعة محاصيل للظرف الطارئ. ويمكن أن تلعب أنظمة الإنذار المبكر وخطط الإغاثة دورا حيويا. ومما قد تشمله الابتكارات التكيفية الانخراط في الأنشطة المختلفة الأقل حساسية للتغير المناخي (دون أن يعني ذلك بالضرورة الإلغاء التدريجي للزراعة وتربية المواشي). من خلال المقابلة التي أجريت مع أفراد المجتمع المحلي تبين بأنهم واعون لمثل هذه الاجراءات. وعندما وجه لهم السؤال عن لماذا لم ينفذوا هذه التدابير، أعادوا السبب إلى نقص الموارد المالية.

نفذت الحكومة عدداً من المشاريع التي توفر التعويض المالي والدعم للمزارعين الذين عانوا من تلف المحاصيل مع أن ذلك قُدم بشكل محدود وبمقدار غير ثابت. وفي حين أن هذه التدابير مهمة من منظور التجنب الفوري للفقر إلا أنها تدعم الممارسات الزراعية القائمة والتي هي عرضة للتأثير. وفوق ذلك يشكو أفراد المجتمع من عدم انتظام دفعات هذه التعويضات، كما يبدو بأنهم لا يعتبرون العون الحكومي آلية محتملة لمساعدتهم على تبني ممارسات أكثر توافقا مع الأوضاع المناخية المستقبلية. ويظهر ذلك أهمية التدابير الهادفة لتحفيز المجتمعات المحلية لتصبح أكثر مرونة.

وتتمثل إحدى سبل التحفيز بالابتعاد عن الدعم والتعويض والانتقال إلى صيغة من صيغ التأمين المدعوم من الحكومة. يدعم هذا النهج حزم تأمين مصممة لاحتياجات مربي المواشي والمزارعين الذين خبروا حالات من المناخ القاسي. ومن الممكن مكافأة الجهود التي بذلت في سبيل الإدارة التكيفية من خلال الربط بين دفعات وتلبية شروط معينة للتكيف كالحماية من الصقيع ونظم حصاد مياه الأمطار أو الجفاف والمحاصيل المقاومة للجفاف والصقيع. ويتعين إلغاء التعويض للأعلاف لصالح حوافز لإيجاد طرق لإعادة إحياء الغطاء النباتي الطبيعي للمراعي. ويساعد في ذلك إيجاد حمى[43] جديدة.

لا جدوى من فهم العناصر التي تدعم قدرة المجتمعات على التكيف مع التغير المناخي إن لم يرافق ذلك التزام بالعمل والذي يتوجب أن يتأتي من المجتمعات نفسها. ويشير البحث هنا بأنه ومن أجل تكيف أفضل مع التغير المناخي فالأردنيون من سكان الأرياف ليسو بحاجة إلى الكثير من المعرفة الجديدة أو المهارات بقدر ما يحتاجون الحوافز الجديدة وقيادة أفضل من خلال منظمات محلية أكثر متانة. فقط عندما يعالج الأردن هذه المشكلة يصبح –ويجب أن يكون– مجتمعا أكثر مرونة وصمودا.

[43] أنظر الى الفصل التاسع.

9: إعادة إحياء الحمى: فهم الروابط بين حوكمة الأرض وضمان حيازتها

كمال قاقيش

على مدار القرن الماضي كان هناك تراجع في الأنظمة المجتمعية التقليدية لإدارة الأرض ناجم عن عملية التحضر وتراجع إنتاجية الأرض وسياسات حوكمة الأرض المتغيرة. إذ ازداد استخدام المراعي وانخفض عدد سكانها وافتقدت للمعرفة المطلوبة لإدارة مثل هذه الأنظمة التقليدية. بطبيعة الحال، هنالك عواقب لما سبق مرتبطة باستدامة الأرض ووسائل كسب الرزق والرفاه لأولئك المعتمدين على مثل هذه الأراضي. ففي بعض المناطق، سرّع شح الأراضي وتسليعها (تحويلها إلى سلع استهلاكية) بانهيار القواعد والقوانين التي تحكم الاستخدام المنصف والمستدام للموارد المشتركة. وهذه القواعد كانت قد عملت في الماضي على حماية حقوق وأراضي الشرائح الضعيفة.[1]

بذلت بعض الجهود لإحياء الأنظمة التقليدية كأدوات للتخفيف من حدة الفقر ولحماية البيئة ومختلف الفصائل الحيوانية. ففي ظل الأنظمة التقليدية ضمنت القواعد المجتمعية الصارمة أن تدار بشكل مستدام وعادل. أما اليوم وبينما ما زالت العشائر تستوطن الأرض فإن الدولة غالبا هي من تمتلك هذه الأرض. وبعد أن فقدت هذه المجتمعات حقوقها ومسؤولياتها، لم يعد لها مصلحة متجذرة كافية في حوكة سليمة للأرض.

يجادل هذا الفصل بأن إعادة الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بحوكمة الأرض في المجتمعات، إضافة إلى الأطر الحكومية اللامركزية ضرورية لإعادة إحياء الأنظمة التقليدية. ومن هذه الأنظمة هناك الحمى والتي عملت في المنطقة العربي لآلاف السنين. ويعتمد هذا الفصل على البيانات التي يمكن ملاحظتها في ثلاث مواقع حمى في الأردن ولبنان وفي مكان مؤقت بمصر. وتم فحص الفرضية التي تفيد بأن قوة حقوق حيازة الأراضي تتناسب إيجابيا مع الحوكمة الرشيدة لمصادر الأرض، وهذا بدوره يسهل من رفع إنتاجية المراعي.[2]

[1] Admos Chimhowu and Phil Woodhouse, "Customary vs Private Property Rights? Dynamics and Trajectories of Vernacular Land Markets in Sub-Saharan Africa," Journal of Agrarian Change 6, no. 3 (July 2006): 346–71 at 359; Lorenzo Cotula and Salmana Cissé, "A Case Study: Changes in 'Customary' Resource Tenure Systems in the Inner Niger Delta, Mali," in Changes in "Customary" Land Tenure Systems in Africa, ed. Lorenzo Cotula (London: International Institute for Environment and Development, 2007), 81–101 at 89.

[2] Pedro Herrera, Jonathan Davies, and Pablo Baena, eds., The Governance of Rangelands: Collective Action for Sustainable Pastoralism (New York: IUCN and Routledge, 2014), 243.

وتم قياس ضمان حيازة الأراضي من خلال إجراء تقدير لحقول مجتمع الحمى في الوصول إلى الأراضي والاستفادة منها وفي الإدارة والاستثناء ونقل الملكية.[3] وتم قياس حوكمة الأرض من خلال تقييم الوعي والمعرفة والحصول على الفوائد والتنظيم ومشاركة النساء[4] وقدرة الناس على المطالبة.[5]

اختيار هذه المؤشرات استند إلى بحث مكتبي ومقابلات مع خبراء وتم تقييم هذه المؤشرات في ضوء البيانات القائمة على المشاهدات والتي جُمعت خلال إجراء المقابلات ومن حلقات نقاشية مع أصحاب الشأن من حمى بني هاشم في الأردن وحمى عنجر وكفر زبد في لبنان وموقع الحمى الأول في مرسي مطروح في مصر. وشمل المشاركون ممثلين عن المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث وقيادات مجتمعية. كما وشملت الحلقات النقاشية مشاركين من أبناء المجتمعات المعنية تم اختيارهم بشكل عشوائي مع الأخذ بعين الاعتبار عاملي السن والجنس. أما اختيار الموقع فجاء بناءً على استشارات متخصصة للوصول إلى ثلاثة من أنجح مواقع الحمى في إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا.[6]

النظم التقليدية لإدارة الأراضي

بشكل عام تتألف النظم التقليدية لإدارة الأراضي من شبكة من الحقوق المتداخلة والمحصورة زمانيا حيث يحتفظ ببعضها كملكية خاصة ويعمم بعضها الآخر مجتمعيا.[7] وتترك بعض الأراضي مفتوحة لاستعمال الأجيال القادمة أو لاستيعاب الانماط الزراعية المتغيرة الناجمة عن التذبذب في هطول الأمطار وخصوبة التربة واحتياجات المجتمع.

تُستمد الحقوق في الأراضي بشكل رئيسي من العضوية في أحد الجماعات أو الولاء لسلطة سياسية معينة، ويتولى القادة العشائريون عادة الموافقة على منح أراضي الجديدة ضمن المجتمع فيما تُسلّم العائلات الأراضي لأفراد آخرين أو عائلات أخرى من خلال ترتيبات بين هذه العائلات كالتأجير أو تقاسم المحاصيل. وقد يشمل النظام التقليدي أيضا

[3] نفس المصدر.
[4] انظر
Management of Natural Resources Including Medicinal & Aromatic Plants to Benefit Rural Women in the Near East Region: Case Study of Egypt (Cairo: Desert Development Center, the American University in Cairo, 2005).
[5] IUCN, Management and Ownership of Drylands: An Accountability Report for "The Securing Rights & Restoring Lands for Improved Livelihoods Project in Jordan, (Amman: IUCN, 2011).
[6] تفاصيل اضافية حول قياس وتحلل النتائج لكل موقع هي متوفرة على الشبكة، ()
[7] انظر،
Benjamin Cousins, "More Than Socially Embedded: The Distinctive Character of Communal Tenure," Journal of Agrarian Change 7 no. 3 (2007): 281–315; Lorenzo Cotula, "Introduction," in Changes in Customary Land Tenure Systems in Africa, ed. Lorenzo Cotula (London: International Institute for Environment and Development, 2007), 5–14 at 11; Christopher Tanner, Law Making in an African Context: The 1997 Mozambican Land Law, (Rome: FAO, 2002).

حقوقاً ثانوية مثل حقوق الطريق والحق في استعمال المصادر الطبيعية الموجودة في الأراضي المشتركة وحق الوصول الموسمي لمناطق محددة وحقوق دخول الأراضي لأسباب دينية.[8]

وتشير الدلائل إلى أن نظم الإدارة التقليدية للأراضي يمكن أن تساهم في التنمية المستدامة وفي إدارة المصادر بشكل أمثل. وتميل هذه الأنظمة التقليدية إلى حماية المصادر الطبيعية بشكل فعّال وكفؤ مع تقديم منافع خدمية للفئات الضعيفة وللأجيال القادمة.[9] واعتبرت منظمة الفاو والبنك الدولي أن نظام إدارة الأراضي المستند إلى المجتمع -والسائد في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا- كعامل رئيسي في الحفاظ على سبل معيشة المجتمعات الريفية. ولهذا السبب اكتسبت مشاركة المجتمعات في إدارة الاراضي أهمية متزايدة. واليوم، هناك قبول عريض لفكرة أن أطر «من القاع إلى القمة» والتي تقوم بإشراك المجتمعات المحلية هي المتطلب السابق للتنمية المستدامة.[10]

ومن الجدير بالذكر أن نظم الإدارة المجتمعية للأراضي ليست من دون مخاطر، فتنامي ندرة الأراضي والتنافس عليها قد تفاقم من الاختلالات في السلطة المحلية، ما يفضي إلى تقويض القواعد التقليدية الناظمة لملكيات الأراضي والمصادر المشتركة. وهذا بدوره يخلق مخاطر تتمثل بالاستغلال البيئي وازدياد سهولة تأثير الفئات المهمشة من أصحاب الحقوق كالنساء والرعاة والمستأجرين.

الحمى

تعتبر الحمى أكثر الأنظمة التقليدية لإدارة الأراضي انتشاراً في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. وقد نشأ هذا النظام قبل أكثر من 1400 عام في شبه الجزيرة العربية وقبل ظهور الإسلام، وكان هذا المفهوم يشير في ذلك الوقت إلى الأراضي المغطاة بالنباتات وتستخدمها القبائل المحلية في الرعي، وقد اقتصر الوصول إلى هذه المواقع للرعي على القبائل المحلية.[11] ومع مرور الوقت تطور هذا المعنى ليشير إلى محمية تترك جانبا بشكل موسمي من أجل تسهيل التجديد.[12]

[8] نفس المصدر

[9] Chimhowu and Woodhouse, “Customary vs Private Property Rights,” 359.

[10] Leonard Chirenje, Richard Giliba, and Emmanuel Musamba, “Local Communities’ Participation in Decision-making Processes through Planning and Budgeting in African Countries,” Chinese Journal of Population Resources and Environment 11, no. 1 (2013): 10–16.

[11] J. Chehod, "Hima," Encyclopaedia of Islam, vol. 3 (1971), 393, quoted in Gari Lutfallah, “Ecology in Muslim Heritage: A History of the Hima Conservation System,” The White Horse Press 12, no. 2 (May 2006): 213–28.

[12] John W. Bruce, Legal Bases for the Management of Forest Resources as Common Property (Rome: FAO, 1999), 48.

بعد ظهور الإسلام تم ادخال القيم والمعايير الدينية لنظام الحمى[13]، إذ تغيرت وظيفة الحمى لتصبح ملكية مكرسة لرفاه المجتمع المحيط.[14] ويذكر المختصون في الدراسات الإسلامية أن النبي محمد حوّل الحمى من منطقة خاصة إلى ملكية عامة وقام بتوزيع الحصص بين كافة أفراد المجتمع بما يتسق مع دور الناس كخلفاء[15] الله في الأرض.[16] وقد أقام الرسول عليه السلام حمى النقيع بالقرب من المدينة المنورة كأحد أوائل مناطق الحمى، كما أعلن الرسول بأن مكة والمدينة هي مناطق محرمة يحظر بها الصيد ويمنع قطع الأشجار ضمن نطاق آمن حول المدينة المنورة.[17]

توسع نظام الحمى وازدهر في ظل الحكم القبلي حتى النصف الأول من القرن العشرين، ففي السعودية لوحدها كان هناك ما يقارب من 3 آلاف منطقة حمى لغاية الستينيات من القرن الماضي وكانت تعتبر من أفضل المناطق إدارةً في شبه الجزيرة العربية.[18]

تراجع الحمى

على مدار القرن المنصرم، تأثرت الادارة المجتمعية للأرضي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا بشكل كبير بالسياسات المتغيرة. ومن ناحية بيئية، فإن التطور الأكثر أهمية حدث خلال النصف الثاني من القرن العشرين عندما خضع سكان البدو الرحل لسلطة حكومات مركزية وعندما تم تأميم الاراض القبلية. تبنت العائلات والقبائل البدوية[19] شكلا أخر من الارتحال الجزئي.[20] كان لبعض السياسات دور تحفيزي غير مباشر في ذلك كانتشار التعليم المركزي في حين عملت تدابير أخرى مثل ترسيم حدود للدول على تحويل مباشر لحياة الارتحال من خلال الحد من الخيارات المتاحة للبدو في الانتقال بمواشيهم من منطقة لأخرى.

[13] انظر
Hala Kilani, Assaad Serhal, and Othman Llewlyn, Al-Hima: A Way of Life (Amman and Beirut: IUCN and SPNL, 2007).

[14]

[15] خلفاء هو جمع كلمة خليفة وهو الاسم أو اللقب الذي تستخدمه الجماعات الدينية الإسلامية ويعني من خلف الرسول في الحكم.

[16] Tom Verde, “A Tradition of Conservation,” Aramco World 59, no. 6 (November/December 2008).

[17] Richard Foltz, Fredrick Denny, and Azizan Baharuddin, eds., Islam and Ecology, 212–15, quoted in Lutfallah, “Ecology in Muslim Heritage.”

[18] Lutfallah, “Ecology in Muslim Heritage.”

[19] تستخدم كلمة البدو للاشارة إلى العرب الذين سكنوا في جزيرة العرب وفي الصحراء السورية وشبه جزيرة سيناء في مصر وصحراء الصحارى والذين بتبنوا نوعا من الرعي البدوي المتنقل. انظر
Elizabeth Losleben, The Bedouin of the Middle East (Minneapolis, MN: Lerner Publications, 2003); Dawn Chatty, Nomadic Societies in the Middle East and North Africa (Boston: Brill, 2006), 239–79 at 240.

[20] Ghazi Bin Muhammad, The Tribes of Jordan at the Beginning of the Twenty-first Century (Jordan: Rutab, 1999).

في السعودية تولت الحكومة مسؤولية إدارة الاراضي ما أدى إلى تراجع صناعة القرار على المستوى المحلي والمشاركة في إدارة الحمى.[21] وضغطت الحكومة السورية بعد الاستقلال في عام 1946 على البدو الرحل لتوطينهم ما نتج عنه إلغاء نظام الإدارة العشائري وإنهاء مناطق الحمى القبلية.[22] وفي لبنان استمرت البلديات في إدارة أراضي الحمى حتى اندلاع الحرب الأهلية في عام 1975. غير أن الهجرة من الريف إلى المدينة أفضى إلى تراجع حاد في عدد مناطق الحمى.[23] أما في البلدان الأخرى فقد أدى غياب التنظيم إلى تراجع في مناطق الحمى، ففي الكثير من مناطق الرعي في الأردن على سبيل المثال توسع الرعي الجائر بشكل خرج عن السيطرة.[24]

جلبت هذه التطورات معها مؤثرات خارجية بيئية واجتماعية. أولا، كان بدو المشرق العربي يسهلون من تجديد الغطاء النباتي الطبيعي من خلال الانتقال بين الأراضي الأردنية والسورية والسعودية والعراقية. وزاد التحول إلى أنماط حياة أكثر استقرارا من الضغط على والموارد المستنفذة.[25] ثانيا، أدى الطلب من القبائل البدوية اتباع أنظمة جديدة لحيازة الأرض إلى زوال المعرفة التقليدية.

أما اليوم فقد أفضى التزايد السريع لعدد السكان إلى استعمال الأرض بشكل أكثر تكثيفا ما يدفع المجتمعات في بعض الأحيان إلى الخروج من مناطق الرعي. كما أن التغير المناخي فاقم من تدهور حالة المراعي ما يدفع الناس للهجرة إلى المدن.[26] أما المجتمعات التي حاولت الحفاظ على أسلوب حياة تقليدي فقد واجهت العديد من الآثار السلبية الناجمة عن إدخال أطر وأنظمة مختصة بملكية الأراضي. وتم تجريد بعض المجتمعات من ملكيتها للأراضي، وعليه فإن إحساس المجتمعات بالمسؤولية إزاء موارد الأرض تراجعت. وبينما ما زالت مناطق الحمى موجودة بأشكال مختلفة، فهي تتعرض لمخاطر متزايدة وبخاصة مع تراجع عدد الشباب المنخرطين في مثل هذه النشاطات.

[21] Lutfallah, "Ecology in Muslim Heritage."
[22] Bruce, Legal Bases for the Management of Forest Resources, 113.
[23] FAO (based on the work by Fady Asmar) The "Hima": A Revived Traditional Forest Protection and Management System: The case of Lebanon (Rome: FAO, 2009), 15.
[24] R. Blench, Rangeland Degradation and Socio-Economic Changes among the Bedu of Jordan: Results of the 1995 IFAD Survey (Rome: FAO, 1995), 4.
[25] Raed Al-Tabini, Khalid Al-Khalidi, and Mustafa Al-Shudiefat, "Livestock, Medicinal Plants and Rangeland Viability in Jordan's Badia: Through the Lens of Traditional and Local Knowledge," Pastoralism: Research, Policy and Practice 2, no. 4 (2012): online at 2.
[26] Lutfallah, "Ecology in Muslim Heritage."

إعادة احياء مفهوم الحمى

تشكل المراعي في العالم العربي ما يقارب من 35 في المئة من الأراضي.[27] وبما أن هناك ما يقارب من 70 في المئة من هذه الأراضي هو إما متدهور أو محطم[28] فإنه من الأهمية بمكان أن نحدد الطرق اللازمة لتشجيع الحوكمة المستدامة. يفترض بعض الخبراء أن من شأن تقوية الأنظمة التقليدية المجتمعية لإدارة الأرض أن تسهل من هذه المهمة. وهناك العديد من المؤسسات التي أجرت دراسات بغية إعادة إحياء الأنظمة التقليدية وبخاصة الدراسات عن الحمى. وهنا نشير إلى جهود الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وجمعية حماية الطبيعة في لبنان.

هناك مقولة تفيد بأن مناطق الحمى لها إمكانات كبيرة لإعادة تأهيل المراعي، وهذا ناتج عن فعاليتها في الحفاظ على المصادر الطبيعية وتشجيع الإدارة المحلية. ويربط الخبراء بين أنظمة الحمى والإنتاج المحسن للمواشي والحفاظ على الدوائر الهيدرولوجية ومساقط الماء وحجز الكربون الجوي نتيجة للغطاء النباتي المتزايد.[29] وقد تكون الحمى ذات أهمية للتنوع الحيوي وحماية الموائل. وكما يقول لولن «الكثير من مناطق الحمى موجود في مناطق ذات تنوع كبير أو تلك التي تدعم الأراضي الحرجية أو الموائل البيولوجية.»[30] وقد تؤدي استعادة المراعي على نطاق كبير إلى فوائد اقتصادية تعود بالنفع على المجتمع.[31] وفي منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، أدى تسليع المصادر الطبيعية مثل الأعشاب الطبية إلى رفع فرص التوظيف المحلي.

وفوق ذلك كله، يدمج نظام الحمى مسألة حماية الطبيعة مع رفاه الناس ما يوفر مقاربة شمولية لإدارة المصادر الطبيعية والعدالة الاجتماعية.[32] طبعا يلعب الرجل والمرأة أدواراً هامة، وهناك العديد من الأمثلة لنساء في إدارة النشاطات الاقتصادية في نطاق مناطق الحمى.[33] باختصار، فإن نظام الحمى هو «حزمة شاملة من الحوكمة، والعلم والسوق تستند إلى رأس المال الاجتماعي والثقافي والإنساني.»[34] وبما أن الممارسات الحالية تتجاهل الحمى التقليدية فمن الضروري تبني نموذج هجين يجمع بين نظام الحمى التقليدي لتعزيز الاستدامة والأنظمة المدعومة بالتقنيات الحديثة.

[27] Land supporting indigenous vegetation that is grazed or has the potential to be grazed, and is managed as a natural ecosystem.

[28] Asma Abahussain, Anwar Abdu, Waleed Al-Zubari, Nabil El-Deen, and Mahmmod Abdul-Raheem, “Desertification in the Arab Region: Analysis of Current Status and Trends,” Journal of Arid Environments 51, no. 4 (2002): 521–45 at 536.

[29] Foltz, Denny, and Baharuddin, Islam and Ecology, quoted in Lutfallah, “Ecology in Muslim Heritage,” 215

[30] Lutfallah, “Ecology in Muslim Heritage.”

[31] Vanja Westerberg and Moe Myint, An Economic Valuation of a Large-Scale Rangeland Restoration Project through the Hima System in Jordan (Bonn: ELD Initiative, 2015).

[32] لمزيد من التفاصيل أنظر،
Kilani, Hala, and Llewlyn, Al-Hima: A Way of Life; “The Amman Declaration on Innovating Hima—Endorsed,” IUCN,

[33] “Hima Women Guideline Manual,” SPNL, 31 March 2016, www.spnl.org/hima-women-guideline-manual/.

[34] “The Amman Declaration on Innovating Hima.”

تسهيل إعادة إحياء الحمى: ضمان الحيازة وحوكمة الأرض

بعد ثبوت العوائد المترتبة على الحمى يبرز سؤال حول كيفية تعزيز مثل هذه الأنظمة التقليدية في ظل عمليات تدهور الأرض والتحضر والتغير المناخي والطلب على الإنتاج الغذائي. ويكمن المفتاح لفهم هذا في تحقيق التوازن بين حقوق المستخدمين ومسؤولياتهم، وهو توازن طرأ عليه التغيير في ظل الأطر الحديثة لإدارة الأرض التي بدورها أدت إلى تجريد المجتمعات وإقصائها من صناعة القرار، وبالتالي غياب الحافز لإدارة المصادر بشكل مستدام.

والواقع أن الإطار الذي تتم من خلاله إدارة حقوق الأرض والمسؤوليات يشار إليه بحيازة الأرض. وقد تكون حقوق حيازة الأرض رسمية (مستندة إلى الدولة) أو غير رسمية أو عرفية أو تقليدية. وقد تشمل الاستئجار والتملك الحر وحقوق الاستخدام والملكية الخاصة.[35] وتعتمد قوة حقوق طرف ما في الأرض على مزيج من التعريفات القانونية وحقوق الملكية والأعراف الاجتماعية وعوامل أخرى. لا تشمل حيازة الأرض فقط على حقوق الملكية لكنها أيضا تشمل حق الوصول وممارسة هذا الحق،[36] ويمتد ذلك ليشمل إشغال واستعمال وتطوير الأرض، وبيعها أو توريثها وحقوق تأجيرها أو التمكين من استخدامها وحق تقييد وصول الآخرين إلى الأرض وحقوق استخدام الموارد الطبيعية الموجودة فيها.

ويعد ضمان حيازة الأرض الضمان المعقول لاستمرارية الحقوق في الأرض، مدعوما بالثقة بأن مثل هذه الحقوق هي معترف بها من قبل الآخرين وهي حقوق محمية قانونيا واجتماعيا. فالأنظمة القانونية -سواء أكانت عرفية أو دينية أو متعلقة بالدولة- تعرّف حقوق والتزامات الأفراد والجماعات فيما يتعلق بالأرض كما وتحدد الأنظمة القانونية كيفية إدارة وتنفيذ الحقوق في الأرض.

عندما يحافظ على حقوق حيازة الأرض فإنه على الأرجح أن يتولى أصحاب هذه الحقوق المسؤولية واستعمال المصادر بشكل مستدام. وسيترجم ذلك على المدى البعيد إلى تحسن في الصحة والتعليم ومستويات المعيشة. وعليه فإن حقوق حيازة الأرض هي المفتاح للحفاظ على البيئة ولتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.[37] وحيثما تتمتع الأنظمة التقليدية بحيازة الأرض بالأمان عندما تفضي إلى عوائد مشابهة. وبالفعل تدعم حيازة الأرض أصحاب الحقوق في الأراضي المجتمعية والأراضي المتداخلة، والفقراء والفئات الضعيفة في المجتمع. وقد تساعد على تبني نمو اقتصادي محلي وإدارة مستدامة. وإذا ما تمت حماية وضمان المراعي فالمجتمعات عندئذ يمكن لها أن تستفيد من إمكاناتهم لتوليد الدخل.

[35] FAO, Land Tenure Studies 3: Land Tenure and Rural Development (Rome: FAO, 2002), 7.
[36] IUCN, Management and Ownership of Dry Lands, 2.
[37] نفس المصدر.

وبناء على ذلك فإن جهود الحمى بحاجة لأن تشمل على طرق لتقوية ضمان حيازة الأرض وبالتالي تقوية مصالح الناس بالأرض.

تحليل ومسح مواقع الحمى

حمى بني هاشم، الأردن

الشكل رقم 9.1:[38]

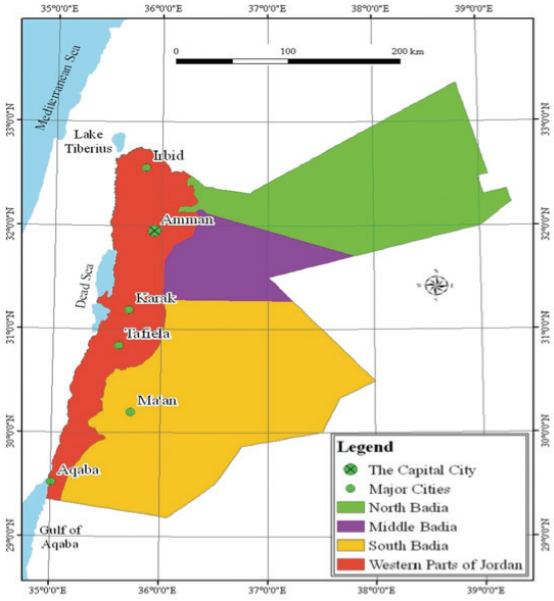

عُرّفت المراعي بأنها «كل الأراضي المسجلة بهذا الصفة و أي أرض أخرى مملوكة للدولة يقل فيها المعدل السنوي لهطول الأمطار عن 200 ملم والتي لا تملك نظام ريّ مستدام، أو الأراضي التي تم تكريسها للاستعمال العام.»[39] وتكون المراعي في الأردن مملوكة للخزينة بشكل رسمي، أو قد تكون الأرض مملوكة من قبل أفراد أو مجموعة من الناس أو أنها مسجلة باسم مؤسسة حكومية.»[40] وبمقدور مالكي المراعي منح حقوق الحيازة لأفراد وعائلات وعشائر، ما يجعلها بعد ذلك تتمتع ببعض السيطرة على الأرض ومصادرها.

[38] Alaa Abu Sada, Mahmoud Abu-Allaban, and Ahmad Al-Malabeh, "Temporal and Spatial Analysis of Climate Change at Northern Jordanian Badia," Jordan Journal of Earth and Environmental Sciences 7, no. 2 (December 2015): 87–93 at 88.
[39] Ministry of Agriculture, Updated Rangeland Strategy for Jordan (Amman: IUCN, 2013), 10.
[40] Husam Madanat, "Land Tenure in Jordan," Land Tenure Journal 1 (2010): 143–70 at 156.

وتشكل البادية ما نسبته 80 في المئة من مساحة الأردن (انظر الشكل رقم 9:2). تتسم هذه المنطقة بشكل عام بالجفاف وتدني معدلات هطول الأمطار، مع أن أجزاءً منها شبه جافة وتحوي بيئة حيوانية ونباتية كبيرة. وتستعمل أغلب هذه المساحة لأغراض الرعي.[41]

تعتبر بعض المناطق «تقليدية» إذ تمارس فيها حقوق الأرض من قبل العشيرة التي تقطنها، ونتج عن ذلك نزاعات حول استعمال الأرض ومقاومة أفراد المجتمع المحلي لجهود الدولة في تنظيم الرعي.[42] وتقدم مراعي الهاشمية في محافظة الزرقاء مثالا واضحا على ذلك، فهذه المراعي على أرض دولة وتديرها الدولة ولذلك فإن أفراد المجتمع يرون أن المسؤولية على الحكومة بشكل منفرد.[43] وفي الوقت ذاته لم تحقق الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة في حماية المراعي من خلال إقامة السياج ومن خلال تقليل الرعي إلا أثرا قليلا.

في عام 2011 صدر قرار عن الحكومة يقضي بتخصيص مساحة 100 هكتار (1000 دونم) ليتم إدارتها من قبل جمعية حمى بني هاشم التعاونية.[44] ويشمل هذا الموقع على غطاء نباتي سهوبي تتراوح فيه معدلات هطول الأمطار 120-122 ملم سنويا.[45] من الجدير أن الهاشمية قد صنفت من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي كجيب فقر[46] إذ يعتمد ما يقارب 20 في المئة من السكان المحليين في الهاشمية بشكل كامل على المواشي كمصدر دخل لهم.[47]

ومع إنشاء الحمى تم منح المجتمع حقوق حوكمة الأرض، وبالفعل تولت الجمعية مسؤولية الإدارة والتنسيق وحل النزاعات، وتم انتخاب رئيس الجمعية من قبل المجتمع وهو مسؤول أمام المجلس التنفيذي. يتألف أعضاء الجمعية من كافة الجماعات والأقليات والشرائح الاجتماعية والنساء. ومن خلال العمل مع المجتمع المحلي نجحت الجمعية في الترويج للحوكمة الرشيدة والحصول على المساعدة من المجلس البلدي المحلي.

دعم الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ووزارة الزراعة إعادة إحياء الحمى وتدريب أفراد المجتمع على إدارة المشاريع، وتقنيات إدارة الأرض ومنهجيات إدماج المعنيين من أصحاب المصلحة. وعقدت اجتماعات بين أبناء المجتمع والحكام المحليين وطاقم من وزارة الزراعة بغية تعزيز الفهم المشترك لمفاهيم مثل صون الأرض واستعادتها وإدارة مستدامة للارض.

41 Mahmoud Al-Jaloudy, Country Pasture/Forage Resource Profiles: Jordan (Rome: FAO, 2006), 7.
42 Ministry of Agriculture, Updated Rangeland Strategy for Jordan, 12.
43 Ministry of Agriculture, Updated Rangeland Strategy for Jordan, 12.
44 IUCN, Al Hima: Possibilities Are Endless.
45 Hima Management Committee, Community Management Plan for Hima Bani Hashem.
46 Hima Management Committee, Community Management Plan for Hima Bani Hashem.
47 Hima Management Committee, Community Management Plan for Hima Bani Hashem.

ويشير بحثنا هذا إلى أن حوكمة الأرض المحلية تحسنت منذ تأسيس الحمى، فحافظ المجتمع (الذي تلقى مساعدة من قبل وزارة الزراعة وأجهزة تنفيذ القانون) على نظم رعي موزعة بإنصاف وتحمي الأرض من القبائل المجاورة ومن الرعي الجائر. ويبدي أفراد المجتمع مستويات جيدة من الوعي بوضع موارد أراضيهم، بالإضافة إلى ما يلزم من مهارات لتحديد المشكلات وترتيبها وفقاً لأولوياتها. ويدعم نظام الحمى سبل عيش الكثيرين من أفراد المجتمع ويقدم فرصا جديدة. ومن الأمثلة على ذلك أن أقامت مجموعة من النساء ورشة عمل زراعة الأعشاب من خلال استخدام قرض الأعمال الصغيرة من جمعية بني هاشم. والآن أصبح العديد ممن روادتهم الشكوك بشأن الحمى من المؤيدين الأقوياء لمثل هذا النظام. هناك سمة مجتمعية يمكن أن تكون ساهمت بهذا النجاح وهي وجود مبادئ قبلية قوية يكون بموجبها للقيادة المجتمعية الدور الهام في صناعة القرار، بالإضافة إلى التقدير الكبير للمعارف المتوارثة فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية.

بعد نجاح وفعالية تجربة الحمى قدمت وزارة الزراعة في عام 2014 ثلاث توصيات في استراتيجيتها للمراعي:

- إيجاد منظمات مجتمعية لإدارة الأراضي المخصصة.
- إعادة تعريف الحقوق في الأراضي الرعوية وبخاصة في البادية.
- بناء القدرات المحلية والتوعية لإحياء مفهوم الحمى.[48]

حمى عنجر وحمى كفر زيد بلبنان

كانت المناطق الحرجية تغطي 74 في المئة من مساحة لبنان، أما اليوم تصنف ما نسبته 65 في المئة من الأراضي الحرجية بأنها متدهورة.[49] وتعد الأراضي الحرجية أراض أميرية، أي أراض تملكها الدولة وتديرها وزارة الزراعة.[50] تتمثل التهديدات الحالية لهذه المناطق في آثار الاستغلال المستمر للحراج (التوسع بالرعي الجائر وقطع الأشجار غير القانوني) والتوسع في الأنشطة الزراعية الرعوية والتمدد الحضري المضطرد.[51] وقد سبب فقدان الغطاء الطبيعي في تراجع خصوبة التربة، وسبب أيضا في انجراف

[48] Ministry of Agriculture, Updated Rangeland Strategy for Jordan, 13.

[49] Ministry of Environment (Lebanon), Safeguarding and Restoring Lebanon's Woodland Resources (Beirut: Ministry of Environment, 2008).

[50] هناك أربعة أشكال من ملكية الارض الموجود في لبنان: الأميري وتعود للارض المملوكة من قبل الدولة وتديرها وزارة الزراعة، وهناك الأرض المشاع وهي الأراضي المجتمعية التي تملكها وتديرها البلديات، والوقف وهي أراضي تمتلكها وتديرها السلطات الدينية، وأخيرا هناك المكل وهي اراضي مملوكة بشكل خاص. الملكية على أية حال لا تعني بالضرورة الاستعمال: فالتأجير والاستخدام والانتفاع والأعراف تسهل لغير مالكي الأرض إدارتها.

[51] Talal Darwish, Faycel Chenini, and Moujahed Achouri, Country Study on Status of Land Tenure: Planning and Management in Oriental Near East Countries: Case of Lebanon (Rome: FAO, 2012), 73.

التربـة وفقدان النظام الإيكولوجي لسلامته، ما نتج عنه انخفاض الإنتاجية الزراعية.

يقـع الإطـار الحوكمـي المشـرف علـى إدارة الحـراج فـي صلـب هـذه التحديـات، فمديريـة التنميـة الريفيـة والثـروات الطبيعيـة التابـع لـوزارة الزراعـة هـي الجهـة المسـؤولة قانونيـاً عـن قطـاع الحـراج وهـذا يشـمل المراعـي والمسـاحات الحرجيـة المحميـة. فـوزارة الزراعـة هـي المسـؤولة عـن إدارة المناطـق المحميـة والأراضـي العامـة الحرجيـة منهـا وغيـر الحرجيـة.[52] لكـن فـي الواقـع العملـي، فـإن البلديـات هـي المخولة عـادة بحقـوق وإدارة واسـتخدام الأراضـي الأميريـة والتـي بدورهـا تقـوم بتنسـيق قراراتهـا مـع وزارة الزراعـة. واللافـت أنـه ليـس هنـاك ملكيـة سياسـية كافيـة بسـبب اللامركزيـة فـي المسـؤولية إذ تـم تفويـض اللاعبيـن المحلييـن بسـلطات وإمكانـات ضعيفـة. ومثـال رئيسـي علـى ذلـك هـو أن الحظـر علـى الرعـي الجائـر فـي المناطـق الحرجيـة ينفـذ بشـكل ضعيـف. وهـذا يتـرك للمجتمعـات حوافـز اقتصاديـة قليلـة لإدارة الأرض التـي يقطنونهـا بشـكل مسـتدام.

كمـا أسـلفنا سـابقا، تـم العمـل بنظـام الحمـى فـي لبنـان حتـى عـام 1975 عندمـا اندلعـت الحـرب الأهليـة.[53] إلا أن أغلـب هـذه الحمـى لا تعمـل حاليـا بسـبب الهجـرة إلـى المدينـة.[54] مـن الجديـر بالذكـر أن العقـد الأخيـر شـهد انتقـالا مـن الرعـي المتنقـل إلـى الانتـاج الحيوانـي المسـتقر وهـذا بسـبب التحضـر والرعـي الجائـر. حاليـا، يعتمـد مربـو المواشـي علـى كتـل الغـذاء والمكمـلات الغذائيـة عوضـا عـن الغطـاء النباتـي الطبيعـي مـا يرفـع مـن كلـف الانتـاج.[55]

أقـرت وزارة الزراعـة بأهميـة أنظمـة الإدارة اللامركزيـة للمراعـي، وهـي أنظمـة تشـرك المجتمـع المحلـي ومنظمـات المجتمـع المدنـي والمجتمـع المعرفـي.[56] لذلـك وبغيـة تحسـين سـبل عيـش الرعـاة وإمكانـات المراعـي[57] قامـت جمعيـة حمايـة الطبيعـة فـي لبنـان بالتعـاون مـع البلديـات بإنشـاء عـدد مـن الحمـى. ففـي عـام 2005 تـم الإعـلان عـن حمـى كفـر زبـد وبعدهـا بثلاثـة أعـوام أعلـن عـن حمـى عنجـر. وتحتـوي مناطـق الحمـى علـى أراضـي زراعيـة وأحـراج وأرض رطبـة يقصدهـا الكثيـر مـن أنـواع الطيـور المائيـة المهاجـرة.[58] وتشـكل الزراعـة وصيـد الأسـماك والصيـد والرعـي الاسـتعمالات الرئيسـية لهـذه الأراضـي. ويشـار هنـا إلـى أن مـا نسـبته 50 فـي المئـة مـن موائـل الحمـى تحتـوي علـى وادي البقـاع الـذي يعـد آخـر الأراضـي الرطبـة المملوكـة ملكيـة عامـة.[59]

[52] انظر إلى وزارة الزراعة في لبنان،
National Report to the Third Session of the United Nations Forum on Forests: Lebanon, (Beirut: Ministry of Agriculture, January 2003).
[53] Fady Asmar, Country Pasture/Forage Resource Profiles: Lebanon (Rome: FAO, 2011).
[54] FAO, The "Hima," 39.
[55] Herrera, Davies, and Baena, The Governance of Rangelands, 152–54.
[56] FAO, The "Hima."
[57] Herrera, Davies, and Baena, The Governance of Rangelands, 152–54.
[58] Hima Kfar Zabad," SPNL, n. d., www.spnl.org/hima/hima-kfar-zabad.
[59] تقع البقاع حوالى 30 كلم شرق بيروت، وتعد منطقة البقاع الخصبة أهم اقليم زراعي في لبنان.

تقع الحمى على أراضي مملوكة من قبل البلديات وتدار من قبل المجلس البلدي، وقد طورت جمعية حماية الطبيعة في لبنان بالاشتراك مع المجلس رؤية «لمنطقة نظيفة ومحمية بيئيا» تقام بالتعاون بين أبناء المجتمع وأصحاب الشأن من خارج المجتمع. وفي سبيل ذلك عقدت الاجتماعات وتم التدريب لتشجيع وترويج مفهوم الحمى ولبناء مهارات إدارة الموقع. كما عملت الجمعية مباشرة مع الجمعيات على نظام إدارة مجتمعي ومنصات تعاونية للجمع بين السلطات المحلية وأفراد المجتمع. وطُورت خطة عمل بينت إجراءات حل الخلافات وسبل دعم النساء كأعضاء فاعلين في مجتمع الحمى.[60] وهناك جهود خاصة ضمت التدريب على حقوق المرأة والقيادة والحفاظ على التنوع الحيوي وورش عمل حول كيف يتم تسويق المنتجات المحلية. بعض هذه الورش استهدف قطاع الشباب والنساء من مناطق الحمى الاثنتين، ما سهل من التشارك في المعلومات بين المجتمعين.

ووجد معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا مستويات متشابهة من حوكمة الأرض المحلية في موقعي الحمى. فأظهرت حمى عنجر تفوقا طفيفا فيما يتعلق بالوعي والمعرفة وتمكين النساء. وكانت النساء من موقعي الحمى ناشطات في عمليات اتخاذ القرار، وفي عنجر شكلت النساء جمعيات تعاونية خاصة بهن. كما تبين أن هناك وعياً أقل في حمى كفر زبد وربما يمكن شرح هذه الحالة من خلال فهم تاريخ النزاع السياسي وهو على العكس من الوضع السائد في مجتمع عنجر. ففي لبنان تلعب الانتماءات المختلفة والآراء السياسية المختلفة دوراً حاسماً في الثقافة والتقاليد المحلية، وعليه يختلف نهج الناس في إدارة المصادر والثروات.

مرسى مطروح، مصر

تنقسم الحيازة الرسمية للأراضي في مصر إلى خمس فئات رئيسية: الملكية الخاصة والملكية العامة والإيجار العام والائتمان أو الوقف ووضع اليد. ووفقاً للقانون المدني المصري، من الممكن للمستحوذ على قطعة أرض أو لمستخدمها أن يمتلكها في حالة إشغالها بشكل مستمر دون قيام مالكيها بإثبات حقوقهم.[61] وتعد الأراضي الصحراوية (غير المستصلحة) ممتلكات دولة. غير أن الحكومة تعترف بشكل غير رسمي بحقوق استخدام الأرض.[62] ويسمح القانون للأفراد القبليين حق اكتساب ملكية الارض التي يرزعونها حتى لو كانت مملوكة للدولة بالأساس. أما المراعي فإما تكون مخصصة جماعياً أو مخصصة للاستخدام بين القبائل والعشائر والأنساب.

[60] "Hima Women Guideline Manual."

[61] لمزيد من المعلومات، انظر،
"Egypt," USAID, September 2010, https://usaidlandtenure.net/country-profile/egypt/.

[62] بوسع وزارة الدفاع على أية حال أن تستولي على الارض لاغراض استراتيجية حتى لو لم يتوفر مكان لاعادة التوطين السكان، وهذا القسم يعتمد على وزارة الزراعة واستصلاح الارض في مصر،
Second Matrouh Resource Management Project: Project Appraisal Document (Cairo: Ministry of Agriculture and Land Reclamation, 2003).

وعلى مدار العقود الأخيرة، أدت موجات من الجفاف والزيادة في توطين البدو الرحل وتربية الأغنام في المناطق الهامشية، إلى زيادة الضغط على موارد الأرض وانخفاض خصوبة التربة. وقد ساهمت هذه التحولات في تحويل الأراضي الرعوية التقليدية المتوازنة بيئيا إلى مناطق زراعية ثابتة غير مستدامة. لكن في منطقة الساحل الشمال الغربي ما زالت البنية القبلية التقليدية سائدة.

تقع محافظة مطروح في شمال غرب مصر وتمتد على مساحة 212.112 كم مربع ويقطنها ما يقارب من 472 ألف نسمة. وعاصمة المحافظة هي مرسى مطروح، ويحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال والصحراء الكبرى من الجنوب. وتسود المنطقة المراعي الجافة والجافة جداً بمعدل هطول مطري سنوي يبلغ 140 ملم. ومن أبرز سبل كسب العيش في هذه المنطقة هو الإنتاج الزراعي والحيواني، مع أن الجفاف في السنوات الأخيرة أفضى إلى تقليل الإنتاج. ويشكل البدو ما يقارب من 85 في المئة من سكان هذه المنطقة.

تعتمد هذه القبائل على نظام لإنتاج الأراضي الجافة الممتد الذي يشمل الأغنام والماعز ومحاصيل أشجار والشعير والفواكه. من المتوقع أن حوالي أكثر من 80 في المئة من حيازات الأراضي في مطروح موجودة من دون صفة قانونية مع وجود القانون العرفي الذي ينظم الإدارة المحلية ويفصل في النزاعات. ومؤخرا ازداد التسجيل الرسمي للأراضي من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وهذا ربما ناجم عن ارتفاع قيمة الأراضي.

تتواصل المنظمات المجتمعية التي تمثل قبائل هذه المنطقة مع السلطات، لكنها تفتقد للاستراتيجية الموحدة ونفوذها محدود. هنالك عدد قليل من المنابر لكسب التأييد لحقوق الوصول إلى موارد الأرض وتعزيز الوعي المحلي بالإدارة المستدامة للموارد. وعلى الرغم من انخفاض مستوى التعليم والوصول إلى بناء القدرات يبدو أن هناك معرفة معقولة في المجتمع حول إدارة الموارد النادرة وهي معرفة مصدرها الاعتماد على الأرض وانتقال المعرفة القوي من جيل لآخر. من ناحية أخرى فإنه على الرغم من انخراط النساء في أنشطة صغيرة النطاق مرتبطة بالأرض كزراعة الأعشاب وارتفاع مستوى التعليم بينهن فإن وصولهن لبناء المهارات وعمليات اتخاذ القرار ما زال محدوداً.

تقدم الجغرافيا والديمغرافيا والتحديات المرتبطة بهذه المنطقة حجةً قويةً لإقامة حمى في قرية أبو مرقيق التي تقع في مراعي تشمل على أعشاب مختلفة وعلى النباتات الطبية والعطرية ومنطقة خصبة بمساحة 46 ألف كم مربع مناسبة لإنتاج الشعير.

مقاربة شاملة لإدارة فعّالة ومستدامة للموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية

يبدو أنه تم التغلب على تحديات الإدارة الضعيفة والاستخدام غير المستدام للأرض في مواقع الحمى الثلاث، فكل واحدة من المجتمعات أظهرت وعياً واهتماماً وكفاءة إدارية في الأراضي التي تديرها، وتمتع كل موقع بمؤشرين أو أكثر من المؤشرات الأربعة على ضمان حيازة للأراضي. طبعا، لا يوجد دليل قطعي بأن هذه النتائج ما كان من الممكن تحقيقها من دون الحمى، لكن أيضا من الواضح أن الحمى قامت بعملها على أحسن وجه. وتتسق هذه النتائج مع أبحاث أخرى أجريت في أفريقيا وأثبتت على وجود روابط بين الأنظمة التقليدية لإدارة الأراضي والمخرجات الايجابية لهذه الإدارة.[63] وتصلح هذه النتائج كنقطة انطلاق لتفحص الجهود المستقبلية لتحسين حوكمة الأراضي.

يمكن القول إنه حيثما يكون الهدف تعزيز الاستخدام المستدام لموارد الأراضي المدارة مجتمعيا، يشترط مسبقاً تحويل حقوق الحيازة. وإقامة أنظمة الحمى هو أحد الطرق القليلة لتحسين ضمان الحيازة بشكل فعّال على مستوى المجتمع؛ بسبب التعقيدات السياسية والتشريعية التي تحول دون إعطاء حقوق الملكية للمجتمعات في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. وخلاصة الأمر أنه حيثما يُسهّل ضمان حيازة الأرض استخدامات أكثر استدامة فإن الحمى بديل ناجح للمناطق الرعوية المدارة من قبل الحكومة وبخاصة في ظل ضعف القدرة المركزية وفي ظل المحددات المتعلقة بالموازنة.

يمكن أن تقدم الحمى فرصاً اقتصادية جديدة وهي متسقة مع التفكير الحديث حول كيفية رفع مستوى المرونة والصمود. هذا وقد توقعت دراسة سابقة أن تطبيق نهج الحمى كنظام لإصلاح وإدارة المراعي على نطاق واسع في حوض نهر الزرقاء قد يجلب منافع للمجتمعات الأردنية تساوي 144- 289 مليون دينار (203-408 مليون دولار أمريكي) على مدار ربع قرن ويمكن أن توفر ما تبلغ قيمته 16.8 مليون دينار (23.7 مليون دولار) من مشتريات الأعلاف.[64]

على كل حال، يمكن أن تكون إعادة أحياء الأنظمة المجتمعية مثل نظام الحمى عملية مكلفة وتستغرق وقتاً طويلا وتتطلب استثماراً مستداماً في بناء قدرات أفراد المجتمع. ولهذا السبب فإن الدعم الحكومي هو المفتاح لنجاح واستدامة النماذج التقليدية لإدارة الموارد.

[63] انظر،
Rachael Knight, Best Practices in Community Land Titling: Inception Paper (Rome: International Development Law Organization, 2010).

[64] Vanja Westerberg and Moe Myint, Costs and Benefits of Communal Rangeland Rehabilitation in Jordan: An Economic Valuation of a Large-Scale Rangeland Restoration Project through the Hima System within the Zarqa River Basin in Jordan (Bonn: ELD Initiative, 2014), 2.

يتبنى نهج الحمى سبل العيش المستدامة والحماية البيئية. وبالإضافة إلى أثره على إنتاج المواشي فإنه يساعد في حماية الدورة الهيدرولوجية ومساقط المياه وحجز الكربون في التربة. واليوم وفي سياق تدهور الأرض والتحضر والتغير المناخي هناك حاجة لطرق خلاقة واستراتيجية لتقوية النماذج المجتمعية التقليدية. وتقدم النظم التقليدية المجتمعية مثل نظام الحمى – المدعومة بأطر قانونية صحيحة وحوافز التخطيط والتحسين في السياسات والبرامج– نهجاً شاملا لإدارة موارد طبيعية مستدامة وفعّالة للعدالة الاجتماعية.

10: فصل احتياجات المياه عن الإمدادات الوطنية: رؤى وإمكانات للبلدان في حوض نهر الأردن

د. مايكل غيلمونت، د. إريكا هاربر، لارا نصار، برفيسور ستيف راينر، د. حلمي سالم، د. مايك سبمسون، ناداف تال

يقارن هذا الفصل تقسيم حصص المياه والخبرة الإدارية في كل من الأردن وإسرائيل من خلال منظور فصل الموارد والاقتصاد (Decoupling). إذ يواجه الأردن حالة من الشح الحاد في المياه وإمكانيات انعدام الأمن الغذائي. غير أن إسرائيل التي تشترك بنفس الجغرافيا طورت تبنت سياسة وتدخلات تكنولوجية سمحت لها بالتغلب على هذه الضغوطات بشكل كبير. ومن ناحية اقتصادية، "فصلت" إسرائيل الطلب على المياه[1] لأغراض اقتصادية واجتماعية عن توافر إمدادات المياه. وبالمثل قامت الأردن بتحديد طرق لتحقيق مستويات إنتاجية غير مسبوقة إقليمياً لمحاصيل معينة.

يدرس هذا الفصل كيف يمكن لمثل هذا الممارسات المسؤولة عن هذه التطورات أن تنتقل بين البلدين وإلى بلدان أخرى تواجه ضغوطات مشابهة. وتقيس هذه الدراسة إمكانية الفصل كوسيلة لتخفيف الضغط عن الموارد المائية ولزيادة الإنتاجية الزراعية المروية والسماح باستخدام إنتاجية أكثر للموارد المائية الجديدة والحالية. تم حساب الفوائد الإنتاجية الممكنة والناجمة عن الري القائم على إعادة استخدام مياه المجاري وكذلك تم حساب حجم الفوائد من جراء استراتيجية الفصل. وتم إجراء عدد من المقابلات مع المزارعين للتأكد من التقييم الوطني، ولتسليط الضوء على طرق المعرفة المختلفة والهموم داخل المجتمعات الزراعية.[2]

يستنتج التحليل بأن الإنتاجية الزراعية المُحسنة يمكن لها أن تقلل من استهلاك المياه بمقدار 168 مليون متر مكعب في السنة الواحدة في الأردن. ويمكن أن تضيف استراتيجية بدائل الاستيراد 52.2 مليون متر مكعب في العام من حجم المياه المتوفر للاستعمال الزراعي ويمكن توفير 140 مليون متر مكعب في السنة من خلال إعادة استخدام المياه المعالجة . من الممكن أن تزيل هذه التدابير أن تزيل الفجوة بين العرض والطلب بحلول عام 2025 وأن تبقي الأردن في حدود الاستدامة. كما يسلط هذا الفصل الضوء على التغيرات المطلوبة في الشبكات التنظيمية وفي البنى التحتية

[1] يضم استعمال المياه لأغراض إجتماعية الاستعمالات المنزلية والتي لا ترتبط بالاقتصاد والتي تشمل الاستعمالات لأغراض طبية وتعليمية. ويشمل استخدام المياه لأغراض اقتصادية استعمالات قطاع الصناعة وهذا يشمل النشاطات المكتبية وغيرها من النشاطات الاقتصادية مثل السياحة.

[2] تم تمويل هذا الفصل من قبل (Middle East STREAM programme of the British Council)، كما قام المجلس البريطاني أيضا بدعم التشبيك الإقليمي القيم. ويشكر الباحثون المزارعين وأصحاب الشأن من الأكاديميين وصناع القرار في الأردن وإسرائيل والذين ساهموا بوقتهم ومعرفتهم وخبرتهم، كما يشكرون المستشار الذي لعب دورا كبيرا في جمع البيانات في الأردن وزملائه من الاقليم لجمعهم البيانات وتوفير الاتصالات مع المزارعين. وأخيرا يشكر أعضاء الفريق البحثي كل الإداريين والزملاء والطاقم المساعد والأفراد العاملين في إيكوبيس (Ecopeace) في تل أبيب وبيت لحم وعمان. وكذلك الشكر لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا ومعهد الابتكار العلمي ومعهد التغير البيئي وجامعة أوكسفورد.

للمياه والممارسات الزراعية حتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف والتغلب على العقبات المؤسسية والاجتماعية والسياسية. ويختم الفصل بتقييم الفرص لتشجيع استراتيجية الفصل في الأردن.

نظرية فصل المصادر المائية

مفهوم الفصل

أصبح مفهوم فصل الموارد –المفهوم الذي يدور حول فكرة إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي من دون نمو مقابل في استهلاك الموارد الطبيعية والأثر البيئي– مفهوما رئيسياً في الخطاب العالمي المتعلق بإدارة الموارد الطبيعية.[3] وعلى أية حال، تفتقد النماذج الموجودة إلى القوة التحليلية للمعالجة الفعالة لشح المياه الوطني في ضوء الاستهلاك القطاعي للمياه الطبيعية. وكرد على ذلك طوّر غيلمونت[4] نموذجاً يستند إلى ما يلي: (1) تجارة الأغذية، (2) إعادة تدوير المياه وتحلية المياه كطرق لفصل احتياجات الماء عن استهلاك الموارد المائية الطبيعية، وقام بتحسين هذا النموذج وأضاف إليه[5]، (3) التنوع الاقتصادي يفضي إلى نقل إستهلاك المياه إلى القطاعات التي لها أكبر عائد اقتصادي للمياه (أو دولار لكل نقطة ماء). ويضيف هذا البحث آلية فصل أخيرة: (4) إنتاجية استعمال المياه للزراعة التي تنمو فيها قيمة إنتاج المحاصيل مع مستويات استهلاك مياه ثابتة أو مخفضة (أنظر الشكل رقم 10.1).

آليات نموذج فصل المياه

- الفصل الإقتصادي: هناك عوائد أكبر لكل وحدة مياه يمكن الحصول عليها في قطاعي الصناعة والخدمات قياسا بقطاع الزراعة. وعليه فإن النمو في هذه المجالات يفضي إلى إنتاج اقتصادي وطني مكثف باستخدام قليل للمياه. فالتقليل من النمو الاقتصادي المستند إلى الزراعة سيسمح أيضا بحصص مياه أكبر للقطاع المنزلي ويحسن من نوعية الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[3] Tim Jackson, Prosperity without Growth: Economics for a Finite Planet (London: Earthscan, 2009); OECD, "Decoupling Environment from Economic Growth," paper presented at OECD forum, "The Transition to Sustainable Development: Are We Making Progress in Decoupling Economic Growth from Environmental Degradation?" 14 May 2001; UNEP International Resource Panel, Decoupling Natural Resource Use and Environmental Impacts from Economic Growth (Nairobi: UNEP, 2011); UNEP International Resource Panel, Measuring Water Use in a Green Economy (Nairobi: UNEP, 2012).

[4] Michael Gilmont, "Decoupling Dependence on Natural Water: Reflexivity in the Regulation and Allocation of Water in Israel,"

[5] Michael Gilmont, "Drivers of Food Trade: Water Resource Decoupling in the MENA as a Mechanism for Circumventing National Water Scarcity." Food Security 7, no. 6 (2015): 1113–31; Michael Gilmont, Analysing the Economic Development Impact of Semi-Arid Lands, and Mitigation by Food-Trade Water Resource Decoupling (London: PRISE Overseas Development Institute, April 2016).

- الفصل القائم على التجارة: فعندما تتم تلبية الأمن الغذائي من خلال الإمدادات المحلية، فإن نمو السكان يتطلب زيادة الانتاج الزراعي وبالتالي ارتفاع باستخدام المياه. وأحد الحلول هو أن يتم استيراد الغذاء ما يفضي إلى "الماء الافتراضي" وبالتالي ترتفع مجمل إمدادات الماء للاقتصاد، فمنذ عام 1970 رفعت الكثير من دول الشرق الأوسط من اعتماديتها على الواردات الغذائية.

- الفصل القائم على الكفاية: يمكن هذا الفصل الانتاج الزراعي بالزيادة ضمن حدود الإمداد المائي الحالي، وفي بعض الحالات بإمدادات أقل وذلك من خلال الاستثمار في إنتاجية محسنة للزراعة تستند إلى الماء وكذلك الاستثمار بالقدرات التقنية والتعليمية والمؤسسية.

- الفصل القائم على الماء الوطني: بينما يتم استعمال الموارد الطبيعية المائية بمعدل أكبر من محصولها المستدام فهذا بدوره قد يستعيد الماء المستهلك بشكل مستدام في وقت يحافظ فيه أو حتى يرفع من إجمالي حجم الإمداد الوطني. تشمل الأمثلة على ذلك تحلية مياه البحر واعادة تدوير مياه الصرف المنزلية.

الشكل رقم 10.1: نموذج منقح لفصل موارد المياه

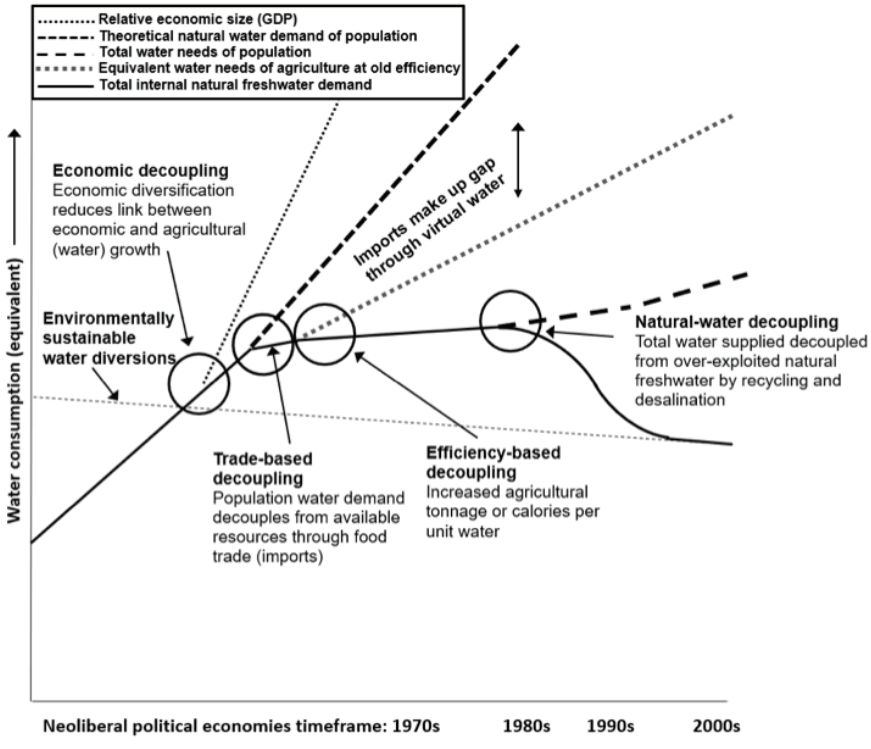

تحديات استراتيجية الفصل

لا تخلو استراتيجيات الفصل من الكلف والمخاطر. أولا، يؤثر انخفاض إنتاج الغذاء المحلي (من خلال بدائل الاستيراد) على مصادر الدخل الزراعية. ثانيا، يلعب القطاع الزراعي وإنتاج محاصيل معينة أدوراً هامة في الهوية الثقافية والوطنية كما هو الحال مع إنتاج الزيتون والتمر في اقتصاديات غرب آسيا وشمال أفريقيا التي تقدم الأمثلة الأبرز. ثالثا، يفترض منطق تحول المياه إلى قطاعات بقيمة مضافة أعلى مثل الانتاج الصناعي وجود إمكانات نمو غير مستغلة وأسواق وعوامل حيوية أخرى. في الأردن، يعد قطاع السياحة قطاعاً له مردود ربحي، لكن ثمة قيود طبيعية تحد من توسعه، كما يلعب الأمن الإقليمي والوضع الأمني دوراً حيوياً في ربحية هذا القطاع. رابعا، تشمل الأساليب المتزايدة القائمة على منطق "محصول لكل نقطة" استثماراً على نطاق واسع في تكنولوجيا الري وفي معرفة وممارسة إدارة المحاصيل.[6] ومن الصعوبة بمكان تبرير مثل هذا الإنفاق عندما يكون سعر الماء متدنياً والتوفير المالي الناجم عن الاستثمار في إنتاجية الماء محدودا. وبطريقة مشابهة، تتطلب تقنية تحلية المياه وإعادة تدوير المياة العادمة استثمارات مرتفعة الكلفة في البنية التحتية، أضف إلى ذلك أنها تشكل تحديات تكنولوجية. وفي حالة الأردن ثمة قيود على السائل المالح المضاف للبحر الأحمر ما يقلل بشكل حاد من كمية المياه التي يمكن تحليتها بسلامة. كما أنه قد يرفض تدوير المياه العادمة لأسباب دينية وثقافية.[7]

مقارنة التحديات المائية

إسرائيل

تمتد إسرائيل، الدولة ذات الدخل المرتفع على مناطق مناخية متعددة، وهذا يشمل الصحراء والمناطق شبه الدافئة والباردة والمناخ المتوسطي الحار. وتتباين معدلات هطول الأمطار من أقل من 100 ملم في السنة في الجنوب إلى أكثر من 700 ملم في السنة في الشمال، أي بمعدل 435 ملم بالسنة. والمجموع الكلي لوفرة المياه الطبيعية المتجددة هو 1.8 مليار متر مكعب في السنة. وفي عام 2014 بلغت الموارد المائية بما فيها المياه الناجمة عن تحلية مياه البحر 2،085 مليون متر

[6] وعلى نفس المنوال، فإن من شأن تزويد المحاصيل بكمية الماء اللازمة بالضبط أن تفضي إلى تدهور التربة وترفع من ملوحتها.
[7] هذا مع أن التطبيع المتزايد مع فكرة التدوير غالبا ما تقلل من حدة هذا العائق.

مكعب ما يوفر كمية مياه بلغت 251 متر مكعب للفرد الواحد.[8]

يهيمن على الاقتصاد الإسرائيلي قطاعي الخدمات والصناعة[9] في حين تساهم الزراعة بما نسبته 1.3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي وتوظف 1.1 في المئة من القوى العاملة في عام 2016.[10] ومع هذا فإن الزراعة تستهلك 55 في المئة من المياه الإسرائيلية (43 في المئة من المياه العذبة في عام 2014. وبوصفه " رائد عالميا في مجال إدارة الري في البيئات القاحلة"[11] فإن قطاع الزراعة الإسرائيلي أثبت بأنه قابل للتكيف والمرونة. وتحكمت إسرائيل بمواردها المائية القليلة بشكل استراتيجي، إذ وزانت بين احتياجات الغذاء والماء والحاجة للحفاظ على الماء في ظل النمو السكاني[12] وتلبية الطالب المتزايد على الماء بسبب الإقتصاد المتحضر. فمنذ منتصف الثمانينات استعمل المزارعون المياه العادمة المعالجة وحسنوا من تقنيات الري وأنوع المحاصيل وأنماط الحصاد. كما حدث انتقال باتجاه محاصيل ذات قيمة أعلى. وكنتيجة لذلك، ارتفع إنتاج المحاصيل وقلّ استهلاك الماء العذب في الزراعة على مدار الثلاثين عاما الماضية.

تطور قطاع الماء في إسرائيل

قامت إسرائيل في الفترة ما بين 1985 و 1991 بالتقليل من حصص المياه بشكل كبير ما شجع على أساليب زراعية مبتكرة وإنتاجية أعلى للمياه. وبدأت الحكومة الإسرائيلية باستبدال حصص المياه العذبة بمياه عادمة معالجة. ومع حلول عام 1986 بدأت إسرائيل بالإستثمار في برامج لمعالجة الصرف الصحي وذلك للاستعمال الزراعي.[13] وتم اقتصار ذلك في البداية على محاصيل الأشجار والمحاصيل التي تتقبل مياه من نوعية متدنية. غير أن التحسينات في التكنولوجيا سمحت بتوسع هذا

[8] بلغت إمدادات الماء للإستعمال المنزلي وقطاع الأعمال في عام 2014 ما يقارب من 91 مترا مكعباً للفرد الواحد في السنة (248 ليترا في اليوم الواحد). كما أن إسرائيل ملزمة بإمداد السلطة الفلسطينية بالماء وفقا لما جاء في الملحق الثاني في الاتفاق المرحلي وكذلك للإردن كما جاء في اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية وبالتحديد في الملحق الثاني. منذ عام 1993 بلغ التناقص في معدل هطول الأمطار 9% الأمر الذي يصل إلى أكثر من ذلك وفقا لمعدلات هطول الأمطار. ويتوقع الخبراء الإسرائيليون بأن المصادر المائية المتجددة ستتناقص بما يصل إلى 25% بحلول عام 2100 قياساً بمعدلات السنوات من عام 1960 إلى 1990 بسبب التغير المناخي. وهذا بدوره يفاقم من التحديات ذات الصلة مثل انخفاض تدفق نهر الأردن.
OECD, Water and Climate Change Adaptation: Israel (Paris: OECD, 2013).

[9] Services: 82 per cent of the labour force, 80 per cent of GDP; industry: 16 per cent of the labour force, 18 per cent of GDP (as of 2014).

[10] Services: 82 per cent of the labour force, 80 per cent of GDP; industry: 16 per cent of the labour force, 18 per cent of GDP (as of 2014).
OECD, Agriculture Policy Monitoring and Evaluation 2016 (Paris: OECD, 2016).

[11] International Bank for Reconstruction and Development and World Bank, Water Resources Management in an Arid Environment: The Case of Israel (Washington, DC: World Bank, 2006), 18.

[12] بلغ عدد سكان إسرائيل في عام 2016 ما يقارب من 8.8 مليون نسمه بنمو سنوي بلغ 1.9 في المئة وكثافة 391 شخصا في الكيلو متر المربع الواحد.

[13] هذا مدفوعا باتفاقية برشلونة (وهي اتفاقية لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث) التي وقعت في عام 1976 وقامت بتنظيم نسبة إضافة مياه المجاري في البحر الأبيض المتوسط.

الإستخدام. وتم ربط محطات المعالجة المحلية بمحطات الصرف الصحي الإقليمية ما أعطى قطاع الزراعة وصول إلى كميات أكبر من الماء وبسعر أقل. فسعر الماء الناتج عن معالجة الصرف الصحي يصل إلى 50 في المئة أقل من الماء العذب، والسبب في ذلك أن كلفة المعالجة تم دفعها من قبل منتجي الصرف الصحي في المدن. بحيث تم تخصيص كميات أكبر من مياه الصرف الصحي مقابل توقف المزارعين عن الحصول على الماء العذب. واليوم تم تطبيق نظام تعرفة على معدل الوحدة بغية عدم التشجيع على الاستهلاك المفرط. كما يضاف أسعار إضافية على كميات المياه المستهلكة أكبر من الكوتا، لذلك يمكن للمزارعين أن يتجاوزوا الحصص المحددة لهم لكن بثمن باهظ.[14] وتتراوح أسعار المياه في إسرائيل وفقاً لحجم استعمال الكوتا المخصصة للمزارع، فمنذ عام 2010 كان سعر المياه العذبة من 1.6-2.4 شيكل للمتر المياه المكعب (0.46-0.69 دولار أمريكي). أما مياه الصرف المعالجة بجودة عالية فسعرها هو 0.934 شيكل للمتر المكعب (0.27 دولار أمريكي)، في حين أن سعر مياه الصرف المعالجة بجودة أقل هو 0.803 شيكل للمتر المكعب الواحدة (0.23 دولار أمريكي). تستعمل إمدادات الماء للمدن التعرفة حسب الشريحة والتي تتروح ما بين 7.7 شيكل للمتر المكعب الواحد (2.23 دولار أمريكي) و 12.5 شيكل لكل متر مكعب (3.62 دولار أمريكي).[15]

ساعدت الحملات التوعوية الفعالة الموجه للعامة في التسعينيات والعقد التالي على تحقيق الكفاية، كما ساعد أيضا في ذلك تركيب أجهزة توفير مياه ممولة من الحكومة مثل أجهزة الحد من تدفق الماء في حمامات المنازل. وهكذا قللت الحملات التوعوية ورفع أسعار الماء وأجهزة توفير استهلاك المياه من الاستهلاك المنزلي بنسبة تصل إلى 10 في المئة.[16] أما تعرفة الشرائح فتم رفعها خلال الفترة ما بين 2009-2013 حيث وصلت إلى أعلى معدل سعر -12 شيكل لكل متر مكعب (3.47 دولار أمريكي)- في شهر تموز 2013.

تمكنت إسرائيل في الفترة الأخيرة– بسبب انخفاض تكاليف التحلية وجهود تطوير إمدادات مياه مستقلة عن المناخ– من تقديم برنامج مكثف لتحلية مياه البحر من عام 2005. وبحلول عام 2016، كانت طاقة الانتاج من تحلية البحر 700 مليون متر مكعب بالسنة مع أن الانتاج تراجع في السنوات المطرية الأخيرة.

وأخيرا، تنظم إسرائيل بشكل حثيث مسألة حصص المياه. فكل الماء مملوك من قبل الدولة، ولا يمكن التقليل من هذه الحالة القانونية الفريدة ولا الممارسات التشغيلية التي تسمح بها هذه الحالة القانونية. وتحدد سلطة المياه مجموع كمية المياه المتوفرة لكل قطاع ولكل منطقة بشكل سنوي. وتضع عندئذ وزارة الزراعة الحصص لكل

[14] Yoav Kislev, The Water Economy of Israel (Jerusalem: Taub Center, November 2011).
[15] Water Authority, Water and Sewage Rates for Domestic Consumers in Municipal Water and Sewage Corporations (Tel Aviv: Water Authority, 2016).
[16] Gilmont, "Decoupling Dependence on Natural Water."

المناطق الزراعية ولكل "الاتحادات المائية" الإقليمية وهي عبارة عن مظلة لمجموعة من الهيئات التي تمثل مجموعات من مستعملي المياه لأغراض زراعية. وفي بعض الحالات يتم السماح لاتحادات المياه بشراء "مياه بالجملة" لبيعها للمزراعين. لكن التعديل الذي جاء في عام 2016 استلزم أن يتم بيع كل الحصص القادمة من الدولة بالتجزئة من خلال شركة المياه الوطنية (ميكورت). ولا يوجد آلية رسمية للاتجار بالماء مع أن هناك بعض المبيعات الصغيرة تحدث بين مستخدمي نفس اتحاد الماء. وهكذا فإن التحكم المركزي لحصص الماء وتغير الأولويات الحكومية ضمنت ومنذ عام 1985 تخفيض الحصص المائية للزراعة بشكل كبير من 1465 مليون متر مكعب في العام الواحد إلى تقريبا 1110 مليون متر مكعب في العام الواحد. ومنذ عام 2014 يشكل ماء الصرف الصحي المعالج حوالى 40 في المئة من جميع إمدادات المياه المخصصة للزراعة.

قصة الفصل في إسرائيل

كانت كل واحدة من آليات الفصل الأربعة حيوية في تحقيق النتائج الموصوفة أعلاه (انظر شكل رقم 10.2).

- الفصل الاقتصادي: قامت إسرائيل وبشكل متزايد بتحويل الماء العذب بعيداً عن الاستعمال الزراعي باتجاه قطاعي الخدمات والصناعة، والتي يكون فيها مساهمة كل وحدة مائية في إجمالي الناتج المحلي مرتفعة. ومنذ منتصف الثمانينيات قلّت كمية المياه الطبيعية المحولة والمستعملة في الاقتصاد لمستويات 1960 ولأول مرة منذ عام 1990.

- الفصل القائم على التجارة: الارتفاع في حجم المواد الغذائية المستوردة والتغير في تركيبة الواردات نحو منتوجات مائية مكثفة مثل اللحوم خفض من أثر الموارد المائية الطبيعية.[17]

- الفصل القائم على الكفاية: قامت تكنولوجيا الزراعة وبخاصة الري وتنوع المحاصيل بتسهيل رفع الإنتاج بشكل أسرع من استهلاك الماء من دون تخفيض كمية الماء التي تخصص للزراعة،[18] ومنذ عام 1985 زاد الإنتاج مع خفض مطلق في الماء المخصص للزراعة.

- فصل الماء الطبيعية: منذ عام 2010 قامت إسرائيل باستعمال المياه المعالجة في الزراعة وتحلية المياه. ويمكن مقارنة مستويات الاستعمال من عام 2009 فصاعدا مع مستويات 1954-1964.

[17] John Allan, The Middle East Water Question (London, I. B. Tauris, 2001).
[18] David Katz, "Undermining Demand Management with Supply Management: Moral Hazard in Israeli Water Policies," Water 8, no. 4 (2016): 159–72.

الشكل 10.2: النمو النسبي ومسارات استخدام الموارد في إسرائيل

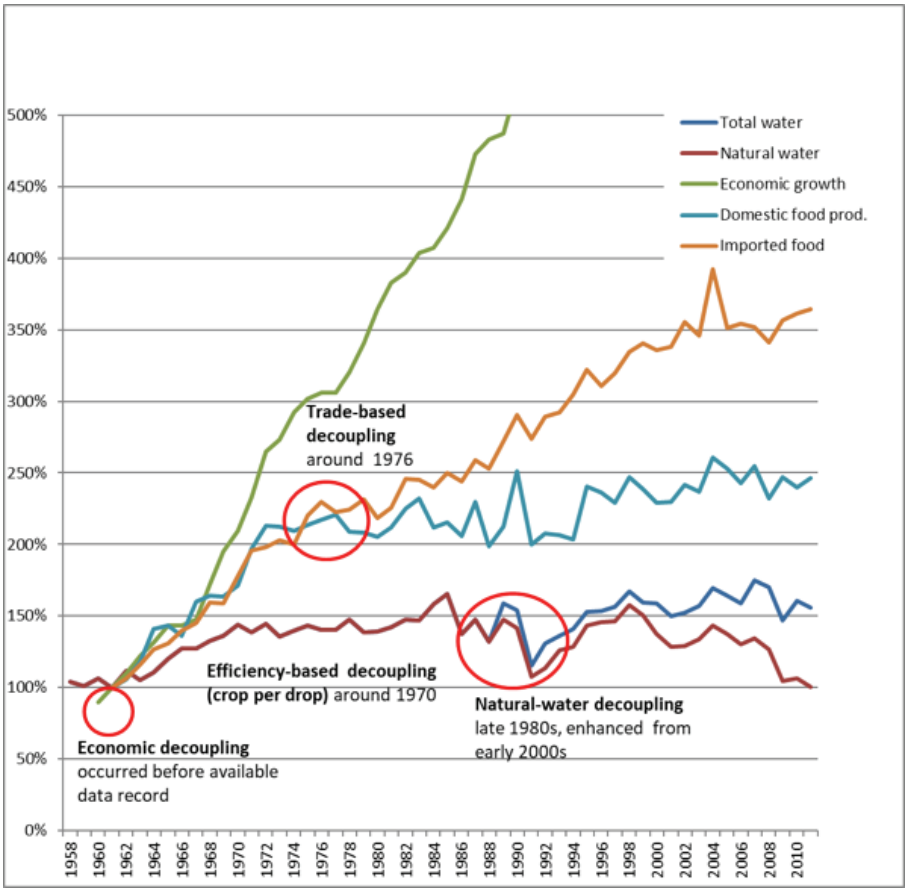

لم يكن التقدم في الفصل في إسرائيل من دون مخاطر أو كلف، وينبغي أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار عندما يتم تقييم مدى الالتزام بالسياقات الأخرى. فالفصل القائم على التجارة في إسرائيل مكّن "استيراد" كميات كبيرة من المياه الافتراضية،[19] (الماء الإفتراضي هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الانتقال الجرياني الافتراضي للماء ضمن البضائع الاستهلاكية والتي تنتقل عند المتاجرة بها من مكان إلى آخر. يمكن تعريف الماء الافتراضي على أنه كمية أو حجم الماء العذب المستخدم لإنتاج منتج ما على العموم، مقاساً في المكان الذي أنتج فيه المنتج بالفعل). ونظرياً قد يؤثر هذا الانتقال للغذاء[20] القادم من الخارج على أنماط التوظيف والهياكل الإقتصادية. وعملياً، تطور هذا الانتقال مصاحبا لانتقال طبيعي للعمل باتجاه الصناعات صاحبة القيمة الأعلى ما حقق نمواً إقتصاديا خارج قطاع الزراعة.

[19] Allan, The Middle East Water Question.

[20] تضاعف الغذاء الزراعي المستورد من الخارج أربع أضعاف في الفترة ما بين 1961 وحتى منتصف التسعينيات.

تنطوي جهود الحكومة لتقليل استخدام المياه على تعديلات تقنية وسياسية فيها تحدي، وهي غالبا ما تواجه معارضة من المجتمع الزراعي. فالتخفيض في حصص المياه ثبت بأنه ممكن سياسياً في بداية التسعينيات في ظل ظروف الجفاف لكن ما كان بالامكان الاستمرار بذلك عندما عاد هطول الأمطار. واستمر الارتفاع في حصص المياه المخصصة للزراعة حتى أزمة الجفاف في عام 1998 ويمكن أن نعزيه إلى تضامن أصحاب الشأن المتبوئين مناصب عالية في الهيئة المائية.[21]

و تأثر التراجع عن تخفيض الحصص السابق بسياسة المناورات التي تضمنت الإبقاء على الإمدادات بشكل قليل انتظاراً لهطول المطر بالمستقبل. وساعدت هذه السياسة في مضاعفة الإمداد وتقليل الماء الجوفي المخزن في باطن الأرض وفي السطح. في عام 1990 فشلت سياسة حافة الهاوية أو المناورة في ظل الجفاف القاسي ما أحدث تغيرات معتبرة في حصص الماء العذب للقطاعات. وعلى أية حال، رافق التحسينات في إعادة تدوير مياه الصرف الصحي ودخول التحلية سياسة تخفيض استخدام المياه العذبة. وهكذا بينما وصل المجموع الكلي لحجم المياه الوطنية إلى مستويات قياسية فإن استعمال موارد المياه الطبيعية قد انخفض، ومنذ عام 2009 تم تثبيت المستويات مقارنة بأوائل الستينيات لتقترب من 1،300 مليون متر مكعب بالعام.

الأردن

سياق المياه في الأردن

يعتبر الأردن بلداً فقير المصادر باقتصاد متوسط يواجه تحديات بيئية معقدة.[22] فهو بلد تقريباً شبه جاف أو جاف يستقبل 90 في المئة من محافظاته معدل أمطار أقل من 200 ملم بالسنة.[23] ويتركز هطول الأمطار في الشمال والغرب وبشكل غير متوازن ما بين شهري تشرين أول/ أوكتوبر إلى أيار/ مايو. وفي الأردن يبلغ حجم موارد المياه المتجددة أقل من 100 متر مكعب للفرد الواحد في السنة، وهذا الرقم هو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 500 متر مكعب للفرد الواحد في السنة.[24] وبلغ مجموع إمدادات المياه الوطنية 106 متر مكعب للفرد الواحد في السنة مع وجود طاقة إمداد منزلي وصلت إلى 48 متر مكعب للفرد الواحد في السنة (131 لتر للفرد الواحد باليوم).[25]

[21] Eran Feitelson, Itay Fischhendler, and Paul Kay, "Role of a Central Administrator in Managing Water Resources," Water Resources Research 43, no. 11 (2007): 1–11.

[22] Ministry of Water and Irrigation, Jordan National Water Strategy 2016–2025 (Amman: MWI, 2016).

[23] Ministry of Water and Irrigation, Jordan National Water Strategy 2016–2025 (Amman: MWI, 2016).

[24] MWI, Jordan National Water Strategy.

[25] الأرقام وفقا للفرد تعتمد على تقديرات السكان الرسمية لعام 2015 (9.532 مليون نسمة) وبيانات وزارة المياه والري عن إمدادات المياه حسب كل قطاع (456.6 مليون متر مكعب في السنة للاستخدام المنزلي).

وتفاقمت حدة هذه التحديات بسبب الزيادة السكانية الثابتة والإرتفاع غير المتوقع لعدد السكان. وتستضيف الأردن حاليا أكثر من 660 ألف لاجئ سوري مسجل لدى لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين ما يضع ضغطاً غير مسبوق على موارد المياه وعلى البنى التحتية المائية وعلى إمكانية إدارة الهدر. تقع مخيمات اللاجئين على أكبر حوضين مائيين ولا يعرف بشكل كامل بعد النتائج طويلة المدى لذلك. وكنتيجة لذلك، يعتمد الأردن على مصادر الأحواض الجوفية غير المتجددة ما يقود إلى تدهور جودة الماء ويقلل من الإمدادات. وإذا ما بقيت مستويات الإمداد كما هي الآن، فإنه من المتوقع أن تقل استهلاكات المياه المنزلية إلى 90 لتر للفرد الواحد في اليوم مع حلول عام 2025.[26]

من المنتظر أن يفاقم التغير المناخي من هذه التحديات، فمعدل هطول الأمطار السنوي يتناقص بمقدار 1.2 ملم في السنة في حين ترتفع درجات الحرارة بمعدل 0.03 سنويا.[27] وتقترح نماذج التقليص الديناميية بأن يشهد الأردن على الأرجح فصول صيف أكثر حرارة في المناخ الجاف بشكل عام. وبالتالي سيكون حدوث الجفاف أكثر ترجيحا مع فترات أطول لأيام جافة متتالية.

والأردن هي أحد الإقتصاديات الصغيرة في المنطقة إذ تفتقر للاحتياطات في الغاز والبترول. ويعتمد بشكل كبير على الريع الخارجي مثل المساعدات الخارجية وعائدات المغتربين والاستثمار الخارجي المباشر.[28] ويبقى اقتصاده بشكل رئيسي اقتصاد خدمات، فالتجارة والخدمات تشكل 68.3 في المئة من النشاط الاقتصادي يأتي بعدها قطاع الصناعة بمساهمة 29.2 في المئة والزراعة بمعدل 3.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.[29] وأعاق التباطؤ الاقتصادي من جهود تخفيض الفقر وتحسينات كفاية القطاع العام.[30] كما يعتمد الأردن أيضا بشكل كبير جدا على الواردات الغذائية. فانكشاف الأردن لأسعار السوق الدولي أعاق من التخطيط المالي ما عرض الاقتصاد للصدمات الخارجية. ويتم امتصاص الصدمات الناجمة عن ارتفاع الأسعار إما من خلال تحميل المستهلكين[31] هذا العبء أو من خلال تقديم الدعم الحكومي ما يفضي إلى عجز كبير في الموازنة.

والأمر برمته أيضا يرتبط بمعدلات البطالة المرتفعة في الأردن التي بلغت 13.6 في المئة (11 في المئة بين الرجال و 22 في المئة بين النساء) مع نهاية عام 2015.[32]

[26] MWI, Jordan National Water Strategy.
[27] Hashemite Kingdom of Jordan, Jordan's Third National Communication on Climate Change, submission to the UNFCCC (Amman: Hashemite Kingdom of Jordan, 2014).
[28] Erica Harper, Sean Thomas, and Mays Abdel Aziz, Forging New Strategies in Protracted Refugee Crises: Syrian Refugees and the Host State Economy (Amman: WANA Institute, 2015).
[29] CIA, "The World Factbook. Middle East: Jordan," 30 May 2017, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/jo.html.
[30] نفس المصدر.
[31] Harper, Thomas, and Abdel Aziz, Forging New Strategies.
[32] وزارة العمل، التقرير السنوي (عمان: وزارة العمل، 2014).

والمفارقة أن القدرة الإنتاجية مدعومة بشكل كبير بالعمال الأجانب (324.410) مستعدون للقيام بوظائف تحتاج إلى مهارات قليلة، مع وجود 33 في المئة من تصاريح العمل للعمال الأجانب تذهب باتجاه قطاع الزراعة.[33]

يلعب قطاع الزراعة إلى حد ما دوراً غير متوازن في الإطار الاقتصادي للأردن. ففي حين أن 5 في المئة فقط من الأراضي تستقبل معدلات أمطار كافية،[34] تعتبر الزراعة في الأردن أكبر مستهلك للمياه بنسبة تصل إلى 60 في المئة من الحصص الوطنية. وعلاوة على ذلك، بينما يشكل الري 497.5 مليون متر مكعب في عام 2014 فإن المزارعين يقومون بري 10 في المة أقل من مجمل الأراضي الزراعية.[35] ولذلك، يشكل استهلاك قطاع الزراعة من الماء أكثر من نصف الاستهلاك الوطني في وقت يساهم فيه فقط ب 4 في المئة من اجمالي الناتج المحلي حتى عام 2015.[36]

ومن المتفق عليه بشكل عريض بأنه لكي يتسنى للأردن تلبية الامكانات الإقتصادية يتوجب عليه أن ينتقل باقتصاده باتجاه النشاطات التي تولد القيمة المضافة. وفي الوقت ذاته، يحتاج الأردن لخلق فرص عمل جديدة لاستيعاب تضخم شريحة الشباب، كما ويحتاج الأردن أن يتأكد بأن تنافسية القوى العاملة تلبي الاحتياجات القطاعية، وعلى الأردن أن يوطن القوى العاملة من خلال تحويل بعض المهن لتكون جذابة. وهناك خطوة هامة تكمن في تحويل المياه بعيدا عن القطاعات التي توفر فرص توظيف قليلة ومساهمة قليلة في إجمالي الناتج المحلي باتجاه القطاعات التي تتمتع بامكانات نمو كبيرة وقيمة مضافة مثل السياحة والصناعة.

وفي هذا السياق، تستهلك الزراعة أغلب الماء المستخدم في الاقتصاد الأردني مع أن هذا بدوره يتراجع لصالح حصص للاستهلاك المنزلي (انظر الشكل رقم 10.3 والشكل رقم 10.4).[37] ومع ذلك فإن العائد الأكبر للمياه يتأتى من قطاعي الصناعة والخدمات. لا تقدم الإحصاءات الحكومية تفصيلا حول استعمال المياه لأغراض تجارية واقتصادية مقابل الاستخدام المنزلي للمياه. وهذا يحول دون حساب الانتاجية

[33] وفقا لأفراد كثيرون تمت مقابلتهم في وزارة العمل هناك نسبة كبيرة من العمال من المصريين الذين يعملون في قطاعات أخرى بالرغم من حصولهم على تصاريح عمل مخصصة بشكل حصري للزراعة. يستولي القطاع على الحصة الأكبر من العمال الأجانب. وزارة العمل، التقرير السنوي رقم 43. تم دعم البيانات الرسمية بقصص من الميدان والتي أكدت بأن اللاجئين السوريين يقومون بوظائف لا يرغب الأردنيون القيام بها مثل العمل في المزارع. وأفاد العديد من المزارعين بأنه ثمة صعوبات تحول دون الاحتفاظ بالعمال الأردنيين في المزارع لأكثر من بعضة أشهر، ويرحب السوريين بالفرص.

[34] وزارة المياه والري، استراتيجية المياه الوطنية.

[35] نفس المصدر.

[36] لكن هذا ليس موضع اتفاق من قبل مجتمع المزارعين ووزارة الزراعة لأن الحساب تم وفقا للمبيعات المباشرة للمنتوجات الزراعية من دون الأخذ بالحسبان الخدمات المرافقة والمهن التي تولدها الزراعة. ويروي فان أكن وآخرون في تقرير عن المسار التاريخي لحوض نهر الأردن بأن الأخذ بالاعتبار كل الصناعات ذات الصلية والزراعة تشكل 25 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في الأردن.

[37] هذه هي من اطول الأوقات المتوفرة التي تغطي السنوات الأخيرة. وقد وفرت وزارة الزراعة بيانات لفترة تعود إلى عام 1993. وتم تقسيم هذه المعلومات ما بيانات تم اقتباسها من
Nortcliff et al., Jordan's Water Resources: Challenges for the Future (Reading: University of (Reading, 2008
لايجاد سلسلة وقت لمدة ثلاثين عام، أي بين 2014-1985.

الإقتصادية للماء الذي يستخدم حصرياً في قطاع الخدمات، لكن ولأن غالبية الماء المخصص للاستهلاك المنزلي يتم استخدامه على مستوى منزلي فإن إنتاجية الماء الاقتصادية في قطاع الخدمات هي على الأرجح أعلى من كل القطاعات الأخرى. وهذا يعني بأن الفرصة الاقتصادية الأكبر لتطبيق جديد لموارد المياه تكمن في القطاع غير الزراعي. ففي عام 2014 كان العائد الاقتصادي للماء في الصناعة أكبر ب 66 مرة من الماء المستخدم في الزراعة، أما في قطاع الخدمات والقطاع المنزلي كان العائد الاقتصادي أكبر بعشرين مرة منه في الزراعة.

الشكل 10.3: استخدام الماء في الاردن، 1985-2014

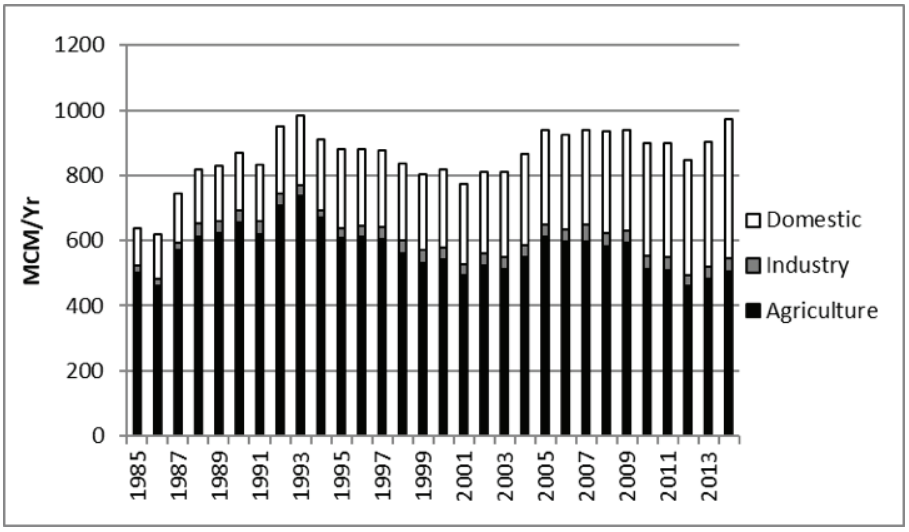

الشكل 10:4: المنتوج الاقتصادي لكل وحدة ماء

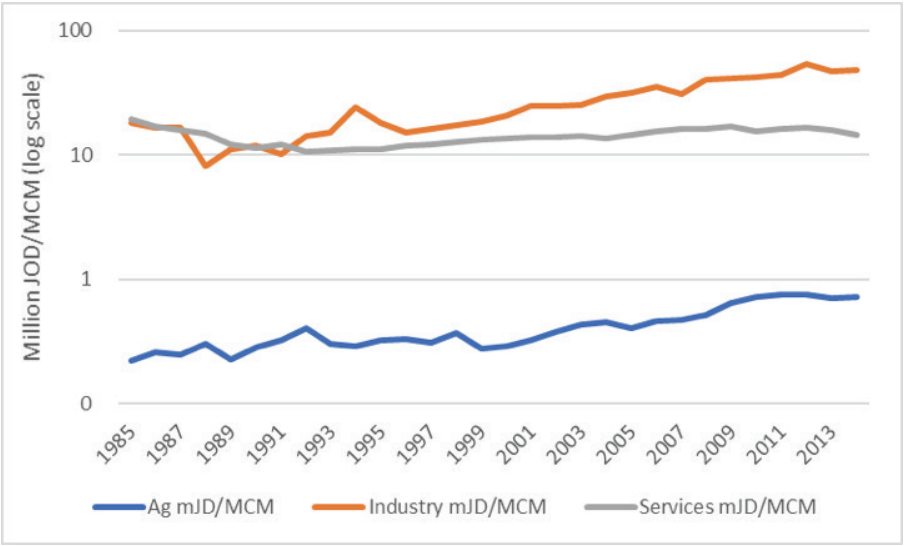

هذا لا يعني القول بأنه ينبغي أن لا ينتج الأردن غذاءً، فسلة غذاء تنتج وطنيا وبشكل استراتيجي هي ضرورة للبلد، فدول غرب آسيا وشمال أفريقيا هي أميل للتعرض لانعدام الأمن الغذائي وللتذبذبات في الأسعار العالمية للغذاء. فتغيير بسيط في المنتج يمكن أن يكون له أثر مختل على كلفة المواد الغذائية الأساسية. فمثلا، نتج عن ارتفاع أسعار الغذاء لعام 2008 زيادة 4 مليون نسمة تعاني من سوء التغذية في البلدان العربية[38] ودفعت بحوالي 44 مليون شخص لحالة الفقر.[39] وأكثر من ذلك، تلعب الزراعة دوراً ثقافيا واجتماعيا هاما وتقدم مساعدة لأغلب الجماعات المهمشة اقتصاديا.

لكن، ينبغي أن تستعمل هيكلية ومجال إنتاج الغذاء في الأردن أصول الموارد الطبيعية بشكل استراتيجي، وينبغي أن توفر الموارد المائية الضرورية لاستيعاب الارتفاع في عدد السكان والنمو الاقتصادي. وهذا بدوره يتطلب استثماراً في البنى التحتية المتعلقة بالمياه وتقنيات ماء جديدة ومعرفة مُحسنة ووضع حصص استراتيجية أكبر لمصادر المياه وتنسيق مؤسسي.

[38] World Bank, International Fund for Agricultural Development, and FAO, Improving Food Security in Arab Countries (Washington, DC: World Bank), xii.
[39] World Bank and FAO, The Grain Chain: Food Security and Managing Wheat Imports in Arab Countries (Washington, DC: World Bank, 2012).

قصة فصل المياه في الأردن

تحول البيانات طويلة المدى المحدودة دون الحصول على تحليل كامل، لكنها تظهر فصل المصادر المائية المستمر والتاريخي الذي يحدث في الأردن. فقد ارتفعت الواردات الغذائية للأعلى حتى عام 1975 ما سمح للأردن بأن يصدر الكثير من احتياجاته من الغذاء المستند إلى الماء. يبدو التنويع الاقتصادي وبخاصة في قطاعي التكنولوجيا والسياحة وكأنه قام بفصل النمو الإقتصادي من تعبئة المصادر المائية منذ عام 1993. وأيضا في بداية التسعينيات ارتفعت الإنتاجية الزراعية بالرغم عن نظام التحصيص المائي الثابت نسبياً. فتطوير المياه كان قد مكّن الفصل في المياه العذبة المحدودة وهو الذي سيرتفع في ظل الخطط لمزيد من معالجة مياة الصرف الصحي وتحلية المياة الناجم عن مشروع البحر الأحمر والبحر الميت.

شملت خطة وزاة المياه والري لعام 2016 المزيد من إمكانية معالجة الصرف الصحي وتحلية المياه الأمر الذي سيرفع من اتجاهات الفصل إلى 2025. وعلى أية حال، سترفع الخطة أيضا من وضع الحصص لمستعملي الزراعة والاستعمالات المنزلية إلى 700 و 703 مليون متر مكعب في السنة بالترتيب. وإذا ما افترضنا وجود زيادة خطية من الإمداد الحالي 466 إلى 515 مليون متر مكعب في السنة سيكون هناك عجز مقداره 115 مليون متر مكعب في السنة ما بين توقعات الطلب والإمداد بحلول عام 2015. ومن المتوقع أن تكون الفجوة ما بين الطلب والإمداد المستدام 233 مليون متر مكعب في السنة (أنظر الشكل رقم 10.5). ويتطلب سد هذه الفجوة زيادات إضافية في الإمداد أو إدارة الطلب شاملا بعض الأساليب من ضمنها الفصل المحسن. ستتفحص الأقسام التالية مدى حدوث ذلك والعوائد المحتملة من ناحية حل التناقض بين العرض والطلب.

الشكل 10.5: نوع تخصيص حصص المياه الأردني لكل قطاع بعد عام 2015

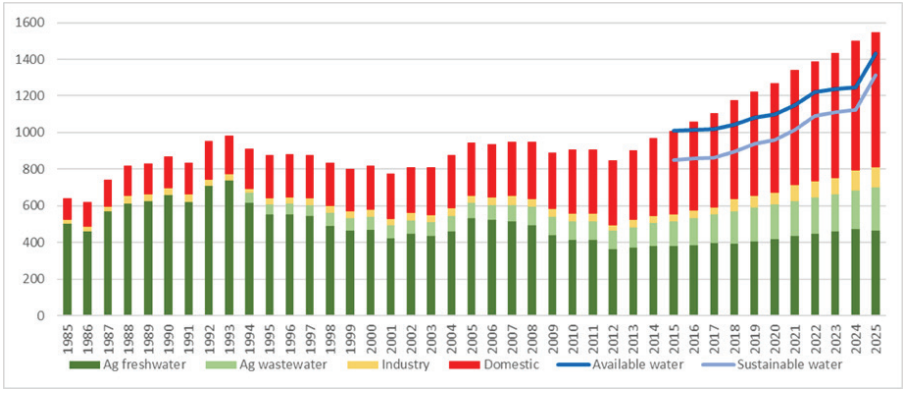

إمكانات الفصل المحسن

إذا ما تمكن الأردن من تحقيق مستويات إنتاج مشابهة لإسرائيل فما هي كمية المياه التي سيتم توفيرها في هذه الحالة؟ سيتم تاليا تفحص ثلاثة مجالات للتقدم الممكن: 1- توسيع مجموع إمداد المياه من خلال إعادة تدوير الصرف الصحي (فصل المياه الطبيعية). 2- تعديل تركيبة الغذاء المستورد لصالح المنتجات المشعبة بالمياه (فصل قائم على التجارة). 3- إدخال تقنيات جديدة لرفع الإنتاجية الزراعية من خلال استخدام نفس كمية الماء (الفصل القائم على الكفاية). يمكن للحصص المركزة لمصادر مياه جديدة وإعادة وضع الحصص للمياه المخصصة للزراعة بحيث تذهب للقطاع المنزلي والخدمات أن يرفع من الفصل الاقتصادي. وليست تحلية المياه موضع بحث يتجاوز القدرة المخطط لها: مع أن انجازات إسرائيل الأخيرة مستمدة من تحلية المياه فإن هذا الحل يعتمد على القدرة على الوصول إلى البحر وهو أمر محدود بالنسبة للأردن. والمدى الحيوي للتحلية تم التخطيط له في السياسة الأردنية من خلال مبادرة قناة البحر الأحمر-البحر الميت.[40]

إعادة تدوير مياه الصرف الصحي (فصل المياه الطبيعي)

ما بين عامي 2010 و 2014 تمكنت إسرائيل من إعادة تدوير أكثر من 60 في المئة من 750 مليون متر مكعب استهلكت من قبل القطاع المنزلي ما يشكل إعادة تدوير تقترب من 90 في المئة من مياه الصرف الصحي.[41] وبدأ الأردن بإعادة تدوير مياه الصرف الصحي في أعوام الثمانينيات ومنذ ذلك الوقت تم إرسال المياه من قناة الملك عبدالله إلى عمان مقابل الماء المعالج. وفي عام 2014، بلغت إمدادت الأردن المنزلية نحو 428.2 مليون متر مكعب، 29% من هذه الإمدادات تم إعادة تزويدها كمياه صرف صحي للزراعة. وتتوقع وزارة الزراعة أن ينمو إنتاج الصرف الصحي بمجاراة الإمداد المنزلي في عام 2025 مع وجود ما يقارب من 30 في المئة من الماء المنزلي تتم معالجته في الزراعة. وإذا ما تحققت استعادة 60 في المئة حينها يمكن للأردن أن يستعيد 257 مليون متر مكعب من المياه (140 مليون متر مكعب أعلى من المعدلات الحالية).[42] وقد لا توضح هذه الأرقام مجمل الحكاية على أي حال. فمن الماء الذي يتم تزويده للقطاع المنزلي هناك ما نسبته 50 في المئة يضيع في التسريبات والاستخراج غير القانوني (ماء من دون عائد). وإذا ما أخذنا هذا بعين الإعتبار فإن الأردن يحقق معدل إعادة تدوير يصل إلى 60 في المئة. ولزيادة إعادة التدوير بشكل أكبر هناك ضرورة للتقليل من الاستخراج الجائر والتسريب، بالإضافة

[40] وزارة المياه والري، استراتيجية المياه الوطنية. قدرة الأردن على تحلية مياه البحر هي محدودة بسبب التأثير البيئي للأملاح في البحر الأحمر، وقناة البحر الميت – البحر الأحمر ستتجاوز هذه المشكلة ما يمكن الاملاح من التدفق في البحر الميت. وسيتم استبدال المياه مع إسرائيل لتزويد الأردن بمياه قريبة من عمان وهذا سيفضي إلى 233 مليون متر مكعب بحلول عام 2025.

[41] Water and Wastewater International. "Israel Reuses Nearly 90% of its Wastewater," Water and Wastewater International, 2 December 2016.

[42] يقترب هدف ال 60 في المئة من ال 240 مليون متر مكعب في السنة والذي تخطط الأردن لإعادة تدويره بحلول عام 2025. وزارة المياه والري، استراتيجية المياه الوطنية. و تقترب السياسة الأردنية الحالية من أفضل الممارسات الإقليمية.

إلى وصل متزايد من نظام الصرف الصحي. وحاليا تعني المقدرة المرتفعة لإعادة التدوير أن كل متر مكعب يتم إنقاذه من خلال التقليل من التسريبات يقابله ما نحو 1.6 متر مكعب بالنسبة لشركة المياه الأردنية.

تتغير إمكانيات الصرف الصحي مع تزايد الإمداد المنزلي تلبيةً لحاجات النمو السكاني لغاية 2025 وينبغي أن تتم مراجعة حجم إعادة تدوير الماء المحتمل للأعلى. تنوي وزارة المياه والري تلبية الاحتياجات المتزايدة للري بواسطة استعمال مياه الصرف الصحي وتتوخى إرسال مياه الصرف المعالجة إلى مؤسسات اقتصادية، وسوف يتطلب هذا تغيرات في القبول الرقابي والفيزيائي للمياه المعالجة في الصناعة. وتقدر أحدث خطة أردنية للمياه بأن يكون هناك 738 مليون متر مكعب من الحصص المنزلية بحلول عام 2025 مع وجود 30 في المئة في معدل الاسترداد لمياه الصرف للزراعة. ومع افتراض أن تسريب المياه واستخراج الماء من دون عائد سينخفض وأن يكون هناك التزام بنسبة 60 في المئة بإعادة التدوير فإنه يمكن تأمين 443 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي.

حاليا، تستهلك محاصيل الأشجار (الأكثر ملائمة لاستخدامات الماء المعاد تدويره) 279 مليون متر مكعب سنويا، أغلب هذه الكمية المستهلكة هي من الماء العذب. وإذا ما إفترضنا بأن إمدادات عام 2014 والبالغة 125 مليون متر مكعب يتم استخدامها جميعها في محاصيل الأشجار، فحينها يمكن تخصيص 154 مليون متر مكعب من المياه العذبة في السنة لاستخدمات أخرى من خلال الإمدادات الاضافية لمياه الصرف. وسيكفي معدل الاسترداد على المدى البعيد والبالغ 60 في المئة (443 مليون متر مكعب) لمحاصيل الحقول والأشجار وفي الوقت ذاته سيسمح بالتوسع في هذه المحاصيل تلبية للاحتياجات الداخلية المتزايدة، مع إمكانية التصدير وعوائده ضمن كميات ماء الصرف المتوفرة.

تجارة الغذاء الاستراتيجية

استورد الأردن 62 في المئة من احتياجاته الغذائية[43] في عام 2014 و64 في المئة من الغذاء النباتي. وتسمح هذه الاعتمادية الكبيرة بأن يتم تركيز المياه على محاصيل يكون عليها طلب محلي ولا يمكن استيرادها بسهولة. يوضح الجدول رقم 10.1 استهلاك الماء لستة محاصيل يتم استيرادها.[44] فعلى سبيل المثال، تحتاج البندورة والموز كمية متوسطة من الماء وهي محاصيل صالحة للنقل والتخزين، وهذا بدوره يقدم حجة قوية لتزايد بدائل الاستيراد. ويقدم القمح الذي يتم استيراد 98 في المئة منه مثالاً آخر بسبب انخافض قيمته الإقتصادية واستهلاكه المكثف نسبيا للماء. ثمة

[43] وفقاً لمنظمة الفاو فإن الأردن هو أحدى أكثر إقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمادا على الاستيراد.
Gilmont, "Drivers of Food Trade."

[44] Central Bureau of Statistics (Israel), "Annual Data—2016: Table 21.4: Water Production and Consumption."

حاجة لتفاصيل أكثر للتعرف على سلة الغذاء المستوردة والتي من شأنها أن تحسن من إنتاجية الماء في وقت تسمح فيه بأمن غذائي محلي. ولغايات توضيحية، يشمل جدول رقم 10.1 التوفير المائي الذي يمكن الحصول عليه إذا تم تخفيض إنتاج المحاصيل الستة إلى النصف وتم استبدال هذه المحاصيل بالاستيراد.

جدول 10.1: استهلاك الماء لستة محاصيل مستوردة وإمكانية توفير ماء إضافي

المحصول	معدل استهلاك المياه 2009-2014 (مليون متر مكعب)	الاعتماد على الاستيراد لعام 2014	التوفير (مليون متر مكعب) إذ انخفض الإنتاج المحلي للنصف
الموز	25.8	56%	12.9
التفاح	18.8	53%	9.4
التمور	23.4	64%	11.7
القمح	3.5	98%	3.5
البصل	7.1	57%	3.5
البطاطا	23	36%	11.5
المجموع	101.7		52.5

ملاحظة: كل التوفير يفترض خفض 50 في المئة في الانتاج المحلي ويساوي ارتفاع في الاستيراد باستثناء القمح، وفيه تم اقتراح مجموع بدائل الاستيراد بسبب صغر إنتاجه قياساً بالاحتياجات الوطنية

إنتاجية المياه الزراعية

تقييم لإنتاجية المياه النسبية في الزراعة

من أجل تقييم التباين في إنتاجية المياه الزراعية تم إجراء محاكاة للاستعمال السنوي للماء في الزراعة على 47 محصول إسرائيلي[45] و56 محصول أردني[46] مع تضخيم في الأرقام الإسرائيلية لضمان توقعات معقولة. قام الأردنيون بالمبالغة في استعمال الماء الزراعي تقريبا بنفس كمية التخفيض الأخيرة في الآبار الزراعية غير القانونية.[47] وتم القيام بتحليل كامل على 14 محصول والتي تمثل مجتمعة نسبة 86 في المئة من احتياجات المياه الزراعية في الأردن.

[45] مستمدة من الاحصاءات الرسمية في وزراة الزراعة الإسرائيلية بقسم الخدمات الزراعية.

[46] International Resources Group, Institutional Support and Strengthening Program (ISSP) Water Valuation Study: Disaggregated Economic Value of Water in Industry and Irrigated Agriculture in Jordan (Washington, DC: USAID, 2012).

[47] Omar Obeidat, “Ministry Ends Large-Scale Water Theft in Jordan Valley,” Jordan Times, 3 September 2016.

يبين جدول رقم 10.2 التوفير المحتمل في حال طبقت المستويات الإسرائيلية في المياه الزراعية على المحاصيل الأردنية. ويقترح التحليل بأنه يمكن استرداد 168 مليون متر مكعب من معدل 580 مليون متر مكعب استهلكت من قبل 14 محصول. والتوفير يتعلق بشكل خاص بالزيتون والبندورة والتفاح ونبات النفل. وعلى العكس من ذلك ظهرت انتاجية المياه في البطاطا والخيار أكثر في الأردن منه في إسرائيل. وعلى أية حال، فإن الاختلاف في البطاطا كان طفيفاً وتم حذف هذه المعلومة خدمة لوضع أهداف معتدلة.

لا تقوم إسرائيل بري نبات النفل لتدني قيمته التجارية وبسبب كلف تجارة التجزئة وكلف الماء. وإذا ما قامت الأردن بالتحرك بشكل مشابه نحو انتاج نبات النفل بعلاً فأنها قد تحقق وفراً مقداره 71 مليون متر مكعب من المياه.[48] وهذا سيشمل ترحيل بعض الانتاج وسيتطلب من المزارعين الذين عادة ما ينتجون غذائهم بأن يشتروا محاصيل تعتمد على الأمطار عوضا عن ذلك. وينبغي تفحص هذه التحديات قياساً بالتوفير المحتمل.

[48] حتى يتسنى القيام بتوصيات تفصيلية هناك حاجة لبحث إضافي حول ظروف وتنوع هطول الأمطار بإسرائيل. تفيد الأبحاث المكتبية بأن إسرائيل تقوم بزراعة النفل من دون ريّ في مناخ مشابه للموجود في الأردن.
Boller et al., Report of a Working Group on Forages. Eighth Meeting, 10–12 April 2003. Linz, Austria (Rome: International Plant Genetic Resources Institute, 2005); Mahmoud Al-Jaloudy, Country Pasture/Forage Resource Profiles: Jordan (Rome: FAO, 2006).
فقط 3 في المئة من المساحة الأردنية تتم فلاحته، ما يؤشر إلى إمكانية لتطوير إضافي لمحاصيل بعلية في مناطق هامشية.

جدول رقم 10.2: الإنتاجية النسبية للماء الزراعي، الأردن وإسرائيل

	استعمال المياه في الأردن، مليون متر مكعب 2010	معدل الوزن في الأردن بالألف (2014-2009)	محاصيل الماء بالطن في الأردن	معدل استهلاك الماء في الأردن مليون متر مكعب للسنوات (2014-2009)	محاصيل الماء بالطن في إسرائيل بمعدل تضخم 142 في المئة	النسبة المئوية من السيناريو الحالي	الماء المستخدم تحت السيناريو الجديد (مليون متر مكعب)	توفير الماء/ السنة
التفل	84.0	190.1	376	71.41	بعل	0 في المئة	0	71.4
الزيتون	167.1	*110.5	1,627	179.75	1،287	79 في المئة	141.2	38.6
البندورة	74.1	753.6	100	75.73	75	75 في المئة	56.3	19.4
الموز	26.6	42.4	609	25.81	449	74 في المئة	19.0	6.8
التفاح	15.0	36.1	522	18.82	187	36 في المئة	6.7	12.1
التمور	24.6	10.7	2,187	23.44	1879	86 في المئة	20.1	3.3
البطيخ	14.8	117.6	96	11.33	81	84 في المئة	9.5	1.8
العنب	14.6	34.7	491	17.02	426	87 في المئة	14.8	2.3
القمح	3.5	21.6	160	3.46	57	35 في المئة	1.2	2.2
البصل	4.2	27.0	265	7.14	185	70 في المئة	5.0	2.2
الحمضيات	35.1	108.7	293	31.89	227	77 في المئة	24.7	7.2
البلنجان	11.7	106.6	111	11.87	99	89 في المئة	10.6	1.3
البطاطا	25.2	159.8	144	23.00	189	132 في المئة	30.3	-
الخيار	7.1	191.4	41	7.75	68	168 في المئة	13.0	-
المجموع	507.5	1,910.7		508.42				168.4

ملاحظة: وزن الزيتون هو الجزء المروي من مجمل الإنتاج وتم حسابه من بيانات مجموعة الموارد الدولية، الدعم المؤسسي وبرنامج التقوية International Resources Group, Institutional Support and Strengthening Program.

إمكانية تحسين إنتاجية المياه للتحقق من البيانات الثانوية الوارد في التحليل أعلاه، تم إجراء مقابلات مع المزارعين للمحاصل الأربع عشر (18 في الأردن و12 في إسرائيل). في كل من الأردن وإسرائيل كانت البيانات الناجمة عن المقابلات منسجمة بدرجة كبيرة مع التباين الذي عكسته البيانات الثانوية.

نتائج المحاصيل الستة بشكل خاص (البندورة والموز والتفاح والقمح والبصل والحمضيات) هي نتائج موثوقة بشكل كبير، بمعنى أن التباين في إنتاجية المياه تم التأكيد عليها في البيانات الرئيسية والثانوية. وهذه المحاصيل هي من النوع الذي يُمكّن للأردن أن يحقق عوائد هامة في إنتاجية المياه الزراعية. أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى فإن البيانات الرئيسية والثانوية هي أقل تطابقاً.

التقييم بالدولار مقابل كل نقطة ماء

أكدت المقابلات بأن أسعار المحاصيل هي بشكل عام متقاربة في الأردن وإسرائيل وأن انتاجية المياه هي السبب الرئيسي في الفرق بين قيمة الدولار مقابل كل نقطة ماء (10.3). وقد عززت أيضا من مقولة أن بدائل الإستيراد المحسنة (المحاصيل التي يكون لها أقل عائد مقابل كل وحدة ماء مثل البصل والقمح والتفاح والموز وربما النفل) ينبغي أن يتم استيرادها بشكل متزايد ما يسمح بإعادة وضع حصص المياه لقطاعات أخرى أو لإنتاج محاصيل بفعالية أكبر. تتطلب التمور والزيتون تذكير خاص، فسعر التمور الأردنية أعلى بضعفين من نظيرتها الإسرائيلية.[49] وبالرغم من ذلك يبدو أن المزاعين الأردنيين يعتمدون بشكل رئيسي على هطول الأمطار مستخدمين في الوقت ذاته كميات صغيرة للري. وتبين نتائج المقابلات بأن المزارعين الإسرائيليين يقومون بريّ التمور والزيتون مستندين في ذلك إلى منطق بأن هذه هي الطريقة الوحيدة للحصول على أسعار سوق مربحة. غير أن البراهين الأردنية تتحدى هذه الفكرة ما يجب أخذه كملاحظة هامة بالنسبة للمزارعين الإسرائيليين.

[49] تم تحويل البيانات حول الأسعار ووزن زيت الزيتون لما يساويها من فواكه بمعدل تقريبي يبلغ 30 في المئة (لذلك كيلو واحد من الزيتون يعادل 300 ملم من زيت الزيتون). تباع أسعار الزيتون كفواكه وكزيت وهي بشكل عام متشابهة، وبالتالي معدل إنتاج الزيت الأعلى لا يشرح السعر الأعلى في الأردن.

الجدول 10.3: ملخص لمعدل الأسعار، معدل المحاصيل، والعائد مقابل كل وحدة ماء

المحصول	الأردن سعر الكيلو بالدولار	إسرائيل سعر الكيلو بالدولار	الأردن المتر المكعب/ الطن	إسرائيل المتر المكعب/ الطن	الأردن الدولار/ متر مكعب المحصول الماء	إسرائيل الدولار/ متر مكعب المحصول الماء
النفل	0.31	0.24	غير معروف	-	غير معروف	بعل
الزيتون	1.62	1.37	50.2	675	32.24	2.02
البندورة	0.32	1.99	61.2	38	5.24	52.30
الموز	0.78	0.83	544	217	1.43	3.81
التفاح	0.39	1.33	354	156	1.10	8.49
التمور	3.10	1.63	486	767	6.38	2.13
البطيخ	0.28	0.48	96	150	2.95	3.18
العنب	1.35	0.66	130	75	10.39	8.83
القمح	0.52	0.32	350	200	1.48	1.59
البصل	0.50	0.53	422	92	1.18	5.76
الحمضيات	0.63	0.68	342.9	203	1.85	3.35
الباذنجان	0.28	غير معروف	143	غير معروف	1.92	غير معروف
البطاطا	0.55	0.32	125	83	4.37	3.83
الخيار	0.51	0.80	113	77	4.47	10.32

ملاحظة: الدولار الأمريكي بمعدل تحويل في الأول من أيلول عام 2016.

التغلب على تحديات انعدام الأمن الغذائي وشح المياه

يسعى هذا البحث معالجة التحديات المتعلقة بشح المياه والتحديات الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي في الأردن وإسرائيل. واستناداً إلى التوقعات الحالية فإن الأردن سيواجه عجزاً مستمرا بين العرض والطلب وسحب عالي للمياه الجوفية. وعلاوة على حاجة الأردن إلى تغيير هذا الإتجاه فهو أيضا يحتاج إلى زيادة الإنتاج الزراعي لدعم السكان الذين يزداد عددهم، وهو أيضا بحاجة لتحرير مصادر المياه لقطاعات أخرى يكون فيها العائد أعلى. وعلى الأرجح أن يفاقم التغير المناخي من هذه التحديات.

تستعمل البلدان تقنيات لمعالجة شح المياه (وهذا يشمل التنوع الإقتصادي ومعالجة مياه المجاري واستيراد الغذاء الاستراتيجي ورفع إنتاجية الزراعة المروية) والتي تفصل احتياجات الوطنية للمياه من النمو السكاني والاقتصادي. ويلعب شكل آخر من أشكال الفصل –فصل المياه الطبيعية– دوراً متنامياً في البلدين. وتجدر الإشارة إلى أن محطات التحلية في إسرائيل لها إمكانية إنتاج 700 متر مكعب من المياه سنويا، ويستثمر الأردن في مشروع تحلية في مدينة العقبة بامكانية إنتاجية تصل إلى 260 مليون متر مكعب في السنة ويستثمر في خط أنابيب لنقل ماء البحر إلى البحر الميت.

تحققت مستويات أعلى من إنتاجية الزراعة المروية حاليا في كل من إسرائيل والأردن. ومن خلال السياسات والرقابة والتقدم التكنولوجي احتوت إسرائيل تحديات الأمن المائي. وإذا ما تمكن الأردن من تحقيق مستويات مشابهة من إنتاجية الماء فما هو كم المياه الممكن استخدامه لأغراض بديلة؟ وتم التوصل لنتيجة رئيسية مفادها أن الأردن يمكن له أن يتساوى مع المعايير الإسرائيلية في عملية إعادة تدوير مياه المجاري وإنتاجية الزراعة المروية بالإضافة إلى استراتيجية بدائل الاستيراد، ويمكن أن يوفر الأردن هكذا ما يقارب من 168 مليون متر مكعب من المياه سنويا (أنظر الجدول رقم 10.4).

الجدول 10.4: إمكانية طاقة الموارد الجديدة أو المساواة من خلال الفصل المحسن في الأردن

إمكانية إعادة تدوير مياه الصرف الصحي (معيار ٦٠ في المئة لإعادة التدوير	٢٥٧ مليون متر مكعب في العام (الاستخدام المنزلي الحالي) ٤٤٣ مليون متر مكعب (الاستخدام المنزلي في عام ٢٠٢٥)
بدائل الاستيراد	٥٢,٥ مليون متر مكعب بالسنة
كفاية الماء	١٦٨ مليون متر مكعب بالسنة

إعادة تدوير مياه الصرف الصحي: إذا ما تم تحقيق المعيار الإسرائيلي البالغ 60 في المئة، فإن الأردن يمكن له أن يعيد تدوير 257 مليون متر مكعب في العام الواحد بدلا من المستوى الحالي البالغ 125 مليون متر مكعب. وإذا ما ارتفع الإمداد المنزلي وفقاً للتوقعات الحكومية فإنه يمكن إنتاج ما يصل إلى 443 مليون متر مكعب بحلول عام 2025. وهذا بطبيعة الحال مرتبط بتخفيض الماء المستهلك من دون عائد. يمكن أن تستخدم إمدادات المياه الجديدة والمعاد تدويرها في ري محاصيل الأشجار، ما يعني استرداد 145 مليون متر مكعب من المياه العذبة لمحاصيل تتطلب ماء بجودة أعلى. وكما سيزداد الطلب على المحاصيل مع النمو السكاني فإن انتاج محاصيل الأشجار الذي يتناسب مع إعادة تدوير مياه الصرف الصحي قد يرتفع. والاعتمادية على إمدادت مياه الصرف الصحي سيحمي المحاصيل من أثر الجفاف.

بدائل استيراد الغذاء: يشكل استيراد محاصيل بمحتوى مائي عالي وسيلةً لكفاية الماء في تلبية احتياجات الغذاء المحلية. والحق أن الأردن يستورد جزءا كبيرا من غذاءه وهو منكشف بشكل زائد لتقلبات الأسواق العالمية ما يحمل مخاطر، وعليه ينبغي دراسة أثر ذلك على سبل العيش.[50] وعلى أية حال، قد يكون هناك مجال لأن يوازن الأردن استراتيجيا سلة غذاءه المستوردة. والتركيبة المحددة لهذا تتطلب تحليلاً إضافياً، لكن وببساطة فإن استبدال الانتاج المحلي للغذاء الذي يستهلك ماء بشكل مكثف بنسبة 50 في المئة قد يوفر 52.5 مليون متر مكعب من الماء في العام الواحد، استنادا إلى مستويات الإنتاج الحالية.

الإنتاج المائي: وجد البحث دليلاً موثوقاً بأن إسرائيل تتمتع بإنتاجية أعلى من الأردن فيما يتعلق بالزراعة المروية في المحاصيل الست. وهناك دليل شبه موثوق بتفوق إنتاجية إسرائيل في الثمان محاصيل الأخرى. وإذا ما تمكن الأردن من تحقيق مستويات إنتاجية المياه في إسرائيل في الأربع عشر محصول فإنه يمكن له أن تحافظ على الإنتاج الزراعي في وقت تقلل به من حصص المياه للزراعة بمعدل من 50-168 مليون متر مكعب من المياه سنويا.

لا ينبغي على الأردن فقط تخفيض استهلاك المياه للزراعة لكن أيضا رفع إنتاجية المحاصيل التي لا يمكن استيرادها بسهولة لتلبية احتياجات التزايد السكاني. مرة أخرى، توصل هذا البحث إلى نتيجة مفادها أنه إذا ما تمكن الأردن من تكرار المعايير الإسرائيلية فإنه قد ينتج عن ذلك استهلاك مياه مستدام لمحاصيل معينة، وهذا يشمل محاصيل الأشجار والإنتاج المتزايد نتيجة لضخ كميات كبيرة من المياه المعاد تدويرها.

ثمة نتيجة بارزة تتعلق بالمحاصيل الاثنين (الزيتون والتمور)، فالأردن يتمتع بإنتاجية مائية أعلى من إسرائيل، وهذا يقدم مجالا لتبادل المعرفة والتقنيات بين البلدين –بدلا من نقل المعرفة باتجاه واحد– في مسعى لتحسين الأمن المائي الإقليمي.

تهدف السياسات الحالية إلى رفع حصص المياه للزراعة بشكل كبير لتعديل العجز المتخيل في المياه الزراعية ولتلبية حاجات الغذاء المستقبلية. ويطرح البحث شكوكاً حول فكرة أن الإمدادات المتزايدة للمياة المخصصة للزراعة هي ضرورية لزيادة المقدرة الزراعية، وينبغي أن يكون ممكنا الحفاظ على الإنتاج الحالي بمياه أقل أو رفع الإنتاج في القيود الحالية آخذين بعين الاعتبار البيئة والتقنيات التي تشجع على ممارسات كفاية المياه بشكل أفضل. والنقطة الإيجابية بهذا الصدد تتمثل بوجود قدرة تكيف عالية من قبل المزارعين في الاقتصادين الأردني والإسرائيلي، فثمة نسبة معتبرة لها مؤهلات ذات صلة ما يعني سهولة قبول التكنولوجيات الجديدة ومقاربات إدارة المحاصيل.

[50] البيانات الرئيسية سلطت الضوء على عوائق الكلف لمزيد من تجارة الغذاء سوءا أكان تصديرا أم اسيرادا. فالبنى التحتية الفقيرة والمساءلة على المطارات والموانئ فيما يتعلق بالتعامل مع الشحن القابل للزوال هي أيضا تم التسليط عليها كمعيق للتجارة.

الشكل رقم 10:6 يقوم بتشبيك الاتجاهات المستقبلية لموارد المياه متضمناً إنتاجية محسنة للمياه الزراعية. والنموذج التشبيهي لا يزيل العجز في الإمداد فحسب، وإنما يقلل بشكل كبير من العنصر غير المستدام في إمداد المياه في الأردن. فتبني بديل الاستيراد الغذائي المقترح يمكن أن يجعل من الإمدادات ضمن الحدود المستدامة. فيتم الحفاظ على إمدادات المياه الزراعية بمستويات مقارنة مع الإمداد الحقيقي والحالي، وإنتاجية الماء يمكن لها أن تسهل من نمو الإنتاج.

الشكل 10.6: توقعات احتياجات الأردن من المياه شاملا عوائد إنتاجية المياه الزراعية

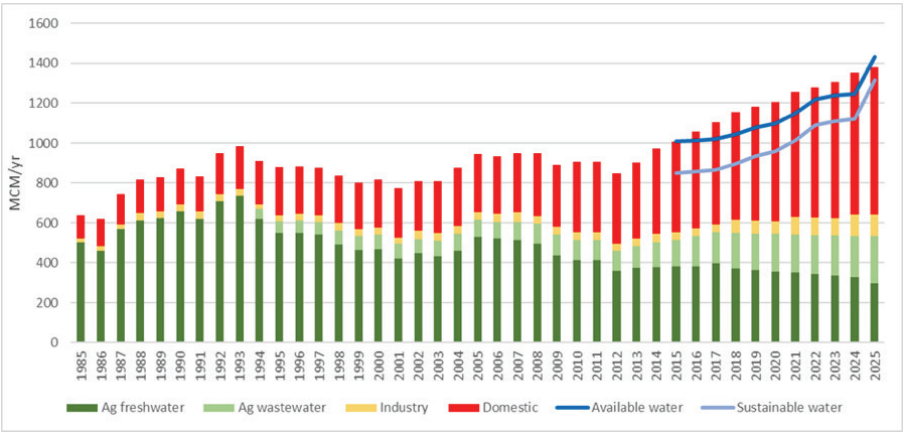

تمكين الفصل في المستقبل

في ضوء إمكانية التخفيف من حدة شح المياه من خلال مزيج من زيادة انتاج مياه الصرف الصحي واستيراد الغذاء الاستراتيجي وتعزيز كفاية الماء المستخدم للزراعة. فإن السؤال التالي هو كيف يمكن تحقيق مثل هذه العوائد. فإسرائيل هي دولة غنية وفيها تصميم حوكمة قوي، وما من شك بأن من شأن ذلك أن يسهل الاستثمار في هذا المجال. وقامت إسرائيل أيضا بإدخال إصلاحات شاملة للسياسات بعضها أفضى إلى ردة فعل سياسية داخلية، ما أدى إلى التراجع وإعادة العمل بشكل متكرر. وفي الوقت ذاته، خلق قطاع الزراعة الإسرائيلي زخماً خاصاً به في مسألة إنتاجية المياه وتوليد الفرص الاقتصادية وفوائد ثانوية إضافية.[51] وعلى العكس من ذلك، يواجه الأردن تحديات داخلية وخارجية كبيرة، وهنا نشير إلى تحدي الأمن الغذائي والمائي كأحد هذه التحديات. وسيكون الانتقال نحو المعايير الإسرائيلية مكلفاً من الناحية المالية وسيترتب عليه بعض الإصلاحات المؤلمة مثل تغيير في سبل العيش.

[51] Jon Fedler, Israeli Agriculture—Coping with Growth (Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, Israel,a 2002).

ثمة حاجة إلى تقييم هذه العوائد قياساً بالكلف. أما بقية هذا القسم فستقدم التغيرات المطلوبة لتسهيل الإنتقال وكيف يمكن التغلب على التحديات المرافقة.

سيتطلب تحقيق مستويات ممتازة لتكرير مياه الصرف الصحي تعديلات على خليط المحاصيل الوطني وسيكون معتمدا على تقليل المياه التي ليس لها عائد. كما أن هناك حاجة لتحسين الاتصال بين الصرف الصحي المنزلي مع أنظمة التجميع المركزية ومعالجة المياه وشبكات التوزيع الزراعية، وهذا بدوره يتطلب استثمارات في البنى التحتية والدعم المؤسسي.

ينبغي أن تتم مقاربة بدائل استيراد الغذاء بحذر؛ نظرا للآثار المحتملة على التوظيف وسبل العيش. وبعيدا عن المنطق الاقتصادي فهناك صعوبة لزوال محاصيل معينة لأسباب ثقافية.[52] لكن وجود سلة استيراد غذائية توازن الأمن الغذائي مع إنتاجية الماء تحتاج إلى أن تُحسب استناداً إلى احتياجات الغذاء المستقبلية وسلوك التصدير والاستيراد والمقايضات من ناحية التوظيف. قد يقلص بديل الاستيراد من حجم القطاع الزراعي لتحرير موارد مائية للاستخدام المنزلي أو لقطاعات يكون فيها للوحدة المائية عائد أكبر في إجمالي الناتج المحلي. لكن يحتاج هذا بأن يقيم قياسا بالأدوار البيئية والإجتماعية التي تلعبها الزراعة في البلد، فضلا عن مساهمتها في إمدادات الغذاء الوطنية.

ليس من ضمن مجال هذا البحث الآليات المحددة التي من خلالها يمكن للأردن تكرار المعايير الإسرائيلية في انتاجية الماء. ويبدو واضحا على أية حال بأن تقنيات الري واختيار المحاصيل وتسميد التربة والتقنيات الزراعية الأخرى كلها ذات صلة. ويضاف إلى ذلك أيضا أساليب نقل العلم للمزارعين والانخراط بين المزارعين والمؤسسات الحكومة والعلماء الزراعيين. ثمة ضرورة لتقييم العوائد الممكنة مقابل التكاليف. فعلى سبيل المثال، إذا ما انتقل الأردن من زراعة نفل بالري إلى البعل فحينها هناك حاجة لنقل بعض الإنتاج وهناك حاجة لأن يقوم المزارعون المنتجين بشراء محاصيل بعلية من منتجين آخرين. وفي كل الحالات، ثمة ضرورة لتعديلات مخططة وحذرة وتخفيض العوائق الاجتماعية واستغلال الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

[52] Hanna Namrouqa, "Raising Irrigation Water for Date Palms, Vineyards Good for Agriculture, Economy-Sector Insiders." Jordan Times, 11 April 2016.
تتجه السياسات الحالية لزيادة الإنتاج المحلي من التمور، فيتم تصدير قسم كبير من التمور (المحلية والمستوردة). وثمة جزء هام من واردات الأردن من التمور يأتي من الخليج وبعدها يتم إعادة تصديره بعد إضافة القيمة المضافة. وأي بديل استيراد آخر بالتمور يحتاج إلى فهم شمولي لسلسلة القيمة.

التدخلات في السياسة لصالح قطاع زراعي بانتاجية مياه أعلى

رفع الإنتاجية القطاعية

يواجه قطاع الزراعة في البلدين تحدياً يتمثل بوجود فرص أكثر جاذبية في القطاع الأخرى ما يؤكد الحاجة لوجود إصلاحات سياسية استراتيجية لتشجيع تطوير قطاع أكثر فعالية من حيث التكلفة. على الأرجح سيكون تقليص حجم القطاع مفيدا، وسيكون التحدي حول إدارة هذا التقليص للتوصل إلى قطاع بحجم ممتاز يعمل بشكل تنافسي وبكفاءة عالية. يتطلب هذا الاستثمار في تكنولوجيات جديدة وآليات ودعم معرفي وتقني وتحسين البيئة لإنتاج محاصيل بقيمة عالية. أما الخطوات المحددة الواجب اتخاذها ستكون موضوعا لبحث قادم.

المعلومات

فضلا عن التدابير التقنية، ثمة امكانية قوية لوسائط معلومات حتى يتسنى نشر المعرفة لانتاجية الماء المحسن. فالمعلومات والنصح المقدمة من قبل وزارة الزراعة في إسرائيل للمزارعين يتم تقديمها بفعالية ويتم استقبالها بشكل جيد. وعلى العكس من ذلك، البيانات التي تم تجميعها من خلال المقابلات تشير إلى وجود شكوك لدى المزارعين الأردنيين إزاء النصح الحكومي ما يبين قيمة الاستثمار في طريقة تبادل معلومات زراعية تقودها الحكومة. إيجاد معايير وأهداف لاستخدام المياه وغلة المحاصيل في بعض المناطق سيكون مفيدا. ويبدو أن هناك تقليداً في التعليم الاجتماعي ومن خلال الجيران قد يبرهن بأن يكون طريقة فعّالة لتبادل الممارسات الأفضل على مستوى المجتمع.

الدبلوماسية ونقل المعرفة

تبين دراسة البلدين أن إسرائيل تظهر إنتاجية مائية أعلى في الكثير من المحاصيل لكن الأردن أيضا يمتلك إنتاجية عالية واعدة في بعض المجالات. هناك حيز كبير للتعلم المباشر فيما يتعلق بالممارسات في المزارع والتكنولوجيات وفهم أعرض لوضع حصص المياه الإقليمي المختلف وخبرة الإدارة. وهناك أيضا إمكانية للمزارعين لتعلم أفضل الممارسات الموجودة في المجتمعات بسبب وجود تباينات كبيرة في استخدام الماء وغلة المحصول بين المزارعين أنفسهم. التعرف على مثل هذه الممارسات وتشجيع طرق تعلمها ونشرها سيرفع أكثر من الفصل. وسيساعد تطوير شبكة وطنية وتشجيع الطرق للتحسينات المحلية في مسألة إنتاجية المياه سيساعد في بناء المقدرة والابتكار في داخل القطاعات الزراعية. وينبغي أن يولى الاهتمام لآليات تبادل المعرفة الدولي من دون خلق اعتمادية على الأطراف الخارجية. فتحسين فصل المياه سيعزز من الجهود لتلبية الكثير من أهداف الأمم المتحدة في التنمية المستدامة.

توصيات لتحسين الفصل

إصلاح الأسعار والإمداد: الطريقة الأكثر صراحة لتحفيز كفاية استخدام الماء تأتي من خلال التحكم بالسعر، فسياسات دعم الأسعار تجعل من المياه المخصصة للزراعة في الأردن رخيص الثمن، ولذلك لا يوجد هناك حافز قوي بالنسبة للمزارعين لرفع الإنتاجية. وعلى النقيض من ذلك، فرضت إسرائيل إصلاحات متعلقة بالأسعار وفرضت أسعاراً أكثر دقة على المستخدمين. طبعا، هناك بديل لذلك يتمثل بوجود حد أعلى على حصص الإمدادات المائية لأغراض الزراعة. والتحدي الرئيسي هو على الأرجح يتمثل بعدم الرضا الشعبي. فهناك انطباع في الأردن بأن الزراعة لا تنال إلا حصة مياه أقل مما تحتاج. والحق، أن المزارعين يبدون وكأنهم يستخدمون ماءً أقل من الحصة المخصصة الآن: 500-600 مليون متر مكعب من المياه في العام وهي أقل من المعيار السنوي الموجود في خطة المياه والبالغ 700 مليون متر مكعب في السنة.

الحوافز المالية: تعتبر الإعفاءات الضريبية والقروض منخفضة الكلفة ومشاريع التأمين المخصصة من الآليات المحتملة للتحفيز على تقنيات توفير المياه مثل حصاد مياه الأمطار والزراعة المائية وشراء تقنيات ومعدات للري. ويمكن أيضا تطبيق الحوافز على استعمال مياه الصرف الصحي لمحاصيل مناسبة أو تقسيم الأراضي الزراعية وفقا لملائمتها لأي محصول. على العكس من ذلك، قد يدفع المزارعون الضرائب كعقاب، أو يمكن تغريمهم ثمن استخدام المياه التي تستعمل لزراعة محاصيل غير مناسبة أو بسبب زراعة محاصيل في مناطق غير مناسبة.

زيادة العرض: ينبغي التقليل من الاستخدام غير القانوني للمياه الجوفية. كما ويتعين أن تكون هناك أولوية للاستثمار في تحسين وإصلاح البنى التحتية المائية؛ حتى يتسنى التقليل من التسريب. وبالإضافة إلى التدابير المخطط لها، يجب أن تدرس عملية الاستثمار في حصاد مياه الأمطار.

تحسين تنسيق السياسات: ثمة قيود متداخلة ومتناقضة في مسؤوليات الدوائر الرسمية وبخاصة فيما يتعلق باستخدام الأرض. لذلك، فهناك حاجة لسياسة شاملة للأمن الغذائي والأمن المائي تستند إلى فهم بأن الماء هو مدخل رئيسي في قطاعات الزراعة والصناعة والقطاع المنزلي. فالماء هو مسألة متعددة ومتداخلة القطاعات بالنسبة لاستخدام الأرض والانتاج الغذائي والصناعة والتجارة والبيئة. وعليه ينبغي أن تعتمد هذه السياسة على تقييمات شاملة للأمن الغذائي الوطني وكيف يمكن لإنتاج أو لاستيراد محاصيل معينة أن يؤثر على احتياجات المياه. فضلا عن ذلك، ينبغي أن تقوم هذه السياسات بجمع المصالح مع الأولويات لسلطات الحكومة المختلفة وبخاصة وزارات المياه والزراعة. فوزارة الزراعة على سبيل المثال، تعارض حاليا نقل حصص المياه من الزراعة لاستخدامات أخرى. وربما تفيد الدروس من إسرائيل

لغايات التوضيح. فقد مكنت الإصلاحات في إسرائيل من خلق تعاون قوي بين سلطة المياه والمزارعين.[53] ومع ذلك ينبغي التوضيح بأن القدرة المؤسسية في إسرائيل وكذلك الرقابة والتحكم بأسعار المياه هي فريدة في المعايير الدولية.

ممارسات أكثر فعالية: قد تمكن التقنيات والمقاربات الجديدة أن يكون القطاع أكثر فعالية من ناحية التكلفة، ما يجب أن يكون موضوعا لبحث آخر. وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب الشأن قد اقترحوا أن يكون هناك بنك للبذور أو كتالوج لدعم إنتاج محاصيل مقاومة للجفاف مع ما يتطلبه ذلك من توفير المعرفة اللازمة للقيام بالفلاحة.

[53] شهدت إسرائيل مؤخرا توترا بين الحكومة والقطاع الزراعي وبخاصة حول التغيرات في أسعار المياه في كانون ثاني 2017 وحول أسعار السلع.

11: أهداف التنمية المستدامة في الأردن وما يليه

ريم الحدادين ولارا نصار

في السابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام 2015 تبنت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة المعروفة رسميا باسم «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030». وجاء ذلك كأحد نتائج عملية مدتها ثلاث سنوات أعقبت الأهداف الإنمائية للألفية،[1] وشاركت بها 193 دولة عضو بالأمم المتحدة، فضلا عن المجتمع المدني العالمي. وقد وضعت أهداف التنمية المستدامة لتجميع الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية من أجل التصدي للفقر وتحقيق المساواة للجميع في بيئة صحية.

كان الأردن من أوائل البلدان التي عملت على الصعيد العالمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و أحرز تقدما كبيرا في هذا الشأن.[2] ومع ذلك، لا يزال الأردن يواجه تحديات بيئية خطيرة، من بينها أنه يصنف بكونه دولة تتمتع بأدنى مستويات الموارد المائية في العالم.[3] كما أن الأردن أحد البلدان القليلة التي تعاني من نقص الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، ما ساهم في ارتفاع مستويات الدين الحكومي. وفي محاولة لإيجاد مصادر طاقة بديلة لملء فجوة الطاقة البالغة 80 في المئة، أضاف الأردن منذ عام 2011 مبلغ 6 مليارات دولار أمريكي أخرى إلى العجز.[4] كما أن الأردن معرض للآثار الناجمة عن تغير المناخ، حيث تشير التنبؤات بمواسم أطول للجفاف، بل وهطول أقل للأمطار في المستقبل.[5] ويتفاقم هذا الوضع البيئي أكثر بسبب التدفق الكبير للاجئين.

قام معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت بتنفيذ مشروع بعنوان «مسارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن» والذي ركز على أهداف التنمية السياسية الملحة لتحقيق التنمية المستدامة في الأردن. كالهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، والسابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، والهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره. في هذا الفصل سيقوم المنتج النهائي للمشروع بـ:

[1] في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في أيلول/ سبتمبر 2000، اعتمد أكبر تجمع لقادة العالم في التاريخ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي ألزم أممهم بشراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع ووضع مجموعة من الأهداف المحددة زمنيا، والتي أصبحت تعرف باسم الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)

[2] "Jordan," Sustainable Development Knowledge Platform, 2017,

[3] "Jordan: Water is Life," WHO, accessed August, 2017, http://www.who.int/heli/pilots/jordan/en/

[4] USAID, Jordan Country Development Cooperation Strategy 2013 - 2017, (USAID: Amman, 2015), 1

[5] Hashemite Kingdom of Jordan, Jordan's Third National Communication on Climate Change, submission to the UNFCCC (Amman: Hashemite Kingdom of Jordan, 2014).

- وصف المعارف الحالية (العالمية) لأهداف التنمية المستدامة الثلاثة المختارة وثغراتها والروابط المحتملة بين أهداف التنمية المستدامة الأخرى والشروط المسبقة للتنفيذ.

- تقييم حالة التنفيذ الحالية لأهداف التنمية المستدامة الثلاثة المختارة في الأردن.

- تقديم توصيات وتوجيهات عملية لصانعي القرار حول سبل سد الفجوات عند صوغ السياسات والممارسات في الأردن.

أهداف التنمية السياسية

يواجه العالم اليوم تهديدات بيئية عاجلة تشمل ندرة المياه وآثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي إذ يفضي سوء الحوكمة والصراع إلى زيادة تفاقم هذه الحالة. وتهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى التصدي لهذه التحديات باعتماد التنمية المستدامة بوصفها مبدأ متضافرا للتعاون العالمي يتعلق بالإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية. وتأتي الخطة مع الالتزام بتخفيض أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وفي نهاية المطاف تطمح الخطة إلى تحقيق السلام والحكم النزيه والعدالة.[6] ونتيجة لذلك، تدعو الخطة إلى اتخاذ إجراءات في خمسة مواضيع رئيسية: الناس والكوكب والازدهار، والسلام والشراكات (الشكل 11.1).

[6] "The United Nations Information Centre," Accessed June, 2017, http://colombo.sites.unicnetwork.org/files/2015/09/SDG-pics.png

الشكل 11.1: العناصر الخمسة الرئيسية التي تدعم أهداف التنمية المستدامة

تشكل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جزءا من 169 هدفاً حددت عددا من المقاصد النوعية والكمية يراد بلوغها بحلول عام 2030 (الشكل 11.2) ومؤشرات لمراقبة الامتثال.[7] وتحمل الأهداف طابعا عالميا يجعلها قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، مع مراعاة اختلاف الحقائق والسياسات والأولويات الوطنية. فالحاجة إلى أن تعمل البلدان معاً لتحقيق هذه الأهداف هي جزء لا يتجزأ من الفكرة المركزية التي تتحدى الفرضية القائلة أن «التنمية ظاهرة لا تحدث إلا في بلدان نصف الكرة الأرضية الجنوبي، في حين أن الشمال العالمي قد نمى وتطور بالفعل.»[8] تستند أهداف التنمية المستدامة إلى الأهداف الإنمائية للألفية التي تم وضعها في عام 2000. وركزت أهداف الألفية على خفض الفقر المدقع إلى النصف بجميع أبعاده، بما في ذلك الدخل المنخفض والجوع المزمن ونقص التعليم إلخ... ومع أن الكثير من هذه الأهداف قد تحقق بالفعل، فإن العديد من البلدان لم تحرز تقدما كافيا في مجال الاستدامة البيئية. وعليه تواصل أهداف التنمية المستدامة هذه العملية.

[7] Jens Martens, "The 2030 Agenda – a new start towards global sustainability?", 11
[8] Jens Martens, "The 2030 Agenda – a new start towards global sustainability?", 11

الشكل 11.2: أهداف التنمية المستدامة

الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي

ارتفع معدل استخراج المياه على المستوى العالمي تقريبا ضعف معدل النمو السكاني العالمي في القرن العشرين. وتحتاج الشركات الكبيرة، بما في ذلك الأنشطة الزراعية الواسعة النطاق، إلى المزيد من إمدادات المياه لدعم النمو الاقتصادي الوطني واحتياجات التنمية. ومع ذلك فإن أكثر من 700 مليون نسمة ما زالوا لا يحصلون على مصادر محسنة لمياه الشرب، ولا يستطيع 2.5 مليار شخص الحصول على المرافق الصحية الملائمة.[9] وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أنه وبحلول عام 2025 يمكن أن يعيش ثلثا سكان العالم في البلدان التي تعاني من ضغوطات على قطاع المياه إذا استمرت أنماط الاستهلاك الحالية.

تتعامل أهداف التنمية المستدامة مع مسألة توفير المياه والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان، وتشدد على ضرورة أن يكون للمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم سيادتها على مواردها الطبيعية وأن تكون هناك إمكانية للجميع للحصول على المياه العامة وخدمات الصرف الصحي. يعكس الجدول رقم 11.1 هذا الأمر. ومع ذلك تستنتج بعض الدراسات[10] بأن بعض الكلمات الرئيسية المستهدفة مثل «الكفاية»

[9] "Sustainable Development Goal 6: Ensure availability and sustainable management of water and sanitation for all," FAO, last modified 2017, http://www.fao.org/sustainable-development-goals/goals/goal-6/en/

[10] تركز الكفاية المائية على التقليل من الهدر في المياة من خلال تقليل الكميات المستعملة عندما يكون ذلك مناسبا كما هو الحال في استخدام الحمام وري الارض، الخ. وتركز أيضا على قياس كميات الماء المطلوبة لغرض محدد وتزيد الكمية المطلوبة فقط وهذا بدوره يقلص من كميات المياه الضائعة.

و»زيادة الاستدامة» أو «تراجع الاستدامة» إما أنها غير محددة بشكل كاف، أو أن الغموض يكتنفها، ولا يساعد هذا على تحميل الحكومات المسؤولية.

يركز الهدف السادس أيضا على تنفيذ استراتيجية الإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM) والتي تحددها الشراكة العالمية للمياه (GWP) بوصفها «عملية تعزز التنمية المنسقة وإدارة المياه والأراضي والموارد ذات الصلة، من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بطريقة منصفة دون المساس باستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية». وحظيت هذه المقاربة بتقدير كبير من قبل الأمم المتحدة والشراكة العالمية للمياه (Global Water Partnership) باعتبارها أفضل حل للإدارة لأنها تجمع بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية والاستدامة الإيكولوجية. ومع ذلك، يخشى المشككون أن المفهوم هو استراتيجية غامضة على طريقة «مقاس واحد مناسب للجميع» وأنه قد يتجاهل المعرفة المحلية والحقائق الثقافية.[11] وهي المعرفة التي يجب أن تكون متكاملة ضمن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كجزء من نهج «إدارة حقوق الإنسان في إدارة المياه» لضمان إدراج أصحاب الحقوق في صنع القرار.

الجدول رقم 11.1: مقاصد هدف التنمية المستدامة السادس

6.1	تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة
6.2	تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة.
6.3	تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي
6.4	زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه.
6.5	تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسبما يكون ذلك مناسبا.
6.6	حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات.

[11] Karunananthan, "Whose Rights to Water Will the 2030 Agenda Promote?," 58

6.أ	توسيع التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية فيما يتعلق بالمياه والنشاطات والبرامج المتعلقة بالصرف الصحي. وهذا يشمل الحصاد المائي وتحلية المياه وكفاية استخدام المياه ومعالجة الهدر في المياه وتقنيات اعادة الاستخدام لمياه الصرف الصحي.
6.ب	دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الحاجة العالمية لتطبيق هدف التنمية المستدامة السادس

إن الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الملائمة أمر حاسم للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وهو أيضا حق من حقوق الإنسان.[12] إلا أن انعدام الأمن المائي ونقص النظافة يؤثران على الأمن الغذائي وسبل العيش والفرص التعليمية. ويزيد من صعوبة هذا التحدي وجود نحو 22.5 مليون لاجئ -أكثر من نصفهم دون سن 18 عاما- كانوا قد أجبروا على مغادرة منازلهم والعيش في مخيمات لجوء أو في البلدان المضيفة[13] ما زاد الضغط للحصول على المياه المأمونة والنظافة والصرف الصحي.

هناك العديد من الفوائد المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتنفيذ الهدف السادس، فالكثير من النساء الشابات والفتيات تسير مسافات طويلة وأحيانا بعد غروب الشمس لجلب المياه ما يضعهن في خطر التعرض للعنف الجنسي. ومن ثم فإن تحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة، يساعد على حماية الشابات والفتيات. كما أن الوصول للمياه والصرف الصحي يلعب دورا هائلا في الصحة والتغذية، وهذا مرتبط بالأمن الغذائي وسبل العيش. فالزراعة المستدامة مثل الاستخدام الكفؤ للري يمكن أن تعالج الشح في المياه. وأخيراً من شأن تطبيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة أن يحسن من التعليم. هناك أيضا صلة مباشرة للموضوع مع التوعية بشكل أفضل. ففي كل يوم، يموت نحو 1000 طفل بسبب أمراض الإسهال المتصلة بالمياه والصرف الصحي، والتي تنتشر في المدارس ومن الممكن الوقاية منها.[14] وتعالج برامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) ذلك من خلال توفير مرافق مراحيض أفضل، وزيادة نقاط الوصول إلى مياه الشرب في المدارس.

[12] UN-Water, "The Human Right to Water and Sanitation," United Nations Media Brief, n. d., www.un.org/waterforlifedecade/pdf/human_right_to_water_and_sanitation_media_brief.pdf

[13] Figures at a Glance," UNHCR, accessed August, 2017, http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html.

[14] "SDG 6: Clean Water and Sanitation," United Nations in India, n. d., http://in.one.un.org/page/sustainable-development-goals/sdg-6/.

الصندوق 11.1: يعرض مشروع زراعي مستدام في الأردن يساهم في تحقيق مقاصد الهدف السادس للتنمية المستدامة

مشروع الغابات في الصحراء - مثال على الزراعة المستدامة في الأردن

يعد مشروع الغابات في الصحراء الحل البيئي الجديد الذي تم تجربته في الأصل في العاصمة القطرية الدوحة للاستفادة من الموارد الشحيحة لإنتاج الغذاء في النظم الإيكولوجية الصحراوية.

تبلغ مساحة المنشأة التي أقيمت جنوبي الأردن في مدينة العقبة ثلاثة هكتارات وتستخدم مصادر شمسية والمياه المالحة والمناطق الصحراوية وثاني أكسيد الكربون، لإنتاج الغذاء والمياه العذبة والطاقة النظيفة. وتحتوي المنشأة على البيوت المحمية المبردة وتستخدم المياه المالحة التي لتوفير ظروف ممتازة لإنتاج الخضراوات عالية الجودة مثل الخيار والبندورة. توفر الألواح الكهروضوئية الطاقة للمنشآت الكهربائية في المنشأة. وتساهم مناطق النمو في الهواء الطلق في زيادة الغلة من المحاصيل المختلفة، مع تخزين ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي في الغطاء النباتي للأراضي المتدهورة. وستوفر وحدة تحلية مياه بسعة 10 آلاف لتر من المياه العذبة يوميا المياه اللازمة للبيوت المحمية والنباتات الخارجية. ويمكن أن يصل الإنتاج السنوي المحتمل إلى 130 ألف كيلوغرام من الخضراوات.

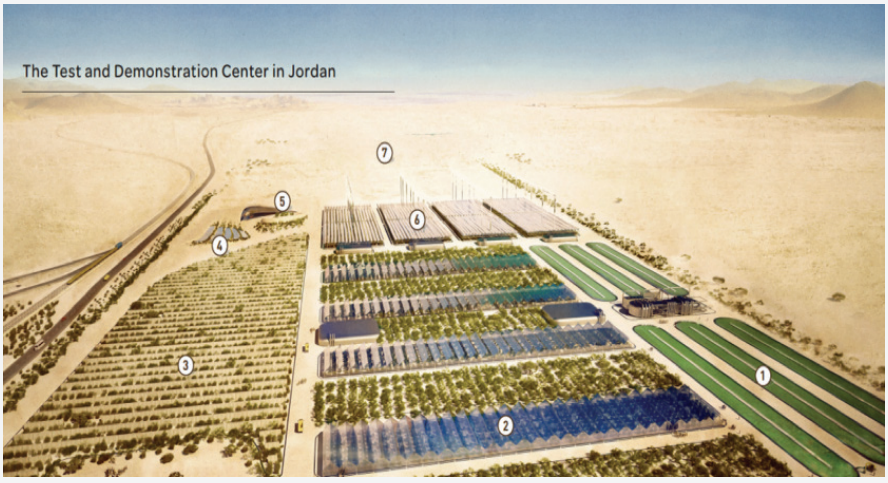

هدف التنمية المستدامة السابع: طاقة نظيفة وبتكلفة ميسورة

يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه في الفترة بين عامي 1990 و 2010 زاد عدد الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء بمقدار 1.7 مليار نسمة. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن نحو 2.9 مليار شخص ما زالوا غير قادرين على الحصول على خدمات «الطاقة الحديثة» وأن أكثر من 1.1 مليار شخص ليس لديهم كهرباء.[15] وبالتالي فإن الطلب على الطاقة بأسعار معقولة سوف يستمر في الزيادة بسبب تزايد عدد سكان العالم. وشجعت الجهود العالمية في هذا الصدد على إنتاج الطاقة النظيفة ما أدى بالفعل إلى توليد أكثر من 20 في المئة من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة اعتبارا من عام 2011.[16] ومع ذلك، لا يزال قطاع الطاقة هو المساهم الرئيسي في تغير المناخ، حيث ينتج نحو 60 في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة في جميع أنحاء العالم.[17] وعليه، فإن التحدي الذي يواجه التنمية المستدامة يكمن في إيجاد سبل لحل الحاجة إلى إنتاج الطاقة الحديثة مع تقليل الأثر المحتمل على قاعدة الموارد الطبيعية في العالم وعلى تغير المناخ. وهذا هو السبب في أن جميع المقاصد الخمسة من الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (الجدول 11.2) لها نفس القدر من الأهمية وينبغي تحقيقها معا.

الجدول 11:2: مقاصد هدف التنمية المستدامة السابع لعام 2030

7.1	ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بتكلفة ميسورة.
7.2	تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية.
7.3	مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة.
7.أ	تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة.
7.ب	توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة.

[15] "Sustainable Development Goal 7 - Post 2015 Sustainable Development Agenda," Sustainable Energy for All, accessed June, 2017, http://www.se4all.org/sdg7.
[16] Goal 7: Affordable and Clean Energy," UNDP, 2017, www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html.
[17] "Sustainable Development Goal 7—Post 2015 Sustainable Development Agenda."

الحاجة العالمية لتطبيق الهدف السابع للتنمية المستدامة

تعد الطاقة موضوعا شاملا لعدة قطاعات، وهي أمر أساسي لجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى ومحورية للتنمية المستدامة وتغير المناخ ورفاه الإنسان. ولذلك فإن توسيع البنية التحتية ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير الطاقة النظيفة في جميع البلدان النامية أمر حاسم لتشجيع النمو ومساعدة البيئة.

الوصول للطاقة والتنمية الاجتماعية

من شأن الحصول على طاقة مستدامة وبأسعار ميسورة أن تفضي إلى آثار بعيدة المدى تطال العديد من أبعاد رفاه الإنسان والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية.. فمعظم الأنشطة الاقتصادية مستحيلة دون الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بصورة كافية وموثوق بها. كما أن إنتاج خدمات الطاقة المتجددة والحديثة يمكن أن يخلق مصادر دخل جديدة للمناطق الريفية في البلدان النامية، مع زيادة القاعدة الضريبية لتحسين مخصصات الخدمات. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يؤدي إنتاج الطاقة إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي زيادة مستويات المعيشة.[18] ويشكل الوصول إلى الطاقة شرطاً أساسيا أيضا لتقديم خدمات مثل التعليم والصحة.[19]

يعد الأشخاص الذين يعانون من الفقر أقل احتمالا في الوصول إلى خدمات الطاقة، وبالتالي لا يمكن التغلب على «الفقر في الطاقة» إذ ما توفرت خدمات الطاقة فقط لفترات قصيرة أو عندما يكون المجتمع متصلا بالشبكة ولكن الأسر الفردية ليست متصلة أو عندما تكون أسعار الطاقة باهظة الكلفة.[20] وترتبط مشاريع الطاقة المتجددة المجتمعية الصغيرة على وجه الخصوص وعلى نحو مباشر بخفض الفقر في البلدان النامية.[21]

هدف التنمية المستدامة السابع وإتفاق باريس

في عام 2015 تم الوصول إلى اتفاق دولي آخر بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة، هو اتفاق باريس. ويعنى هذا الاتفاق الدولي بشأن المناخ وجاء بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC). كان توقيع اتفاق

[18] OECD, Linking Renewable Energy to Rural Development, (OECD: France), available from

[19] Isabella Alloisio, Andrea Zucca, and Samuel Carrara, SDG 7 as an Enabling Factor for Sustainable Development: The Role of Technology Innovation in the Electricity Sector (Milan: FEEM and ICSD, 2017).

[20] عادة ما تعتبر المؤشرات المستخدمة للحصول على الطاقة عدد الأشخاص/ الأسر المعيشية الذين يستخدمون الطاقة ويستخدمونها بانتظام. انظر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، متاح على: "
Statistical Yearbook for Asia and the Pacific," (2015), from http://www.unescap.org/sites/default/files/SDGs_07_SYB2015.pdf.

[21] Julia Terrapon-Pfaff et al., "A Cross-Sectional Review: Impacts and Sustainability of Small-Scale Renewable Energy Projects in Developing Countries," Renewable and Sustainable Energy Reviews 40 (December 2014): 1–10.

باريس في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ والجهود المبذولة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في جميع أنحاء العالم. ويدعو الاتفاق البلدان إلى منع ارتفاع درجات الحرارة العالمية بأكثر من درجتين مئويتين في هذا القرن، ويطلب منها وضع أهداف طموحة من خلال طرح مساهمات محددة وطنياً (NDCs)[22] والإبلاغ عن انبعاثات الغازات وجهود التنفيذ.

وإذا لم يتم التصدي للتغير المناخي فمن المحتمل أن يفضي ذلك إلى إبطاء التقدم الذي تم إحرازه في جميع أهداف التنمية المستدامة بل وإلى انتكاسة في هذا التقدم. وبينما لا توجد هناك علاقة رسمية بين اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة فإن أجندة 2030 تعترف بالحاجة لرد دولي لتغير المناخ من خلال هدف التنمية المستدامة الثالث عشر ولرفع الطاقة المتجددة من خلال هدف التنمية المستدامة السابع وأن تكون جميع مقاصد الهدف السابع للتنمية المستدامة متوائمة مع الأفعال في التغير المناخي وفقا لإتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً.[23] وعليه فهنالك إمكانات هائلة للتنفيذ المتبادل الداعم لتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

هدف التنمية المستدامة الثالث عشر

تم الاعتراف عالميا بالتغير المناخي باعتباره أكبر تهديد منفرد للتنمية.[24] ففي جميع أنحاء العالم تتعرض الدول للآثار الجذرية للتغير المناخي، من الجفاف القاسي إلى الفيضانات والتي تؤثر أساسا على أكثر المجتمعات المحلية ضعفا وأشدها فقراً. وتستمر آثار تغير المناخ في الارتفاع مع زيادة انبعاث الغازات الدفيئة والتي تضاعفت منذ عام 1990.[25]

هناك حاجة لعمل عاجل للتقليل من آثار التغير المناخي والتأقلم معه؛ وذلك حتى يكون بمقدورنا تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بشكل فعّال. وفي الوقت ذاته، فإن من شأن تنفيذ أهداف بعينها من أهداف التنمية المستدامة المساهمة في مكافحة التغير المناخي. وعلى سبيل المثال، ضمان الوصول العالمي للطاقة بكلفة ميسورة (الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة) يعني الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل

[22] المساهمات المحددة وطنيا (NDCs) هي مصطلح يستخدم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) من أجل تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وبمجرد التصديق على اتفاق باريس، سيصبح مؤتمر التنمية الوطني أول أهداف غازات الدفيئة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي والتي تطبق بالتساوي على كل من البلدان المتقدمة والنامية.

[23] Eliza Northrop et al., Examining the Alignment between the Intended Nationally Determined Contributions and Sustainable Development Goals (Washington, DC: World Resource Institute, 2016).

[24] "Goal 13: Climate Action," UNDP, accessed August, 2017, "Sustainable Development Goal 13," Sustainable Development Knowledge Platform, 2017, https://sustainabledevelopment.un.org/sdg13.http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-13-climate-action.html

[25] "Goal 13: Climate Action," UNDP, accessed August, 2017, http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals/goal-13-climate-action.html

الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية. ومن شأن اعتماد معايير فعالة من حيث التكلفة لمجموعة واسعة من التكنولوجيات أن يقلل أيضا من استهلاك الكهرباء العالمي في المباني والصناعة بنسبة 14 في المئة[26] ما يقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تجنب حوالي 1300 محطة متوسطة الحجم من الوقود الأحفوري.[27]

الجدول 11.3: مقاصد هدف التنمية المستدامة الثالث عشر

13.1	تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.
13.2	إدماج التدابير المتعلقة بالتغير المناخي في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.
13.3	تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.
13.أ	تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.
13.ب	تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بالتغير المناخي في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

[26] نفس المصدر.
[27] نفس المصدر.

الحاجة العالمية لتنفيذ هدف التنمية المستدامة الثالث عشر

في حين يختلف العلماء حول بعض التفاصيل فإن أغلب النماذج (انظر الصندوق رقم 11.2) تتوقع مستقبلا قاتما. ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) فإن زيادة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي سترفع من درجات الحرارة على معظم المناطق. وارتبطت الزيادات المحتملة في درجات الحرارة العالمية ارتباطا مباشرا بمخاطر الجفاف وزيادة شدة العواصف بما في ذلك الأعاصير. ويمكن أن تشمل التغيرات البيئية الأخرى الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة ذوبان الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي الذي يؤدي مباشرة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر ما يجعل الفيضانات الساحلية أكثر حدة.[28] وتشير التقديرات إلى أن تغير المناخ يؤثر على ما مجموعه 211 مليون شخص وتسبب بوفاة ما متوسطه 83 ألف شخص سنويا بين عامي 2000 و 2013.[29]

[28] "The Impact of Climate Change on Natural Disasters," NASA, accessed August, 2017, https://earthobservatory.nasa.gov/Features/RisingCost/rising_cost5.php

[29] مع تزايد الكوارث الطبيعية في تواترها وشدتها، تأثر عدد أكبر من الناس بها "الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره"
UNSTAT, accessed August, 2017, https://unstats.un.org/sdgs/report/2016/goal-13/

الصندوق رقم 11.2: التغير المناخي والكوارث الطبيعية المتعلقة بالطقس

التغير المناخي والكوارث الطبيعية المتعلقة بالطقس

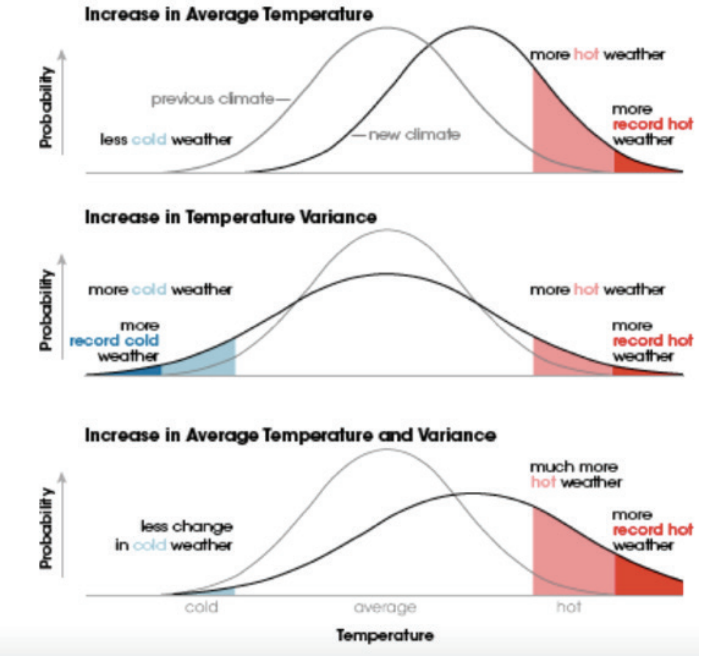

لا يؤثر تغير المناخ على متوسط درجات الحرارة العالمية فحسب، بل أيضا على درجات الحرارة القصوى، ما يزيد من احتمال وقوع الكوارث المتصلة بالطقس.

فإذا ما تسبب تغير المناخ في زيادة متوسط درجات الحرارة العالمية، سيكون هناك احتمال أكبر لحدوث طقس حار وأقل لطقس بارد (الشكل الأعلى).

إذا زاد التباين في درجة الحرارة، فستمتد الأحداث المتطرفة ما تسبب في تسجيل طقس حار أكثر وطقس بارد أكثر (الشكل الأوسط).

ومع ذلك، إذا ازداد كل من متوسط درجة الحرارة والتباين، فلن يكون هناك تأثير يذكر على الطقس البارد ولكن سيزيد بشكل كبير من احتمال تسجيل الطقس الحار (الشكل الأسفل).

وقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن هناك حاجة إلى حوالي 6 مليارات دولار سنويا (4.254 مليار دينار أردني) للحد من مخاطر الكوارث على مدى

15 عاما وللمساعدة على تجنب 360 مليار دولار أمريكي (255.24 مليار دينار) من الخسائر والأضرار الناجمة عن كوارث تغير المناخ مثل الفيضانات والأعاصير المدارية. ونتيجة لذلك، وكجزء من هذا السعي، فإنه يلزم جمع 100 مليار دولار سنويا (70.9 مليار دينار أردني) بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان النامية والمساعدة في التخفيف من آثار التغير المناخي.[30]

تؤدي الكوارث الطبيعية المتزايدة الناجمة عن التغير المناخي إلى إعاقة التنمية المستدامة. ومنذ عام 2009، تم تهجير شخص واحد في كل ثانية من الكوارث الطبيعية، حيث نزح 22.5 مليون شخص. غير أن التغير المناخي لا يحتاج إلى أن يتسبب في حدوث كوارث تؤثرعلى عوامل التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تزيد آثار التغير المناخي من المخاطر التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية ورفاه الإنسان وصحته وبالطبع في صحة الأطفال، وتعرض الجهود المبذولة لمكافحة الأمراض للخطر. ويعزز التغير المناخي الفقر، وترتبط الزيادات في درجات الحرارة والتغيرات في هطول الأمطار ارتباطا مباشراً بغلة المحاصيل وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الحشرات مثل الملاريا.[31]

وكآثار جانبية، لتخفيض الغازات الدفيئة تم استثمار 286 مليار دولار أمريكي (202.77 مليار دينار أردني) عالميا في الطاقة المتجددة منذ عام 2015 ما جعل جاذبيتها للاستثمار التجاري ضعف جاذبية الوقود الأحفوري.[32] وسيؤثر هذا «التحول في الطاقة» بدوره على قطاعات أخرى، ما سيتركها ضمن ما يسمى «الأصول التي تقطعت بها السبل (Stranded assets)» والتي تفقد قيمتها بشكل مفاجئ مثل الأصول المتعلقة باستخراج الوقود الأحفوري. وتقدر قيمة الأصول المالية العالمية المعرضة للخطر من جراء تغير المناخ بمبلغ 4.2 تريليون دولار (2.98 تريليون دينار أردني). لذلك هناك حافز مالي كبير للتصدي للتغير المناخي مع المساهمة في التنمية السياسية.[33]

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن

نسبياً، كان الأردن خاليا من المشاكل البيئية حتى السبعينيات. وتغير هذا الوضع بسرعة منذ ذلك الوقت. ومع النمو السكاني والزيادة في التحضر والتنمية والتحولات

[30] "Climate Action: Why it Matters," UN, n. d., www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2017/07/16-00055m_Why-it-Matters_Climate-Action_3p.pdf; "Climate Action: Why it Matters to Business," UN, n. d., www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2016/07/16-00055_Why_it_Matters_Climate_Action_Business_letter_size_1p.pdf.

[31] USAID, "Climate-Resilient Development a Framework for Understanding and Addressing Climate Change," (Washington: USAID, 2104), 1

[32] "Climate Action: Why it Matters to Business."

[33] Ernest and Young, Climate Change: The Investment Perspective (EYCM, 2016).

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ظهرت التحديات البيئية. ويقع الأردن في إحدى أكثر المناطق تقلبا في العالم، وكان مقصداً للعديد من موجات اللاجئين الفارين من النزاعات من البلدان المجاورة. ووفقا لتعداد عام 2015، يبلغ عدد سكان الأردن 9.5 مليون نسمة، 30 في المئة منهم من غير الأردنيين، يضمون أكثر من 1.3 مليون من السوريين.[34] وقد فرضت هذه الظروف ضغوطاً هائلة على موارد المياه والطاقة. وبالرغم من ذلك، حقق الأردن إنجازات إنمائية كبيرة على مدار العقد الماضي. ومنذ عام 2015، اتبعت الحكومة مساراً لاستيعاب أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية. وفي عام 2016، أطلق الأردن مخططا اجتماعياً واقتصادياً جديداً مدته 10 سنوات أطلق عليه «الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنية» يهدف إلى خلق اقتصاد مرن وشامل، ويدمج البرامج الإصلاحية.[35]

ويعد الأردن واحدة من أوائل الدول في الإقليم التي أعدت الاستعراض الوطني التطوعي (Voluntary National Review)[36] وهو بمثابة خارطة طريق للبلد لتحقيق التنمية المستدامة، ويهدف إلى تعزيز سياسات ومؤسسات الحكومات وحشد الدعم من أجل تنفيذ الأهداف. وتعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على إنشاء لوحة بيانات محدثة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لجميع القطاعات من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة.[37] وعلى أية حال فإن هذه الالتزامات تقع في إطار مشهد صعب للغاية.

تصف الفصول التالية حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتجري تقييما شاملا للثغرات والتحديات التي حددها أصحاب المصلحة المختلفون. وتختتم هذه الفصول بتقديم دليل لصانعي السياسات بشأن السبل الممكنة للمضي قدما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو أفضل.

المنهج

في عام 2017، قام معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا باستشارة عدد من أصحاب المصلحة الرئسيين حول التنفيذ الحالي -لثلاثة أهداف من أهداف التنمية المستدامة تم فحصها- والتحديات وفرص التنفيذ في المستقبل. وبالفعل تم التخطيط لثلاثة نقاشات جماعية حول كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وتم دعوة 15 شخصا رئيسيا من مختلف مجموعات أصحاب الشأن والمصلحة. وبسبب قلة معدلات المشاركة في مجموعة التركيز الأولى تم تغيير المنهجية لتركز على مقابلات فردية.

[34] Ministry of Planning and Cooperation, Jordan's Way to Sustainable Development (Amman: 2017)

[35] نفس المصدر.

[36] للمزيد من المعلومات حول المراجعة الوطنية التطوعية أنظر، check "Jordan's Way to Sustainable Development" available from https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf

[37] خلال جلسة نقاش في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، ذكرت وزارة التخطيط نيتها لإنشاء لوحة قيادة إلكترونية.

وبهذا الصدد، أجريت مقابلات مع عشرين من أصحاب المصلحة من قطاعي المياه والطاقة وهم ممثليين عن الأكاديميا والمانحين والمجتمع المدني. واستغرقت المقابلات ما بين 45 إلى 60 دقيقة وناقشت ثلاثة أسئلة. أولا: ما هو الذي تقوم به مؤسستك للمساعدة في تنفيذ الأهداف الثلاث من أهداف التنمية المستدامة. ثانيا: ما هي الفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية التنمية المستدامة في الأردن، و ثالثا: ما هي توصياتهم الرئيسية لتحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هذه في الأردن؟ وبالإضافة إلى التشاور مع أصحاب المصلحة عقدت حلقة نقاش ضمت خمسين خبيرا من ثلاثة قطاعات واشتركت مع ممثلي وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمجتمع المدني والمجتمع العلمي .

وتم تفريغ جميع المقابلات وكتابتها حرفيا بالكامل ولخصت النتائج الرئيسية للمناقشة. ومن بين المقابلات العشرين، تم اختيار ما مجموعه 17 مقابلة على أساس قابليتها للتطبيق وقيمتها المضافة. تم استخراج المعلومات ذات الصلة واستخدامها لتحليل الوضع الأردني. وقد جمعت بيانات إضافية من خلال دراسة الأدبيات الأساسية، خرائط وأرقام تمثل جوانب من قطاع المياه والطاقة في المنزل.

هدف التنمية المستدامة السادس: الماء النظيف والصرف الصحي في الأردن

يقل معدل نصيب الفرد من المياه 88 في المئة عن خط الفقر الدولي للمياه.[38] ويتلقى 90 في المئة من الأردن هطول أمطار سنوي يقل عن 200 ملم. ويستهلك القطاع الزراعي ما يقارب من 60 في المئة من إجمالي إمدادت المياه في الأردن بينما يذهب ما نسبته 36 في المئة لاستخدام البلديات.

وحسب الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية (MDG)، تمكن الأردن من زيادة إمكانية الحصول على إمدادات المياه وإن كان ذلك بشكل متقطع. ونجح أيضا في زيادة فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي إلى 63 في المئة مقابل 48 في المئة في عام 2000.[39] وعلى أية حال، فاقمت الزيادة السكانية من الضغط، وعليه فإن تحقيق نتائج مرضية لهدف التنمية المستدامة السادس سيستغرق وقتا طويلا بالنسبة للأردن. تشمل استراتيجة الوطنية للمياه في الأردن 2016- 2015 (MWI) مؤشرات وأهداف للإستراتيجية الوطنية للمياه وسلطة المياه في الأردن (WAJ). وتستند المؤشرات الوطنية إلى الأهداف السابقة للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي، والتي تتداخل مع الأهداف الثلاثة الأولى من أهداف التنمية المستدامة الستة، ولكنها لا تركز على مقاصد الهدف السادس الأخرى والجديدة

[38] World Vision, Jordan Fact Sheet – Water, Sanitation and Hygiene, available from
[39] Ministry of Water and Irrigation, Establishing the Post-2015 Development Agenda. Sustainable Development Goals (SDG) towards Water Security: The Jordanian Perspective (Amman: MWI, 2016).

من أهداف التنمية المستدامة. وتعتزم الوزارة زيادة تأميم الأهداف المتبقية في عام 2018. ويبين الجدول (11.4) الأهداف والمؤشرات الوطنية المستندة إلى المقاصد الثلاثة الأولى من أهداف التنمية المستدامة.

تم اختيار الأردن من قبل مبادرة الرصد المتكامل التابعة للأمم المتحدة كبلد رائد من أجل تنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. وباستخدام نظام معلومات المياه التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) المعروف باسم AQUISTAT سيبدأ الأردن رصد تنفيذه للهدف السادس في عام 2018. ومن أجل هذه العملية، أنتجت الوزارة "خط أساس" للمياه في الأردن وسيشكل خط الأساس هذا نقطة بداية لإنتاج مؤشرات محددة للرصد والتقييم في المستقبل حتى عام 2030. وشكلت وزارة المياه والري لجنة وطنية مسؤولة عن التخطيط للمبادرات في محاولة للمساعدة في تنسيق الجهود المبذولة لتنفيذ هدف التنمية المستدامة السادس. وتتألف اللجنة من أعضاء وزارات أخرى مثل وزارة البيئة ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمجتمع المدني.[40]

الجدول 11:4: مقاصد ومؤشرات للهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة

	مقاصد هدف التنمية المستدامة السادس	المقاصد الوطنية	المؤشرات
6.1	تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة.	الوصول الشامل إلى مياه الشرب المأمونة وبأسعار معقولة.	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات مياه الشرب المدارة بأمان.
6.2	تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة.	تحقيق الوصول إلى المرافق الصحية الكافية، إنهاء التغوط في العراء. تحقيق وصول النظافة إلى الجميع.	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان. النسبة المئوية للسكان الذين لديهم إمكانية الحصول على النظافة الصحية.
6.3	تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال.	تحسين نوعية المياه. خفض نسبة المياه العادمة غير المعالجة إلى النصف. قياس النسبة المئوية لزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمن.	مؤشر جودة المياه. نسبة المياه العادمة (المنزلية والصناعية) المعالجة بأمان. نسبة المياه العادمة التي يتم إعادة استخدامها بشكل آمن وإعادة تدوير المياه العادمة الصناعية.

المصدر: وزارة المياه والري، استراتيجية المياه الوطنية 2016-2025 (عمان: وزارة المياة والري، 2016)

[40] نفس المصدر

الوصول الشامل إلى مياه الشرب الآمنة والمقبولة التكلفة (المقصد 6.1)

على الرغم من أن توزيع المياه في الأردن قد وصل إلى أكثر من 94 في المئة من السكان، إلا أنه يخسر نحو 65 لترا للفرد يوميا بسبب مزيج من سرقة المياه وتسرب المياه.[41] وردا على ذلك، تقوم وزارة المياه والري حاليا بمكافحة سرقة المياه من خلال إجراء عمليات تفتيش وكشف عمليات المياه غير القانونية وإغلاقها.[42] تمكنت السلطات من معالجة 30 ألف انتهاك ضد موارد المياه منذ عام 2013.[43] وقامت شركة مياهنا -وهي شركة وطنية مملوكة بالكامل من قبل سلطة المياه- بالعمل على تقليل فاقد المياه في النظام من خلال مشاريع لإصلاح البنية التحتية وتحسين مراقبة تسرب المياه.[44] كما أنها تشارك مع وزارة المياه والري للمساعدة في وقف سرقة المياه من نظام المياه المنزلية.

أدخلت وزارة المياه والري سياسة تخصيص المياه في عام 2016 وهي السياسة التي تعزز إمدادات المياه وتتحكم في توزيع المياه بين القطاعات وتهدف استراتيجية وزارة المياه والري أيضا إلى زيادة توفر المياه إلى حوالي 552.5 مليون متر مكعب بحلول عام 2025. وستسهم هذه الكمية في زيادة توفر مياه الشرب إلى 422.5 مليون متر مكعب وزيادة مياه الصرف المعالجة إلى 94 مليون متر مكعب والمياه الهامشية[45] إلى 36 مليون متر مكعب. كما أن مشروق ناقل البحرين[46] سيساهم بما مجموعه 235 مليون متر مكعب بحلول عام 2025. وتحدد الاستراتيجية موارد إضافية لمياه الشرب والمساهمات النسبية لمختلف المساهمين.[47] علاوة على ذلك، تعزز الاستراتيجية بناء شراكات فعالة مع المجتمع المدني، والمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة في بناء الوعي حول كفاءة استخدام المياه والحفاظ عليها وحماية البنية التحتية للمياه من السرقة.

تحقيق الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة والنظافة الصحية للجميع (المقصد 6.2)

في ضوء التدفق الكبير للاجئين السوريين أصبح من الضروري لوزارة المياه والري تلبية احتياجات المجتمعات المضيفة في الأردن فيما يتعلق بالصرف الصحي والنظافة. ورد الأردن على هذا الوضع الجديد بتأسيس فرقة عمل للمساعدة في تحسين خدمات

[41] مسؤول رفض الكشف عن اسمه في وزارة المياه والري في مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن (11 تموز/ يوليو 2017).
[42] نفس المصدر.
[43] Hana Namrouqa, “Authorities tackle 3000 violations,” Jordan Times, May 6, 2017,
[44] غازي خليل، الرئيس التنفيذي ومحمد العريان مدير خدمة العملاء ومحمد الخرابشة مهندس رئيسي في شركة مياهنا، مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن، (9 تموز/ يوليو 2017).
[45] تساهم المياه الهامشية والمياه العادمة من المناطق الحضرية والمالحة والصرف الزراعي في إمداد المياه الجوفية.
[46] يسمى المشروع أحيانا بمشروع قناة البحرين، وهو خط أنابيب من المقرر أن يمتد من مدينة العقبة على ساحل البحر الأحمر إلى منطقة اللسان في البحر الميت. وسيوفر المشروع المياه الصالحة للشرب للأردن وإسرائيل وفلسطين، وسيتم جلب المياه لتحقيق الثبات في مستوى مياه البحر الميت وتوليد الكهرباء لدعم احتياجات الطاقة من خلال المشروع.
[47] MWI, Jordan National Water Strategy 2016—2025.

المياه في الأردن وعند المجتمعات المضيفة وهذا يشمل حشد البلديات لدعم المدارس وتطوير مراكز التعلم والممارسة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة للشباب في الأردن. وتضمنت استراتيجية وزارة المياه والري خططاً لإنشاء إطار جديد يغطي الإدارة المتكاملة للموارد المائية IWRM وفرقة العمل من أجل حل المتطلبات القانونية والتنظيمية لقطاع المياه بأكمله.

خفض نسبة المياه العادمة غير المعالجة إلى النصف وازدياد إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمن (6.3)

تقوم الحكومة بتجربة طرق جديدة لتسخير المياه العادمة المعالجة وتحلية المياه المالحة ومياه البحر. ويجري حاليا استخدام ثلاثين محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي تعالج 98 في المئة من المياه العادمة المجمعة (الشكل 11.3). وتوفر هذه المياه المعالجة حاليا 95 في المئة من المياه المستخدمة للزراعة في وادي الأردن.[48]

[48] غازي خليل، الرئيس التنفيذي ومحمد العريان مدير خدمة العملاء ومحمد الخرابشة مهندس رئيسي في شركة مياهنا. مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن، (9 تموز/ يوليو 2017).

الشكل 11:3: محطات معالجة مياه الصرف الصحي في الأردن

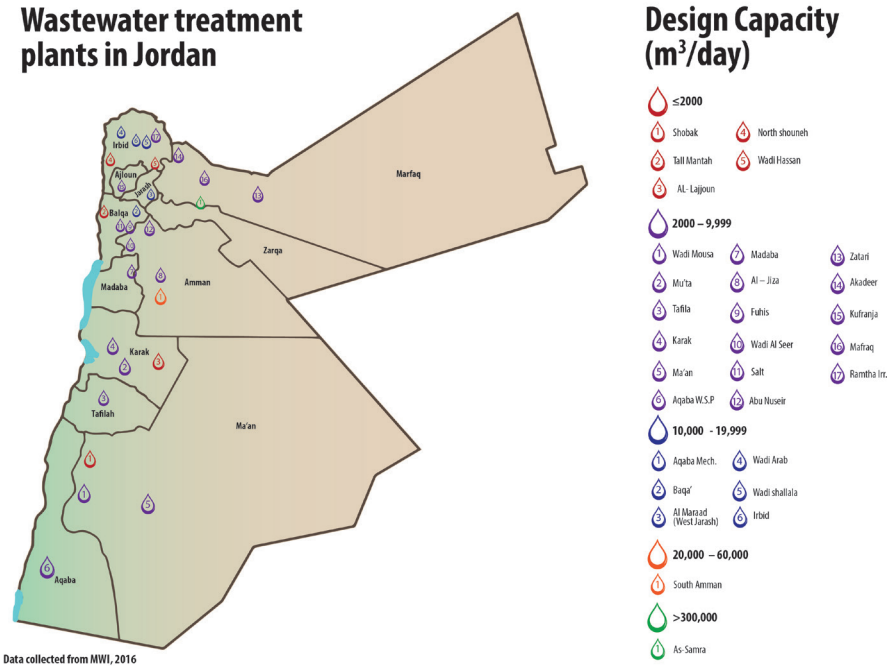

تحديات تنفيذ هدف التنمية المستدامة السادس

سيتم مناقشة ستة تحديات هي: ندرة الموارد المائية الطبيعية والديموغرافيا والبنية التحتية والقضايا الاجتماعية وضعف البيانات والتحديات المؤسسية.

شح مصادر المياه الطبيعية

على الرغم من نوايا استراتيجية وزارة المياه والصرف الصحي لزيادة إمدادات المياه من خلال إضافة موارد مياه شرب إضافية، فمن المتوقع أن الأردن لا يزال بحاجة إلى الضخ الجائر من طبقات المياه الجوفية المستنفذة بالفعل. وفي عام 2017 كان في الأردن فجوة في إمدادات المياه بلغت 386 مليون متر مكعب،[49] وسيسجل عجز مائي وطني يبلغ 88 مليون متر مكعب في عام 2025.[50] يؤثر هذا العجز على جميع القطاعات ما يترك الفجوة الأكبر في القطاع الزراعي. هناك الكثير ما يمكن القيام

[49] MWI, Jordan National Water Strategy 2016—2025.
[50] مسؤول رفض الكشف عن اسمه في وزارة المياه والري في مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن (11 تموز/ يوليو 2017).

بـه لتحسـين كفـاءة اسـتخدام الميـاه فـي الزراعـة فـي الأردن. كمـا أن تحسـين الإنتاجيـة الزراعيـة قـد يقلـل مـن اسـتهلاك الميـاه بمـا يصـل إلـى 168 مليـون متـر مكعـب سـنويا فـي الأردن ويمكـن أن يوفـر الاسـتبدال الاسـتراتيجي للمحاصيـل كثيفـة اسـتهلاك الميـاه 52.5 مليـون متـر مكعـب إضافيـة سـنويا.[51]

التحديات الديمغرافية

سـجلت الأونـروا والمفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئيـن منـذ عـام 2001 أكثـر مـن 2.8 مليـون لاجـئ فـي الأردن مـا جعـل الأردن أكبـر دولـة مضيفـة للاجئيـن فـي العالـم عنـد مقارنـة نسـبة اللاجئيـن إلـى المواطنيـن الأردنييـن.[52] ويزيـد ذلـك مـن الضغـط علـى قطـاع الميـاه[53] إذ يقـدر حاليـا أن هنـاك حاجـة إلـى 440 دينـارا أردنيـا لتكاليـف الميـاه لـكل لاجـئ سـنويا.[54] كانـت الحكومـة قـد خططـت فـي الاسـتراتيجية السـابقة لاسـتراتيجية الميـاه الوطنيـة لعـام 2016 إلـى زيـادة إمـدادات الميـاه عـن طريـق ضـخ 100مليـون متـر مكعـب مـن الميـاه سـنويا مـن حـوض الديسـي.[55] وكان مـن المفتـرض أن تعـوض هـذه الزيـادة فـي إمـدادات الميـاه عـن الميـاه المسـتخرجة مـن الضـخ الجائـر للميـاه الجوفيـة. ومـع ذلـك، ومـع التدفـق المفاجـئ للاجئيـن فـي عـام 2011، لـم تعـد الحكومـة قـادرة علـى تـرك خـزان ميـاه الزرقـاء للتغذيـة، وبالتالـي لا يـزال اسـتغلاله مفرطـا لتغطيـة الطلـب.[56]

البنية التحتية

وعلـى الرغـم مـن أن الحكومـة تكافـح السـرقة وفقـدان الميـاه، فـإن العديـد مـن أصحـاب المصلحـة[57] لا يزالـون يشـعرون بـأن الوفـورات الناتجـة متواضعـة. وثمـة شـاغل رئيسـي آخـر هـو أن عـدادات الميـاه قديمـة مـا قـد يضيـف القـراءات الخاطئـة لكميـات الميـاه غيـر المحسـوبة. كمـا أن البنيـة التحتيـة فـي الأردن تفتقـر إلـى نظـام مراقبـة التسـرب مـا قـد يزيـد مـن كميـات غيـر معروفـة مـن فقـدان الميـاه فـي المسـتقبل.

---

[51] Michael Gilmont et al, Decoupling National Water Needs for National Water Supplies: Insights and Potential for Countries in the Jordan Basin, (WANA: Amman, 2017)

[52] Ministry of Planning and International Cooperation, Jordan's Way to Sustainable Development, (MOPIC: 2017) available from https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf

[53] مسؤول رفيع في وزارة المياه والري رفض الكشف عن اسمه في مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن (11 تموز/ يوليو 2017). غازي خليل، الرئيس التنفيذي ومحمد العريان مدير خدمة العملاء ومحمد الخرابشة، مهندس رئيسي في شركة مياهنا في مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن، (9 تموز/ يوليو 2017). سعادة خلدون الخشمان، الأمين العام لجمعية مرافق المياه في الدول العربية في مقابلة أجرتها لارا نصار (19 تموز/ يوليو 2017). مصدر رفض الكشف عن اسمه، مكتب التعاون السويسري – الأردن في مقابلة أجرتها لارا نصار، (18 تموز/ يوليو 2017).

[54] وزارة المياه والري، الاستراتيجية الوطنية للمياه 2016 - 2025، (عمان، 2016).

[55] "Disi Water Conveyance" Ministry of Water and Irrigation, accessed July 2017,

[56] مسؤول رفيع في وزارة المياه والري رفض الكشف عن اسمه في مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن (11 تموز/ يوليو 2017).

[57] مسؤول رفيع في وزارة المياه والري رفض الكشف عن اسمه في مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن (11 تموز/ يوليو 2017). غازي خليل، الرئيس التنفيذي ومحمد العريان مدير خدمة العملاء ومحمد الخرابشة، مهندس رئيسي في شركة مياهنا في مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن، (9 تموز/ يوليو 2017). سعادة خلدون الخشمان، الأمين العام لجمعية مرافق المياه في الدول العربية في مقابلة أجرتها لارا نصار (19 تموز/ يوليو 2017).

التحديات الاجتماعية

يعتبر تنفيذ سياسة استعمال الماء على أرض الواقع بطريقة متماسكة وحساسة تحدياً اجتماعيا. وحتى مع وجود برامج مكرسة لزيادة منسوب الوعي حول شح المياه لم تتغير أنماط الاستهلاك بشكل كبير على مدار العقود.[58] بل على العكس من ذلك، فإن الجهود المبذولة لتقليل هدر المياه والسرقة قد واجهت مقاومة قوية في بعض الحالات.[59]

تشمل هذه الخروقات الاستخدام غير القانوني للآبار التي كانت إما مرخصة سابقا ولكن لم يتم تحديثها، أو تم حفرها بشكل غير قانوني واستخدامها لأغراض منزلية. وتشمل بعض الأنشطة غير القانونية الأخرى بيع المياه التي تم ضخها بصورة غير قانونية للاستخدام المنزلي المحلي في مواسم الجفاف.[60] فالنشاطات غير القانونية والمقاومة للتغيير السلوكي يمكن أن تأتي ولو جزئيا من نقص الملكية (Ownership) لدى المجتمعات لمواردها الطبيعية.[61]

توافر البيانات ودقتها

حتى يتسنى وضع أهداف ومؤشرات فإن هناك حاجة إلى بيانات دقيقة ومحددة وطنياً. وينبغي أن يشمل خط المياه على معلومات تتعلق بالعرض والطلب والصرف الصحي والنظافة والاحتياجات الزراعية وغيرها. إضافة إلى فرص تدابير التخفيف من أجل زيادة كفاءة استخدام المياه. لسوء الحظ، لا زال الأردن لا يملك قاعدة بيانات تحتوي على معلومات دقيقة عن قطاع المياه.[62] ويحتاج وضع مؤشرات على مستوى العالم لنوعية المياه وكميتها إلى أساليب محددة للتقييم وجمع البيانات. ومع ذلك، يرى بعض أصحاب الشأن أن وزارتي المياه والري والزراعة قد لا تتوفر لديهما المهارات اللازمة لإنتاج منهجية لجمع المعلومات عن نوعية المياه وكميتها.[63] وهناك مصادر أخرى مختلفة مجهولة المصدر لديها شكوك حول دقة البيانات المائية الوطنية المتاحة حاليا.

[58] مسؤول رفيع في وزارة المياه والري رفض الكشف عن اسمه في مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن (11 تموز/ يوليو 2017).

[59] Hama Namrouqa, "Water Authority Employees Shot At, Car Rammed at Illegal Drilling Well Site," Jordan Times, 14 May 2017.

[60] غازي خليل، الرئيس التنفيذي ومحمد العريان مدير خدمة العملاء ومحمد الخرابشة، مهندس رئيسي في شركة مياهنا في مقابلة أجرتها لارا نصار في عمان، الأردن، (9 تموز/ يوليو 2017).

[61] مصدر رفض الكشف عن اسمه، مكتب التعاون السويسري – الأردن في مقابلة أجرتها لارا نصار، (18 تموز/ يوليو 2017).

[62] مصدر رفض الكشف عن اسمه، مكتب التعاون السويسري – الأردن في مقابلة أجرتها لارا نصار، (18 تموز/ يوليو 2017). وسعادة السيدة كوستانزا فارينا، ممثلة اليونيسكو في الأردن في مقابلة أجرتها لارا نصار، (17 تموز/ يوليو 2017).

[63] مقابلة مع مصدر فضل عدم الكشف عن اسمه، مكتب التعاون السويسري، 18 تموز 2017، ومع سعادة السيد خلدون الخشمان، الأمين العام لجمعية مرافق المياه في الدول العربية في مقابلة أجرتها لارا نصار (19 تموز/ يوليو 2017).

القضايا المؤسسية

لدى وزارات المياه والري والزراعة والبيئة مديريات تعمل في مجال المياه. ويؤدي هذا إلى تداخل فيما يتعلق بالمسؤوليات واللوائح التنظيمية والسياسات. وتؤدي اللوائح والسياسات المتداخلة إلى ثغرات مؤسسية. ومن الأمثلة على ذلك صلاحيات وزارة المياه والري في القطاع الزراعي. وفي الواقع، تسيطر وزارة المياه والري على إمدادات المياه على الصعيد الوطني وتخصص مقدارا معينا للقطاع الزراعي. ومع ذلك فإن وزارة المياه والري هي المسؤولة فقط عن توفير المياه في الموسم الواحد وليس لها سيطرة على استخدام المياه داخل محيط المزارع. يمكن لوزارة الزراعة أن تقترح فقط أنواع المحاصيل التي تزرع في الموسم الواحد، لكن ليس لديها سلطة التحكم في تخصيص المحاصيل.[64]

لذلك، يكون للمزارعين حرية زراعة أي محصول في الموسم وهذا ما يفضي أما إلى وفر أو نقص في كمية المياه المخصصة للمزارعين، وهذا بدوره يعتمد على الموسم والمحصول. وما يحرك المزارعين هو رغبتهم في بيع كميات إضافية من المياه والإفراط في ضخ المياه بشكل غير قانوني و/ أو استخدام مياه غير صالحة للري.[65] وهناك مصدر قلق مؤسسي آخر، كما عبرت عنه مصادر رفضت الكشف عن اسمها، يتمثل في أن تعيين موظفي الوزارة لا يستتند على معيار الجدارة ما قد يؤدي إلى شغل الوظائف من قبل موظفين ليس لديهم المؤهلات اللازمة للقيام بهذه المهمة بشكل سليم. وعلاوة على ذلك، لا يوجد حاليا أي نظام يسمح للمجتمع المدني بمساءلة الوزارات عن إدارة أو سوء إدارة موارده الطبيعية. وغني عن القول أن جميع التحديات المذكورة أعلاه في تنفيذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة ستصبح مشكلة أكبر خلال العقدين القادمين حيث من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان وأن يصبح هطول الأمطار غير مؤكد ومتغير بسبب التغير المناخي.

هدف التنمية المستدامة السابع: طاقة نظيفة وبسعر ميسور في الأردن

من المتوقع أن يرتفع استهلاك الطاقة في الأردن – الذي يبلغ 16177.6 جيجاواط/ ساعة في السنة في عام 2015 [66]– بنسبة 6.2 في المئة سنويا. وفي السنوات الأخيرة، استورد الأردن ما يقرب من 97 في المئة من إجمالي احتياجاته من الطاقة ما سبب عبئا ثقيلا على الاقتصاد واستهلك 52.8 في المئة من إيرادات الأردن التي

[64] تحتاج المحاصيل المختلفة إلى كميات مختلفة من المياه للبقاء، ولذلك فإن زراعتها في مناطق ذات درجات حرارة أعلى يمكن أن تدفع المزارعين إلى استخدام المزيد من المياه لريها.

[65] مقابلات مع مصدر فضل عدم الكشف عن اسمه، وزارة المياه والري، 11 آب، 2017. مقابلة مع عامر مادات، الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، عمان، 15 آب، 2017.

[66] "Consumption by Sector", Ministry of Energy and Mineral Resources, accessed October, 2017, available from

حققها من الصادرات.[67] ومع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والبترول، إلى جانب ارتفاع معدلات فقدان الكهرباء وتوزيع الكهرباء، ارتفعت مستويات الدين العام في الأردن. وفي عام 2013، بلغ معدل فقدان النقل والتوزيع 14 في المئة من الكهرباء المولدة في ذلك العام -المتوسط الدولي هو 8.1 في المئة- وهو ما يمثل عجزا قدره 343.8 مليون دينار (484.91 مليون دولار أمريكي).[68] يمكن أن يكون جزءا كبيرا من تلك الخسارة ناجما عن سرقة الكهرباء.[69]

لذلك فإن قضايا أمن الطاقة والتنوع والكفاية والاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة هي أولويات قصوى. وسيكون قطاع الطاقة جزءا لا يتجزأ من نمو الإقتصاد الأردني وبالفعل يشهد زخما بارزا في توليد الطاقة المتجددة (6 في المئة من إجمالي إنتاج الطاقة الوطنية) ويشكل البترول المساهم الرئيسي في مزيج الطاقة في عام 2017 يليه الغاز الطبيعي فالفحم ومصادر الطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يضيف الأردن بحلول عام 2025 كلا من الصخر الزيتي والطاقة النووية إلى مزيج الطاقة، واللذان سيشكلان معا 28 في المئة من مزيج الطاقة.[70] وفي الأردن أيضا وفر في الإشعاع الشمسي: فهناك ما بين 1600-2300 كيلوواط ساعة على المتر المربع للأسطح الأفقية.[71] فإن المعدل السنوي لسرعة الرياح في الأردن يتراوح ما بين 4 - 6.5 متر في الثانية والتي لديها أيضا إمكانيات ضخمة للطاقة المتجددة.[72]

وبالرغم من أهمية تحقيق مقاصد هدف التنمية المستدامة السابع فإن وزارة الطاقة والمصادر المعدنية تفتقد لاستراتيجة محددة لتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، فلم تسوتعب الوزارة بعد المقاصد والمؤشرات. وقد تكون بعض المقاصد قد تحققت من خلال مشاريع الطاقة المتجددة وكفاية الطاقة عوضا عن كونه نتيجة لجهد واع لتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فقد بدأ الأردن بخطة عمل لزيادة الطاقة المتجددة وكفاية الطاقة.[73] ودعم قانون الطاقة المتجددة وكفاية الطاقة[74] كما قامت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية بتقديم مبادرات لتغيير سلوك المستهلك ما يؤدي إلى تقليل استعمال الكهرباء وبالتالي انخفاض الفواتير.

[67] Jordan Independent Economy Watch, Energy Sector in Jordan 1 (Gas and Electricity), (June, 2015) available from http://identity-center.org/sites/default/files/Energy%20Sector%20in%20Jordan%20-%20Gas%20and%20Electricity.pdf

[68] Jordan Independent Economy Watch, Energy Sector in Jordan 1 (Gas and Electricity), (June, 2015) available from http://identity-center.org/sites/default/files/Energy%20Sector%20in%20Jordan%20-%20Gas%20and%20Electricity.pdf

[69] نفس المصدر.

[70] EDAMA, Jordan Clean Technology Sector – Report 2016, (USAID: 2016)

[71] A. Al-Salaymeh, "Modelling of Global Daily Solar Radiation on Horizontal Surfaces for Amman City," Emirates Journal for Engineering Research 11, no.1 (2006): 49–56.

[72] Ali M. Baniyounes, "Renewable Energy Potential in Jordan," International Journal of Applied Engineering Research 12, no. 19 (2017): 8323–31.

[73] Ministry of Energy and Mineral Resources, Jordan Energy Efficiency Action Plan (Amman: MEMR, 2013) and Master Strategy of Energy Sector in Jordan for the Period (2007–2020) (Amman: MEMR, 2007); Jordan 2025: A National Vision and Strategy (Government of Jordan, 2015).

[74] "Jordan's Energy Sector," USAID, 2014, http://escb-jordan.org/jordan-energy-sector/.

وهناك هدف رئيسي يتمثل بزيادة مساهمة الطاقة المتجددة لتصل إلى 10 في المئة بحلول عام 2010.[75] وتشمل مشاريع الطاقة تلك المشاريع التي تعمل في مدينة معان (الطاقة المنتجة الكلية هي 133 ميغاوات) والطفيلة (216 ميغاوات). أما المشاريع الشمسية في معان والمفرق فتنتج 197 ميغاوات و1260ميغاوات على الترتيب.[76]

ويعد صندوق الأردن للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (JREEEF) من أصحاب الشأن القياديين في هذا المجال.[77] وتم تأسيس الصندوق من قبل وزارة التخطيط عام 2012 بهدف توفير الدعم الفني والمالي لتسهيل توسيع نطاق الطاقة المتجددة.

ويعمل الصندوق مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والقطاع العام والجمعيات العلمية ومراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية والأفراد. ويمكن لكل واحد منهم أن يتقدم بطلب وأن يكون المستفيد الرئيسي من الصندوق، وأن يشارك في تمكين تنفيذ المشاريع المتجددة. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الصندوق في زيادة الوعي لدى جميع أصحاب الشأن والمصلحة من المجتمع المدني والقطاع الخاص حول قدرة الطاقة المتجددة على تقليل الأعباء الاقتصادية والمالية على الحكومة، والأهم من ذلك تحقيق بعض مقاصد هدف التنمية المستدامة السابع في الأردن بشكل غير مباشر.[78] وتهدف هيئة الطاقة والموارد المعدنية (EMRC)[79] إلى خفض معدل الفاقد أثناء التوزيع إلى 10 في المئة بحلول عام 2020، وذلك بالتعاون مع شركات التوزيع. ويشمل ذلك كلا من الكشف عن الفاقد جراء نقل الكهرباء، وسرقة الكهرباء.[80]

التحديات في تنفيذ الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة

ترتبط التحديات لتنفيذ الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بالقضايا الاجتماعية والمؤسسية.

القضايا الإجتماعية

يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية الصغيرة وكفاية الطاقة

[75] Ministry of Energy and Mineral Resources, Jordan Energy Sector Strategy 2015–2025 (Amman: MEMR, 2015) (in Arabic).

[76] المجموع الكلي لانتاج الطاقة في كل محافظة يعتمد على البيانات لعام 2016 والتي تم تجميعها من قبل مصادر مختلفة من ضمنها صندوق كفاية الطاقة والطاقة المتجددة وكذلك صحيفة الجوردان تايمز.

[77] "Jordan Renewable Energy and Energy Efficiency Fund JREEEF: Duties and Obligations," MEMR, 2015,

[78] "Jordan Renewable Energy and Energy Efficiency Fund—JREEEF," Facebook, n. d., www.facebook.com/pg/JREEEF/about/?tab=page_info.

[79] تعتبر هيئة الطاقة والموارد المعدنية هيئة حكومية تمتلك شخصية قانونية وتتمتع باستقلال مالي واداري, وهي تعتبر الخليفة القانوني هيئة تنظيم الكهرباء ووكالة التنظيم النووي في الأردن وسلطة المصادر الطبيعية وفقا لقانون رقم 14 للعام 2014 فيما يتعلق باعادة هيكلة المنظمات والمؤسسات الحكومية.

[80] Jordan Independent Economy Watch, Energy Sector in Jordan 1.

في نقص المعرفة لدى المجتمع المدني وغير الممارسين بشأن اللوائح المختلفة المتعلقة بتركيب هـذه الأنظمة. ففي بعض الحالات، تكون أنظمة كفاءة الطاقة أكثر جدوى وفعالية من حيث التكلفة من تركيب نظـام للطاقـة الجديـدة والعكـس صحيـح.[81] إلا أن القـرارات حـول التكنولوجيـا المناسـبة تتعـرض لإعاقـة بسـبب الفهـم المحـدود فـي الفـرق بيـن الطاقـة المتجـددة وكفايــة الطاقــة.

نتـج عـن اندفـاع الأردن باتجـاه زيادة كفايـة استخدام الطاقة في الأردن تغيير سلوك المستهلك بالرغـم مـن حقيقـة أن الأردن مـا زال يشـهد انتهـاكات للطاقـة، إذ أن هنـاك سـرقات كهربـاء وصلـت إلـى 17289 فـي الفتـرة مـا بيـن كانـون ثانـي وتمـوز مـن العـام 2017.[82] وفـي إحـدى الحـالات شـملت السـرقة تركيـب غيـر مشـروع لأجهـزة "إنفيرتـر" وتمديـدات قـدرت كلفتهـا بمبلـغ أكثـر مـن 300 ألـف دينـار أردنـي (423.131 دولار أمريكـي) مـن دون حسـاب ثمـن الكهربـاء المسـروقة.[83] وقـد يشـير هـذا إلـى غيـاب المسـاءلة المجتمعيـة المحليـة ويعكـس أيضـا إحساسـاً بالتملـك لمصـادر الطاقـة.[84]

القضايا المؤسسية

ومن بين الهمـوم الرئيسية في قطاع الطاقة تطبيق أنظمة وقوانين الطاقة، مثل إنفاذ عمليات مراجعة الطاقة على المباني العامة والخاصة. هناك مخاوف أخرى تنبع من حقيقة تعارض استراتيجيات الطاقة في الأردن وكمثال على ذلك هو تعرفة الكهرباء. ويتم دعم الطاقة بشكل كبير في الأردن إذ يتم منح معظـم الدعم للفئات الاجتماعية قليلـة الاسـتهلاك وهـذا يشـمل أكثـر مـن 50 فـي المئـة مـن السـكان. مـا يخلـق بـدوره قيمـة غيـر حقيقـة للطاقـة ويثنـي النـاس عـن التحـرك باتجـاه اسـتخدام الطاقـة بكفـاءة. وبنـاء علـى ذلـك فـإن سياسـة الدعـم لا تسـاعد بشـكل عـام الاسـتراتيجية الوطنيـة.[85]

وأصبح الاستثمار في الطاقة المتجددة فرصة كبيرة للأردن. إلا أن استثمار هـذه الفرص وقبولها دون إجراء تحقيق شامل بشأن آثارها العملية على قطاع الطاقة يمكن أن يعرض إنتاج الطاقة المتجددة للخطـر في المستقبل. إذ أن ضخ كميات ضخمة من الطاقة المتجددة يمكن أن يؤثر على الشبكة إذا لم تكن مستعدة للتعامل مع مثل هذه الأحمال الضخمة مـن الطاقـة.[86]

[81] مقابلة مع صفاء الجيوسي، مديرة AndyAct، عمان، 13 آب، 2017، مقابلة مع ربى الزعبي، خبيرة طاقة، عمان، 14 آب، 2017. مقابلة مع رمزي سابيلا، وكالة الانماء الدولية، عمان، 8 آب، 2017. مقابلة مع شخص فضل عدم الكشف عن اسمه يعمل كمدير مشروع، عمان، 9 آب 2017. مقابلة مع نضال قرعان، محلل بيئي، وكالة الانماء الدولية، عمان، 14 آب، 2017.

[82] "17,289 Electricity Theft Cases Recorded since January," Jordan Times, 5 October 2017,

[83] "Historic Electricity Theft Discovered in Eastern Desert," Jordan Times, 4 October 2017, www.jordantimes.com/news/local/historic-electricity-theft-discovered-eastern-desert.

[84] أفادت مصادر فضلت عدم الكشف عن اسمها بأن غياب الملكية المجتمعية المحلية تساهم بشكل كبير في سوء إدارة وسوء استعمال المصادر الطبيعية.

[85] مقابلة مع ربي الزعبي ونضال قرعان، مصدر سابق. مقابلة مع مالك الكباريتي، خبير طاقة سابق في وزارة الطاقة، عمان، 24 آب، 2017.

[86] نفس المصدر.

وهناك غياب للرقابة والتقييم على مشاريع الطاقة المتجددة إذ أن وجود قاعدة بيانات لكل المبادرات ومساهماتها في تحقيق الاهداف سيكون مفيداً.[87] وبالفعل عبرت مصادر فضلت عدم ذكر اسمها عن قلقها من الإجراءات البيروقراطية والمستهلكة للوقت اللازمة لتنفيذ المشاريع، وعدم اعتماد مبدأ الجدارة في توظيف طاقم الوزارة، بالإضافة إلى ذلك لايوجد نظام يسمح للمجتمع المدني بمساءلة الوزارات عن إدارة أو سوء إدارة الموارد.

الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة: العمل البيئي في الأردن

يشهد الأردن ارتفاعاً في معدلات درجات الحرارة وانخفاضاً في معدل هطول الأمطار، ومن المتوقع أن تزداد هذه الاتجاهات سوءا مع مواسم جفاف جفاف أطول وموجات حرارة أكثر كثافة وفيضانات مفاجئة أكثر وموجات صقيع غير متوقعة.[88] وهنا تم استهداف حوض نهر الزرقاء كحالة للدراسة لإثبات تأثيرات التغير المناخي. وتنبأت السيناريوهات بأن ارتفاع الحرارة درجة مئوية واحدة سيخفض من الانتاج الزراعي بمعدل 3.5 في المئة وسيرفع من كلف الماء بمعدل 4.3 في المئة وسيقلل من إجمالي الناتج المحلي لحوض نهر الزرقاء بمعدل 5 في المئة.[89]

ومع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، لن تعود المجتمعات المحلية قادرة على التكيف مع هذه الآثار. فالأسر لا تقدرعلى استبدال إمدادات المياه واللوازم الزراعية بأساليب جديدة والتي تتطلب المزيد من الإنفاق، مثل شراء الري بالتنقيط أو شراء خزانات المياه التكميلية.

لم يستوعب الأردن مقاصد ومؤشرات الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة. وتفتقر وزارة الطاقة حاليا إلى استراتيجية محددة تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف، وليس هناك مديرية أو إدارة محددة تعمل بشكل مباشر على تحقيقها. غير أن بعض الأهداف لا تزال تتحقق نتيجة لتنفيذ بعض السياسات والاستراتيجيات المحددة.

واللافت أن الأردن وقبل أي دولة أخرى في الاقليم كان قد قدّم في عام 1997 أول تقرير له بشأن البلاغات الوطنية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). ومنذ ذلك الحين قدم الأردن العديد من التقارير الوطنية للأمم المتحدة وأخرها هو البلاغ الوطني الثالث في عام 2014.[90] وعلاوة على ذلك، فإن الأردن هو أول دولة في الإقليم يطلق سياسة وطنية حول التغير المناخي (2013-2020) والتي تتلائم مع الأولويات الوطنية للتغير المناخي وتقدم نقطة مرجعية للسياسات العامة

[87] نفس المصدر.

[88] Lara Nassar, Climate Change Adaptation in Jordanian Communities: Limitations and Opportunities (Amman: WANA Institute, 2016); Ministry of Environment, 2013–2020 National Climate Change Policy of Jordan (Amman: MOEnv, 2013).

[89] Ministry of Environment, Assessment of Direct and Indirect Impacts of Climate Change Scenarios (Socioeconomic Study: Vol. II) (Amman: MOEnv, 2013).

[90] Hashemite Kingdom of Jordan, Jordan's Third National Communication on Climate Change.

المتعلقة بالاستراتيجيات المستقبلية.[91] وفي وقت لاحق، أصدرت الوزارة خطة استراتيجية لتغير المناخ (2014-2016) وأنشأت لجنة وطنية معنية بالتغير المناخي برئاسة الوزارة نفسها وتضم وزارات أخرى مثل وزارة البيئة والتخطيط والتعاون الدولي والمياه والري. وتقدم هذه اللجنة المشورة بشأن العمل الذي تقوم به وحدة التغير المناخي التابعة للوزارة.

وعلى الرغم من كون الأردن يساهم في نسبة انبعاث 0.06 في المئة من الغازات الدفيئة في مختلف أنحاء العالم، فقد اتخذ بالفعل خطة العمل المناسبة لمكافحة آثار التغير المناخي.[92] وتدفع هذه الإجراءات المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والبرامج المختلفة التي تسترشد في معظمها بوحدة الوزارة المعنية بالتغير المناخي.

أما فيما يتعلق بتخفيف آثار التغير المناخي، فقد قدم الأردن مساهماته المحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (UNFCCC) في عام 2015، وفيها تعهد الأردن بالتقليل من انبعاث الغازات الدفينة التي توثر في التغير المناخي بنسبة 14 في المئة بحلول عام 2030 ونسبة إضافية تبلغ 12.5 في المئة وهذا مشروط بتوفر التمويل الدولي والدعم في التنفيذ.[93] وسيكلف تحقيق هدف الـ 14 في المئة ما يقارب من 5.7 مليار دولار أمريكي (أكثر من 4 مليار دينار أردني) وهو مبلغ لم تحصل الحكومة منه إلا على 542 مليون دولار أمريكي (384 مليون دينار أردني) في عام 2015.[94] وتم التخطيط لتحقيق الهدف من خلال تنفيذ أكثر من 70 مشروعا سيشكل تركيب أنظمة الطاقة المتجددة وتنفيذ كفاءة استخدام الطاقة جزءا كبيرا منها. إضافة إلى تدبير آخر وهو زيادة تكلفة الوقود من خلال إلغاء دعم الوقود، وبالتالي عدم تشجيع الزيادة في قطاع النقل الذي تم تحديده باعتباره ثاني أكبر مصدر للغازات الدفينة في عام 2006.

وفيما يتعلق بالتكيف مع التغير المناخي، تعمل الوزارة حاليا على وضع الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي، وكجزء من العملية يجري إنشاء هيكل تنسيق مناسب للمشاورات مع أصحاب العلاقة، ويجري وضع منهجية لدمج التكيف في إجراءات التخطيط. وتهدف برامج أخرى مباشرة إلى المساعدة في إدارة المياه.[95]

التحديات أمام تنفيذ الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة

ترتبط تحديات تنفيذ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقا بتحديات قطاعي الماء والطاقة. لكن هناك تحديات خاصة تتعلق بشكل رئيسي بالسياق المؤسسي الاقتصادي-الاجتماعي.

[91] MOEnv, 2013–2020 National Climate Change Policy of Jordan.
[92] GIZ and the Ministry of Environment, Policy Brief 2: Climate Change Mitigation Plans in Jordan (Amman: MOEnv, 2015).
[93] نفس المصدر.
[94] لم يتوفر أي شخص لمقابلته من مع وحدة التغير المناخي في وزارة الطاقة.
[95] لم يتوفر أي شخص لمقابلته من مع وحدة التغير المناخي في وزارة الطاقة.

القضايا الاجتماعية-الاقتصادية

تقوم الحكومة الأردنية بإصلاح الدعم وإجراء إصلاحات ضريبية على قطاعات مختلفة تشمل دعم الطاقة وضريبة الدخل وضريبة المبيعات. غير أن الأردن يواجه تحديات هامة فيما يتعلق بالضعف الاقتصادي الكلي، والذي لا يزال مستمرا بسبب الاعتماد على استيراد الطاقة. وتؤثر التوترات الإقليمية على الاقتصاد الأردني من خلال اتساع العجز وضعف ثقة المستثمرين ما أفضى إلى بطالة مرتفعة.[96] ويؤثر الوضع الحالي بشدة على الأسر ذات الدخل الأقل ما يجعل من الصعب تنفيذ أي مشاريع للتكيف مع التغير المناخي أو تخفيف آثاره.[97]

القضايا المؤسسية

بما أن التغير المناخي يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاعات أخرى مثل المياه والطاقة والزراعة، فإن المؤسسات الحكومية منقسمة إلى حد كبير بهذا الصدد. وتتولى وحدة التغيرالمناخي التابعة لوزارة البيئة القيادة على المستويين الدولي والوطني، مع تعاون ضئيل أو معدوم من الوزارات الأخرى. وتعتبر وزارة البيئة وزارة ضعيفة في مجلس الوزراء ولا تؤخذ على محمل الجد فيما يتعلق بتحقيق أهداف التغير المناخي.[98] وتحضر أكثر من وزارة أردنية مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، دون هدف أو مهمة واضحة، ما يخلف ثغرات في التنفيذ.[99]

التغلب على التحديات

لا شك بأن تفعيل أهداف التنمية المستدامة يطرح عدداً من التحديات الكبيرة لمختلف القطاعات في الأردن، لكن أيضا هناك رغبة لمعالجة هذه التحديات. وتناقش العديد من التقارير[100] الحاجة الملحة للتقدم بخطوات ملموسة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويحدد إحدى هذه التقارير خمس خطوات تتمثل بما يلي: أولا، إضفاء الطابع الوطني على أهداف التنمية المستدامة ووضعها في خطط وموازنات واستراتيجيات. ثانيا، إيجاد آليات مؤسسية وتنسيقية. ثالثا، ضمان شمول الأهداف لكل الفئات. رابعا، تعزيز نظم البيانات، وخامسا، خلق المسائلة.[101]

[96] UNDP and UNICEF, Socio-Economic Inequality in Jordan (Amman: UNDP and UNICEF, 2015).

[97] مقابلة مع صفاء الجيوسي، مديرة13 ، IndyAct تموز 2017.

[98] نفس المصدر.

[99] نفس المصدر.

[100] E.g., Róisín Hinds, From Agreement to Action: Delivering the Sustainable Development Goals (London: Save the Children, 2016); Sustainable Development Solutions Network, Getting Started.

[101] Róisín Hinds, "5 steps towards Implementing the SDGs," Deliver 2030.org, 17 March 2016, http://deliver2030.org/?p=6833.

لذلك، فإن توصيات السياسات الواردة أدناه مجمعة في إطار هذه الخطوات الرئيسية. وهي تتعلق بجميع القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة الثلاثة المختارة وموجهة نحو صنّاع السياسات وتم التعبير عنها إما مباشرة من قبل أصحاب العلاقة، أو من التحديات التي انبثقت عن المقابلات.

إضفاء الطابع الوطني على أهداف التنمية المستدامة في الخطط والموازنات والاستراتيجيات

يمثل إدماج أهداف وغايات التنمية المستدامة الثلاثة في الأولويات والإجراءات والخطط والميزانيات الوطنية خطوة أولى حاسمة نحو إيجاد الملكية الوطنية للتنفيذ. فعندما تدرج الأهداف في الخطط الوطنية تكتسب مزيدا من القوة في التنفيذ وتتسق مع الأولويات الوطنية المحددة.[102] وفيما يتعلق بالأردن فتم تقديم التوصيات التالية:

- استخدام أهداف التنمية المستدامة كوسيلة لتكييف ودمج أهداف المياه والطاقة وتغيير المناخ مع الأولويات الوطنية التي تعالج أيضا احتياجات المجتمع المدني. ويمكن القيام بذلك من خلال مواءمة ومراقبة مقاصد أهداف التنمية المستدامة ضمن كل استراتيجية وزارية وفقا لمؤشرات الموطنة.

- إعادة النظر في السياسات والأنظمة الحالية الصادرة عن وزارة الزراعة والري ووزارة البيئة فيما يتعلق بإنتاجية المياه وكفاءة الطاقة، لا سيما فيما يتعلق بالتداخل بين اللوائح والفجوات.

- تعزيز سياسات التنفيذ المستقبلية.

- إعداد خطط عمل للبحوث الجديدة لسد الفجوات بين السياسات والممارسات.

- تشجيع المجالس البلدية والمشاركة معها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

إيجاد آليات مؤسسية وتنسيقية

تلعب المؤسسات دوراً هاماً في تقديم الخدمات المطلوبة لخلق حيز للتنفيذ المطلوب. وبالتالي فإن وجود مؤسسات قوية تمتلك الموارد المالية منها والانسانية هو أمر ضروري لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتكتسب آليات التنسيق أهمية خاصة لسد الفجوة وفي الوقت نفسه تجنب التداخل بين الوزارات الرئيسية التي تساعد على إحداث التغيير. هناك بعض الخطوات المقترحة فيما يتعلق بالأردن وهي كما يلي:

[102] Hinds, From Agreement to Action.

التعزيز داخل المؤسسات

- تقييم قدرات وزارات البيئة والتخطيط والطاقة والزراعة والمياه والري، وتقييم الاستعداد لدى هذه الوزارات، وقنوات العلاقات الداخلية والخارجية القائمة. ويمكن لهذا التقييم أن يحدد الثغرات والقنوات المتداخلة التي تعرقل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- تعزيز القدرات الوزارية من خلال خلق حوافز من شأنها تحسين رغبة الموظفين في معالجة المنافع المشتركة والتواصل معها، والإسهام في المناقشات الشفافة والمفتوحة.

- توفير المزيد من الدورات التدريبية وورش العمل للموظفين الوزاريين بشكل عام حول العلاقة بين المياه والطاقة والتغير المناخي، ولكن بشكل خاص على تنفيذ المشاريع الحساسة اجتماعيا وثقافيا في هذا الصدد.

- إقامة روابط ووسائل اتصال بين القطاعين العام والخاص تتجاوز الاعتماد المالي، وإقامة شراكة تقوم على الثقة والتفاهم المتبادل للأدوار والمسؤوليات والصلاحيات.

تحسين التنسيق بين المؤسسات

- الاستثمار في دراسة الروابط الوطنية والمحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، للمساعدة في تحديد كيفية تفاعل كل من أهداف التنمية المستدامة مع بعضها أثناء التنفيذ.

- إدخال التنسيق بين وزارات البيئة والتخطيط والطاقة والزراعة والمياه والري من أجل معالجة الثغرات في السياسات والتنظيم فيما يتعلق بالمياه والطاقة والأمن الغذائي والتغير المناخي.

- الجمع بين اللجان الوزارية المعنية بأهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمياه والطاقة والتغير المناخي في لجنة واحدة ذات هدف بيئي للتنمية المستدامة.

- إدخال نقاط تنسيق جديدة في الوزارات من أجل تحسين التنسيق بين الأنشطة والخطط الوزارية.

ضمان استفادة الجميع من تطبيق الأهداف

لم تسلم الأهداف الإنمائية الدولية من النقد بسبب فشلها في معالجة مسائل متعلقة بعدم المساواة والدمج الاجتماعي. وزاد هذا النقد من الحاجة إلى معالجة التزام أجندة 2030 لتضم كل الفئات ولتقدم مقاصد تشمل جميع شرائح المجتمع. ويتطلب ذلك في الأردن مقاربات موجهة تهدف إلى تعزيز وتمكين المجتمع المدني، وتاليا مجموعة

مـن التوصيـات:

- النظـر في الوضع الاجتماعي-الاقتصادي الحالي كعامل أساسي في صنع القرار ووضع السياسات، وضمان أن تكون هـذه السياسات عملية ويمكن تنفيذها اجتماعيا.

- توفير المزيد من دورات بناء القدرات حول أنظمة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والتكنولوجيات المناسبة للغرض، والتي تستهدف المجتمع المحلي وأصحاب الأعمال الصغيرة.

- إصلاح المناهج التعليمية في المدارس والجامعات لتشمل تحديات المياه والطاقة والتحديات المتعلقة بالمناخ وإظهار الترابط بينها.

- إضافة مكونات لمشاريع التنفيذ لاستهداف التسويق الاجتماعي وتغيير السلوك إلى ما هو أبعد من مجرد التوعية والتعليم، وتحديدا حول كفاءة المياه والطاقة.

- تعزيـز أدوار المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في عملية صنع القرار وتحديدا ضمن اللجان الوزارية التي لديها تفويض بوضع الخطـط القطاعية.

- إرساء قيم المواطنة الفاعلة والشعور بالانتماء لتطـوير مفاهيم الملكية والموارد الوطنية المشتركة من أجل الحد من السرقة والانتهاك في المياه والكهرباء والقضاء عليها.

تعزيز أنظمة البيانات

ينبغـي توفـر بيانـات جيـدة للتخطيـط الكافـي والتنفيـذ ومراقبـة التقـدم والشـفافية والمسـاءلة. كمـا وينبغـي معرفـة مـن هـي الفئـات الأكثـر تأثـراً وأيـن تقيـم ومـا هـي المشـاكل المحـددة التـي تمـر بهـا. تاليـا عـدد مـن التوصيـات المتعلقـة بهـذا الأمـر:

- ينبغي وضع خطط للمراقبة والتقييم وذلك للمساعدة في رصد التقدم المحرز في المؤشرات الوطنية. وسيوفر ذلك مؤشرات نوعية تستخدم للإبلاغ على الصعيدين الوطني والدولي.

- تسريع عملية إنشاء "لوحة القيادة" التي تعتزم وزارة التخطيط والتعاون الدولي إنتاجها، لتشجيع الشفافية والمصداقية في تنفيذ أهـداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. وينبغي أن تعمل لوحة القيادة الإلكترونية كمنصة موحدة للحصول على البيانات للمساعدة في تبادل البيانات الوطنية الدقيقة بشأن المياه والطاقة والتغيـر المناخـي.

إيجاد المساءلة

وأخيرا، يعتمد التنفيذ الناجح لأجندة 2030 على مساءلة الحكومة الأردنية بخصوص التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى مشاركة المجتمع المدني الهادفة. وطالب أصحاب العلاقة في الأردن بتعزيز الشفافية لتثقيف الجمهور حول جهود الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخطط الأردن فيما يتعلق بتنفيذ هذه الأهداف. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب التوصيات الواردة أعلاه تتعلق أيضا بهذه الخطوة.

أهداف التنمية المستدامة: فرصة للأردن

على الرغم من ضيق الوقت ومحدودية المصادر المتوفرة لإجراء هذا البحث، إلا أن النتائج تبين بأن هناك فوائد مباشرة وغير مباشرة لتطبيق الهدف السادس والهدف السابع والهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة في الأردن. ويجري بالفعل تحقيق العديد من هذه الفوائد كثمرة استراتيجيات مصممة مسبقا. والبعض الآخر هو نتائج الجهود غير الواعية من خلال تنفيذ استراتيجيات قديمة و/ أو مشاريع مخصصة تمولها الجهات المانحة.

وأعرب أصحاب العلاقة أثناء الدراسة عن مخاوف كثيرة بشأن القضايا التي تعرقل عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن والتي تتعلق أساسا بالتحديات الاجتماعية والمؤسسية. وأثاروا مخاوف تتعلق بعدم وجود استراتيجيات أو مديريات محددة داخل الوزارات المكرسة خصيصا لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة. ولاحظوا التداخل والثغرات بين الصلاحيات والوزارات، بينما لا يزال الاندماج الاجتماعي والمساءلة والملكية من جانب المجتمع والمؤسسات غائبة. وفي حين أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد أخذت زمام المبادرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن من خلال وضع «خارطة طريق للتنفيذ»، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الشجاعة المؤسسية للوفاء بالتزامات خطة عام 2030. ولا يكفي أن ننتج الاستعراض الوطني الطوعي بحماس إذا لم تؤخذ الاعتبارات العملية في الاعتبار، كالجدوى المالية للرؤية المقصودة على سبيل المثال.

ويمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة أداة تكمل القانون الدولي والوطني، وينبغي أن تتضمن السياسات الأقوى أيضا خدمات تصل إلى الفئات المهمشة والمنسية. وبهذا الصدد، هناك حاجة كبيرة للمساعدة في توجيه فهم الجمهور لتعقيد أهداف التنمية المستدامة، والاستثمار في إلهام القطاعين العام والخاص لتعزيز التفكير المتكامل الذي يوفر المساءلة. وسيكون العمل على اتباع نهج تشاركي مستمر مع المجتمع المدني عنصرا أساسيا في مواءمة المناهج القائمة وبناء فرص جديدة للتنفيذ مع استهداف الاحتياجات الاجتماعية. وينبغي أن يستكمل ذلك بآلية تعزز العمل المشترك بين القطاعات.

إن التحديات البيئية والاجتماعية التي يواجهها الأردن اليوم غير مسبوقة ومتعددة القطاعات. وفي الوقت الذي يمهـد فيه الطـريق لتنفيذ أهـداف التنمية المستدامة في الأردن، يجب أن يوضع في الاعتبار أن أهـداف التنمية المستدامة فرصة رائعة للتصدي لهذه التحديات لأنها تأخذ في الاعتبار مختلف الحقائق والسياسات والأولويات الوطنية.

الخاتمة

د. إريكا هاربر

عرضت الفصول السابقة أبحاثاً قام بها معهد غرب آسيا وشمال افريقيا في مجالات الأمن الانساني والتطرف العنيف والتغير المناخي ودمج القوى العاملة من اللاجئين في سوق العمل. وقد تطرقت هذه الفصول لست اتجاهات غدت مركزية بالنسبة لقضايا التنمية والأمن والتماسك الإجتماعي في المنطقة.

في المقدمة، قمت بمناقشة كيف تم فهم وإدارة هذه الاتجاهات بشكل رئيسي بناءً على التهديدات التي تشكلها. جاء هذا الأمر نتيجة لكل من نزعة المنطقة لتجنب الصراع والمصلحة الجيوسياسية المتمثلة بالمحافظة على الإستقرار ومنع انتشار الإضطرابات. تعتبر هذه الاتجاهات طبيعية وحكيمة ويجب أن يتم تشجيعها. ولكنني أيضا جادلت بأن هذه النزعة المفرطة نحو تجنب الصراع تمثل فرصة ضائعة. وتؤكد الأطر المفاهيمية الحديثة لمفهوم القدرة على مواجهة الصدمات على أن الشدائد تمثل مسارات لتعزيز البنية التحتية والمجتمعات والمؤسسات. لا يعني هذا الأمر أنه لا يجب على دول غرب آسيا وشمال أفريقيا أن تكون مستعدة وتعمل على تجنب تفشي الأمراض أو انهيار التماسك الإجتماعي أو التدفقات الجماعية للمهاجرين. وإنما يعني أنه في حال أصابتنا المحن أو أصبح من غير الممكن تجنبها، توجّب علينا أن نبحث عن الفرص الخفية والتجارب التي يمكن التعلم منها. في هذه الخاتمة، سأقوم بالبحث عن العناصر الموجودة في الإتجاهات التي تم تحديدها والتي يمكن تسخيرها والبناء عليها، وكذلك على الدور الذي يمكن للجهات المعنية المختلفة لعبه للتحرك نحو توازن أفضل بين إدارة المخاطر وبناء القدرة على مواجهة الصدمات.

التنافس في عصر الإبتكار

الاتجاه الرئيسي الجدير بالإهتمام هو ما يسمى بثورة الإبتكار، وهي ظاهرة باتت موثرة على سكان المنطقة بطرق عديدة. فوفرة المنتجات قد ازداد، ووسائل الإتصال قد ربطت الأفراد في المجالات الإجتماعية والتجارية، والأشكال المختلفة من "اقتصاد تحت الطلب" قد ساهمت بجعل الحياة أسهل وأكثر كفاءة. في المدن، ازداد قيام الناس بطلب الطعام أو المشتريات إلكترونياً، والتنقل بواسطة أوبر أو كريم (برغم عدم ترخيصهما في أماكن عديدة)، والشروع بالأعمال التجارية من خلال وسائط إفتراضية. ولكن الإبتكار سيجعل بعض الأعمال والوظائف غير لازمة، وسيجد الذين ترتبط سبل معيشتهم بعمالتهم أنفسهم الأكثر تأثراً بهذا الأمر. واللافت أنه يغلب على هذه المجموعات الانتماء الى الطبقتين الدنيا والمتوسطة ــ منهم العمال الصناعيون والمزارعون ومقدمو الخدمات وبالتالي ستكون النتيجة تعميق عدم المساواة ما لم يتم

إتخـاذ إجـراءات تصحيحيـة.

سيتم إصـلاح الخلـل فـي التـوازن الناتـج عـن نسـبة البطالـة فـي قطاعـات معينـة عـن طريـق فتـح أسـواق جديـدة، وبالتالـي خلـق أشـكال عديـدة مـن الفـرص. معظـم هـذه الوظائـف سـيظهر بشـكل رئيسـي فـي قطاعـات التكنولوجيـا والمعلومـات والهندسـة وعلـم الحاسـوب والمهـارات التحليليـة والمهـارات المعرفيـة والمهـارات الإبداعيـة التـي لهـا أهميـة أعلـى. كمـا يبـدو أن التوجهـات الناشـئة تفضـل العمـل الريـادي ذا الرأسـمال المنخفـض.

> أوبـر، أكبـر شـركة سـيارات أجـرة فـي العالـم، لا تمتلـك أيـة مركبـات. فيسـبوك، أكثـر مالكـي وسـائط الإعـلام شـعبية فـي العالـم، لا يقـوم بإنتـاج أي محتـوى إعلامـي. شـركة علـي بابـا، صاحبـة متاجـر التجزئـة الأعلـى قيمـة فـي العالـم، لا تمتلـك مخزونـاً. وإيـر بـي إن بـي، أكبـر مـزود لأماكـن الإقامـة فـي العالـم، لا يملـك أيـة عقـارات.[1]

بالنسـبة للشـباب الشـرق أوسـطي المتعلـم، يعـد هـذا تغييـراً محتمـلا لقواعـد اللعبـة. فالسـوق العالمـي لـم يعـد معتمـداً علـى الاسـتثمار واسـع النطـاق أو علـى الإئتمـان، بـل هـو مفتـوح لأي فـردٍ يمتلـك حاسـوباً واتصـالاً بالإنترنـت وفكـرة. السـؤال هـو هـل سـتقوم حكومـات المنطقـة بتبنـي هـذا التحـول ــربما بتقديـم حـل لـكل مـن التزايـد فـي أعـداد الشـباب و ضـرورة التنويـع أو السـعي الـى تعطيلـه.

علـى الحكومـات أن تقـوم بثلاثـة أمـور لتبنـي هـذا التحـول. أولاً، علـى الحكومـات أن توفـر إطـاراً تنظيميـاً مرنـاً وملائمـاً يشـجع الإبتـكار والريـادة ويمتلـك كل متطلبـات النجـاح، مثـل الإئتمـان الممكـن الوصـول اليـه وإمكانيـة الوصـول والحـد الأدنـى مـن البيروقراطيـة. ثانيـاً، سـتحتاج الحكومـات لأن تعطـى الأولويـة لإصـلاح التعليـم؛ كـي يكـون الأفـراد قادريـن علـى المنافسـة فـي عصـر الإبتـكار فـإن عليهـم أن يمتلكـوا كلاً مـن القـدرات التقنيـة والمعرفيـة، وبشـكل أساسـي عليهـم أن يمتلكـوا القـدرة علـى التفكيـر النقـدي والتجربـة والإبتـكار والتعلـم والتكيـف بشـكل مسـتمر مـع الظـروف المتغيـرة.[2] قـد يجـادل كثيـرون أن سـمات أطـر التعليـم العربيـة تناقـض هـذا تمامـاً. ثالثـاً، يجـب أن يتـم معالجـة النقـص الشـديد فـي البيانـات. لـن يكـون بمقـدور المبتكريـن العـرب المنافسـة بـدون بيانـات تمتـاز بالاعتماديـة والدقـة وبسـهولة الوصـول اليهـا. يتطلـب هـذا إصـلاح فـي الطـرق التـي يتـم فيهـا جمـع البيانـات والتحقـق منهـا وتخزينهـا، وكذلـك إزالـة القيـود التـي تحـدد كيـف يتـم مشـاركة البيانـات وإسـتعمالها.[3]

[1] Tom Goodwin, Techcrunch March 2015, quoted in K. Schwab, The Fourth Industrial Revolution (Geneva: World Economic Forum, 2016), 20.
[2] نفس المصدر، ص،77.
[3] نفس المصدر

برغم أن هذا القرار قد يبدو سهلاً، إلا أن إصلاحاً من هذا القبيل سيكون له ثمن. ليس من قبيل الصدفة أن دول غرب آسيا وشمال إفريقيا لا تملك قطاعا خاصاً قوياً وليبرالياً؛ فالنظام التعليمي يثني الناس عن الإبتكار والإبداع والتفكير الحر، والبيانات تخضع لحراسة مشددة وأحيانا يتم التلاعب بها. هذه الخصائص متكاملة في العقد الإجتماعي العربي، وهي أدوات يستعملها أصحاب السلطة للحفاظ على الاستقرار. بعبارة أخرى، فإن تقبل عصر الإبتكار واستغلال الفرص الموجودة فيه يعني أيضا تقبل تمكين المواطنين ونقل السلطة من الدولة كفاعل إلى فاعلين من غير الدولة. في وقت تصبح فيه أساليب الحكم التقليدية أقل فعالية بشكل متزايد، فإن على الدول إما أن تجد طرقاً جديدة لفرض سلطتها أو أن تتقبل إمكانية حدوث الإنشقاقات وحالة عدم اليقين التابعة لذلك.

دفع الفاتورة غير المدفوعة

فرصة ثانية تكمن في أزمة الهجرة. لا شك بأن القصة غير المجدية "لتجربة الاندماج" قد لعبت دوراً مهماً إبان أزمة المهاجرين في أوروبا والمشاركة الخاصة بالمانحين. في الواقع، في نفس اللحظة التي كانت الدول المضيفة تتفاوض من أجل تخفيف قواعد المنشأ والقروض والمنح كانت أوروبا بحاجة ماسة لمراجعة حساباتها وبالتالي التوقف جزئياً عن استقبال التدفق غير المنظم للأجانب إلى أراضيها. لا يوجد هنالك شك بأن العلاقة بين وقف هذا التدفق وتوفير فرص أفضل لكسب العيش في بلدان النزوح كان شيئاً حاسماً. إلى حد ما كانت للإجراء نتائج ايجابية، فالمانحون استطاعوا الخروج بشكلٍ متزايد من هذا المأزق اليائس. لكن من خلال القيام بذلك، أظهرت أوروبا أوراقها. فعلى الرغم من وجود التزامات دولية، لم يكن لدى الدول الأوروبية مصلحة في استضافة اللاجئين بنفس الدرجة والمستوى الذي استقبلته كلٍ من الأردن وتركيا ولبنان. علاوة على ذلك، كانت هذه الدول على استعداد لدفع ثمنا باهظا للحفاظ على الوضع الراهن. وعلى الرغم من ذلك، فمن الملاحظ أن الدول المضيفة لم تستفد استفادة كاملة من هذا الوضع .

كتب منتدى غرب آسيا وشمال أفريقيا في السابق عن العجز في الإطار الإنساني الحالي على وجه التحديد، فلا توجد قواعد ملزمة بشأن تقاسم العبء لموازنة القاعدة القطعية لعدم الإعادة القسرية. وبصورة أكثر بساطة، وفي حين أن الدول المضيفة مضطرة لقبول اللاجئين، لا يوجد التزام متبادل على الدول غير المضيفة بتعويض هذه التكاليف. سيعمل النظام إذا كانت تدفقات اللاجئين متوازنة جغرافياً، لكنها ليست كذلك، إذ تتوجه الغالبية العظمى من اللاجئين إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وقد سمح هذا للدول المانحة ذات الدخل المرتفع بالحفاظ على الخطاب الذي مفاده بأن أزمات اللاجئين هي مسؤولية عالمية، ولكنها في الوقت نفسه تقدم دعمها دون ضوابط، بمعنى أنها تستطيع -وبشكل روتيني- تقليص المساعدات مرة أخرى بمجرد مرور مرحلة الطوارئ. وهذا هو السبب في أن تجربة المهاجرين الأوروبية غيرت اللعبة.

في الواقع، تشير أحدث الدراسات إلى أن الدول المضيفة قياسا بالمانحين تتحمل غالبية التكاليف المرتبطة باللجوء. حيث قدّر تحليل الكلفة والعائد الذي قام به معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا ومعهد الاقتصاد والسلام في عام 2016 التكاليف التراكمية لاستضافة اللاجئين في الأردن بين عامي 2011 و 2016 بمبلغ 15.8 مليار دينار أردني (22.3 مليار دولار أمريكي). من إجمالي هذا المبلغ، 10.7 مليار دينار (15.1 مليار دولار) تحملها الأردن (68 في المئة) و 5.1 مليار دينار أردني (7.2 مليار دولار) من المجتمع الدولي (32 في المئة).[4] مع مثل هذه الأدلة ، يمكن للدول المضيفة إطلاق حجة قوية: إذا كان اللاجئون بالفعل مسؤولية عالمية، فإن الدول الغنية تفضل المشاركة في التكاليف بدلاً من المشاركة في الاستضافة. فلدى الأردن ولبنان والعراق وتركيا فاتورة غير مدفوعة تستطيع أن تطالب بها الدول المانحة .

من الممكن استخدام منطق مماثل للدول التي تستضيف المهاجرين غير القانونيين. ومن الجدير الإشارة إلى أن معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا استكمل مؤخرا بحثا يدرس تكاليف المهاجرين غير الشرعيين في مصر، و الذي أشارات نتائجه ايضاً إلى أن تأثيره لا يختلف كثيرا عن تأثير اللاجئين. ولكونهم لا يندرجون تحت التصنيف الدولي للاجئين فإنه من الصعب التمييز. من الصعب القول بأن شخصاً ما قد نزح بسبب مرتبط بانعدام الأمن الغذائي الناجم عن تغير المناخ أو انعدام الأمن الناجم عن الابتكار لا يستحق الحماية الدولية. هذه على كل حال، ظواهر تقودها قوى عالمية وتحديداً من الغرب. المناخ السياسي العالمي لا يهتم (على الأرجح) بتعريف اللاجئ بغض النظر عن المنطق المتصل باللجوء الإنساني وتأثير ذلك. ولكن هذا لا يعني أن دولةً مثل مصر لا تستطيع أن تستنكر هذا المنطق غير السليم، وبالتالي إمكانية أن تستفيد من المجتمع الدولي للحصول على المساعدة.

عقد اجتماعي عربي جديد

هنالك فرصة ثالثة تكمن في تعثر العقد الاجتماعي العربي والهياكل والقوى التي قد تؤهله. فمن الثابت أن هذا العقد قد فقد الكثير من قوته البنيوية. إن ما آلت له الظروف الاقتصادية الصعبة يؤكد على أن الحكومات أصبحت عاجزة بشكل متزايد عن توفير سبل العيش والسلع والخدمات العامة الأخرى لشعوبها. وعليه وفي ظل غياب الفرص وتدني مستويات المعيشة، أصبح الناس يعانون من الجوع والذي شكل سبباً رئيسياً بالمطالبة بالرخاء الاقتصادي والحقوق الدستورية والمشاركة في الحكم. وهذا أحد الأسباب التي جعلت داعش فعّالة للغاية في جذب المجندين والمؤيدين، وذلك من خلال وعودها المتكررة بشيء أفضل.[5] يمكن القول إن الدول العربية يجب

[4]

[5] "Voice from the Women's Peacebuilding Movement," interview with Sanam Naraghi-Anderlini, Co-Founder and Executive Director of the International Civil Society Action Network (ICAN), On Violent Extremism podcast, Centre for Strategic and International Studies, 14 June 2016

أن تغير الطبقة الحاكمة الحالية بشيء جذاب، ويمكن أن يحصل ذلك عبر الشرعية. لذا توجد فرصة لمنتدى دول منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا لتوضيح ما تمثله المعايير الثقافية التي تمجّدها، والحقوق التي ستكافح من أجلها، والقيم التي يجب نبذها.

سيكون للعقد الاجتماعي المُتطور أهداف ومنافع متعددة الجوانب. أولا، من الممكن أن يكون وسيلة لمكافحة التطرف والعنف. كما سيوفر للدول العربية فرصة ذهبية للمشاركة بشكل أكثر فعالية في المسرح العالمي والعلاقات الدولية. إحدى الفرص النادرة والتي ناقشت وقدمت للحالة الراهنة للسياسة الأمريكية هي أنها لم تعد تحتل مركز الصدارة كقوة عظمى عالمية أو صوت للسلطة الأخلاقية. وعليه فلقد تم تسوية ساحة اللعب، ومن هنا قد تكون الدول العربية عاملاً مساعداً في ملئ العجز الحالي في القيادة الدولية، مثلما فعلت كندا وفرنسا والصين. وربما تستطيع الدول العربية أن تؤمن لنفسها قدرة أكبر على المساومة، والمشاركة في المسائل التي تهمها.

تمكين المجتمع المدني

لا شك بأن الصعوبة الرئيسة تتمثل في تطوير عقد اجتماعي متجدد هي أن الدول الأعضاء في منتدى دول غرب آسيا وشمال أفريقيا لا تملك الكثير لتقدمه. فالركود الاقتصادي مستفحل، والفساد مترسخ بعمق، وأصحاب السلطة ليسوا على استعداد للمخاطرة بزعزعة الاستقرار والذي من المحتمل أن يصاحب «تنظيف» النظام. إن ما يمكن أن يقدموه يتمثل بالتأكيد على المجتمع المدني كمعبر للحريات الراسخة وآلية لزيادة توفير الخدمات الحكومية، وفحص وموازنة القطاع العام.

وهذا يحتاج إلى أن تكون فئة من المجتمع المدني قوية بما فيه الكفاية وتمكينها من إنجاز هذه المهام، والتي يجب أن تتكيف مع الحكومات. وكما ناقشنا، تفتقر غرب آسيا وشمال أفريقيا إلى جيل من أصحاب المشاريع ذوي التفكير الناقد والرائد، ولنفس السبب تفتقد أيضاً إلى مجتمع مدني قوي وجهور بالمطالبة. إن عدم وجود أصحاب المشاريع الرائدة والمجتمع المدني القوي هما معاديان لهيكلية الحوكمة التي تحافظ على الاستقرار. يقلق المانحون من هكذا بيئة، حيث لا ترغب الحكومات في فقدان السلطة، ولا يريد المانحون صراعاً في المنطقة.

من غير المرجح أن يشكل زيادة المجتمع المدني المسيطر خطرًا كبيرًا. فمن المتعارف عليه أن الغالبية العظمى من المنظمات لا تملك أي تطلعات لإسقاط الحكومات وتحقيق الديموقراطية على النمط الغربي. بل تحاول ببساطة توفير الحماية لأكثر الفئات ضعفا، وتعزيز التنمية. إن هذه الرؤية الخاصة بالمجتمع المدني والعقد الاجتماعي المأمول به، هي شيء اهتم به منتدى غرب اسيا وشمال أفريقيا لبعض الوقت. ويهدف المشروع الذي أطلقنا عليه اسم "نموذج الحوكمة المرنة" إلى وضع نموذج

لشكل من أشكال الديمقراطية يأخذ في الاعتبار الفروق الدقيقة والضرورات والقيود وتاريخ دول غرب آسيا وشمال أفريقيا، ويضع الاستقرار في المقدمة. ومن ناحية هيكلية يقوم النموذج بتحديد أدوار لكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى جانب تحديد الفوائد (مثل التماسك الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، وما إلى ذلك) والمخاطر (عدم الاستقرار، البيروقراطية الموسعة، إلخ). لغاية الآن، لم يثر هذا المشروع الاهتمام الكافي لدى الدول المانحة أو الوكالات أو المؤسسات الدولية وعليه فإن ثمار النموذج لم يحن قطافها بعد.

قد يجادل البعض بأن قطاع المجتمع المدني المقبول من الحكومات هو تناقض في المصطلحات، وأنه لا ينبغي حرمان سكان المنطقة من إمكانية اتباع النموذج الغربي. من بين أولئك الذين يفكرون في مثل هذه الرؤية من يفضلون "عدم هز القارب". وعليه من الممكن القول بأن هذا الغموض في خطاب السياسات الدولية يعوق التقدم. علاوة على ذلك، يمكنني القول - بعيداً عن "بيع الكلام"- أن ما يحتاجه سكان المنطقة هو حلول عملية، ومن المرجح أن تجلب المزيد من الحقوق للمزيد من الناس بسرعة أكبر وبطريقة أقل خطورة من (تحريك قاعدة التمثال).

وهناك حجة أخرى مفادها أن الدول العربية بعد الربيع العربي، ليس لديها حافز يذكر للتحرك نحو التحرير. على أرض الواقع، تشكل التهديدات التي تتمثل في الجماعات المتطرفة العنيفة مثل داعش والنزاعات المستمرة في سوريا واليمن عززت موقف الدول العربية ما بعد الربيع العربي، وأعطت رخصة جديدة لها للحد من أي تهديد محتمل. لكنني أعتقد أن هذه الحقائق تجعل الدول مفتوحة بشكل متزايد لرؤية قطاع مدني مطور كما في مصلحتها. يخبرنا التاريخ أنه في حالات الاستبداد والأوتوقراطية، تعتبر "المساحة الوسطية" المعتدلة ذات أهمية حيوية، سواء كان ذلك في شكل طبقة وسطى أو مجتمع مدني. عندما لا يكون هناك تلك المساحة المعتدلة وذلك الفضاء الرحب، ينتقل الناس إلى أقصى الحدود والمساحات (مع مرور الوقت) وهي مساحات يصعب تقييدها لأنها تعمل بشكل أكثر سرا. أكثر وأكثر، فإن تجربة داعش تضيف فصلا آخر لهذا التاريخ. في الواقع، وكما أشرت في المقدمة، هناك أدلة على أن الفرص المتاحة للمعارضة السلمية قد تمنع بعض الأفراد المحبطين وذوي التفكير المدني من الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. باختصار، قد يكون المجتمع المدني مجرد التنازل الذي تحتاجه الدول للحفاظ على الاستقرار. وكما قال الدبلوماسي البريطاني كريس باتن، "في بعض الأحيان يجب أن تتغير الأمور لتبقى كما هي".

يمكن للجهات المانحة أن تلعب دوراً رئيسياً هنا من خلال الدعم الفعّال ومساحة دفاع عن مجال المجتمع المدني. إن فكرة المجتمع المدني بحاجة بشكل خاص إلى تمكين المفكرين (وهم بحق يعتبرون الفضاء المتوسط في المجتمع المدني) والذي يشمل مراكز الفكر والباحثين والأكاديميين والكتاب. هذه الجهات الفاعلة هي الأدوات التي ستمهد الطريق إلى منطقة خالية من الصراعات ومستقرة اقتصاديًا وقادرة على محاربة التطرف العنيف وتعزيز أهداف التنمية المستدامة وإضفاء الرخاء عليها.

"'3,126 Suspects in Drug Cases Arrested this Year'." *Jordan Times*, 8 November 2016. www.jordantimes.com/news/local/3126-suspects-drug-cases-arrested-year%E299%80%.

Abahussain, Asma, Anwar Abdu, Waleed Al-Zubari, Nabil El-Deen, and Mahmmod Abdul-Raheem. "Desertification in the Arab Region: Analysis of Current Status and Trends." *Journal of Arid Environments* 51, no. 4 (2002): 521–45.

Abu Haniya, Hasan, and Muhammad Abu-Rumman. *The "Islamic State" Organization*. Amman: Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq, 2015.

Abu Rumman, Mohammad. *I Am a Salafi: A Study of the Actual and Imagined Identities of Salafis*. Amman: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2014. In Arabic.

Abu Rumman, Mohammed, and Hasan Abu Hanieh. *Female Lover of Martyrdom: Formations of Feminist Jihadism from Al-Qaeda to ISIS*. Amman: Friedrich Ebert Stiftung, 2017. In Arabic.

Abu Sada, Alaa, Mahmoud Abu-Allaban, and Ahmad Abdel-Haleem Al-Malabeh. "Temporal and Spatial Analysis of Climate Change at Northern Jordanian Badia." *Jordan Journal of Earth and Environmental Sciences* 7, no. 2 (December 2015), 87–93.

Abuqudairi, Areej. "Jordan Anti-Terrorism Law Sparks Concern." Al Jazeera, 25 April 2014. www.aljazeera.com/news/middleeast/201404//jordan-anti-terrorism-law-sparks-concern-201442510452221775.html.

Adams, Barbara, Roberto Bissio, Chee Yoke Ling, Karen

Judd, Jens Martens, and Wolfgang Obenland, eds. *Spotlight on Sustainable Development*. Beirut: Development Alternatives with Women for a New Era, Third World Network, Social Watch, Global Policy Forum, and Arab NGO Network for Development, 2016.

Al-Badayneh, Diab M. "Violence Against Women in Jordan." *Journal of Family Violence* 27, no. 5 (2012): 369–79

Al-Jaloudy, Mahmoud. *Country Pasture/Forage Resource Profiles: Jordan*. Rome: FAO, 2006.

Allan, John. *The Middle East Water Question*. London: I. B. Tauris, 2001.

Alloisio, Isabella, Andrea Zucca, and Samuel Carrara. *SDG 7 as an Enabling Factor for Sustainable Development: The Role of Technology Innovation in the Electricity Sector*. Milan: FEEM and ICSD, 2017. http://ic-sd.org/wp-content/uploads/sites/401/2017//AlloisioUpdate.pdf.

Al-Salaymeh, A. "Modelling of Global Daily Solar Radiation on Horizontal Surfaces for Amman City." *Emirates Journal for Engineering Research* 11, no.1 (2006): 49–56. www.Eng.Uaeu.Ac.Ae/En/Research/Journal/Issues/V11/Pdf_Iss1_11/P5.Pdf.

Al-Sharif, Osama. "Jordan in an Uneasy Place over Gulf Spat." *Al-Monitor*, 22 June 2017. www.al-monitor.com/pulse/originals/201706//jordan-qatar-gulf-crisis-relations.html.

Al-Tabini, Raed, Khalid Al-Khalidi, and Mustafa Al-Shudiefat. "Livestock, Medicinal Plants and Rangeland Viability in Jordan's Badia: Through the Lens of Traditional and Local Knowledge." *Pastoralism: Research, Policy and Practice* 2, no. 4 (2012): online.

Al-Wazir, Yara. “Jordan Abolishes Rape Law, It Must Follow Suit with Honor Killing Law.” *Al Arabiya English*, 30 April 2017. http://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/201730/04//Jordan-abolishes-rape-law-it-must-follow-suit-with-honor-killing-law.html.

Amwal Invest. *Pharmaceutical Sector in Jordan*. Amman: Amwal Invest, August 2010. http://inform.gov.jo/Portals/0/Report%20PDFs/3.%20Strategic%20Sector%20Development/ii.%20Healthcare&Pharmaceuticals/201020%Zawya-Pharmaceutical%20Sector.pdf.

Arlosoroff, Saul. “The Public Commission on the Water Sector Reform (the General Ideas underlying Its Recommendations).” *International Water and Irrigation Review* 5 (1997): 1–9.

Ashwill, Maximillian, Cornelia Flora, and Jan Flora. *Building Community Resilience to Climate Change: Testing the Adaptation Coalition Framework in Latin America*. Washington, DC: World Bank, 2011.

Asiimwe, Janet. “Actionaid ARI Seeks Jordan Guarantee on Youth Participation in Political Development.” Action Aid, 2015. www.actionaid.org/arab-region/201509//actionaid-ari-seeks-jordan-guarantee-youth-participation-political-development.

Asmar, Fady. *Country Pasture/Forage Resource Profiles: Lebanon*. Rome: FAO, 2011.

Atran, Scott, and Richard Davis. “Executive Summary.” In *Theoretical Frames on Pathways to Violent Radicalization*. Washington, DC: ARTIS, 2009. www.artisresearch.com/articles/ARTIS_Theoretical_Frames_August_2009.pdf.

Awad, A. M., and E. Sarayra. *Enabling Environment*

National Assessment. Country Report: Jordan. Amman: Phenix Center for Economic and Informatics Studies, 2015.

Azzeh, Laila. “Ministry to Restrict Funding to Societies ‘Improving Citizens’ Wellbeing.’” *The Jordan Times*, 22 August 2017. www.jordantimes.com/news/local/ministry-restrict-funding-societies-improving-citizens’-wellbeing’.

Badran, Adnan. “New Trends in Higher Education in Jordan 2014.” Arab Thought Forum, Amman, Jordan, 26–27 October 2014. www.uop.edu.jo/En/News/Documents/New%20Trends%20in%20Higher%20Education%20in%20Jordan%202014.pdf.

Baker, Aryn. “How ISIS Is Recruiting Women from around the World,” *Time*, 6 September 2014, http://time.com/3276567/how-isis-is-recruiting-women-from-around-the-world/.

Baniyounes, Ali M. “Renewable Energy Potential in Jordan.” *International Journal of Applied Engineering Research* 12, no. 19 (2017): 8323–31. www.ripublication.com/ijaer17/ijaerv12n19_44.pdf.

Barker, Anne. “Captagon: The Arab Amphetamine fuelling Islamic State.” *ABC News*, 25 November 2015. www.abc.net.au/news/201524-11-/captagon-the-drug-that-kept-the-paris-attackers-calm/6970464.

Batliwala, Srilatha. *Empowerment of Women in South Asia: Concepts and Practices*. New Delhi: Columbo, 1993.

Bezzi, Annalisa. *Women and The Law in Jordan: Islam as a Path to Reform*. Amman: WANA Institute and Friedrich-Ebert-Stiftung, October 2016. http://wanainstitute.org/sites/default/files/publications/WLE%20-%20OCT%203120%-%20FULL%20PDF%20.pdf.

Bin Muhammad, Ghazi. *The Tribes of Jordan at the Beginning of the Twenty-first Century*. Jordan: Rutab, 1999.

Blench, R. *Rangeland Degradation and Socio-Economic Changes among the Bedu of Jordan: Results of the 1995 IFAD Survey*. Rome: FAO, 1995. www.fao.org/WAIRDOCS/LEAD/X6188E/x6188e00.htm.

Boller, B., E. Willner, L. Maggioni, and E. Lipman. *Report of a Working Group on Forages. Eighth Meeting, 10–12 April 2003. Linz, Austria*. Rome: International Plant Genetic Resources Institute, 2005.

Bondokji, Neven. *A Journey Mapping of Jordanian Fighters*. Amman: WANA Institute, 2017.

Bondokji, Neven, Kim Wilkinson, and Leen Aghabi. *Trapped between Destructive Choices: Radicalisation Drivers Affecting Youth in Jordan*. Amman: WANA Institute, 2017. http://wanainstitute.org/en/publication/trapped-between-destructive-choices-radicalisation-drivers-affecting-youth-jordan.

Bondokji, Neven, Kim Wilkinson, and Leen Aghabi. *Understanding Radicalisation: A Literature Review of Models and Drivers*. Amman: WANA Institute, 2016. http://wanainstitute.org/en/publication/understanding-radicalisation-literature-review-models-and-drivers.

Brest, Paul. “The Power of Theories of Change (SSIR).” *Stanford Social Innovation Review*, Spring 2010. https://ssir.org/articles/entry/the_power_of_theories_of_change.

Brown, Lester R. “The New Geopolitics of Food.” Foreign Policy, 25 April 2011. http://foreignpolicy.com/201125/04//the-new-geopolitics-of-food/.

Bruce, John W. *Legal Bases for the Management of Forest Resources as Common Property*. Rome: FAO, 1999.

Carothers, T. “Civil Society.” *Foreign Policy*, Winter 1999–2000.

Central Bank of Jordan. *Annual report (2015)*. Amman: Central Bank of Jordan, 2016.

Central Bureau of Statistics (CBS, Israel). “Statistical Abstract of Israel 2016: Annual Data—2016. Table 21.4: Water Production and Consumption.” CBS, 2016. http://cbs.gov.il/reader/.

“Changes in Modus Operandi of Islamic State Terrorist Attacks.” Europol Public Information, 18 January 2016, https://www.europol.europa.eu/sites/default/files/documents/changes_in_modus_operandi_of_is_in_terrorist_attacks.pdf.

Chatty, Dawn. *Nomadic Societies in the Middle East and North Africa*. Boston: Brill, 2006.

Chimhowu, Admos, and Phil Woodhouse. “Customary vs Private Property Rights? Dynamics and Trajectories of Vernacular Land Markets in Sub-Saharan Africa.” *Journal of Agrarian Change* 6, no. 3 (July 2006): 346–71.

Chirenje, Leonard, Richard Giliba, and Emmanuel Musamba. “Local Communities’ Participation in Decision-making Processes through Planning and Budgeting in African Countries.” *Chinese Journal of Population Resources and Environment* 11, no. 1 (2013): 10–16.

CIVICUS. *State of Civil Society Report 2017*. Johannesburg: CIVICUS, 2017.

"The Civil Liberties Implications of Counterterrorism Policies: Full Chapter." Freedom House, 2017. https://freedomhouse.org/report/todays-american-how-free/civil-liberties-implications-counterterrorism-policies-full-chapter.

"Co-Hosts Declaration from the Supporting Syria & the Region Conference, London 2016." Supporting Syria and the Region London 2016 conference, London, 4 February 2016. https://2c8kkt1ykog81j8k9p47oglb-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/201602//FINAL-Supporting-Syria-the-Region-London-20164--Feb.pdf.

Cotula, Lorenzo. "Introduction." In *Changes in Customary Land Tenure Systems in Africa*, edited by Lorenzo Cotula, 5–14. London: International Institute for Environment and Development, 2007.

Cotula, Lorenzo, and Salmana Cissé. "A Case Study: Changes in 'Customary' Resource Tenure Systems in the Inner Niger Delta, Mali." In *Changes in "Customary" Land Tenure Systems in Africa*, edited by Lorenzo Cotula, 81–101. London: International Institute for Environment and Development, 2007.

Cousins, Benjamin. "More Than Socially Embedded: The Distinctive Character of Communal Tenure." *Journal of Agrarian Change* 7 no. 3 (2007): 281–315

CRiSTAL User's Manual Version 5: Community-Based Risk Screening Tool—Adaptation and Livelihoods. Canada: The International Institute for Sustainable Development, 2012.

Daniels, Jeff. "Agriculture Job Growth to Boom Over Next Five Years." *CNBC*, 20 May 2015. www.cnbc.com/201520/05//agriculture-fertile-ground-for-job-seekers.html.

Darwish, Talal, Faycel Chenini, and Moujahed Achouri. *Country Study on Status of Land Tenure: Planning and Management in Oriental Near East Countries: Case of Lebanon*. Rome: FAO, 2012.

Dazé, Angie. *Understanding Vulnerability to Climate Change: Insights from Application of CARE's Climate Vulnerability and Capacity Analysis (CVCA) Methodology*. Care PECCN, November 2011.

Denoeux, Guilain, with Lynn Carter. "Guide to the Drivers of Violent Extremism." USAID, February 2009, 8–26. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadt978.pdf.

"DFID's Sustainable Livelihoods Approach and Its Framework." GLOPP, 2008. www.glopp.ch/B7/en/multimedia/B7_1_pdf2.pdf.

Domingo, Pilar, Rebecca Holmes, Tam O'Neil, Nicola Jones, Kate Bird, Anna Larson, Elizabeth Presler-Marshall, and Craig Valters. "Women's Voice and Leadership in Decision-Making: Assessing the Evidence." Overseas Development Institute, April 2015. www.researchgate.net/profile/Pilar_Domingo/publication/282133333_Women%27s_Voice_and_Leadership_in_Decision-Making_Assessing_the_Evidence/links/57ed005c08ae92eb4d27d443/Womens-Voice-and-Leadership-in-Decision-Making-Assessing-the-Evidence.pdf.

Duflo, Esther. "Women Empowerment and Economic Development." *Journal of Economic Literature* 50, no. 4 (2012): 1051–79.

The Economic Policy Council. *Jordan Economic Growth Plan: 2018–2022*. Amman: The Economic Policy Council, 2017. https://rhc.jo/sites/default/files/JEPGReportEn.pdf.

EDAMA. *Jordan Clean Technology Sector—Report 2016*. Amman: USAID: 2016.

El Feki, S., B. Heilman, and G. Barker. *Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES)—Egypt, Lebanon, Morocco, and Palestine: Executive Summary*. Cairo and Washington, DC: UN Women and Promundo-US, 2017. https://imagesmena.org/wp-content/uploads/sites/505/2017//IMAGES-MENA-Executive-Summary-EN-16May2017-web.pdf.

Ernest and Young. *Climate Change: The Investment Perspective*. EYCM, 2016. www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-climate-change-and-investment/$FILE/EY-climate-change-and-investment.pdf.

European Commission. *European Union Regional Trust Fund in Response to the Syrian Crisis, the "Madad Fund." Q&A with Additional Information for Partners*. Brussels: European Commission, 2015. http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/syria/madad/20150715_eutf_madad_qa_3_0_final_july_2015.pdf.

FAO. "Food Balance Tables 1961–2011." FAOSTAT, n. d. www.fao.org/faostat/en/#home.

FAO (based on the work by Fady Asmar). *The "Hima": A Revived Traditional Forest Protection and Management System: The case of Lebanon*. Rome: FAO, 2009.

FAO. *Land Tenure Studies 3: Land Tenure and Rural Development*. Rome: FAO, 2002.

FAO. *Management of Natural Resources Including Medicinal & Aromatic Plants to Benefit Rural Women*

in the Near East Region: Case Study of Egypt. Cairo: Desert Development Center, the American University in Cairo, 2005. http://collaborationplatform.net/Pages/GoodPracticeDetails.aspx?id=33&lang=EN&I=0&DId=0&CId=0&CMSId=5003309.

Fattah, Hassan, and Michael Slackman. “3 Hotels Bombed in Jordan; At Least 57 Die.” *The New York Times*, 10 November 2005. www.nytimes.com/200510/11//world/middleeast/3-hotels-bombed-in-jordan-at-least-57-die.html?_r=0.

Fedler, Jon. *Israeli Agriculture—Coping with Growth*. Jerusalem: Ministry of Foreign Affairs, Israel, 2002. http://mfa.gov.il/MFA/AboutIsrael/IsraelAt50/Pages/Israeli%20Agriculture-%20Coping%20with%20Growth.aspx.

Feitelson, Eran, Itay Fischhendler, and Paul Kay. “Role of a Central Administrator in Managing Water Resources.” *Water Resources Research* 43, no. 11 (2007): 1–11.

Fink, Naureen, Rafia Barakat, and Liat Shetret. *The Roles of Women in Terrorism, Conflict and Violent Extremism*. Goschen, IN: Center on Global Counterterrorism Cooperation, April 2013. http://globalcenter.org/wp-content/uploads/201313/04/Apr11_Women-and-Terrorism-Prevention_Final.pdf.

Fink, Naureen, Sara Zeiger, and Rafia Bhulai. *A Man’s World? Exploring the Roles of Women in Countering Terrorism and Violent Extremism*. Washington, DC, New York, and London: Global Center on Cooperative Security, 2016. www.globalcenter.org/publications/a-mans-world-exploring-the-roles-of-women-in-countering-terrorism-and-violent-extremism/.

Ford, Charles V. *Lies! Lies! Lies! The Psychology of Deceit*.

Arlington, VA: American Psychiatric Press Inc., 1996.

“France: Prolonged Emergency State Threatens Rights.” Human Rights Watch, 22 July 2016. www.hrw.org/news/201622/07//france-prolonged-emergency-state-threatens-rights.

Frey, C. B., and M. Osbourne. “The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerisation?” Working paper for Oxford Martin Programme on Technology and Employment, 17 September 2013. www.oxfordmartin.ox.ac.uk/downloads/academic/future-of-employment.pdf.

Gambetta, Diego, and Steffen Hertog. “Why Are There So Many Engineers among Islamic Radicals?” *European Journal of Sociology* 50, no. 2 (August 2009): 201–30, http://eprints.lse.ac.uk/298361//Why_are_there_so_many_Engineers_among_Islamic_radicals_(publisher).pdf.

Gender Equality and Women’s Empowerment in Public Administration: Jordan Case Study. New York: UNDP, 2012. www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Women-s%20Empowerment/JordanFinal%20-%20HiRes.pdf.

Ghaus-Pasha, Aisha. “Role of Civil Society Organizations in Governance.” December 2004. Paper prepared for the 6th Global Forum on Reinventing Government, 24–27 May 20015, Seoul, Republic of Korea.

Ghazal, Mohammad. “Population Stands at Around 9.5 Million, Including 2.5 Million Guests.” *The Jordan Times*, 30 January 2016.

Gilmont, Michael. *Analysing the Economic Development Impact of Semi-Arid Lands, and Mitigation by Food-Trade Water Resource Decoupling*. London: PRISE Overseas Development Institute, April 2016.

Gilmont, Michael. “Decoupling Dependence on Natural Water: Reflexivity in the Regulation and Allocation of Water in Israel.” *Water Policy* 16, no. 1 (2014): 79–101.

Gilmont, Michael. “Drivers of Food Trade: Water Resource Decoupling in the MENA as a Mechanism for Circumventing National Water Scarcity.” *Food Security* 7, no. 6 (2015): 1113–31.

Gilmont, Michael, Steve Rayner, Erica Harper, Lara Nassar, Nadav Tal, Mike Simpson, and Hilmi Salem. *Decoupling National Water Needs for National Water Supplies: Insights and Potential for Countries in the Jordan Basin*. Amman: WANA Institute, 2017.

GIZ and the Ministry of Environment. *Policy Brief 2: Climate Change Mitigation Plans in Jordan*. Amman: MOEnv, 2015.

Goussous, Suzanna. “Drug Abuse Among University Students ‘on the Rise’.” *Jordan Times*, 11 February 2016. www.jordantimes.com/news/local/drug-abuse-among-university-students-rise%E299%80%.

Government of Jordan. “The Jordan Compact: A New Holistic Approach between the Hashemite Kingdom of Jordan and the International Community to deal with the Syrian Refugee Crisis.” Supporting Syrian and the Region London 2016 conference, London, 4 February 2016. https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-compact-new-holistic-approach-between-hashemite-kingdom-jordan-and.

Gurr, Ted Robert. *Why Men Rebel*. Princeton, NJ: Princeton

University Press, 1970.

Hällström, Niclas. “Energy at a Crossroad.” In *Spotlight on Sustainable Development*, edited by Barbara Adams, Roberto Bissio, Chee Yoke Ling, Karen Judd, Jens Martens, and Wolfgang Obenland, 60–67. Beirut: Development Alternatives with Women for a New Era, Third World Network, Social Watch, Global Policy Forum, and Arab NGO Network for Development, 2016.

Harper, Erica, Sean Thomas, and Mays Abdel Aziz. *Forging New Strategies in Protracted Refugee Crises: Syrian Refugees and the Host State Economy*. Amman: WANA Institute, 2015.

Hashemite Kingdom of Jordan. *Jordan’s Third National Communication on Climate Change*. Submission to the UNFCCC. Amman: Hashemite Kingdom of Jordan, 2014. http://unfccc.int/resource/docs/natc/jornc3.pdf.

Hawthorne, A. *Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?* Carnegie Papers 44. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, March 2004.

Herrera, Pedro, Jonathan Davies, and Pablo Baena, eds. *The Governance of Rangelands Collective Action for Sustainable Pastoralism*. New York: IUCN and Routledge, 2014.

Hima Management Committee. *Community Management Plan for Hima Bani Hashem 2013–2017*. Amman: IUCN, 2013.

Hinds, Róisín. *From Agreement to Action: Delivering the Sustainable Development Goals*. London: Save the Children, 2016. www.savethechildren.org.uk/content/dam/global/reports/advocacy/from-agreement-to-action.pdf.

Huckerby, Jayne. “Why Women Join ISIS.” *Time*, 7 December 2015. http://time.com/4138377/women-in-isis/.

Husseini, Rana. “Only 3% Of Gender-Based Violence Victims Would Seek Police Help—Study.” *Jordan Times*, 28 February 2016. www.jordantimes.com/news/local/only-3-gender-based-violence-victims-would-seek-police-help-%E294-%80%study.

Ibrahim, Maggie, and Nicola Ward. *Promoting Local Adaptive Capacity*. London: World Vision, August 2012.

Ibrahim, Saad Eddin. *Civil Society and Democratic Transformation in the Arab World*. Ibn Khaldun Center for Development Studies. Cairo: Dar Qabaa, 1999.

IFC Jobs Study: Assessing Private Sector Contributions to Job Creation and Poverty Reduction. Washington, DC: IFC, January 2013. http://documents.worldbank.org/curated/en/157191468326714061/IFC-jobs-study-assessing-private-sector-contributions-to-job-creation-and-poverty-reduction.

“Important Concepts Underlying Gender Mainstreaming.” Office of the Special Adviser on Gender Issues and the Advancement of Women, United Nations, 2001. www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/factsheet2.pdf.

“Increase in Female Unemployment to 33 Percent.” *Al Ghad*, 2017. http://alghad.com/m/articles/1714832-18-2-%D986%%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D984%%D8%A9-%D981%%D98%A-%D8%A7%D984%%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D986%. In Arabic.

Inter-Agency Network for Education in Emergencies. *Understanding and Using the INEE Minimum Standards for Education in Emergencies, Chronic Crises and Early Reconstruction Workbook*. New York: INEE, March 2006. www.equip123.net/docs/e1-MSEE_workbook_ver_4.pdf.

International Bank for Reconstruction and Development and World Bank. *Water Resources Management in an Arid Environment: The Case of Israel*. Washington, DC: World Bank, 2006.

International Labour Office and Ministry of Planning. *Decent Work Country Programme 2012–2015*. Beirut: ILO, March 2012. http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/38/Jordan-Decent-Work-Country-Programme-20122015-.

International Resources Group. *Institutional Support and Strengthening Program (ISSP) Water Valuation Study: Disaggregated Economic Value of Water in Industry and Irrigated Agriculture in Jordan*. Washington, DC: USAID, 2012.

IUCN. *Al Hima: Possibilities Are Endless*. Amman: IUCN, 2014. http://cmsdata.iucn.org/downloads/hima_case__1_.pdf.

IUCN. *Management and Ownership of Drylands: An Accountability Report for "The Securing Rights & Restoring Lands for Improved Livelihoods Project in Jordan*. Amman: IUCN, 2011. www.iucn.org/sites/dev/files/import/downloads/accountability_report__2011_final.pdf.

Jackson, Tim. *Prosperity without Growth: Economics for a Finite Planet*. London: Earthscan, 2009.

Jenkins, Brian Michael. *When Jihadis Come Marching*

Home: The Terrorist Threat Posed by Westerners Returning from Syria and Iraq. California: RAND Corporation, 2014.

Jordan 2025: A National Vision and Strategy. Government of Jordan, 2015. http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/247/Jordan-2025.

"Jordan Anti-Terrorism Law Translates into Prosecution of Journalists." *The Arab Weekly*, 15 July 2015. www.thearabweekly.com/Mena-Now/1159/Jordan-anti-terrorism-law-translates-into-prosecution-of-journalists.

Jordan Independent Economy Watch. *Energy Sector in Jordan 1: Gas and Electricity*. Amman: Identity Center, June 2015. http://identity-center.org/sites/default/files/Energy%20Sector%20in%20Jordan%20-%20Gas%20and%20Electricity.pdf.

"Jordan: Terrorism Amendments Threaten Rights," Human Rights Watch, 17 May 2014. www.hrw.org/news/201417/05//jordan-terrorism-amendments-threaten-rights.

Jrabieea, Muhammad. *Civil Society and the State in Jordan*. Kuwait: Transparency Society, 2013.

Kabeer, Nabila. "Discussing Women's Empowerment—Theory and Practice." Sida Studies, no.3 (2000). www.sida.se/contentassets/51142018c739462db123fc0ad6383c4d/discussing-womens-empowerment---theory-and-practice_1626.pdf.

Kaisth, Daniela Z., and James R. King. "Syrian Refugees in Jordan—From Camps to Campus." *University World News*, 19 September 2014. www.universityworldnews.com/article.php?story=20140916145546614.

Karunananthan, Meera. "Whose Rights to Water Will

the 2030 Agenda Promote?" In *Spotlight on Sustainable Development*, edited by Barbara Adams, Roberto Bissio, Chee Yoke Ling, Karen Judd, Jens Martens, and Wolfgang Obenland, 54–59. Beirut: Development Alternatives with Women for a New Era, Third World Network, Social Watch, Global Policy Forum, and Arab NGO Network for Development, 2016.

Katz, David. "Undermining Demand Management with Supply Management: Moral Hazard in Israeli Water Policies." *Water* 8, no. 4 (2016): 159–72..

Kilani, Hala, Assaad Serhal, and Othman Llewlyn. *Al-Hima: A Way of Life*. Amman and Beirut: IUCN and SPNL, 2007.

"Kingdom Incurs More Than $12B as Indirect Cost of Refugee Crisis—Study." *Jordan Times*, 8 September 2016. www.jordantimes.com/news/local/kingdom-incurs-more-12b-indirect-cost-refugee-crisis-%E294-%80%study.

Kislev, Yoav. *The Water Economy of Israel*. Jerusalem: Taub Center, November 2011.

Klukowski, Ken. "Court Criticizes Obama Admin for Illegal Spying on U. S. Citizens—Breitbart." Breitbart, 29 May 2017. www.breitbart.com/big-government/201729/05//court-criticizes-obama-admin-for-illegal-spying-on-u-s-citizens/.

Knight, Rachael. *Best Practices in Community Land Titling: Inception Paper*. Rome: International Development Law Organization, 2010. www.files.ethz.ch/isn/139540/Land_InceptionPaper.pdf.

Kushaim, Mustafa. "Civil Society between Theory and Practice." *Dirasat Magazine*, no. 24 (n. d.).

Loriska, Irene, Leon Cremonini, and Malaz Safar Jalani. *European Union Delegation to the Syrian Arab Republic: Study to Design a Programme/Clearinghouse Providing Access to Higher Education for Syrian Refugees and Internal Displaced Persons*. The European Union, 2015. www.utwente.nl/bms/cheps/news/finalreportstudyhigheredu cationsyrianrefugeesandidp.pdf.

Losleben, Elizabeth. *The Bedouin of the Middle East*. Minneapolis, MN: Lerner Publications, 2003.

Lutfallah, Gari. "Ecology in Muslim Heritage: A History of the *Hima* Conservation System." *The White Horse Press* 12, no. 2 (May 2006): 213–28. www.muslimheritage.com/article/ ecology-muslim-heritage-history-hima-conservation-system.

Mackay, Susan. "Women, Human Security, and Peace-Building: A Feminist Analysis." In *Conflict and Human Security: A Search for New Approaches of Peace-Building*, IPSHU English Research Report Series no. 19, edited by Hideaki Shinoda and Ho-Won Jeong, 152–75. Hiroshima: Institute for Peace Science, Hiroshima University, 2004. http://pdf2.hegoa.efaber.net/entry/content/511/women_ human_security_peacebuilding_feminist_analysis.pdf.

Madanat, Husam. "Land Tenure in Jordan.*" Land Tenure Journal* 1 (2010): 143–70. www.fao.org/nr/tenure/land-tenure-journal/index.php/LTJ/article/view/126/.

Malkawi, Khetam. "Integration of Syrian Refugees in Workforce Hinges on New Investments." *The Jordan Times*, 21 December 2015.

Malkawi, Khetam. "Personal Status Law among World's 'Highly Discriminatory' Laws against Women." *Jordan Times*, 5 May 2015. www.jordantimes.com/news/local/ personal-status-law-among-world%E299%80%s-

highly-discriminatory%E299-%80%laws-against-women%E299%80%.

Manning, Ruth, and Courtney La Bau. *In and Out of Extremism: How Quilliam Helped 10 Former Far-Right and Islamists Change*. London: Quilliam Foundation, August 2015. www.researchgate.net/profile/Ruth_Manning2/publication/282611461_In_and_Out_of_Extremism/links/5613ef6208ae4ce3cc635f19/In-and-Out-of-Extremism.pdf.

Martens, Jens. “The 2030 Agenda: A New Start towards Global Sustainability?” In *Spotlight on Sustainable Development*, edited by Barbara Adams, Roberto Bissio, Chee Yoke Ling, Karen Judd, Jens Martens, and Wolfgang Obenland, 11–15. Beirut: Development Alternatives with Women for a New Era, Third World Network, Social Watch, Global Policy Forum, and Arab NGO Network for Development, 2016.

Mhadeen, Barik. “In the Wake of Its Military Defeat, Prepare for Daesh 2.0.” *The Daily Star* (Lebanon), 7 November 2017. www.dailystar.com.lb/Opinion/Commentary/2017/Nov-07425406-/in-the-wake-of-its-military-defeat-prepare-for-daesh-20.ashx.

Ministry of Agriculture. *Updated Rangeland Strategy for Jordan*. Amman: IUCN, 2013.

Ministry of Agriculture (Lebanon). *National Report to the Third Session of the United Nations Forum on Forests: Lebanon*. Beirut: Ministry of Agriculture, January 2003. www.un.org/esa/forests/pdf/national_reports/unff3/lebanon.pdf.

Ministry of Agriculture and Land Reclamation (Egypt). *Second Matrouh Resource Management Project: Project*

Appraisal Document. Cairo: Ministry of Agriculture and Land Reclamation, 2003.

Ministry of Energy and Mineral Resources. *Jordan Energy Efficiency Action Plan*. Amman: MEMR, 2013.

Ministry of Energy and Mineral Resources. *Jordan Energy Sector Strategy 2015–2015*. Amman: MEMR, 2015. www.memr.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/General/new%20strategy.pdf. In Arabic.

Ministry of Energy and Mineral Resources. *Master Strategy of Energy Sector in Jordan for the Period (2007–2020)*. Amman: MEMR, 2007.

Ministry of Environment. *2013–2020 National Climate Change Policy of Jordan.* Amman: MOEnv, 2013. www.moenv.gov.jo/AR/PDFs/Climate%20change%20policy_PDF.pdf.

Ministry of Environment. *Assessment of Direct and Indirect Impacts of Climate Change Scenarios (Socioeconomic Study: Vol. II)*. Amman: MOEnv, 2013.

Ministry of Environment (Lebanon). *Safeguarding and Restoring Lebanon's Woodland Resources*. Beirut: Ministry of Environment, 2008. www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Energy%20and%20Environment/Projects/1454.pdf.

Ministry of Labour. *Annual Report*. Amman: Ministry of Labour, 2014. In Arabic.

Ministry of Planning and International Cooperation. *Jordan Response Plan for the Syria Crisis: 2016–2018*. Amman: MoPIC, 2015.

Ministry of Planning and International Cooperation. *Jordan's*

Way to Sustainable Development. Amman, MoPIC: 2017. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf.

Ministry of Water and Irrigation. *Establishing the Post-2015 Development Agenda. Sustainable Development Goals (SDG) towards Water Security: The Jordanian Perspective*. Amman: MWI, 2016.

Ministry of Water and Irrigation. *Jordan National Water Strategy 2016–2025*. Amman: MWI, 2016.

Ministry of Water and Irrigation. *Water Facts and Figures*. Amman: MWI, 2016.

Mühlberger, Wolfgang, and Olli Ruohomäki. "Middle Eastern Terror in Flux: Mosul after Daesh, Daesh after Raqqa." Finnish Institute of International Affairs (FIIA), 24 January 2017. www.css.ethz.ch/en/services/digital-library/articles/article.html/844d8c73-c3b7490-e-aad72-d01a6c6b961.

Munashinghe, Mohan, and Rob Swart. *Primer on Climate Change and Sustainable Development: Facts, Policy Analysis, and Applications*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Namrouqa, Hana. "Authorities Continue Crackdown on Water Theft." *Jordan* Times, 4 June 2016.

Namrouqa, Hana. "Authorities Tackle 3000 Violations." *Jordan Times*, 6 May 2017, www.jordantimes.com/news/local/authorities-tackle-30000-violations-water-resources-2013.

Namrouqa, Hana. “Jordan World’s Second Water-Poorest Country.” *The Jordan Times*, 22 October 2014. www.jordantimes.com/news/local/jordan-world%E299%80%s-second-water-poorest-country.

Namrouqa, Hana. “Raising Irrigation Water for Date Palms, Vineyards Good for Agriculture, Economy-Sector Insiders.” *Jordan Times*, 11 April 2016.

Namrouqa, Hana. “Water Authority Employees Shot At, Car Rammed at Illegal Drilling Well Site” *Jordan Times*, 14 May 2017. www.jordantimes.com/news/local/water-authority-employees-shot-car-rammed-illegal-drilling-well-site.

Nassar, Lara. *Climate Change Adaptation in Jordanian Communities: Limitations and Opportunities*. Amman: WANA Institute, 2016. http://wanainstitute.org/en/publication/climate-change-adaptation-jordanian-communities-limitations-opportunities-and.

Nassar, Lara. *A Guidance Note for SDG Implementation in Jordan: Water, Energy, and Climate Change*. Amman: WANA Institute, November 2017.

Ncube, M., J. Anyanwu, and K. Hausken. *Inequality, Economic Growth, and Poverty in the Middle East and North Africa*. Working Paper 195. Tunis Belvédère, Tunisia: African Development Bank Group, 2013.

Nortcliff, Stephen., Gemma Carr, Robert B. Potter, and Khadija Karmame. *Jordan’s Water Resources: Challenges for the Future*. Geographical Paper No. 185. Reading: University of Reading, 2008.

Northrop, Eliza, Hana Biru, Sylvia Lima, Mathilde Bouye, and Ranping Song. *Examining the Alignment between the Intended Nationally Determined Contributions and*

Sustainable Development Goals. Washington, DC: World Resource Institute, 2016. www.wri.org/sites/default/files/WRI_INDCs_v5.pdf.

Norwegian Refugee Council. *Drivers of Despair: Refugee Protection Failures in Jordan and Lebanon*. Oslo: Norwegian Refugee Council, 2016. www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/drivers-of-despair.pdf.

Nuruzzaman, Mohammed. "Human Security and the Arab Spring," *Strategic Analysis* 37, no. 1 (2013): 52–64.

Obeidat, Abdullah. "Why Inequality Hampers Economic Growth." *Jordan Times*, 8 November 2015. http://ftp.jordantimes.com/opinion/abdullah-obeidat/why-inequality-hampers-economic-growth.

Obeidat, Omar. "Ministry Ends Large-Scale Water Theft in Jordan Valley." *Jordan Times*, 3 September 2016.

Oddone, Elisa. "Jordanian Progeny Gain Ground in Nationality Fight." *Al Jazeera*, 5 May 2015. www.aljazeera.com/news/201505//jordanian-progeny-gain-ground-nationality-fight-150504100629097.html.

OECD. *Agriculture Policy Monitoring and Evaluation 2016*. Paris: OECD, 2016.

OECD. "Decoupling Environment from Economic Growth." Paper presented at OECD forum "The Transition to Sustainable Development: Are We Making Progress in Decoupling Economic Growth from Environmental Degradation?" 14 May 2001.

OECD. *Linking Renewable Energy to Rural* Development. Paris: OECD, October 2012. www.oecd.org/regional/regional-policy/Renewable-rural-energy-summary.pdf.

OECD. *Water and Climate Change Adaptation: Israel*. Paris: OECD, 2013. www.oecd.org/env/resources/Israel.pdf.

Omari, Raed. “MPs Approve Senate’s Version of Bill on Agricultural Fund.” *The Jordan Times*, 25 August 2015. www.jordantimes.com/news/local/mps-approve-senate%E299%80%s-version-bill-agricultural-fund.

Orav, Anita, Rosamund Shreeves, and Anja Radjenovic, with Sofía López. “Radicalisation and Counter-Radicalisation: A Gender Perspective.” European Parliament Briefing, April 2016. www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EPRS_BRI(2016)581955.

“Orly Airport Attack: Drugs and Alcohol Found in Gunman’s Blood.” *The Guardian*, 20 March 2017. www.theguardian.com/world/2017/mar/20/orly-airport-shooting-drugs-and-alcohol-found-in-gunmans-blood.

Pearce, David, and Donata Finch. “Advancing Subsidy Reform: Towards a Viable Policy Package.” In *Finance for Sustainable Development: Testing New Policy Approaches*. United Nations Development of Economic and Social Affairs. .New York: United Nations, 2002.

Powell, Dina H., and Jane Kinninmont. *Women’s Economic Empowerment in the Middle East and North Africa*. London: Chatham House, 6 July 2015. www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/20150706Women%27sEconomicEmpowerment.pdf.

Prettitore, Paul. “Poverty and Legal Problems in Jordan: Defining the Relationship.” World Bank MENA Knowledge and Learning Quick Notes Series, no. 150 (September 2015). http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/QN150.pdf.

"Rape Laws Aren't Part of Islam, but Colonialism: Study." *Telesur*, 3 August 2017. www.telesurtv.net/english/news/Rape-Laws-Arent-Part-of-Islam-but-Colonialism-Study-201708030024-.html.

Razzaz, Susan. *A Challenging Market Becomes More Challenging: Jordanian Workers, Migrant Workers and Refugees in the Jordanian Labour Market*. Beirut: ILO, 2017. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_556931.pdf.

Reed, John. "Closure of Syria's Last Border Crossing Hits Jordan Economy." *Financial Times*, 8 April 2015. www.ft.com/content/c0df376a-dd2711-e4-a77200144-feab7de.

"The Role of Families Is Critical in Preventing Violent Extremism." Global Counterterrorism Forum, 2016. www.thegctf.org/Portals/1/Documents/Toolkit-documents/English-The-Role-of-Familes-in-PCVE.pdf.

Sachs, Jeffrey. "Why We Need to Shift to Investment-Led Growth: Sachs." *CNBC*, 22 January 2014. www.cnbc.com/201422/01//why-we-need-to-shift-to-investment-led-growth-sachs.html.

Sadras, Victor, O., Patricio Grassini, and Pasquale Steduto. *Status of Water Use Efficiency of Main Crops*: *SOLAW Background Thematic Report—TR07*. Rome: FAO, n. d. www.fao.org/fileadmin/templates/solaw/files/thematic_reports/TR_07_web.pdf.

Sayegh, Nadine. *Challenges to an Integrated CVE and Human Security Approach in Jordan*. Amman: WANA Institute, 2017.

Schlaffer, Edit, and Ulrich Kropiunigg. "Can Mothers Challenge Extremism?" Women Without Borders, 2015.

www.women-without-borders.org/files/downloads/CAN_MOTHERS_CHALLENGE_EXTREMISM.pdf.

Schlaffer, Edit, and Ulrich Kropiunigg. “A New Security Architecture: Mothers Included!” In *A Man’s World? Exploring the Roles of Women in Countering Terrorism and Violent Extremism*, edited by Naureen Fink, Sara Zeiger, and Rafia Bhulai, 54–75. Abu Dhabi, UAE: Hedayah and The Global Center on Cooperative Security, 2016.

Schuurman, Bart, and Liesbeth van der Heide. *Foreign Fighter Returnees and the Reintegration Challenge*. RAN Issue Paper, Radicalisation Awareness Network Centre of Excellence, November 2016. https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/networks/radicalisation_awareness_network/ran-papers/docs/issue_paper_foreign_fighter_returnees_reintegration_challenge_112016_en.pdf.

Schwab, K. *The Fourth Industrial Revolution*. Geneva: World Economic Forum, 2016.

“Seven Murdered in Gender-Based Violence in 2017.” *Jordan Times*, 11 April 2017. http://jordantimes.com/news/local/seven-murdered-gender-based-violence-2017%E299%80%.

Simmons, Ann. “Jordanians Seize ‘Shark Tank’-Like Opportunity amid Competition from Syrian Refugees for Work.” *LA Times*, 29 September 2017. www.latimes.com/world/global-development/la-fg-global-jordanian-shark-tank-snap-story.html.

Sjoberg, Laura. “People Not Pawns: Women’s Participation in Violent Extremism across MENA.” USAID Research Brief, September 2015. https://drive.google.com/file/d/0BycIINu-Y8d-TXFsNWdqc1pXWlU/view.

"Snapshot of Civil Society in Jordan." *Civicus*, June 2015. www.civicus.org/images/Snapshot_of_CS_in_Jordan.pdf.

Stahl, Patrick, and Julia Wilton. "The Future of Countering Violent Extremism: An Analysis of Current Programming in Jordan." MSc, New York University, 2017.

Stave, Svein Eric, and Steven Hilisund. *Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market*. Geneva: ILO, 2015. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_364162.pdf.

Sustainable Development Solutions Network. *Getting Started with the Sustainable Development Goals: A Guide for Stakeholders*. Paris and New York: SDSN, December 2015.

Swain, Mamata. *Crop Insurance for Adaptation to Climate Change in India*. London: Asia Research Centre, 2016.

"Syria Border Closure Cuts Off Key Jordan Trade Route." *The National*, 26 April 2015. www.thenational.ae/world/middle-east/syria-border-closure-cuts-off-key-jordan-trade-route.

Taiwo, Babatunde. "Women and Violent Extremism in Somalia and the Horn of Africa: Background Note." UNWOMEN, 2017.

Tanner, Christopher. *Law Making in an African Context: The 1997 Mozambican Land Law*. FAO Legal Papers no. 26. Rome: FAO, 2002.

Taspinar, Ömer. “Fighting Radicalism, Not ‘Terrorism’: Root Causes of an International Actor Redefined.” *SAIS Review International Affairs* 29, no. 2 (Summer–Fall 2009): 77–79, www.brookings.edu/~/media/research/files/articles/20099//summer%20fall%20radicalism%20taspinar/summer_fall_radicalism_taspinar.pdf.

Terrapon-Pfaff, Julia, Carmen Dienst, Julian König, and Willington Ortiz. “A Cross-Sectional Review: Impacts and Sustainability of Small-Scale Renewable Energy Projects in Developing Countries.” *Renewable and Sustainable Energy Reviews* 40 (December 2014): 1–10.

Townsend, Sarah. “World Government Summit: Almost Half of Middle East Jobs Could Be Automated Says Survey.” *The National*, 11 February 2018. www.thenational.ae/business/world-government-summit-almost-half-of-middle-east-jobs-could-be-automated-says-study-1.703620.

“UK: Emergency Surveillance Law a Blow to Privacy.” Human Rights Watch, 14 July 2014. www.hrw.org/news/201414/07//uk-emergency-surveillance-law-blow-privacy.

UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific. *Statistical Yearbook for Asia and the Pacific 2015. 7: Renewable Energy*. Bangkok: UN ESCAP, 2015. www.unescap.org/sites/default/files/SDGs_07_SYB2015.pdf.

UN Office of the High Commissioner. *Women’s Rights Are Human Rights*. New York: United Nations, 2014. www.ohchr.org/Documents/Events/WHRD/WomenRightsAreHR.pdf.

UN Women Jordan. *Women and Violent Radicalization in Jordan*. Amman: RASED and Search for Common Ground, March 2016. https://drive.google.com/file/d/0BycIINu-Y8d-

YzhEUC1leEJiaUk/view.

UNDP. *Assessment of Direct and Indirect Impacts of Climate Change Scenarios—Climate Change Adaptation in the ZRB*. Amman: UNDP, 2013.

UNDP. *Thinking Differently about the Poor*. Amman: UNDP and MoPIC, 2012. www.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/Jordan_Poverty%20Pocket%20Report.pdf.

UNDP and UNICEF. *Socio-Economic Inequality in Jordan*. Amman: UNDP and UNICEF, 2015. www.jo.undp.org/content/dam/jordan/docs/Poverty/UNDP%20Socio%20economic%20Inequality%20in%20Jordan%20English.pdf.

UNEP International Resource Panel. *Decoupling Natural Resource Use and Environmental Impacts from Economic Growth*. Nairobi: UNEP, 2011.

UNEP International Resource Panel. *Measuring Water Use in a Green Economy*. Nairobi: UNEP, 2012.

UNESCO. *Draft Preliminary Report Concerning the Preparation of a Global Convention on the Recognition of Higher Education Qualifications*. Paris: UNESCO, 2015. http://unesdoc.unesco.org/images/0023234743/002347/E.pdf.

UNESCO and the EU. *UNESCO-EU Jami3ti Initiative: Mapping of Higher Education Needs & Opportunities for Syrian Refugees*. Jordan: UNESCO, May 2015. www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_jor_unesco_education_report_20151409_en.pdf.

UNHCR. *3RP Regional Refugee & Resilience Plan 2015–2019: In Response to the Syria Crisis. Regional Strategic Overview*. Geneva: UNHCR, 2017. http://

reporting.unhcr.org/sites/default/files/Syria%203RP%20Regional%20Strategic%20Overview%20201820%2019-28%December%20201729%.pdf.

UNHCR. *DAFI 2013 Annual Report*. Geneva: UNHCR, 2013. www.unhcr.org/568bd18f2e7.html.

UNHCR. *DAFI 2014 Annual Report*. Geneva: UNHCR, 2014. www.un- hcr.org/568bd4a59.html.

UNHCR. *DAFI Annual Report 2011*. Geneva: UNHCR, 2012. www.unhcr.org/5326cf0a9.html.

UNHCR. *DAFI Annual Report 2012*. Geneva: UNHCR, 2013. www.un- hcr.org/5326cf419.html.

UNHCR. *DAFI: Higher Education in Emergencies*. Geneva: UNHCR, 2014. www.unhcr.org/568bc6789.html.

UN-Water. *Climate Change Adaptation: The Pivotal Role of Water*. Geneva: UN-Water, 2010.

USAID. *Climate-Resilient Development: A Framework for Understanding and Addressing Climate Change*. Washington, DC: USAID, 2014.

USAID. *Factors Impacting Propensity and Influence Pathways toward Violent Extremism In Jordan*. Amman: USAID, 2016. https://jordankmportal.com/organizations/2?resources_page=5.

USAID. *Jordan Country Development Cooperation Strategy 2013–2017*. Amman: USAID, 2015.

Van Aken, M., R. Courcier, J. P. Venot, and F. Molle. *Historical Trajectory of a River Basin in the Middle East: The Lower Jordan River Basin (in Jordan)*. Amman: International

Water Management Institute and French Regional Mission for Water and Agriculture, 2007.

Verde, Tom. “A Tradition of Conservation.” *Aramco World* 59, no. 6 (November/December 2008). http://archive.aramcoworld.com/issue/200806/a.tradition.of.conservation.htm.

Verme, Paulo, Chiara Gigliarano, Christina Wieser, Kerren Hedlund, Marc Petzoldt, and Marco Santacroce. *The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon*. Washington, DC: The World Bank, 2016. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986978146480770 1/23228/.pdf?sequence=21&isAllowed=y.

Walker, Iain, and Thomas F. Pettigrew. “Relative Deprivation Theory: An Overview and Conceptual Critique.” *British Journal of Social Psychology* 23, no. 4 (1984): 301–10.

Warrick, Joby. *Black Flags*. New York: Doubleday, 2015.

Water and Wastewater International. *Israel Reuses Nearly 90% of Its Wastewater*. Waterword, 2 December 2016. www.waterworld.com/articles/wwi/201612//israel-reuses-nearly-90-of-its-water.html.

Water Authority, *Water and Sewage Rates for Domestic Consumers in Municipal Water and Sewage Corporations*. Tel Aviv: Water Authority, 2016.

Weier, John, and David Herring. “Measuring Vegetation (NDVI &EVI).” *Earth Observatory*, 30 August 2000. http://earthobservatory.nasa.gov/Features/MeasuringVegetation/.

Westerberg, Vanja, and Moe Myint. *Costs and Benefits of Communal Rangeland Rehabilitation in Jordan:*

An Economic Valuation of a Large-Scale Rangeland Restoration Project through the Hima System within the Zarqa River Basin in Jordan. Bonn: ELD Initiative, 2014. www.iucn.org/sites/dev/files/import/downloads/eng__policy.pdf.

Westerberg, Vanja, and Moe Myint. *An Economic Valuation of a Large-Scale Rangeland Restoration Project through the Hima System in Jordan*. Bonn: ELD Initiative, 2015.

Williams, Sara Elizabeth. "Made in Jordan: Inside the Unexpected Powerhouse of Garment Manufacturing." Business of Fashion, 15 September 2015. www.businessoffashion.com/articles/global-currents/made-in-jordan-garment-manufacturing-industry.

Woetzel, Jonathan, Anu Madgavkar, Khaled Rifai, Frank Mattern, Jacques Bughin, James Manyika, Tarek Elmasry, Amadeo Di Lodovico, and Ashwin Hasyagar. *People on the Move: Global Migration's Impact and Opportunity*. McKinsey Global Institute, December 2016. www.mckinsey.com/global-themes/employment-and-growth/people-on-the-move.

World Bank. *The Cost of Irrigation Water in the Jordan Valley*. Washington, DC: World Bank, 2016.

World Bank. *Gender Equality and Development: World Development Report 2012*. Washington, DC: World Bank, 2011. https://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105131593622200 6-7786210/1299699968583-/Complete-Report.pdf.

World Bank. *West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development. Sector Note, April 2009*. Washington, DC: World Bank,

2009.

World Bank, and FAO. *The Grain Chain: Food Security and Managing Wheat Imports in Arab Countries*. Washington, DC: World Bank, 2012.

World Bank, International Fund for Agricultural Development, and FAO, *Improving Food Security in Arab Countries*. Washington, DC: World Bank, 2009.

World Economic Forum. *The Global Gender Gap Report 2017*. Geneva: World Economic Forum, 2017. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2017.pdf.

نبذة عن المؤلفين

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ينحدر صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم حفظه الله من سلالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهو أخ صاحب الجلالة الراحل الملك الحسين بن طلال وعم صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية. شغل الأمير حسن موقع ولي العهد في الفترة ما بين 1965و 1999. ويعد صاحب السمو تعددياً مؤيداً قوياً لحق جميع البشر بالعيش بسلام وكرامة، وسموه رائد في الحوار والفهم بين الأديان. شملت التزامات الأمير الحسن الدولية رئاسة مشتركة للجنة المستقلة الخاصة بالقضايا الإنسانية الدولية (ICIHI) وعضويته في هيئة التمكين القانوني للفقراء. وللأمير الحسن تاريخ طويل في الانخراط الفعال مع المنظمات البيئية، وخدم مؤخرا كرئيس الهيئة الاستشارية لإمدادات المياه والصرف الصحي التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. ويرأس الأمير حسن حاليا منتدى عالي المستوى لخطة السلام الأزرق في الشرق الأوسط. وقام سمو الأمير الحسن بتأسيس منتدى الفكر العربي والمعهد الملكي للدراسات الدينية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والجمعية العلمية الملكية ومعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

ريم الحدادين

تعمل الباحثة ريم الحدادين في معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا ضمن فريق التنمية المستدامة. والتحقت قبل ذلك كمتدربة في منظمة مهندسين ب بلا حدود في روزنبرغ بألمانيا كمهندسة مياه. وشملت مهامها تصميم قنواتinlet والمساهمة في وضع دليل مشروع محطة الطاقة الكهرومائية في الكاميرون. ومنحت خلفية ريم الهندسية القدرة على دمج العمل بالممارسة. وهي تحمل شهادة بكالوريوس في هندسة المياه والهندسة البيئية من الجامعة الألمانية الأردنية.

شادن الحاج أحمد

تهتم الباحثة الاقتصادية شادن الحاج أحمد بتمكين اللاجئين من خلال تعزيز قدرتهم على الوصول إلى أسواق العمل. التحقت بمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا في فريق اقتصاديات الأمن الإنساني لدعم جهود تقوية السياسات المتعلقة باللاجئين من خلال خلفيتها القوية في الأبحاث الكمية وشغفها بالاقتصاد في المنطقة. تحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

إسراء الشياب

تختص إسراء الشياب في تصميم المشاريع والتدريب لفريق المجتمع المدني في معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. وسبق أن عملت على التمكين الديموقراطي للمرأة في مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني. وعملت إسراء أيضا كصحفية لمحطات إخبارية مختلفة. تحمل إسراء درجة البكالوريوس في العلوم بتخصص الجيولوجيا التطبيقية البيئية من الجامعة الأردنية.

نيفين بندقجي

الدكتورة نيفين بندقجي هي خبيرة في دراسات السلام وتحويل النزاعات وتتخصص في مبادئ بناء السلام في الإسلام والتبريرات الدينية لاستخدام العنف. وبوصفها باحثة رئيسية تقود د. نيفين فريق مكافحة التطرف العنيف في برنامج الأمن الإنساني في معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. هي أيضا مؤلفة لكتاب «حماس: الهوية الاجتماعية والمقاومة العنيفة وسياسات القوة» والتقرير «جماعة الإخوان المسلمين في الأردن: حان وقت الإصلاح». تشتمل خبرتها المهنية على زمالة زائرة في مركز بروكنجز الدوحة ومحاضرة زائرة في جامعة قطر وجامعة سيدني.

جولييت درايدن

تعمل جولييت درايدن كمديرة للبرامج في معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا بخبرة أكثر من عشرين عاما في العلاقات الدولية، وهي متخصصة في إدارة البرامج وتنمية العلاقات مع المانحين. بدأت جولييت حياتها المهنية في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية IISS وتشاتام هاوس في لندن قبل أن تنتقل إلى الأمم المتحدة حيث شغلت عدداً من المواقع في القاهرة وغزة والقدس مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و OHCHR و OCHA. وتحمل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة إيست أنجليا.

مايكل غيلمونت

لمايكل، الباحث في برنامج الأمن المائي بجامعة أوكسفورد، خبرة لأكثر من عقد في إدارة المصادر المائية وسياسة الموارد في غرب آسيا. وعمل مايكل مؤخرا على مشروع حول الموارد المائية العابرة للحدود في الصين، وهو مشروع ممول من دائرة التنمية الدولية لحكومة المملكة المتحدة. كما عمل على مشروع بحثي عن الاعتماديات المتبادلة للنمو الاقتصادي والمائي في الهند، الذي تم تمويله من قبل كلية مارتن بجامعة أوكسفورد.

قام مايكل في آخر عشرين شهرا، بتنسيق وتوفير القيادة البحثية لبرنامج ثلاثي عن المياه والأمن الغذائي قاده معهد أكسفورد للعلوم والابتكار والمجتمع. وريركز المشروع على امكانية رفع استراتيجية الفصل لاحتيادات المياه الوطنية عن النمو الإقتصادي في دول حوض نهر الأردن كوسيلة لتجنب شح المياه والضغط البيئي. وقام في السابق بتنفيذ عمل استشاري لمعهد التنمية (ODI) وقسم التنمية الدولية التابع للحكومة البريطانية، كما أن البنك الدولي قام باقتباس أبحاثه عن فصل موارد المياه. حصل مايكل غيلمونت على درجة البكالوريوس في الجغرافيا من جامعة كامبيردج والماجستير في علم الهيدرولوجيا من جامعة الإمبيريال كولدج- لندن ودرجة الدكتوراة في الجغرافيا من جامعة كنغز كولدج- لندن.

د. إريكا هاربر

عيّن صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال الدكتورة إريكا هاربر لشغل منصب المديرة التنفيذية لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا عام 2014. وقبل ذلك، شغلت الدكتورة هاربر منصب المستشار الأعلى لسيادة القانون في المنظمة الدولية لقانون التنمية في جنيف، حيث كانت تدير عدداً من مشاريع التمكين القانونية التي تغطي 13 بلداً في جوانب تتعلق بالعدالة العرفية وتمليك أراضي المجتمع وحماية الأطفال. انُتدبت الدكتورة هاربر خلال هذه الفترة لتولي مهامها في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي علاوة على العديد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في إندونيسيا والفلبين وسويسرا وإيطاليا وأستراليا. قامت الدكتورة هاربر بتأليف ستة كتب حول القضايا القانونية الدولية، وتم نشر دراساتها في أكثر من 15 مجلة أكاديمية. تحمل الدكتورة هاربر درجة بكالوريوس تجارة (اقتصاد)، وبكالوريوس في القانون (مرتبة الشرف) ودكتوراة في الفلسفة (القانون الدولي). تعدّ الدكتورة هاربر قائدا فكريا ومعلقا منتظما على القانون الجنائي الدولي والمجتمع المدني للدولة، وعملت كمستشار وكاتبة خطاب لقادة سياسيين ورؤساء دول سابقين في أوروبا وآسيا.

كمال قاقيش

يتمحور عمل كمال قاقيش مع معهد غرب آسيا وشمال أفريقياعلى التناسبية بين المساءلة المحلية والحوكمة ضمن أنظمة أراضي جماعية مختلفة في إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا. يحمل كمال قاقيش درجة البكالوريوس في هندسة البيئة والمياه من الجامعة الألمانية الأردنية والتي حصل فيها أيضا على شهادة التفوق، وهو الحاصل وبفخر على الجائزة الذهبية لبرنامج الحسن للشباب. عمل كمال في السابق مع Stulz-Planaqua GmbH في ألمانيا بمشاريع إدارة المياه ومياه الصرف الصحي.

وبعد أن أمضى عامين كباحث مع فريق التنمية المستدامة يتابع كمال حاليا دراسة الماجستير في أنظمة الماء والأرض من جامعة بريتش كولومبيا بمدنية فانكوفر بكندا.

دورسي لوكهارت

تركز الباحثة الاقتصادية دورسي لوكهارت على الإدماج الاقتصادي للاجئين واسع النطاق لخلق فرص في إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا. التحقت دورسي بمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا كباحثة رئيسية وكقائدة لفريق اقتصاديات الأمن الإنساني، ولها أكثر من سبع سنوات من الخبرة في مجال السياسات والبرامج المتعلقة بالنمو الاقتصادي وخلق الثروة المستدامة. حصلت دورسي على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة (IE) من مدريد ودرجة الماجستير في دراسات التنمية من جامعة جورج تاون.

محمود النابلسي

يقود محمود النابلسي فريق المجتمع المدني في معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، وله خبرة مهنية في مشاريع مختلفة لتنمية الشباب على مدار 11 عاما. وعمل محمود في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وفي دول أثناء النزاعات وبعدها مثل اليمن والسودان، وعمل أيضا مع مجتمعات اللاجئين المختلفة في الأردن. وتتراوح خبرات محمود بين بناء القدرات والإدارة والتشاور والتقييم والبحوث لتطوير مناهج التدريب في الأردن واليمن والسودان والإمارات العربية المتحدة والكويت. وقبل التحاقه بمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا عمل محمود كمدير قطري للأردن في منظمة طمي للتنمية البشرية، وعمل مديرا لبرنامج لوياك الأردن، وكمسؤول مشروع في الجمعية الملكية للتوعية الصحية. وكان أيضا مدرباً مستقلاً لمركز الأميرة بسمة للشباب لمدة ثلاث سنوات. يحمل محمود درجة الماجستير في التنمية الدولية المستدامة من جامعة براندیز في الولايات المتحدة.

لارا نصار

لارا نصار: انضمت العالمة البيئية لارا نصار إلى معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا بصفتها باحثة رئيسية لقيادة ركيزة التنمية المستدامة في المعهد. لدى لارا أكثر من 9 سنوات من الخبرة في العمل مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وعملت لارا سابقا على التنمية المستدامة للمجتمع المحلي مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) - المكتب الإقليمي لغرب آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية. في IUCN، عملت لارا على مواضيع المياه ومقاومة تغير المناخ والتكيف وتدهور الأراضي والتصحر. وشاركت أيضا في الاتصالات البيئية على الصعيدين الإقليمي والدولي. حصلت لارا على درجة الماجستير في الإدارة البيئية للأراضي

الحضرية والمياه من جامعة شيفيلد في المملكة المتحدة ولديها شهادة البكالوريوس في العلوم البيئية من الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان.

آلاثية أوزبورن

تعمل آلاثية أوزبورن كباحثة في معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا في برنامج مكافحة التطرف العنيف التابع للأمن الإنساني. وأكملت درجة الماجستير في الفلسفة في الدراسات الشرق أوسطية بجامعة أوكسفورد. وتشمل اهتماماتها البحثية الأخرى العلاقات الجندرية ودور الشباب في التنمية السياسية والاجتماعية.

نادين صايغ

عملتالباحثة نادين الصايغ في معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا في برنامج مكافحة التطرف العنيف التابع للأمن الإنساني. لها خبرة سابقة كصحفية في تغطية العالم العربي من منظور سياسي واجتماعي وثقافي. وتنوي في عملها المساعدة في إيجاد السياسات التي من شأنها أن تحسن من نوعية الحياة لكل المواطنين في إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا ولمكافحة جهود الجماعات العنيفة.

يقع إقليم غرب آسيا وشرق أفريقيا على تقاطع طرق معقد تصطدم عنده التأثيرات المزمنة للصراع والشرذمة الثقافية والمصالح الجيوبوليتكية. من السهل التفكير في مستقبل الإقليم بلغة تشاؤمية، لكن وبينما يطرح الصراع والكارثة تحديات كثيرة إلا أنهما يقدمان بعض الدروس المستفادة.

كتاب "منطقة في حالة حراك: رؤى من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا" هو مجموعة من الأبحاث أجريت من قبل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا ويسلط الضوء على إمكانية التعلم التجريبي الذي يرافق الحراك. فالفصول المتعلقة بالقضايا الملحة مثل التغير المناخي والنزوح الإنساني وصعود التطرف العنيف والعقد الاجتماعي المترنح تشجع صنّاع القرار والفاعلين في شؤون التنمية على إقتناص الفرصة الموجودة في هذا الحراك عندما يقومون برسم مسارات لإقليم مستدام خال من الصراع ومستقر اقتصاديا

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

WANA INSTITUTE